المركز الديمقراطي العربي
برلين - ألمانيا

دور المرافق والخدمات العمومية
في مواجهة الفقر وتحسين مستوى التنمية البشرية

تنسيق:
د. عبد الحق اهندار

كتاب
جماعي

2022

Democratic Arabic Center
Berlin - Germany

دور المرافق والخدمات العمومية
في مواجهة الفقر وتحسين مستوى التنمية البشرية

The role of facilities and services public
in facing poverty and improving the level of human development





VR . 3383 – 6641 B

DEMOCRATIC ARABIC CENTER
Germany: Berlin 10315 Gensinger- Str: 112
http://democraticac.de
TEL 0049-CODE
030-89005468/030-898999419/030-57348845
MOBILTELEFON: 0049174274278717





المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

ألمانيا / برلين

Democratic Arab Center
For Strategic, Political & Economic Studies
Berlin / Germany

Germany
Berlin 10315 GensingerStr: 112
Tel: 0049-Code Germany
030-54884375
030-91499898
030-86450098
Mobiltelefon: 00491742783717
E-mail: book@democraticac.de





رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

عنوان الكتاب: دور المرافق والخدمات العمومية في مواجهة الفقر وتحسين مستوى التنمية البشرية

تنسيق: د. عبد الحق اهندار

الناشر: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا

رقم تسجيل الكتاب: VR .3383-6641 . B

عدد الصفحات: 309

الطبعة: الأولى، يونيو 2022

اللجنة العلمية للكتاب

فهرس الكتاب

تقديم

يعد الوصول والاستفادة من مجموعة شاملة من المرافق والخدمات العمومية أمرا ضروريا لتحقيق أهداف التنمية البشرية المستدامة في مختلف جوانبها (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، وضمان تكافؤ الفرص بين المناطق الحضرية والقروية، وبين مختلف فئات وشرائح المجتمع.

ويشكل الوصول العادل إلى مختلف أصناف المرافق والخدمات سواء الاجتماعية أو الصحية أو التعليمية أو الإدارية... حقا أساسيا من حقوق الإنسان نصت عليه كل القوانين والمواثيق الدولية، بدءا بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948 مرورا بالعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية سنة 1962، إلى اتفاقية حقوق المرأة 1979 واتفاقية حقوق الطفل 1989، وصولا إلى الجيل الجديد من حقوق الإنسان مع بداية الألفية، وقد صادقت معظم الدول العربية على هذه الاتفاقيات، إذ أنها أصبحت ملزمة باتخاذ كافة الاجراءات والتدابير اللازمة من أجل إحداث وتوفير المرافق والخدمات العمومية، مع ضمان عدالتها وكفايتها وكفاءتها بهدف للاستجابة لحاجات الأفراد والجماعات.

وتؤكد نتائج الدراسات التي انجزت في موضوع المرافق والخدمات العمومية سواء على المستوى الدولي أو على صعيد المنطقة العربية تأثيرها على النمو والتنمية، حيث توجد علاقة قوية ما بين الاستثمار في المرافق والخدمات العمومية والتنمية، إلا أن هذه العلاقة ستبقى محل جدال ونقاش كبير، إذ أن تأثيرها الفعلي على محاربة الفقر والمساواة وتحسين مستوى التنمية البشرية لازال موضع نقاش تساؤل كبير على الرغم من أن هناك إجماع على ان الاستثمار في المرافق والخدمات العمومية في ظل الظروف المناسبة يساهم في الحد من الفقر وعدم المساواة المكانية والمجتمعية.

إن القيمة العلمية للبحث في موضوع المرافق والخدمات العمومية تتجسد في كونها ملتقى ومنبعا لحقول معرفية، بتداخل فيها البعد النظري بالتطبيقي الإجرائي، كما تختلف المناهج والأدوات المعتمدة في مقاربة الظاهرة باختلاف المشارب والتخصصات العلمية كعلم الاقتصاد والسوسيولوجيا والأنثروبولوجيا وعلم الجغرافيا. فالمرافق والخدمات العمومية تساهم في هيكلة وتنظيم المجال الذي يحتضنها وتحسين نوعية حياة الأفراد والجماعات وتأهيلهم للمساهمة في نهضة المجتمع وتنميته، فهذه

الظاهرة هي ظاهرة تهم كل فرد من أفراد المجتمع من أصحاب القرار والمنظمات غير الحكومية وجمعيات المجتمع المدني والساكنة المحلية... إذ أنها ظاهرة مجتمعية بامتياز لا يمكن لأي باحث في حقول العلوم الإنسانية والاجتماعية ان يتجاهلها أو يستغني عنها.

يهدف مشروع الكتاب هذا إلى ربط جسور المعرفة والتواصل ما بين مختلف الباحثين والأكاديميين وكافة المهتمين بهذا الموضوع للإسهام بمشاركتهم العلمية في دراسة هذا الموضوع وإقتراح حلول والخروج بتوصيات علمية عملية لمعالجة هذه الظاهرة بما يعود بالنفع العام على كافة أفراد المجتمعات والأمم في وطننا العربي الكبير.

ومن هذا المنطلق، جاء مشروع الكتاب الجماعي (دور الخدمات والمرافق العمومية في مواجهة الفقر وتحسين مستوى التنمية البشرية) رغبة في تحسيس الباحثين من مختلف حقول المعرفة، وخاصة العلوم الإنسانية والاجتماعية بالأدوار العلمية والمجتمعية التي يمكن أن تلعبها المرافق والخدمات العمومية في تنظيم وتقدم المجتمعات والأمم. كما تهدف إلى فتح أفاق جديدة للباحثين من مختلف التخصصات والمشارب العلمية بخصوص مسألة المرافق والخدمات العمومية.

وقد تم تحكيم المقالات من طرف لجنة علمية وازنة، تتكون من أساتذة باحثين متخصصين، والهدف من ذلك إنتاج مؤلف علمي متخصص، يشكل إضافة نوعية إلى حقل الإنتاجات المرتبطة بحقل الجغرافية الاجتماعية عامة وموضوع المرافق والخدمات العمومية بصفة خاصة، راجين من الله أن نكون قد وفقنا في تقديم عمل أكاديمي في المستوى المطلوب، شكلا ومضمونا، كما نسأل الله العلي العظيم القبول وأن يجعله خالصا لوجهه الكريم.

د. عبد الحق اهندار

2022/06/01

دور الحكامة في تحسين أداء المرافق العمومية

The role of governance in improving the performance of Public Equipment

كوثر أمرير

Kawtar AMARIR

[1] جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالرباط، المغرب، kawtaramarir-05@hotmail.com

ملخص

يهدف المقال إلى الكشف عن الإشكالات التي تعاني منها المرافق العمومية وسبل معالجتها وذلك باعتبارها إحدى أهم أوجه التدبير العمومي الأكثر احتكاكا بالمواطن والتي عانت من اختلالات عدة حاولت السلطات العمومية معالجتها مرارا لكنها لم تفض سوى لنتائج بسيطة، وهو ما يعكس التفاوت الحاصل ما بين النص الدستوري الذي أحاط المرافق العمومية بمجموعة من المبادئ والآليات ومابين الواقع اليومي المعاش.وأمام هذا الوضع طرحنا التساؤل حول كيف يمكن التأسيس لحكامة المرافق العمومية بما يمكن من الاستجابة الفعالة لانتظارات المرتفقين؟ وذلك بالاعتماد على المنهجين الاستقرائي و التحليلي يقوم على دراسة السند القانوني المنظم للمرافق العمومية والاختلالات التي تعاني منها وسبل معالجتها، لنتوصل إلى نتيجة أساسية وهي الحاجة الملحة لإعادة التأسيس لحكامة المرافق العمومية

كلمات مفاتيح: المرافق العمومية، الحكامة، المرتفقين.

Abstract:

The article aims to reveal the problems that public facilities suffer from and ways to address them, as one of the most important aspects of the public measure that is most in contact with the citizen and which has suffered from several imbalances that the public authorities have tried to address repeatedly, but it has only led to simple results, which reflects the disparity between the constitutional text that The public utilities were surrounded by a set of principles and mechanisms, and between the daily reality of the living. Faced with this situation, we raised the question about how to establish the governance of public utilities in a way that enables an effective response to the expectations of the dependents? By relying on the inductive and analytical approaches based on the study of the legal basis regulating public utilities and the imbalances they suffer and ways to address them, to reach a basic conclusion, which is the urgent need to re-establish the governance of public equipments.

Keywords: Public Equipment, governance, Citizens.

مقدمة

لقد عانت المرافق العمومية وعلى مر عقود مضت من اختلالات عديدة تدبيرية وقانونية وبشرية جعلتها غير قادرة على الاستجابة لحاجيات وتطلعات المرتفقين، وكان لها انعكاسات جد سلبية على مستويات التنمية دخل الإدارة المغربية، ما دفع إلى تبني عدة مبادرات إصلاحية في المجمل لم يكن لها سوى أثر محدود ولم تكن قادرة على معالجة هذه الاختلالات، فظلت المرافق العمومية بين إصلاح وآخر تتخبط في إشكالات تزداد حدتها مع الوقت.

ليأتي بعدها دستور 2011 مدشنا مرحلة جديدة في التعاطي مع المرافق العمومية؛ حيث كرس حق المواطنين في مرافق عامة فعالة، وفي المعلومة والمساواة؛ في الولوج إلى هذه المرافق، في إطار احترام الكرامة وذلك من خلال التنصيص على عدة مبادئ وآليات ومؤسسات تعمل على الرفع من حسن تدبير المرافق العمومية وتهدف إلى تبني سياسات عمومية فعالة في هذا المجال، لكن مع مرور الوقت اتضح أن إدراك المرافق العمومية من قبل المرتفقين يبقى سلبيا بصفة عامة. وينظر إلى العلاقة مع الإدارة من قبل المواطن باعتبارها علاقة قوى في غير صالحه. وينظر للخدمة المؤداة على أنها امتياز عوض أن تكون حقا نظرا للعراقيل الكثيرة التي يجدها أمامه، وهو ما لا يترجم بالإعفاء من تقديم الحساب فقط، ولكن أيضا بالتأويل الحر للنصوص والمساطر التي تنظم المرافق العمومية والتي تعتبر كثيرة وجد معقدة . لذلك تبدو الحاجة ملحة اليوم إلى تبني إصلاح حقيقي وشامل وفعال لهذه المرافق العمومية التي تشكل عصب الإدارة المغربية وذلك انطلاقا من التأسيس لحكامة المرافق العمومية، قادرة على مواكبة تنزيل نموذج تنموي جديد تعتبر الإدارة إحدى الوسائل الرئيسية لتنزيله على أرض الواقع.

الإشكالية

أمام التفاوت الحاصل بين التنصيص على حقوق المواطنين وبين الواقع اليومي الذي يعيشه المرتفقون عند اللجوء إلى المرافق العمومية ، نطرح الإشكالية التالية: كيف يمكن التأسيس لحكامة المرافق العمومية بما يمكن من الاستجابة الفعالة لانتظارات المرتفقين وهي الانتظارات التي ازدادت حدة بالنظر إلى ما شهدته السنوات الأخيرة من تطور لسياق جهوي ودولي أصبح أكثر حساسية من ذي قبل لهذه الإشكالية

المفاهيم الأساسية للدراسة

الحكامة : ترتبط لفظة الحكامة بالمجال التنموي، وهو من المصطلحات التي ابتدعها البنك الدولي، ويقصد بها أسلوب الحكم وممارسة السلطة الذي يوصل إلى التدبير الجيد والفعال. لقد تأسس مفهوم الحكامة عن طريق تراكما عديدة استخلصتها المنظمات العالمية ذات التوجهات التنموية في إطار أنشطتها وتقاريرها الدورية، خاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي عَرّف مفهوم الحكامة بأنه نسق جديد من العلاقات والمساطر والمؤسسات التي

تنظم بها مصالح المجموعات والأفراد، وتساوي بينهم في الحقوق والواجبات، وفك الخلافات والنزاعات، وتذويب التراتبية والميز، وتشجيع التشاركية بين المسيّرين والمساهمين، وتنظيم وتوزيع المسؤوليات، وتدريب الأفراد والمؤسسات وصقل قدراتهم، ودعم التواصل فيما بينهم، ورفع مستوى العلاقات والتفاعل داخلياً وخارجياً.

المرافق العمومية : يمثل المرفق العام المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، وهي تهدف بالدرجة الأولى إلى تلبية الحاجيات العامة للمواطنين. كما يمكن تعريفه بأنه نشاط يهدف إلى تحقيق مصلحة عامة يسهر عليه شخص معنوي عام. هذا وتتنوع المرافق العمومية حسب طبيعة النشاط الذي تقوم به وأيضا حسب النطاق الجغرافي الذي تتواجد فيه وكذا حسب مدى تمتعها بالشخصية المعنوية.

أهداف الدراسة

- تحليل المقاربة القانونية للمرفق العمومي التي تبناها المغرب
- الكشف عن الإختلالات التي تعاني منها المرافق العمومية
- توضيح التفاوت الحاصل ما بين النص الدستوري الذي أحاط المرافق العمومية بمجموعة من المبادئ والآليات وما بين الواقع الذي يتخبط فيه المرتفق
- التطرق للمداخل الممكنة لمعالجة الإشكالات المطروحة

خطة البحث والمنهج المعتمد

لمعالجة الإشكالية السابق ذكرها سنقوم بتقسيم البحث إلى محورين رئيسيين، بحيث سنتناول في المحور الأول المقاربة القانونية للمرفق العام وذلك من خلال التطرق للتأطير الدستوري للمرافق العمومية، ثم النصوص التشريعية المؤطرة للمرفق العمومي. في حين سنتناول في المحور الثاني تشخيص اختلالات المرافق العمومية وسبل معالجتها، نناقش فيه الاختلالات التي تعاني منها المرافق العمومية، ومقومات تأسيس حكامة المرافق العمومية، معتمدين في ذلك على كل من المنهج الاستقرائي والتحليلي.

المحور الأول : المقاربة القانونية للمرفق العام

نهج المغرب في السنوات الأخيرة مجموعة من الإصلاحات، همت في جوهرها تحقيق المصالحة مع المواطن، أو بعبارة أخرى تجاوز إشكالية ما يصطلح عليه بأزمة المرفق العمومي. وقد كان أهم إصلاح تبناه المغرب في العشرية الأخيرة هو الإصلاح الدستوري من خلال دستور 2011 ،حيث أن المشرع المغربي نظر إلى المرفق العمومي انطلاقا من أنه يعاني العديد من الإختلالات التي تمس بالدرجة الأولى حقوق المرتفقين، وتعيق أداء المرافق العمومية في تقديم خدماتها للجمهور، لذلك جاء بمجموعة من المبادئ التي تحكم سير المرفق العمومي قصد تجاوز بعض

الإشكالات.كما أن المشرع حاول تنزيل المقتضيات الدستورية عبر عدة نصوص قانونية لم يكن صدورها بالأمر السهل.

أولا :التأطير الدستوري للمرافق العمومية

بهدف تجاوز كافة الاختلالات التي تمت الإشارة إليها، عمل دستور 2011 على تبني مقاربة تدبيرية حديثة من خلال ربط تدبير المرافق العمومية بمبادئ الحكامة الجيدة. هذه الأخيرة التي أفرد لها الدستور بابا خاصا وهو الباب الثاني عشر ، الذي تضمن عدة مقتضيات : منها ما يدخل في إطار المبادئ، ومنها ما يدخل في إطار المعايير.

بالنسبة للمبادئ فيمكن أن نذكر مبدأ المساواة أمام المرافق العمومية، بحيث نجد الفصل السادس مثلا ينص على المساواة بين جميع الأشخاص ذاتيين أو اعتباريين بما فيهم السلطات العمومية أمام القانون. وإذا كان مبدأ المساواة يشكل عنصرا أساسيا لتحقيق تدبير إداري يقوم على فكرة الديمقراطية، فإن ماينبغي ملاحظته هو أن المناداة به لا يمكن أن يكون لها صدى حقيقي في الواقع التطبيقي إلا إذا كان هناك قضاء فاعل يؤمن بضرورته، وباستحضار التجارب الرائدة في هذا المجال نسترشد في هذا الصدد بالنظام القضائي الفرنسي بإعتباره مرجعية للإجتهاد القضائي المغربي،حيث تبين بأن مجلس الدولة وكذلك محكمة التنازع كان لهما الفضل في تنويع إعمال مبدأ المساواة باعتباره أساس للتطور الذي يمكن أن يعرفه أي نظام إداري سليم ويجعله عنصرا لا محيد عنه في النشاطات التي تمارسها المرافق العامة(كرامي،2015،ص214)

تم هناك الإنصاف في تغطية التراب الوطني حيث ينص الفصل 20 من الدستور في فقرته الأولى على أنه " يتم تنظيم المرافق العامة على أساس المساواة بين المواطنات والمواطنين والإنصاف في تغطية التراب الوطني... " حيث أن ضعف تغطية المرافق العمومية كل المجال الترابي يعتبر إحدى المعيقات التي يعاني منها المواطن المغربي الذي يكون ملزما في كثير من الأحيان للتنقل خارج مجاله الترابي بسبب غياب الكثير من المرافق العمومية الحيوية وهو الأمر الذي يضرب بمبدأ المساواة السابق ذكره. إضافة إلى ذلك يجد مبدأ الإنصاف تبريرا آخر يتمثل في التزايد السكاني الذي يجب أن يصطحب بتزايد في الإدارة المقربة من الجمهور إذ أن تطوير الإدارة يفيد شتى الشرائح الاجتماعية، التي تبقى في حاجة ماسة إلى أبسط الخدمات الاجتماعية الضرورية كالتعليم والصحة والطرق والقضاء والأمن ،ونتحدث هنا بالخصوص عن البوادي والجبال والمراكز البعيدة عن تلك الخدمات الأساسية(الشافعي،2014،ص86)، وهذا يحيلنا على المبدأ الثالث والمتعلق بضرورة تنظيم المرافق العمومية على أساس الاستمرارية في تقديم الخدمات، حيث أن طبيعة الخدمات التي تقدمها هذه المرافق تتطلب ضرورة الاستمرارية في ذلك تحقيقا للمصلحة العامة وهو ما يترتب عليه وجود حالات منافية لاستمرارية المرفق العمومي، والمتمثلة أساسا في حالات الإضراب، ونظرية الظروف الطارئة ، واستقالة الموظف و نظرية الموظف الفعلي. بالتالي

يعد مبدأ استمرارية المرافق العامة في أدائها لنشاطها بإنتظام وإضطراد من أهم المبادئ التي تحكم سيرها بمختلف أنواعها ،وهو من المبادئ التي تم إقرارها من لدن الاجتهاد القضائي حيث تم تكريسه بصورة غير مباشرة، حيث أن الاستمرارية هي روح المرفق العام ولهذا من واجب السلطة الإدارية ضمان السير المنتظم للمرفق.

أما فيما يخص المعايير التي تخضع لها المرافق العامة والتي نص عليها الدستور، فتتمثل أساسا في جودة الخدمات المرفقية و اعتماد الشفافية الإدارية في الأداء المرفقي، والتي تعد أحد المعايير الأساسية في حسن تسيير المرافق العمومية، وأخيرا نجد معيار المحاسبة والمسؤولية .فبالرجوع إلى الهدف الأساسي لوجود المرافق العامة نجد الجواب هو خدمة الصالح العام، إلا أن هذه الخدمة قد تعترضها بعض الصعوبات لإرتباطها بالمسؤولية، لذلك فقد نص دستور 2011 في مجموعة من فصوله على مسألة تحمل المسؤولية من طرف القيمين على الإدارة العمومية، وهو ما يحتم تحلي هؤلاء الأشخاص بالمسؤولية أمام الإدارة من جهة والمرتفقين من جهة أخرى، وقد عمل الدستور على الإحاطة بهذه المسؤولية بمجموعة من القواعد والضوابط، حيث نص في فصله 155 أن أعوان المرافق العمومية يمارسون وظائفهم وفق مبادئ احترام القانون والحياد والشفافية والنزاهة والمصلحة العامة(المرجع السابق نفسه،ص94) . ولكن بالرغم من أهمية التنصيص الدستوري على هذه المعايير والمبادئ التي تعتبر مهمة للارتقاء بالمرافق العمومية، إلا أنها لم تجد طريقها للتفعيل بعد عشر سنوات من صدور الدستور، حيث بقيت المرافق العمومية تتخبط في النتائج الكارثية لسوء التدبير الأمر الذي كان يتطلب اتخاذ خطوات جادة في سبيل تنزيل هذه المقتضيات الدستورية، لعل أبرزها كان صدور مجموعة من النصوص القانونية.

ثانيا :النصوص التشريعية المؤطر للمرفق العمومي

تخضع المرافق العمومية في تدبيرها لعدة نصوص قانونية من أهمها القانون المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية 55 .19 الذي صدر بتاريخ 19 مارس 2020 ، هذا القانون الذي يحاول من خلاله المشرع تحسين العلاقة بين الإدارة والمواطن حيث تضمن عدة مقتضيات تصب في هذا الاتجاه من بينها:

- إلزام الإدارات بعدم مطالبة المرتفقين إلا بالقرارات الإدارية والوثائق والمستندات التي تنص عليها النصوص التشريعية أو التنظيمية الجاري بها العمل، والتي تم جردها وتصنيفها وتوثيقها وتدوينها ونشرها بالبوابة الوطنية.
- إلتزام الإدارات، بأن تتقيد، عند توثيق القرارات الإدارية وتدوينها بالقواعد التالية: عدم مطالبة المرتفق بأكثر من نسخة واحدة من ملف الطلب المتعلق بالقرار الإداري؛ عدم مطالبة المرتفق بتصحيح الإمضاء على الوثائق والمستندات المكونة لملف الطلب؛ عدم مطالبة المرتفق بالإدلاء بوثائق ومستندات إدارية

متاحة للعموم، ولا تعنيه بصفة شخصية؛ عدم مطالبة المرتفق بالإدلاء بنسخ مطابقة لأصول الوثائق والمستندات المكونة لملف الطلب(تقرير،2022،ص19).

ومن أجل تبسيط المساطر والقرارات الإدارية، نص القانون على عدة مقتضيات تهدف تسهيل حصول المرتفقين على القرارات الإدارية في إطار شفاف وموحد، ويمكن أن نشير إليها من خلال النقط التالية:

- تأطير المساطر والإجراءات الإدارية المتعلقة بالقرارات المقدمة للمرتفقين بناء على طلبهم بآجال قصوى، بمعنى إعطاء أهمية بالغة لعامل الزمن من خلال تقليص أجال البث في الطلبات وتنفيذ المساطر والإجراءات الإدارية، وتخفيض التكلفة الناتجة عن تعقيد المساطر، وتحديد المتدخل في المسطرة، و كذلك التقليص من الوثائق المطلوبة من المرتفقين؛وأيضا إرساء حق المرتفقين في تقديم الطعون الإدارية في حالتي سكوت الإدارة أو ردها السلبي على طلباتهم؛ تم إقرار تبادل الوثائق والمستندات بين الإدارات، غير أن هذا الإجراء لا يمكن تطبيقه إلا بعد إصدار نص تنظيمي يوضح نوع الوثائق والمستندات الضرورية لمعالجة طلبات القرارات الإدارية؛بالإضافة إلى إلزام الإدارات باعتماد التكنولوجية الرقمية للوثائق والمستندات كآلية لتبسيط المساطر والإجراءات المتعلقة بالقرارات الإدارية.

ليصدر بعد ذلك القانون رقم 19-54 بمثابة ميثاق للمرافق العمومية،القانون(19-2021،54) والذي يشكل إطار مرجعيا يؤسس لقواعد تنظيم وتسيير المرافق العمومية، و يجمع بين مختلف الأبعاد المتعلقة بتنظيم وتسيير هذه المرافق وعلاقتها بالمتعاملين معها، و يأخذ بعين الاعتبار الإدارات العمومية والجماعات الترابية والأجهزة العمومية. ويمكن تلخيص أهم مضامين هذا الميثاق في شقين أساسيين: شق القواعد المنظمة لعلاقة المرافق العمومية بالمرتفقين و تتجلى في ما يلي:

- تعزيز الانفتاح والتواصل مع المرتفقين من خلال الحق في الحصول على المعلومات، التعريف بالمهام والبرامج والخدمات؛
- تحسين ظروف الاستقبال عبر كفاءات مؤهلة للاستقبال، تأهيل الفضاءات، تيسير ولوج الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، اعتماد نظام المداومة؛
- العمل على تطوير الخدمات والرفع من جودتها من خلال تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية ورقمنتها ؛
- الاهتمام بتظلمات المرتفقين واللجوء إلى المساعي التوفيقية لحل الخلافات التي تقع بينهما؛
- تنفيذ الأحكام القضائية دون تأخير؛

تم هناك شق القواعد المتعلقة بتخليق المرافق العمومية، حيث تم التنصيص على قواعد السلوك التي يتعين على الموارد البشرية للمرافق العمومية احترامها، وضرورة وضع برامج لتعزيز قيم النزاهة والوقاية من كل أشكال الفساد ومحاربتها، وترسيخ قيم التخليق في تدبير شؤون هذا المرفق .

هذا بالإضافة إلى صدور المرسوم رقم 2.17 .618 بمثابة ميثاق وطني للاتمركز الإداري، وكذلك القانون رقم47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار، فضلا عن الإصلاح الذي عرف على المستوى التشريعي بخلق مدونة المحاكم المالية والنص على إحداث المجالس الجهوية للحسابات. دون أن ننسى الجهود الحكومية المبذولة لتخليق المرفق العام عبر التزام أعضاء الحكومة باتخاذ تدابير ترمي إلى اعتماد قواعد سلوك جديد في ميدان تدبير الشأن العام ، وذلك بهدف إرساء دعائم إدارة حديثة، فعالة في أدائها، مرشدة في استعمال مواردها ، ومنصفة باستمرار لمحيطها. لكن ما يلاحظ أنه بالرغم من التنصيص الدستوري على عدة مبادئ واليات تهم تدبير المرفق العام، وبالرغم من تخصيص فصول مهمة للحكامة الجيدة،وبالرغم من توالي المبادرات الإصلاحية الحكومية إلا أنها لم تجد طريقها للتفعيل. كما أن تنزيل النصوص القانونية السابق ذكرها يتطلب الكثير من الجهد والوقت ما يجعل عملية تحسين تدبير المرافق العمومية عملية جد معقدة وتعتريها عدة معيقات.

فلجان تقصي الحقائق مثال باعتبارها آلية مهمة تسمح للبرلمان بالوقوف على بعض الاختلالات أو التجاوزات على مستوى تسيير المرفق العام، لم تعرف مع ذلك سوى محاولات معدودة، لازالت في حاجة إلى التطوير في الممارسة والجرأة في الاستعمال والإقدام على نشر تقارير هذه اللجان، أما بخصوص هيئات المراقبة المالية والإدارية، فإن المغرب يتوفر على منظومة قانونية جيدة في مجملها، لكنها تحتاج إلى تنسيق أفضل يستهدف بالأخص المراقبة الداخلية التي تحتاج مكوناتها إلى إعادة التجديد وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى الدور المحدود للمفتشيات العامة لدى الوزارات الناتج عن غياب تشريع شامل يحدد اختصاصاتها، بالإضافة إلى تقادم الإطار التشريعي للمفتشية العامة للمالية مع العلم أن تقارير أشغال هذه الهيئات لا يعرف طريقها إلى النشر. مما يؤدي إلى تفشي ظاهرة الفساد كإحدى تجليات سوء الحكامة بالمغرب، فقد تأكد من خلال ما يستنتج من الاستطلاعات و التحقيقات الميدانية أنها تبعث على القلق لكونها من جهة، تطال مختلف مجالات الشأن العام، ولكونها من جهة ثانية، تتغذى بشكل خاص، على مظاهر الانفراد باتخاذ القرارات، والشطط في استعمال السلطة، وانغلاق التدبير العمومي(تقرير،2011،ص12). وبالتالي فكل هذه الإشكالات التشريعية كان لها انعكاس سلبي على تدبير المرافق العمومية مما ساهم في ظهور عدة اختلالات سنعرض أهمها في المحور الموالي.

المحور الثاني : تشخيص اختلالات المرافق العمومية وسبل معالجتها

لا يختلف اثنان على كون المرافق العمومية تعيش اليوم أزمة تدبير حقيقي فبالرغم من أن ا لإدارة العمومية قد حققت بعض الإنجازات المهمة في طريق العصرنة والتحديث منذ استقلال المغرب ، إلا أنها بقيت تعاني من الكثير من الاختلالات البنيوية والتدبيرية التي تتطلب إرساء إصلاح هيكلي وشامل للإدارة، بديل عن الإصلاحات الظرفية والجزئية التي أبانت عن محدودية وضعف نجاعتها، وهو ما يتطلب التأسيس لحكامة المرافق العمومية تكون قادرة على معالجة هذه الاختلالات.

أولا : تشخيص اختلالات المرافق العمومية

لقد عرفت الإدارة المغربية عددا من المشاكل والمعوقات التي تحول دون تحقيق التنمية المنشودة، فمن خلال التقرير الذي أعده البنك الدولي في 15 شتنبر 1995 ، تم الوقوف بجدية على هذه المشاكل، حيث قال الملك الراحل الحسن الثاني في هذا الصدد: "... قرأت هذا التقرير، فوجدت فيه فصاحة موجعة وأرقاما مؤلمة تجعل كل ذي ضمير حي لا ينام" . وهذا التقرير وقف في الحقيقة على مجموعة من المشاكل التي تعاني منها الإدارة المغربية، –والتي مازال بعضها مستمرا في واقع الإدارة الحالية– ومن أهمها:

- وجود أنظمة عمل متقادمة ومتخلفة.
- بطء مسلسل اتخاذ القرار.
- تقادم الإدارة: هذا التقادم الذي حال دون تكييفها مع المهام الموكول إليها القيام بها، والمتمثلة على الخصوص في ضبط الأنشطة الاقتصادية ووضع علاقات جديدة مع القطاع الخاص ومع المواطنين من أجل تطبيق القرارات، بدل التدبير المباشر لهذه الأنشطة. ولقد حدد البنك مواصفات التقادم بالإدارة المغربية في:
- عقم طرق التسيير داخل الإدارة المغربية فالوظيفة العمومية . حسب التقرير. تتميز بوجود فائض في عدد الموظفين، إضافة إلى انعدام فعالية الجهاز الإداري في توزيع مناصب الشغل، وهذا الفائض مرده إلى أن الوظيفة العمومية استُخدمت لمكافأة المناضلين من أجل الاستقلال، وكذا امتصاص جزء من البطالة.

وهكذا سنجد أن توزيع الأعوان بين القطاعات والوزارات المركزية وإدارتها المحلية لا يتبع تطور الحاجيات، وهذا ما خلق نقصا وظيفيا في بعض القطاعات. و إضافة إلى ما سبق هناك مشاكل أخرى تتعلق بـ:

- نقص الشفافية فيما يخص أجور الموظفين و عدم وجود نظام تشجيعي للأجور والترقيات.
- هبوط المعنويات بسبب غياب المشاركة في ميكانيزمات وضع القرار.

- تفشي ظاهرة الرشوة والمحسوبية بالإدارة المغربية والتي أصبحت تشكل عملية للإتجار في الخدمة التي يقدمها المرفق العمومي والتي هي في الأصل بدون مقابل وبالتالي فقد تم المساس بمبدأ المجانية وتشويه لما يجب أن تكون عليه العلاقة بين الإدارة والمتعاملين معها، إذ صار المرتفق يشعر أن الموظفين الذين يتقاضون رواتبهم من الضرائب التي يدفعها والذين يجب أن يكونوا في خدمته، أصبح هو في خدمتهم من خلال الأتاوات والرشوة(باجي،2015،ص201).

كما أن المساطر المالية جامدة وغير شفافة وهذا الجمود والانعدام في الشفافية حدده التقرير فيما يلي:

- إن مسطرة صرف الميزانية جد معقدة وبطيئة.
- المراقبة اللاحقة تعاني من الضعف ولا تؤدي دورها في القيام بتقييم للسياسات العمومية.
- الارتجال في اختيارات الاستثمار.
- انعدام روح المبادرة بسبب الرغبة في تجنب عمليات المراقبة.

ومن ثم سنجد أن العنصر البشري في الإدارة يعاني من عدة صعوبات، مما يحول دون تحقيق التنمية البشرية المطلوبة(بن سلمان،2001،ص104).ولعل من أبرز هذه الاختلالات نجد أيضا تعدد أصناف المرافق العمومية التي تسدي الخدمات العمومية واختلاف المنظومة التشريعية والتنظيمية المؤطرة لكل صنف من هذه المرافق، حوالي 35 قطاع وزاري و 1600 جماعة ترابية ، وأكثر من 800 مؤسسة ومقاولة عمومية، بالإضافة إلى باقي الهيئات العامة والخاصة المكلفة بمهام المرفق العام.وتفاوت مستوى جودة الخدمات المقدمة للمرتفق حسب كل صنف من أصناف المرافق العمومية؛كما أن ضعف المهنية في تقديم الخدمات العمومية للمرتفقين تعد أحد أبرز الاختلالات التي يعاني منها المرفق العام وذلك لعدم احتكامه لمنظومة تؤطر علاقة المرافق العمومية بالمرتفق منذ ولوجه لهذه المرافق إلى حين حصوله على الخدمة المطلوبة؛ كما أن من أوجه الاختلال التي تحد من فعالية المرافق العمومية وجود نصوص قانونية وتنظيمية تفتقد لنسق منسجم وتراتبي؛زد على ذلك قصور المنظومة الحالية في تفعيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة وتفعيل مختلف التوصيات الصادرة عن مؤسسات الحكامة. هناك أيضا مشكل تعقد المساطر (الضرائب، العدل، الصحة، الإدارة العامة للأمن الوطني، النقل، إلخ)، وتضخم النصوص والذي يؤديان إلى بطء كبير، بل وإلى تناقضات بين المقتضيات القانونية (رخص البناء: هناك ما يناهز 100 نص تشريعي و20 متدخل)، لكنها وبصفة خاصة تفتح الباب للتأويل الواسع للنصوص من طرف بعض الأعوان الإداريين من منعدمي الجدية و/ أو الكفاءة (تقرير،2013،ص43). بالإضافة إلى بروز عدة سلوكات مستحدثة لم يؤطرها النص التشريعي لعل أبرزها التوظيف السلبي للسلطة التقديرية ،الاستغلال اللامشروع للممتلكات العمومية ، المعاملة التفضيلية إزاء المرتفقين ،التماطل والتقاعس واللامبالاة. بالتالي فإن القراءة المتأنية لكل هذه

الاختلالات تبرز ملامسة مظاهر الفساد لعلاقة الموظف مع مختلف مكونات ممارسته المهنية ، أولا مع المهام باعتبارها أعمالا مادية أو معنوية يساهم من خلالها الموظف العمومي في تدبير المرفق العمومي حيث يمكن أن تطفو سلوكات التماطل والتقاعس واللامبالاة والتوظيف السلبي للسلطة التقديرية وغيرها . ثانيا مع الإدارة باعتبارها شخصا معنويا يوفر الوسائل المختلفة للقيام بهذه المهام ويؤثر بقراراته فيها حيث يمكن أن تظهر سلوكات الاختلاس واستغلال النفوذ وتحصيل المنافع غير المشروعة والاستخدام المتعسف للممتلكات العمومية وغيرها . ثالثا مع المرتفق باعتباره شخصا ذاتيا أو معنويا يلتجئ إلى خدمات الإدارة ويساهم في توجيه أنشطتها حيث يمكن أن تبرز سلوكات الارتشاء و المحسوبية والشطط في استعمال السلطة والنصب والمعاملة التفضيلية إزاء المرتفقين وضعف جودة الخدمات وغيرها .

وبطبيعة الحال فكل هذه الاختلالات يكون لها انعكاس على عدة مستويات ، أولها المستوى التنموي حيث تتم خلخلة مصداقية الدولة والجهاز الحكومي من خلال الانحراف بالأهداف والسياسات التنموية وإعادة توجيهها إلى مجالات وفئات غير مستهدفة ، و إهدار جزء كبير من الموارد التي كان بالإمكان تحقيقها من الضرائب والجمارك والمصادر الإيرادية الأخرى، وأيضا الرفع من تكلفة الأنشطة والخدمات الإدارية ، و التقليص من القدرة التنافسية للمقاولات ،و عرقلة تدفق الاستثمارات والرساميل. بالإضافة إلى الانعكاسات على المستوى الاجتماعي والتي تتمثل أساسا في الشعور باللامساواة وعدم تكافؤ الفرص ، هناك أيضا فقدان الثقة في أهمية العمل وقيمته ، التسليم بمنطق التفريط في معايير أداء الواجب الوظيفي والمهن...، وهو الأمر الذي يتطلب اتخاذ خطوات جادة في سبيل معالجة هذه الاختلالات لما لها من انعكاسات وخيمة على المرفق العمومي.

لكل ما تم ذكره سابقا فالحكامة بالمغرب ما فتئت توصف بكونها منظومة مأزقية، تحفها مخاطر الاختلالات من كل صوب وحدب، كما تعتريها اختلالات من نوع بنيوي، تجعل آلية التنمية الإدارية للمرفق العمومي آلية معطوبة والتصور الاستراتيجي لأنماط الحكامة الإدارية تصورا محدود الأفق(البكوري،2016،ص54) ، ما يتطلب اتخاذ خطوات جادة في سبيل التأسيس لحكامة المرافق العمومية.

ثانيا: مقومات تأسيس حكامة المرافق العمومية

إن التأسيس لحكامة المرافق العمومية ليس بالعمل السهل لكن في اعتقادنا أنه يمر بالأساس عبر الآليات التالية :

– اعتماد المقاربة التشاركية في تدبير المرافق العمومية وذلك عبر إعمال عدة آليات تجسد حكامة التسيير من بينها نجد شركات التنمية المحلية ،التي تعتبر من أحدث الآليات المؤسساتية التي تتيح للجماعات الترابية المساهمة بشكل مباشر في تدبير المرافق العمومية الكبرى. وتعد هذه الطريقة حديثة نسبيا، وقد قامت للتغلب على

عيوب طريقتي الاستغلال المباشر والامتياز، لأنه إذا كانت طريقة الاستغلال المباشر تتسم بالبطء والتعقيد والروتين، فإن طريقة الاستغلال المختلط قد ظهرت لتجاوز ذلك بإتباع شكل شركة المساهمة التجارية وتطبق وسائل القانون الخاص، وتتمتع السلطة العامة في مثل هذا النوع من الشركات بحق الرقابة الموجودة في جميع أنواع المرافق العامة ليس باعتبارها مساهمة وإنما بصفتها حامية للمصلحة العامة(الصروخ،1992،ص 110).

إن الدور الأساسي لشركات التنمية المحلية كآلية تنموية لا يكمن فقط في مجالات اشتغالها واستهدافها لإنعاش الاقتصاد المحلي، وإنما تعتبر آلية فعالة لتطوير أداء الجماعات الترابية نفسها على مستوى تدبير المرافق العامة، وجعلها قادرة على التدبير الاقتصادي، والاستفادة من طرق تسيير المقاولات الخاصة، لما من شأنه تأهيل بنيات الجماعة الترابية لتصبح قادرة على تدبير المشاريع التنموية للمرافق الكبرى بنفس المنطق(بروحو،2012،ص86).بالإضافة إلى التدبير المفوض الذي يعتبر إحدى الاليات التي تجسد التدبير التشاركي للمرفق العمومي، من خلال منح القطاع الخاص صلاحية تسيير إحدى المرافق الاقتصادية والاجتماعية وذلك بموجب عقد إداري يلتزم فيه المفوض له بتقديم إحدى الخدمات العمومية داخل أجل زمني محدد. وهو ما يتطلب مأسسة الرقابة التي يمارسها المفوض على المفوض له، وفق نمط واضح ومحكم يتيح تحديد المسؤوليات لتجاوز الإختلالات التي تضعف من أهمية الدور ،الذي يمكن أن يلعبه التدبير المفوض في النهوض بالمرافق العامة المحلية والرفع من مردوديتها وتحسين الخدمات التي تقدمها للمرتفقيين(ازم،2013،ص199).

العمل على تخليق المرفق العام وذلك من انطلاقا من ثلاث مستويات

أولها المستوى التحسيسي؛ حيث يلعب دورا فعالا في تقويض الكثير من مظاهر الانحراف والسلوكات المشينة ، ذلك أن من شأن إشاعة الثقافة الأخلاقية على أوسع نطاق أن تساهم في تدعيم وترسيخ قيم ومبادئ السلوك الأخلاقي في المجتمع. وفي هذا الإطار ، أضحى من الضروري دعم وتثبيت الأخلاقيات في الحياة العامة اعتمادا على توجيه النظام التربوي العام للمجتمع لتعزيز شعور الناشئة بالمسؤولية المدنية وبحقوق المواطنة لتدعيم الوعي لديهم بما لهم وما عليهم وفي هذا الإطار يجب العمل على إدراج التربية على تخليق الحياة العامة ضمن المناهج التعليمية. ومن أجل الرفع من مسؤوية الموظف والمرتفق وبالنظر لأهمية التخليق يجب الانكباب على إعداد مواثيق أخلاقية قطاعية في الإدارات العمومية، تحدد القيم الأخلاقية والقواعد السلوكية التي توضح مسؤوليات وواجبات الإدارة والموظف إزاء العموم.و أيضا إرساء ميثاق أخلاقي بين المواطن وإدارة الدولة يحدد بالأساس طبيعة الخدمات و الحقوق التي للمواطن الحق في الولوج إليها .

ثانيا المستوى الوقائي؛ والذي يشكل إحدى مداخل إصلاح المرفق العمومي وذلك من خلال الحد من السلوكات السلبية، وذلك عبر بلورة رؤية قانونية تتوخى ترسيخ الشفافية ودمقرطة الإدارة من خلال إعادة بناء

العلاقات بين الإدارة والمتعاملين معها على أسس متوازنة، تضمن حقوق كل طرف وتتجاوز مظاهر غلو السلطة التقديرية للإدارة والمتجلية على الخصوص في تفشي مفهوم السر المهني ، وغياب التعليل والتوظيف السلبي لمفهوم السكوت الضمني للإدارة وغيرها. وترسيخ مبدأ إقرار المساءلة وتقييم الأداء على جميع أعمال وأنشطة المرافق العمومية والأشخاص العاملين بها ، وتوطين هذه المهام ضمن اختصاصات أجهزة الرقابة الموجودة ، وتفعيل دور المفتشيات العامة للوزارات من خلال تأهيلها للقيام بالمراقبة الميدانية الفعالة، والاضطلاع بمهام التدقيق والتقييم والاستشارة والتنسيق والتأطير.

ثالثا المستوى الزجري؛ الذي يبقى آلية لا بد منها لإدانة السلوكات الغير أخلاقية والتي تضر بالمرفق العمومي والمواطنين، في هذا الإطار يمكن إرساء أسس قانونية للحث على نشر نتائج التحقيقات والتدقيقات التي تقوم بها الهيئات المختصة وتوسيع دائرة الإعلام بها، لأجل تقوية الحواجز المانعة من جهة ، والتعريف بممارسات التدبير الجيد من جهة ثانية ، ثم من أجل إفساح المجال لإدانة السلوك المشين وتوفير إمكانيات عملية لاشتغال النصوص وتفعيلها

الآليات القانونية

إن تحقيق أي إصلاح يتطلب توفير آليات قانونية تعمل على تفعيل مختلف المبادئ والأهداف التي ينشدها الإصلاح في هذا الإطار يجب على المشرع المغربي اتخاذ عدة إجراءات تشريعية مواكبة ، من بينها مراجعة المرسوم المتعلق بالصفقات العمومية وتطعيمه بمقتضيات تحد من السلطة التقديرية الواسعة لضمان الشفافية التامة للصفقات العمومية، وأيضا إغناء المرسوم بمقتضيات موحدة تحد من السلطة التقديرية الواسعة وتحدث آلية مستقلة للحسم في الشكايات والتظلم مع تفعيل آليات التبليغ عن الفساد المتاحة للمواطنين ،تم تدعيم القانون المتعلق بالتدبير المفوض للمرافق العامة بمقتضيات جديدة تستجيب لمتطلبات الحكامة، مع اعتماد منظومة حديثة وملائمة لتدبير الموارد البشرية المحلية، والنهوض بالنزاهة والشفافية في تدبير المالية المحلية . إضافة إلى تطوير أنظمة المراقبة والمحاسبة والمسألة، من خلال مراجعة نظام الوصاية والمراقبة وتعزيز فعالية المجالس الجهوية للحسابات تم تعزيز الإطار المؤسساتي المحلي لمكافحة الفساد والنهوض بالدور الجهوي للهيأة المركزية للوقاية من الرشوة(اشرقي،2009،ص241). بالإضافة إلى تنزيل قانون يتضمن الولوج الغير المقيد للمعلومات ومراجعة الفصل 18 من النظام الأساسي للوظيفة العمومية المتعلقة بالسر المهني، و تسريع وثيرة قوانين التصريح بالممتلكات لتشمل جميع المرافق العمومية وتطبيق الإجراءات ضد المخالفات المتعلقة بالتصاريح المزيفة. فرغم دخول الإطار القانوني المتعلق بالتصريح بالممتلكات حيز التنفيذ بتاريخ 15فبراير من سنة 2010 ، إلا أنه لم يحقق الأهداف المرجوة منه بالشكل المطلوب .

هذا إلى جانب الآليات المؤسساتية والتي يعتبر تفعيل دورها أساسيا إلى جانب الآليات القانونية، خاصة أن الدستور المغربي نص في الشق الثاني من الباب الخاص بالحكامة الجيدة على مؤسسات و هيئات حماية الحقوق و الحريات و الحكامة الجيدة و التنمية البشرية والتنمية المستدامة و الديمقراطية التشاركية، بالإضافة إلى مؤسسات تم تخصيصها بأبواب فريدة. حيث يعتبر دور كل منها مؤثر بشكل كبير في إعمال المقتضيات القانونية السابق ذكرها والعمل على تقييمها المستمر.

خلاصات

رغم التنصيص دستوريا على مبادئ تدخل في صلب الحكامة كالمساءلة وتقديم الحساب من خلال إحداث عدة مؤسسات تختلف وتتكامل مهامها وآليات عملها، وتتكون من هيئات قضائية وهيئات للمراقبة والتدقيق والوساطة والتنسيق والتتبع والتقييم، إلا أن الممارسة أبانت عن عدة إكراهات ونواقص تعترض مختلف مكوناته وتحد من نجاعته وفعاليته. الأمر الذي يتطلب القيام بعملية إعادة تأهيل جاد وحقيقي إذا نحن أردنا تحقيق حكامة جيدة للمرافق العمومية تكون كفيلة بجعل هذه المرافق أداة لتحقيق التنمية التي ينشدها المغرب اليوم في ظل النموذج التنموي الجديد

ويمكن إجمال أهم النتائج المتوصل إليها في :

- وجود تفاوت بين التنصيص على حقوق المواطنين، المؤكد عليها بوضوح في الدستور، وبين الواقع اليومي الذي يعيشه المواطنون والمرتفقون عند اللجوء إلى المرافق العمومية، مما تبدو معه الحاجة ملحة إلى تحقيق الانسجام بين المقتضيات الدستورية والمرافق العمومية .
- اختلالات الإدارة تتفاقم بسبب انعدام المساواة وتلحق ضررا أكثر بالسكان في وضعية هشة، في حين أن مهمة المرافق العمومية هي مساعدتهم.
- الشطط في السلطة والممارسات غير المشروعة تتخذ مدى أكبر بمناسبة الخدمات ذات التبعية القوية. وهنا أيضا، فإن فئات المرتفقين الأكثر هشاشة هي التي تعاني أكثر من غيرها.
- الإشكالية هي مسألة حكامة شاملة قبل أن تكون مسألة وسائل.نفس الميزانيات ونفس الوسائل البشرية المتوفرة حاليا قد تسمح، إذا تم تحسين الحكامة، بالقيام بتحسين تدبير المرافق العمومية.
- الحاجة إلى ميثاق اجتماعي يشكل مرجعية مهيكلة لتوجيه المرافق العمومية تكون خاضعة هي نفسها للحكامة.
- وضع استراتيجية لمقاربة شاملة، تستند إلى أعمال منسقة تنسيقا جيدا، وتسريع وتيرة استراتيجية الحكومة الإليكترونية، وتعميم اللجوء إلى نزع الصبغة المادية عن المساطر.

لائحة المصدر المراجع

أولا: الكتب والمقالات

كرامي حمد . 2015. القانون الإداري، المغرب :الدار البيضاء مطبعة النجاح الجديدة.

أشرقي عبد العزيز. 2009. الحكامة الجيدة الدولية الوطنية الجماعية ومتطلبات الإدارة المواطنة: الرباط ،مكتبة دار السالم.

الصروخ مليكة. 1992. نظرية المرافق العامة الكبرى – دراسة مقارنة –، الطبعة الثانية

الشافعي إبراهيم. 2014. المرافق العامة على ضوء الدستور الجديد، رسالة لنيل دبلوم الدراسات في القانون العام المعمق ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية ، طنجة

بن سلمان مُحَمّد. 2005. الوظيفة العمومية الجماعية بالمغرب ورهانات اللامركزية، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، جامعة عبد المالك السعدي، كلية الحقوق طنجة،

ازم عبد الكريم. 2013. التدبير المفوض كآلية لتجويد أداء المرافق العامة المحلية ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، مكناس، السنة الجامعية2013/2012.

باجي رشيد. 2015. تحديث الإدارة المغربية بين رصد الاختالالت وتطبيق أسس الحكامة الجيدة، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد 125،نونبر –دجنبر

بروحو عبد اللطيف. 2012. المرافق العمومية المحلية بين التدبير المفوض وشركات التنمية المحلية، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية عدد 104 –ماي- يونيو

ثانيا: النصوص القانونية والتقارير

ظهير شريف رقم 91-11-1 صادر في 27 من شعبان 1432 (29 يوليو 2011) بتنفيذ نص الدستور المغربي لسنة 2011 .

ظهير شريف رقم 1.06.15 صادر بتاريخ 14 فبراير 2006 بتنفيذ القانون 54.05 المتعلق بالتدبير المفوض للمرافق العامة.

ظهير شريف رقم 3.18.11 بتتميم الظهير الشريف رقم 331-74-1 صادر في 11 ربيع الثاني 1395 (23 أبريل 1975) المتعلق بوضعية الحكومة وتأليف دواوينهم.

ظهير شريف رقم 58-21-1 صادر في 3 ذي الحجة 1442 (14 يوليو 2021) بتنفيذ القانون رقم 19-54 بمثابة ميثاق المرافق العمومية.

دليل مشترك لوزارتي الاقتصاد والداخلية حول تبسيط المساطر والاجراءات الإدارية صادر عن كتابة اللجنة الوطنية لتبسيط المساطر والاجراءات الادارية سنة2021
https://www.finances.gov.ma/Publication/daag/2021/Depliant simplification _AR.pdf

تقرير صادر عن الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة حول الحكامة الجيدة بين الوضع الراهن ومقتضيات دستور2011 في يونيو2011 www.icpc.ma

تقرير صادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول حكامة المرافق العمومية سنة 2013

المرافق الإدارية والاجتماعية بتادلا وإسهامها في التنمية المحلية خلال فترة الحماية

Administrative and social equipment in Tadla and their contribution to local development during the protection period

المصطفى الرباني

Mustapha RABBANI

جامعة السلطان مولاي سليمان، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بني ملال، المغرب،mustapharabbani1@gmail.com

ملخص

يهدف هذا المقال إلى إبراز دور المرافق الإدارية والاجتماعية في التنمية المحلية بسهل تادلا، ويتوخى الإجابة عن السؤال الإشكالي الآتي: ما الخدمات الإدارية التي أحدثتها إدارة الحماية بتادلا لتيسير الاستغلال الاستعماري بالمنطقة؟

اتخذت إدارة الحماية عدة إجراءات لتهيئة الأرضية المناسبة من أجل تشجيع الاستيطان الزراعي بتادلا. ومن أجل تحفيز المعمرين على الاستقرار ولتشجيعهم على الاستثمار، أقدمت سلطات الاحتلال على إحداث مؤسسات إدارية واجتماعية استجابت لحاجات الكولون الأوربي ولحاجات الأسر المرافقة لهم، وحيث أن هذه المؤسسات متنوعة، فإننا عملنا على ذكر الضرورية منها في حياة المعمرين، ولعل من أبرزها: مصلحة المحافظة العقارية، ومصلحة البريد، ومركز الحالة المدنية، ومؤسسات التعليم والصحة. وقد خلصنا إلى أن هذه المؤسسات كان لها بالغ الأثر في تحفيز المستوطنين على الاستقرار بتادلا كما يسرت لهم الخدمات العمومية ومكنتهم من استغلال الأرض في أحسن الظروف.

كلمات مفاتيح: التنمية المحلية، مصلحة المحافظة العقارية، مصلحة البريد، مركز الحالة المدنية، مؤسسات التعليم والصحة.

Abstract:

This article aims to highlight the role of administrative and social equipment in local development in the Tadla plain, and seeks to answer the following problematic question: What are the administrative and social services created by the Department of Protection in Tadla to facilitate colonial exploitation in the region? The Protection Department has taken several measures to prepare the appropriate ground in order to encourage agricultural settlement in Tadla. In order to motivate the settlers to settle and to encourage them to invest, the occupation authorities have created administrative and social institutions that responded to the needs of the European colony and the needs of the families accompanying them. Since these institutions are diverse, we have worked to mention the necessary ones in the lives of settlers, and perhaps the most prominent of them are: the governorate real estate authority, The Postal Authority, the Civil Status Center, and education and health institutions.We concluded that these institutions had a great impact in motivating the settlers to settle in Tadla, as well as facilitating public services for them and enabling them to exploit the land in the best conditions.

Keywords: Local development, real estate governorate, postal authority, civil status center, education and health institutions.Citizens.

مقدمة

اتخذت إدارة الحماية عدة إجراءات لتهيئة الأرضية المناسبة من أجل تشجيع الاستيطان الزراعي، الذي اعتبرته كاستراتيجية ضامنة لرسوخ السلطة الاستعمارية أقوى من الوسيلة العسكرية (تفاسكا، 1980، ص. 11)، وهذا ما دفع بلجنة الاستعمار الفلاحي إلى تقديم الأرض للمعمرين بأثمان رمزية، ولتحفيزهم على الاستقرار بها واستغلالها في أحسن الظروف، أقدمت إدارة الحماية على إحداث مرافق إدارية واجتماعية تستجيب لحاجات المستوطنين ولحاجات الأسر المرافقة لهم وكذلك لحاجات الساكنة الأهلية. وحيث أن هذه المؤسسات متعددة، فإننا عملنا على ذكر الضرورية منها في حياة المعمرين. ولعل من أبرزها مصلحة المحافظة العقارية، مصلحة البريد، مراكز الحالة المدنية ومؤسسات التعليم والصحة.

1. مصلحة المحافظة العقارية

كان الهم المباشر لنظام الحماية هو مساعدة الأجانب والأهالي على تملك الأرض بالمغرب، ولأجل ذلك تم استصدار ظهير 12 غشت 1913، المنظم للتحفيظ العقاري (خيري، 2018، ص. 7)، حتى يسهل على الأشخاص تملك الأرض التي حازوها بالشراء، ويضفي عليها صفة الملكية الثابتة النهائية وتحصينها بصيغ قانونية.

ولكي يتسنى لها أجرأة هذا القانون، أصدرت إدارة الحماية ظهير 12 ماي 1915، المتعلق بإحداث مصلحة المحافظة على الأملاك العقارية بالدار البيضاء (الجريدة الرسمية، 1915، ص. 171)، حيث عين على إدارتها روسيل شارل ألبان ماري "R.Ch.A.Marie"، وكانت هي المحافظة الوحيدة بالمغرب، حيث كان يقصدها المغاربة والأجانب من كل ربوع المنطقة السلطانية – ومنها تادلا – لتسجيل أملاكهم.

ولما تزايدت عدد طلبات التحفيظ من تادلا خلال عقد الثلاثينيات، وبهدف تخفيف الضغط على محافظة الدار البيضاء وتقريب خدمات التحفيظ للساكنة، تم تأسيس المحافظة العقارية بوادي زم بموجب ظهير 23 نونبر 1940 (الجريدة الرسمية، 1941، ص. 5) وعين على إدارتها المحافظ الفرنسي "ميير" "Myer"، ولقد شملت هذه المؤسسة كل من دوائر وادي زم، بني ملال، بني عمير– بني موسى، القصيبة وأزيلال[1].

وعلى عكس ما يتبادر إلى الذهن، أن فرنسا أحدثت مصلحة المحافظة على الأملاك بتادلا من أجل الارتقاء بالملكية، وإحلال نظام عقاري قار وآمن يضمن للمالك حقوقه ويحول دون أن تتعرض ملكيته للضياع

[1] أثناء تتبعنا لمطالب التحفيظ العقاري بمحافظة وادي زم، لاحظنا أن الأجانب كانوا يقبلون على تحفيظ أراضيهم لتحصينها بضمانات قانونية، ويعد الفرنسي فورني جان بابتيست Fournier Jean Baptiste أول من وضع مطلبا للتحفيظ، بتاريخ 4 يناير 1941، ويهم أرض حراثية مساحتها 13 آر ببني ملال، والتي اشتراها بمقتضى رسم محرر بخط اليد بتاريخ 25 يناير 1921، مضمنه أن أحمد بن علال الوزاني باع له الملك المذكور، ورد في الجريدة الرسمية عدد 1475، بتاريخ 31 يناير 1941، ص .185.

والترامي من طرف الغير (خيري، 2018، ص. 123). والواقع أن هذه المؤسسة العقارية باتت وسيلة استراتيجية لإثبات ملكية الأجانب على الأراضي التي سيطروا عليها (حيمر، 2012، ص. 146)، كما عملت على تحديد الأملاك الجماعية التي كانت تدبر وفق أعراف محلية، وقسمتها إلى ملكيات فردية، وكان هذا التقسيم يرمي إلى تحقيق هدفين: أولهما مادي يتعلق بتسهيل عملية بيع الأراضي للأجانب، وثانيهما سياسي واجتماعي ويتعلق بتكسير شوكة القبيلة وفصم عرى التضامن القائم بين أفرادها وعزلهم عن بعضهم لتسهيل ربطهم بالنظام الاستعماري (حيمر، 2012، ص. 146). وتجدر الإشارة إلى أن المحافظة العقارية بصفتها المؤسسة الساهرة على مسطرة التحفيظ العقاري، حيث تتبع في ذلك مجموعة من الخطوات، نستعرضها بشكل موجز في المراحل الرئيسية التالية:

أ- تقديم مطلب التحفيظ

يتعين على الراغب في تحفيظ العقار أن يتقدم بطلب التحفيظ لدى المحافظة العقارية بوادي زم، ويتضمن المطلب مجموعة من البيانات تتعلق باسم المعمر طالب التحفيظ، وحالته العائلية ومحل سكناه، وبيانات أخرى تخص العقار موضوع التحفيظ، وذلك ببيان اسمه وموقعه وحدوده ومشتملاته، هذا مع بيان الوثائق والمستندات التي تثبت ملكية العقار موضوع طلب التحفيظ (مهلاوي، 2018، ص. 28).

ب- تهييء ملخص مطلب التحفيظ

بعدما يرى المحافظ على أن المطلب استوفى جميع البيانات المطلوبة يعطيه رقم ترتيبي، ويدرج عنه ملخصا يتضمن موجزا للبيانات الأساسية، وتشمل اسم طالب التحفيظ واسم العقار وحدوده ومساحته (خيري، 2018، 167).

ج- إشهار مطلب التحفيظ

يعمل المحافظ على بعث ملخص مطلب التحفيظ إلى الجريدة الرسمية، وتعمل هذه الأخيرة على نشره ضمن قسم مخصص لإعلانات التحفيظ، كما يبعث المحافظ من جهة أخرى بنسخ من هذا الملخص إلى المحكمة الابتدائية والمراقبة المدنية ومكتب القائد، كما يتم الاشهار بالعقار موضوع التحفيظ بأسواق الناحية (مهلاوي، 2018، ص، 208، 209).

د- عملية التحديد

يسعى المحافظ بتنسيق مع مصالح المسح العقاري إلى تعيين تاريخ إجراء عملية التحديد، ويبعث الاستدعاءات إلى طالب التحفيظ والملاك المجاورين بقصد حضور هذه العملية. والتحديد عملية تقنية يقوم بها مهندس طبوغرافي، بهدف ضبط الحالة المادية للعقار وبيان حدوده ومعالمه ومشتملاته ومساحته (خيري، 2018، ص. 167).

هـ- نشر انتهاء عملية التحديد بالجريدة الرسمية

بعد توصل المحافظ بمحضر التحديد، يعمل على بعث ملخص إلى الجريدة الرسمية، وفيه إعلان بانتهاء عملية التحديد، وإذا لم يتعرض أي طرف على هذه العملية – خلال أجل شهرين- ، تتم الموافقة على تحفيظ العقار موضوع الطلب (خيري، 2018، ص. 168).

و- تأسيس الرسم العقاري

بعد التأكد من جميع الحجج والمستندات التي قدمها المعمر طالب التحفيظ، وبعد تطبيق جميع المقتضيات المتعلقة بالإشهار والتحديد الطبوغرافي والتأكد من عدم وجود تعرضات، فإن المحافظ يتخذ قرار تأسيس رسم عقاري نهائي خاص بالعقار، وتسجيله بالسجل العقاري واعطائه رقما خاصا به (خيري، 2018، ص. 168، 169).

2- مصلحة البريد

مثلت مصلحة البريد والتلغراف والتليفون العصب المحوري للأداء العسكري، إذ بواسطتها كان يتم نقل التقارير السياسية الشهرية من المصالح المدنية أو العسكرية إلى القيادة الجهوية بقصبة تادلة، ومن هذه الأخيرة كان يتم بعث الحالة العامة إلى الإقامة العامة. ولا تقل مصلحة البريد أهمية في حياة السكان، وحيث أنها من التجهيزات العمومية الاستراتيجية الكفيلة بخلق مناخ استثماري في شتى الميادين، فلقد خصصت لها إدارة الحماية 71 مليون سنة 1920، بنسبة 9,5% من الميزانية العامة للمغرب (الحفار، 2017، ص. 147). ولقد اعتمد عليها معمرو تادلا في نقل مراسلاتهم وطرودهم إلى أسرهم، ومكنت من خلق فضاء للاستثمار من خلال حماية الودائع المالية للمستوطنين.

وحرصا من إدارة الحماية على توفيرها لخدمات البريد للساكنة، شرعت في إقامة مكاتب للبريد والتلغراف والتلفون في جميع حواضر وقرى تادلا (عياش، 198، ص. 155)، وهكذا تم إحداث مكتب البريد بالمدينة الجديدة لوادي زم سنة 1921 (A.M, Boite n° E0971)[2]

[2] A.M: Archives du Maroc.



، وخط تلفوني يربطها بمركز دار ولد زدوح سنة 1929(A.M, Boite n° B68)، وفي نفس السنة تم تركيب شبكة للتلفون تربط بني ملال بواويزغت.

وبهدف تسهيل الاتصال بين الناس وبين المرافق الخدماتية، وسعيا من إدارة الحماية لتشجيع المغاربة والأجانب على الاستثمار، لذلك تم تحويل مراكز البريد من مجرد مؤسسات لتناقل الأخبار، إلى مرافق تساهم في تحويل الأموال وفي تدعيم الاقتصاد. وفي هذا الإطار أصدر مدير مكتب البريد والتلغراف والتليفون قرارا بتاريخ 26 مارس 1930(A.M, Boite n° B2)، والقاضي بتحويل بريد دار ولد زيدوح من وكالة متواضعة إلى مؤسسة متعددة الوظائف، إذ أصبحت زيادة على استقبالها للبريد والتلغراف، تساهم ماليا في تدعيم الاستثمار، وفي سنة 1931 تم انشاء مؤسسة للبريد والتلغراف والتليفون بقصبة تادلة، استجابة لحاجات الساكنة المتواجدة بمركز المدينة، ولتقريب خدماتها من المعمرين المتواجدين بالأراضي المجزأة للاستيطان بسمڭت وكطاية، ولتقريب خدمات البريد من معمري سيدي جابر وأولاد مبارك وبني معدان أحدث مركز للبريد في بني ملال(A.M, Boite n° B2).

ولا تفوتنا الإشارة إلى أن الارساليات والطرائد كانت تتولى نقلها شاحنات تابعة لمركز البريد، أما المناطق التي يتعذر فيها تحرك وسائل النقل، فكان يتم الاستعانة بخدمات "الرَّقَّاص "(لكريط، 2017، ص. 155)، والذي كان يتم تكليفه من طرف قائد القبيلة لإيصال البريد إلى مناطق أخرى. ونشير كذلك إلى أن خدمات البريد كانت تتوقف من حين لآخر، بسبب انسداد الطرق بالأوحال وارتفاع صبيب الوديان، ونورد مثالا عن ذلك بتوقف خدمات بريد دار ولد زيدوح خلال شهر فبراير سنة 1931 بسبب كثرة التساقطات(A.M, Boite n° B 79).

الصورة1. مصلحة البريد بقصبة تادلة سنة 1931

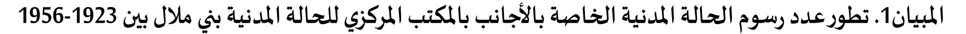


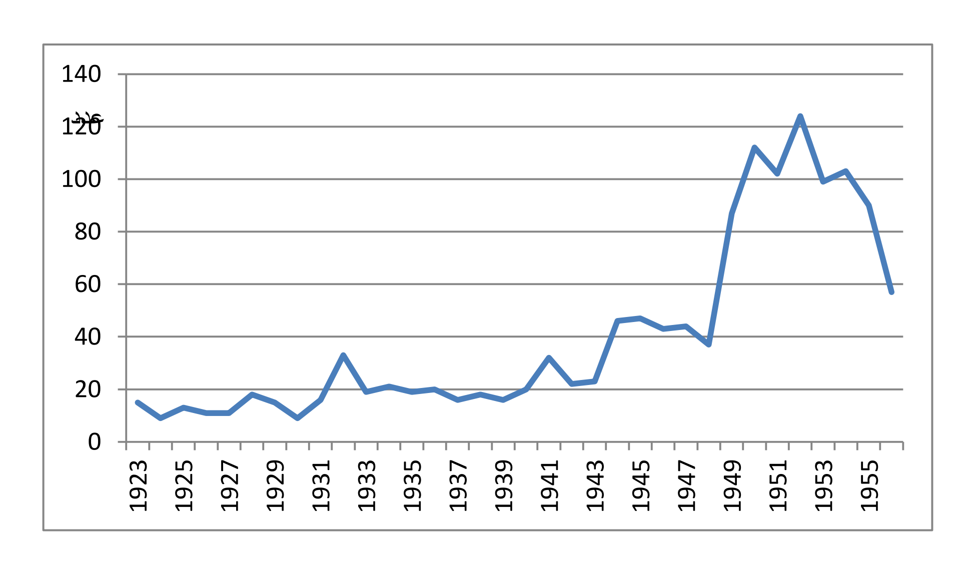
المصدر، (A.M, Boite n° E 0852)

3.مصلحة الحالة المدنية

في إطار سياستها الرامية إلى ضبط الوضعية القانونية للساكنة المحلية والأجنبية بالمغرب، أصدرت إدارة الحماية نظام الحالة المدنية بتاريخ 4 شتنبر 1915(almadaniawww.alhala)، وفي هذا السياق تم إحداث مكاتب مركزية للحالة المدنية بهدف تقريب خدماتها للناس، بكل من وادي زم وقصبة تادلة ودار ولد زيدوح وأبي الجعد وخريبكة وبني ملال (Registre d'état civil, Beni Mellal). ولقد دأبت هذه المكاتب على الاستجابة لتطلعاتهم، من خلال تسجيل وترسيم الوقائع والبيانات المدنية الأساسية المتعلقة بهم، وضبطها في سجلات الحالة خاصة.

وتشتمل مكاتب الحالة المدنية على مجموعة من السجلات، وتفيد في تضمين تصاريح الأشخاص المتعلقة بالولادة والوفاة والزواج والطلاق، بالإضافة إلى تضمين البيانات الهامشية كإصلاح الأغلاط الطارئة على الأسماء العائلية والشخصية، أو منح الجنسية المغربية للأجانب[3]. ومن خلال تفحصنا لسجلات الحالة المدنية الخاصة بالأجانب بالمكتب المركزي ببني ملال، وقفنا على وجود 1367 رسم خلال الفترة ما بين 1923 و1956، متفرقة ما بين رسوم الولادة (764)، والوفاة (383)، والزواج (159)، والطلاق (2)، بالإضافة إلى بيانات أخرى (59)، والتي تطورت على الشكل التالي4:


المبيان1. تطورعدد رسوم الحالة المدنية الخاصة بالأجانب بالمكتب المركزي للحالة المدنية بني ملال بين 1923-1956

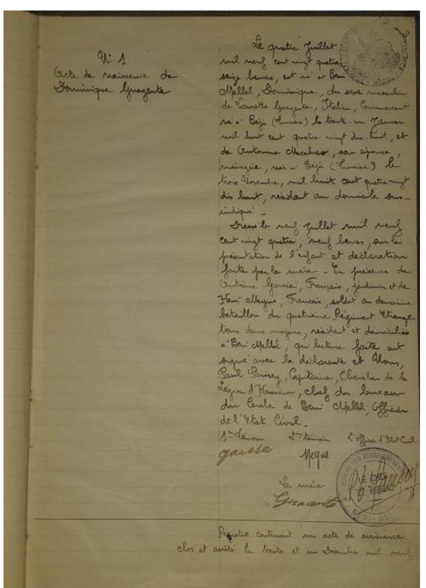


[3] توجد بحوزتنا رسوم من سجلات الحالة المدنية للأجانب الذين استقروا ببني ملال ما بين 1923 و1956، وتهم رسوم الولادة والوفاة والزواج والطلاق وبيانات أخرى .

يتضح من خلال المبيان، أن تزايد عدد رسوم الحالة المدنية الخاصة بالأجانب ارتبط بتوافد المهاجرين، الذين تشكلوا في بداية عهد الحماية من جنود فرنسا ومستعمراتها المشاركين في عمليات "التهدئة"، لذلك كانت أغلب الرسوم المضمنة بالسجلات تتعلق بالوفيات. وما أن أحكمت سلطات الحماية سيطرتها على المنطقة، حتى أخذت تنتقل إليها أفواج من الموظفين الجزائريين، والمقامرين وطريدي العدالة والمهنيين ورجال الدين، وضمنهم وجد عدد كبير من المستوطنين الزراعيين الأوربيين، فكان من نتائج هذه الهجرة أن ارتفع عدد الأجانب، ومن الطبيعي أن يسهم ذلك في إحداث مكاتب الحالة المدنية، لتضمين رسوم الزواج والولادات والوفيات الخاصة بهم، والتي بلغت أقصاها سنة 1952 ب 124 حالة، لتبدأ في التراجع سنة 1955، بسبب الانتفاضات المسلحة التي شهدتها ربوع تادلا يومي 20 و21 غشت والتي أنذرت برحيلهم.

الصورة 2. السجلات الخاصة بالمعمرين ما بين 1923 و1955

(المكتب المركزي للحالة المدنية ببني ملال)



N° 1
Acte de naissance de
Dominique Gragnota [illegible]

Le quatre Juillet
mil neuf cent vingt quatre,
seize heures, est né à Beni
Mellal, Dominique, du sexe masculin
de Carmelo [illegible], Italien, Commerçant
né à Béja (Tunisie) le trente-un Janvier
mil huit cent quatre vingt dix-huit, et
de Antonina [illegible], son épouse,
ménagère, née à Béja (Tunisie) le
trois Décembre, mil huit cent quatre vingt
dix huit, résidant au domicile sus-
indiqué.
Dressé le neuf Juillet mil neuf
cent vingt quatre, neuf heures, sur la
présentation de l'enfant et déclaration
faite par la mère. En présence de
Antoine Garcia, Français, jardinier et de
Henri Meyer, Français, soldat au deuxième
bataillon du quatrième Régiment Étranger
tous deux majeurs, résidant et domiciliés
à Beni Mellal, qui lecture faite ont
signé avec la déclarante et Nous,
Paul [illegible], Capitaine, Chevalier de la
Légion d'Honneur, chef du bureau
du Cercle de Beni Mellal, Officier
de l'État Civil.
1er témoin 2ème témoin L'Officier d'État Civil
La mère

Registre contenant un acte de naissance
clos et arrêté le trente et un Décembre mil neuf



المصدر، المكتب المركزي للحالة المدنية، بني ملال.

4- المؤسسات الاستشفائية

عملت سلطات الحماية أثناء استقرارها بتادلا على الاهتمام بالوضع الصحي للجاليات الأوربية وحمايتهم من الأمراض والأوبئة، ومحاربة الحيوانات والحشرات الناقلة لها، وتنقية أجواء المدن والتجمعات السكنية من القاذورات،

بالإضافة إلى حث الساكنة على الاهتمام بنظافة أجسادهم ومساكنهم (رويان، 2013، ص. 278)، خاصة وأن التقارير الرسمية حول الحالة الصحية بتادلا، عبرت كلها عن البؤس الفيزيولوجي والشدة المرضية التي كانت ترهق أحوال الناس (ريفي، 1995، ص. 109).

ولعل من أكثر هذه الأوبئة فتكا، تشير التقارير السياسية الشهرية إلى داء الجذري والملاريا والطاعون والتيفوس وحمى التيفويد (A.M, Boite n° 66)، وداء الكلب الذي كانت تتسبب فيه الكلاب الضالة حيث كانت تُسجل حالات كثيرة، ولعل من بينها تعرض مستوطنة أوربية بخريبكة لعظة كلب مسعور في دجنبر 1925(A.M, Boite n° B15). وانتشرت في صفوف التلاميذ بالمدارس الأمراض التي كانت تصيب الأطفال بالخصوص مثل الرمد والقرع والإسهال. ولقد اقتنعت إدارة الحماية بأن انتشار هذه الأمراض والأوبئة بين الأهالي سرعان ما سينقل العدوى إلى المستوطنين، لذلك، ومن أجل حمايتهم والسهر على سلامتهم الصحية، تم إحداث مؤسسات استشفائية أهلية، تضم عدة أجنحة وقاعات للتمريض بكل من بني ملال وقصبة تادلة وأبي الجعد ووادي زم. أما بالملحقات الإدارية والمراكز القروية – كدار ولد زيدوح، الفقيه بن صالح، خريبكة– فأحدثت بها قاعات للفحص والتشخيص الأولي للمرض (شكاك، 2010، ص. 355، 357).

وتم تنظيم حملات تلقيح دورية من أجل التصدي للبؤر الوبائية ومحاربة مجموعة من الأمراض، نذكر من بينها الحملة التي ترأسها أحد الأطباء العسكريين بأبي الجعد في دجنبر 1929، والتي همت تلقيح 3000 شخص بأسواق بني زمور (A.M, Boite n° B66)، كما تم في بني موسى توزيع أقراص الكينين[2] Quinine على المصابين بحمى المستنقعات، وموازاة مع ذلك تم جلب أسماك الڭامبيزياس Gambusias إلى المرجات الراكدة بهدف القضاء على بيوض البعوض الناقل للمرض (A.M, Boite n° B2). وترأس الطبيب فاليت Valette بالمستشفى الأهلي ببني ملال حملة تلقيح دامت شهري مارس وأبريل 1930 همت قبائل بني ملال، بني معدان ودار ولد زيدوح (A.M, Boite n° B2). كما نظم الطبيب الرئيس بأبي الجعد حملة للتلقيح استفاد منها 1800 فرد خلال ماي 1933، وبالموازاة تم قتل 46 من الكلاب الضالة للحد من انتشار داء السعار (A.M, Boite n° B2). كما تم الاهتمام بالصحة المدرسية لحماية أبناء المعمرين من سريان العدوى (رويان، 2013، ص. 301).

وفي الختام، لزم الإشارة إلى أن عمليات التلقيح هذه كانت تتم أحيانا في ظروف تحط من كرامة الانسان بتادلا، حيث كانت تمارس حملات ظرفية وبالإكراه من أجل احتواء الأوبئة حتى لا تصيب المستوطنين الأوربيين، وبما أن الغاية من

---

[4] تؤكد أجوبة بعض المستجوبين ممن عاشوا فترة الحماية، أن أقراص "الكينة" لم تكن تعطى إلا لمن يعملون مع المعمرين أو يساعدون في الأشغال المرتبطة بالضيعة .

هذه التجهيزات الطبية كانت موجهة بالأساس للحفاظ على سلامة الأجانب، فإن الموت ظل يحصد الكثير من ساكنة تادلا.

5.المرافق التعليمية

5.1.التعليم الفرنسي– الإسلامي

شكل هذا النوع من التعليم الأكثر انتشارا بتادلا، وتكون من نوعين من المدارس مستقرة وأخرى متنقلة، ووجدت مدارس للبنات وأخرى للبنين ومدارس مختلطة. ففي سنة 1948 بلغ عدد المدارس بملحقة أبي الجعد 11 مدرسة، إذ بلغ مجموع التلاميذ بها 572 تلميذا. وتطور عدد المدارس في سنة 1950 ليبلغ 28 مدرسة ضمت 1058 تلميذ وتلميذة (شكاك، 2010، ص. 343).

وبإقليم وادي زم انتقل عدد التلاميذ من 996 تلميذا سنة 1949 إلى 1028 تلميذ سنة 1950 موزعين على 25 قسما، وخلال الموسم الدراسي 1953- 1954، تكونت المدرسة الإسلامية للذكور من 16 قسما، احتوت على 682 تلميذا. ولم يتعد عدد التلميذات 325 تلميذة، أشرف على تدريسهن تسع مدرسات أوربيات (شكاك، 2010، ص. 344، 345).

وبدائرة خريبكة، انتقل عدد التلاميذ من 1364 تلميذا سنة 1948 إلى 1804 تلميذا سنة 1949، ليرتفع العدد الإجمالي إلى 2284 تلميذا سنة 1950. وظلت المراكز المنجمية الثلاثة (خريبكة، بولنوار، بوجنيبة) تحتل الريادة من حيث عدد التلاميذ، بحث بلغ مجموعهم 1467 تلميذا (شكاك، 2010، ص. 346).

وشهدت بني ملال تشييدا لمجموعة من المدارس للبنين والبنات وأخرى مختلطة، وعرف المتعلمون بها تطورا من حيث النوع والعدد. وبلغ مجموع المتمدرسين بدار ولد زيدوح 250 تلميذا، أما عن مجموع التلاميذ في بني عمير وبني موسى فقد بلغ 2670 تلميذ وتلميذة سنة 1955(جريدة السعادة، 1955).

5.2.التعليم الحر

لقد كان لانتشار أفكار الحركة الوطنية دور مهم في كثرة الطلب على المدارس الحرة في كل ربوع تادلا، حيث افتتحت المدارس القرآنية والتي تعنى بشؤون التربية والتعليم الدينية بكل من أبي الجعد وبني ملال وقصبة تادلة سنة 1946.

وخلال الخمسينيات انتشر هذا النوع من التعليم في القرى أكثر من المدن، وازدهر بخاصة في أبي الجعد – بحكم الطابع الصوفي للمدينة– بحيث بلغ مجموع التلاميذ بها 180 تلميذا سنة 1950 منهم 30 تلميذة (شكاك، 2010، ص. 349).

5.3. التعليم الإسرائيلي

بحكم التواجد الكبير للجالية اليهودية بمدن تادلا، شهدت تأسيسا لعدد من المدارس الإسرائيلية بكل من بني ملال ووادي زم وقصبة تادلة، وتوفرت أبي الجعد على مدرسة تابعة للرابطة الإسرائيلية العالمية ضمت 92 تلميذا و122 تلميذة.وكانت الجماعة الإسرائيلية تساهم في تغذية التلاميذ الأكثر فقرا، كما ساهمت في دعم الآباء خاصة وأن معظم اليهود حرفيين إذ تتقلص مداخيلهم خلال الفصل المطير حينما تتراجع حيوية الأسواق (شكاك، 2010، 350).

5.4 مؤسسات التعليم الأوربي

فرض وجود عدد مهم من المستوطنين بتادلا على إدارة الحماية إحداث مدارس خاصة بالتعليم الأوربي، حيث فُتحت أول مؤسسة بوادي زم سنة 1919، وأُطلق عليها اسم "المدرسة الابتدائية الأوربية لوادي زم المختلطة" (أرشيف المدرسة الابتدائية شوقي حاليا)، ولقد درس بها التلاميذ الأوربيون من أبناء الأطر العسكرية والموظفين والمعمرين من بلاد الرباط والسماعلة وبني خيران وبني سمير. وارتفع بناء المؤسسات التعليمية تبعا لاتساع هجرة الجالية الأوربية إلى تادلا، وهكذا تم إحداث المدرسة الابتدائية Gustave Flaubert بخريبكة (أرشيف مدرسة كوسطاف فلوبير) سنة 1924، وكان معظم التلاميذ بها من أطر وعمال المكتب الشريف للفوسفاط. وفُتحت المدرسة الابتدائية الأوربية المختلطة بأبي الجعد (A.M, Boite n° B2) سنة 1933، لاحتواء أبناء المعمرين بالمدينة والقرى المجاورة.

وفي نفس الإطار الرامي إلى تخصيص تعليم أوربي لأبناء المستوطنين، تم إحداث المدرسة الابتدائية الأوربية بقصبة تادلة سنة 1938 (أرشيف الثانوية التأهيلية مولاي اسماعيل حاليا)، والتي احتضنت التلاميذ من أراضي الاستيطان بقطاع سمكت وكطاية بالإضافة إلى أبناء الجالية الأوربية بالمدينة. وبالفقيه بن صالح تم تأسيس المدرسة الأوربية المختلطة سنة 1940 (أرشيف المدرسة الابتدائية الخنساء حاليا)، والتي احتضنت التلاميذ من أبناء الموظفين بمكتب الري لبني عمير وبني موسى والمستوطنين بالقبيلتين. كما تم إحداث المدرسة الأوربية ببني ملال سنة 1953 (المديرية الإقليمية لوزارة التربية الوطنية بني ملال حاليا) (الجريدة الرسمية، 1953، ص. 2659)، ليستفيد منها التلاميذ الأوربيون القاطنون بالمدينة، والتلاميذ القادمون من ضيعات الاستيطان بأولاد عياد وأولاد مبارك، ومن الأراضي المجزأة للاستعمار الرسمي ببني معدان وسيدي جابر.

وللإشارة، فإن التعليم الموجه لأبناء المعمرين بتادلا كان مطابقا للبرامج التربوية بالمتروبول، لجعل التلاميذ القاطنين في ضيعات الاستيطان يتكافؤون في فرص التكوين مع أقرانهم بفرنسا (الوزاني، 1994، ص. 144)، حيث كانوا يتلقون تعليما يشمل مبادئ في اللغات الأوربية وآدابها والعلوم الحقة، ودروس تطبيقية في الرسم والموسيقى والتربية على المبادئ المسيحية (الصنهاجي، 2016، ص. 319). وبعد حصولهم على الشهادة الابتدائية، يلتحق التلاميذ الأوربيون بثانوية ليوطي بالدار البيضاء بالنسبة للعلوم الحقة، أو ثانوية "ڭورو" بالرباط بالنسبة للآداب (عياش، 1985، ص. 373)،

وبعد ذلك يلتحقون بالتعليم الأوربي العالي، الذي كان يضطلع به معهد الدراسات العليا المغربية والذي يعنى بالدراسات التاريخية والجغرافية والأنثربولوجية، أوالمعهد العلمي الشريفي الذي يعنى بالأبحاث العلمية والاقتصادية (عسة، 1975، ص. 675).

ولقد تميزت المرافق الدراسية لهذه المؤسسات بتجهيزاتها الكهربائية، وأروقة ومناضد في مستوى يليق بالحظوة الاجتماعية التي كان يتمتع بها المعمرون. والملاحظ، أن المدارس الأوربية كان يقصدها بعض المغاربة من أبناء الأعيان، أما الأغلبية الساحقة فكانت تدرس بالمدارس الإسلامية (الصنهاجي، 2016، ص. 352).

علاوة على جودة المؤسسات وبرامج التعليم، فإن إدارة العلوم والمعارف اهتمت بأبناء المعمرين القاطنين بنواحي بعيدة عن كل مدرسة، ووفرت لهم شروط الراحة بتشييدها للداخليات والمطاعم المدرسية (الجريدة الرسمية، 1937، ص. 605)، ناهيك عن المساعدات المالية التي خصصت لهم لمتابعة دراستهم وتغطية نفقاتهم، حيث كلف التلميذ الفرنسي المقيم بالمغرب سنة 1951 ما قدره 32000 فرنك في السنة، في الوقت الذي لم تتجاوز فيه نفقات التلميذ المغربي 16000 فرنك (عياش، 1985، ص. 373).

ودأبت إدارة العلوم والمعارف مع نهاية كل موسم دراسي إقامة حفلات النجاح بالمؤسسات الأوربية، والتي تحضرها الشخصيات الرسمية وعائلات التلاميذ، تقوم خلالها بتوزيع الجوائز على المتفوقين، نذكر منها على سبيل المثال توزيع الجوائز على التلاميذ الناجحين بالمدرسة الابتدائية الأوربية لبني ملال يوم الأحد 26 يونيو 1932 (A.M, Boite n° B2)، وتوزيع جوائز أخرى بكل من المدارس الأوربية ببني ملال وقصبة تادلة وأبي الجعد في 30 يونيو 1933 (A.M, Boite n° B2).



الصورة 3. حفل توزيع الجوائز على أبناء المعمرينبالمدرسة الأوربية لوادي زم (30 يونيو 1930)



المصدر، face book, histoire d'oued zem

ولقد اهتمت إدارة الحماية بالتعليم الزراعي والميكانيكي، لتلبية حاجات الاستيطان من التقنيين في الزراعة وتربية الماشية وسياقة الآلات والاستعانة بهم في تحسين الإنتاج، ولأجل ذلك تم إحداث المدرسة الفلاحية ببني ملال سنة 1939 (أرشيف الثانوية التأهيلية موحا وحمو حاليا) كما أُنشأت بالفقيه بن صالح مدرسة البستنة والميكانيك الفلاحية سنة 1953، والتي احتضنت 160 تلميذ خلال نفس السنة وكلهم كانوا يستفيدون من القسم الداخلي (جريدة السعادة، العدد 8762، 1955) ، وأُحدثت بفرقة الكريفات ببني عمير مدرسة مهنية سنة 1955، وكان يؤمها الأطفال الجانحون وقد بلغ عددهم خلال نفس السنة 100 تلميذ (جريدة السعادة، العدد 9282، 1955) ، كما أُقيمت بأبي الجعد مدرسة مهنية للتعليم الصناعي والفلاحي.

أما التكوين فمدته سنتان، مفتوح في وجه التلاميذ الذين تتراوح أعمارهم ما بين 8 و12 سنة (برادة، 2013، ص. 172)، ويزاوج ما بين الشقين النظري والتطبيقي، إذ أن الأول يتلقى من خلاله التلميذ دروساً باللغة الفرنسية، حتى إذا ما تخرج تقنيا سهل عليه سبل التواصل مع المعمرين دون الحاجة إلى مترجم، بالإضافة إلى دروس في الحساب والعربية وعلم النبات وعلم الحيوان والصناعة الفلاحية والهندسة القروية...، و الشق الثاني يُعوِّد التلاميذ على التجربة، لذلك كانت هذه المدارس تتوفر على ضيعات فلاحية، يُخصص قسم منها للبستنة وقسم آخر لتربية الماشية، هذا بالإضافة إلى النجارة والميكانيك والتدرب على سياقة الآلات الفلاحية وطرق استخدامها، وهذا ما يساعد على صقل المهارات التقنية لدى المتعلمين حتى يساهموا في تحسين مردودية فلاحة الاستيطان (برادة، 2013، ص. 172، 173).

الصورة 4. أبناء المعمرين بالمدرسة الأوربية بقصبة تادلة (ثانوية مولاي إسماعيل حاليا)



المصدر، www.dafina.net.

هكذا، نستنتج أن الدولة الحامية عملت على إرساء قواعد الاستيطان بتادلا، من خلال انجازها للبنيات التحتية والتجهيزات الضرورية، والتي ربطت فلاحة الاستيطان بالاقتصاد الفرنسي والعالمي ككل، ولتقريب المرافق الاجتماعية والإدارية من المعمرين، تم انشاء مؤسسات تستجيب لحاجاتهم ولمتطلبات أسرهم، لعل أهمها المحافظة العقارية ومصلحة البريد ومراكز الحالة المدنية والمؤسسات الاستشفائية والتعليمية.

لائحة المراجع

أحمد تفاسكا.1980. تطور الحركة العمالية في المغرب (1919- 1939)، بيروت: مطبعة دار ابن خلدون.

أحمد عسة.1975. المعجزة المغربية، بيروت: مطبعة دار القلم.

أرشيف الثانوية التأهيلية موحا وحمو ببني ملال . جريدة السعادة، العدد 8762، بتاريخ 18 ماي 1953.

أرشيف المدرسة الأوربية بوادي زم، (مدرسة شوقي للتعليم الابتدائي حاليا).

أرشيف مدرسة Gustave Flaubert للتعليم الابتدائي بخريبكة.

أرشيف المدرسة الأوربية بالفقيه بن صالح، (المدرسة الابتدائية الخنساء حاليا) .

ألبير عياش.1985. المغرب والاستعمار حصيلة السيطرة الفرنسية، الدار البيضاء: مطبعة دار الخطابي1985.

أمنة مبروك مهلاوي.2018. مدخل لدراسة النظام العقاري المغربي (مقاربة قانونية)، ترجمة عبد الله إدوجمون وعبد السلام زيزون، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط.

أنس الصنهاجي.2016. التحولات الاقتصادية والاجتماعية بمنطقة دكالة على عهد الحماية، منشورات المندوبية السامية للمقاومة وأعضاء جيش التحرير، الرباط.

بوجمعة رويان.2013. الطب الكولونيالي الفرنسي بالمغرب، 1912- 1945، مطابع الرباط نت .

الجريدة الرسمية عدد 2127، بتاريخ 31 يوليوز 1953.

جريدة السعادة، العدد 9282 بتاريخ 22 يناير 1955.

جريدة السعادة، العدد 9282، بتاريخ 31 يناير 1955 .

جمال حيمر.2012. الاستيطان الزراعي بإقليم مكناس، في: مجلة أمل، ع 38، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء.

دانيال ريفي1995. الطب الاستعماري أداة استبدادية متسامحة لمراقبة السكان، تعريب عزوز هيشور وعبد القادر مومن، في: مجلة أمل ، العدد 6، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء.

رشيدة برادة..2013 التعليم في ضوء التدخلات الأجنبية وردود الفعل المغربية (1860- 1957)، منشورات المعهد الجامعي للبحث العلمي، مطابع الرباط نت.

صالح شكاك.2010 المغرب العميق ورديغة الكبرى 1873- 1956،الرباط: مطبعة دار أبي رقراق.

ظهير شريف في شأن تأسيس محافظات عقارية جديدة صادر في 23 نونبر 1940، منشور بالجريدة الرسمية عدد 1471، بتاريخ 3 يناير 1941.

ظهير شريف متعلق بإحداث إدارة للمحافظة العقارية بالدار البيضاء صادر بتاريخ 5 يونيو 1915، منشور بالجريدة الرسمية عدد 110، بتاريخ 7 يونيو 1915.

عبد الرزاق لكريط.2014 القبيلة والاستعمار(1916- 1956) البنى السوسيو- اقتصادية لحوض ملوية الوسطى على عهد الحماية الفرنسية،الرباط: مطبعة أنفو برانت.

عبد اللطيف الحفار.2016. الاقتصاد المغربي من الحماية إلى الاستقلال (1912- 1956)، منشورات المندوبية السامية للمقاومة وأعضاء جيش التحرير، الرباط.

قرار وزيري بتاريخ 15 مارس 1934، الصادر في ضبط الشروط التي تمنح بمقتضاها إعانات مالية لأولاد الموظفين أو المعمرين المقيمين بنواحي بعيدة عن كل مدرسة، الجريدة الرسمية عدد 1275، بتاريخ 2 أبريل 1937.

مُحَمَّد حسن الوزاني.1994. الحماية جناية على الأمة، ترجمة أحمد بنجلون،بيروت: مطبعة دار الغرب الإسلامي.

مُحَمَّد خيري.2018. العقار وقضايا التحفيظ العقاري في التشريع المغربي، الرباط: مطبعة المعارف الجديدة.

- A.M, Boite n° E0971, travaux publiques, construction de ponts .
- A.M, Boite n° B68, rapports mensuels d'ensembles du protectorat, territoire du Tadla, mois d'octobre 1929.
- A.M, Boite n° B2, Territoire du Tadla, rapport politiques mensuels, mois d'avril 1930.
- A.M, Boite n° 66, rapports politiques mensuels, territoire du contrôle civil d'oued zem, janvier 1930.
- A.M, Boite n° B15, rapports politiques mensuels, territoire du contrôle civil d'oued zem, janvier 1925.

- A.M, Boite n° B66, rapports politiques mensuels, territoire du contrôle civil d’oued zem, janvier 1930.
- A.M, Boite n° B2, Territoire du Tadla, rapports politiques mensuels, mois de décembre 1929.
- A.M, Boite n° B2, Territoire du Tadla, rapports politiques mensuels, mois de mars 1930.
- A.M, Boite n° B2, Territoire du Tadla, rapports politiques mensuels, mois de juin 1933 A.M, Boite n° B2, Territoire du Tadla annexe de Boujad, rapports politiques mensuesl, mois d’avril 1933.
- A.M, Boite n° B2, Territoire autonome du Tadla, cercle de Beni Mellal, rapports politiques mensuels mois de juin 1932.
- A.M, Boite n° B2, Territoire du Tadla, cercle de Beni Mellal, rapports politiques mensuels mois de juin 1933.
- Les Registres de bureau central d’état civil de Beni Mellal de 1923 à 1956.



التجهيزات العمومية بالمدن القديمة - مدينة شفشاون نموذجا-

The public equipment in old cities - Example of Chefchaouen –

فاطمة بوعزوي1، سارة بن خليفة1،

Fatima BOUAZZAOUI *, **Sara BEN KHALIFA 1**

[1]جامعة مولاي اسماعيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية مكناس، المغرب، fatimabouazzaoui1989@gmail.com *

ملخص

تتوفر المدينة العتيقة لشفشاون على العديد من التجهيزات العمومية، التي يعود بعضها لفترات تأسيس المدينة منذ أواخر القرن 15 م، وقد اضطلعت بأدوار دينية، اجتماعية، اقتصادية... كما عرف هذا المجال تشييد تجهيزات عمومية عصرية تماشيا مع الدينامية التي تعرفها مختلف المدن بالمغرب. إن تخطيط المرافق التقليدية يختلف تبعا لعدة معايير كالموقع الجغرافي، حدود المجال، الأهمية الإستراتيجية... والأمر ذاته بالنسبة للعصرية، فمنها التي يتم التخطيط لها في بعض الأحيان ومنها التي تترك للصدفة. فرغم أهمية التجهيزات العمومية داخل المدينة القديمة لشفشاون إلا أن الملاحظة الميدانية تبين تعرض بعضها للتدهور والركود لعدة أسباب، مما يدفع عدة فاعلين للتدخل من أجل إنقاذها وتثمينها حفاظا على قيمتها المعمارية والعمرانية والتاريخية وذلك عبر تصاميم ووثائق التعمير وكذا تدخلات الفاعلين المحليين وجمعيات المجتمع المدني.

كلمات مفاتيح: المدينة العتيقة، التجهيزات العمومية، الإنقاذ، وثائق التعمير، الفاعلون الترابيون، شفشاون

Abstract:

The old Medina many of Chefchaouen contains many public facilities, some of which went back to the city foundation periods. The city had undertaken religious, social, and economic functions as well as had known the construction of modern public facilities in conformity with different Moroccan cities. The arrangement of these traditional facilities differs according to various factors, among of which are the geographic location and the strategic importance, and it’s the same for the modern ones which confront many problems such as limited area inside the walls. In spite of the importance of the public facilities in the old city, the field research showed the deterioration of some traditional ones for many reasons. In front of this situation some interventions are necessary to protect and preserve these architectural, artistic, and historical building using settlement documents from all actors in the medina and also the contribution of civic associations.

Keywords: Old medina , Public equipment - settlement documents, safeguarding ,actors, Chefchaouen

I. مقدمة

تعد التجهيزات العمومية من أهم مكونات النسيج الحضري العتيق، حيث ترتبط ارتباطا وثيقا بتلبية حاجيات السكان. ومن الملاحظ أن هذه التجهيزات والمرافق يختلف توزيعها وتخطيطها المجالي سواء التقليدية منها التي ما زال بعضها يؤدي وظيفته إلى الآن، أو العصرية التي ظهرت في فترات متأخرة وفق الاحتياجات الجديدة للسكان والوافدين على المدينة.

1. الإشكالية

إن العامل الزمني والطلب المتزايد للساكنة على خدمات هذه التجهيزات أدى إلى تدهورها، مما يفرض التفكير في صيانتها وإعادة إحيائها عبر اقتراح وظائف بديلة للتجهيزات التقليدية تساير نمط العيش الحالي وتبعدها عن حالة الجمود، لذلك يجب تظافر جهود مختلف الفاعلين لتأهيل تراث المدينة ككل، والإسهام في خلق مشاريع تنموية تعود بالنفع على سكان المدينة وتساهم في الرفع من قيمتها التاريخية والاقتصادية. فكيف إذن تتوزع تجهيزات المدينة العتيقة لشفشاون؟ وما مظاهر تدهور بعض هذه التجهيزات التقليدية؟ وما أشكال التدخل لحمايتها وتثمينها؟

1.1. المفاهيم المهيكلة للدراسة:

- التجهيزات العمومية: المنشآت الموجهة لمجموعة من الأشخاص بهدف الخدمة العمومية بصفة مجانية دون تمييز. وتختلف وظائف التجهيزات العمومية منها ما هو اقتصادي، اجتماعي، ديني...كما تلعب دورا أساسيا في تنظيم واشعاع المدن. وتعد وسيلة من الوسائل التي تضفي قيمة مضافة على مجال معين، فهي تحسن إطار العيش وتساهم في تثبيت الساكنة به، وتحد من آثار الهجرة بالمجال الحضري (دور الصفيح، البطالة، الجريمة...) من جهة، والاستغلال المعقلن للموارد الطبيعية والبشرية من جهة أخرى(أوكناز، 2021، ص21).
- وثائق التعمير: هي مجموعة من الوثائق القانونية التي يستعين بها الفاعلون في التخطيط الحضري للتحكم في مجال معين كمخطط توجيه التهيئة العمرانية، تصميم التهيئة، تصميم التنطيق... وتعتبر وثائق التعمير بالمغرب من بين الأدوات التقنية الأساسية للتخطيط العمراني بالمجالات القروية والحضرية، وكذا تأطير عمليات التعمير والتوسع داخل هذه التكتلات.....لذلك أصبحت هذه الوثائق تحظى بأهمية بالغة باعتبارها تشكل قاعدة أساسية لخلق فرص الاستثمار وتحفيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية (ساليمي، 2021، ص10).

1.2.أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذا البحث في تحديد التوزيع المكاني للتجهيزات العمومية بالمدينة العتيقة لشفشاون من خلال البحث الميداني، وعبر هذا الأخير وقفنا كذلك على إشكالية التدهور التي تطال بعض التجهيزات مما يستدعي التدخل العاجل والمدروس لمختلف الفاعلين لإنقاذ وتثمين هذه التجهيزات ضمانا لاستدامتها.

1.3.أهداف الدراسة

تتوخى هذه الدراسة تحقيق الأهداف التالية:

- تحديد التوزيع المجالي للتجهيزات العمومية التقليدية والعصرية داخل أسوار المدينة العتيقة لشفشاون.
- تشخيص واقع حال التجهيزات العمومية من خلال وصف بعض حالات التدهور.
- رصد أشكال التدخل لإنقاذ وتثمين التجهيزات العمومية عبر وثائق التعمير ومختلف المتدخلين[1].

ولمعالجة الإشكالية المطروحة حاولنا التطرق للمحاور التالية:

- التوزيع المجالي للتجهيزات العمومية بالمدينة القديمة لشفشاون
- تدهور التجهيزات العمومية
- أشكال تثمين وإنقاذ التجهيزات العمومية

2. مجال الدراسة ومنهجيتها

2.1. منهجية الدراسة

تتبعنا منهجية تتمثل في جمع معطيات متعددة حول تاريخ مدينة شفشاون عامة وموضوع الدراسة خاصة، ثم مرحلة البحث الميداني من خلال زيارة مختلف التجهيزات العمومية التي تنتشر داخل مجال المدينة القديمة لشفشاون وملء البطاقة التقنية الخاصة بمعلومات كل تجهيز على حدة. ثم الاتصال بمختلف الإدارات والفاعلين ذوي الصلة بموضوع الدراسة للوقوف على مختلف تدخلاتها.

2.2.مجال الدراسة:

تقعُ مدينة شفشاون في الشمال الغربي للمغرب، ويحد إقليمها شمالا البحر الأبيض المتوسط على واجهة بحرية تفوق 120 كلم، وجنوبا إقليمي وزان وتاونات وشرقا إقليم الحسيمة وغربا إقليمي تطوان والعرائش، وتنتمي جهويا إلى جهة طنجة- تطوان- الحسيمة. تمتد المدينة القديمة على مساحة 30هكتار تتوزع على 5 أحياء

[1] وثائق التعمير هي مجموعة من الوثائق القانونية التي يستعين بها الفاعلون في التخطيط الحضري للتحكم في مجال معين كمخطط توجيه التهيئة العمرانية، تصميم التهيئة، تصميم التنطيق...

الصورة 1: صورة جوية تظهر المدينة القديمة شفشاون



II.التوزيع المجالي للتجهيزات العمومية بالمدينة القديمة لشفشاون:

1. التوزيع المجالي للتجهيزات العمومية التقليدية بالمدينة القديمة لشفشاون:

تميزت التجهيزات العمومية باختلاف ظروف نشأتها وكذا أنواعها ووظائفها، هذا الاختلاف سينعكس كذلك على توزيعها المجالي. يتحدد هذا الأخير تبعا لعدة عوامل منها حاجيات السكان التي فرضت تواجد تجهيزات دون أخرى، الأهمية التاريخية، الظروف الطبيعية... مما يجعل بعض الأحياء تعرف تركزا للتجهيزات العمومية أكثر من غيرها

1.1 توزيع التجهيزات الدينية داخل المدينة القديمة لشفشاون:

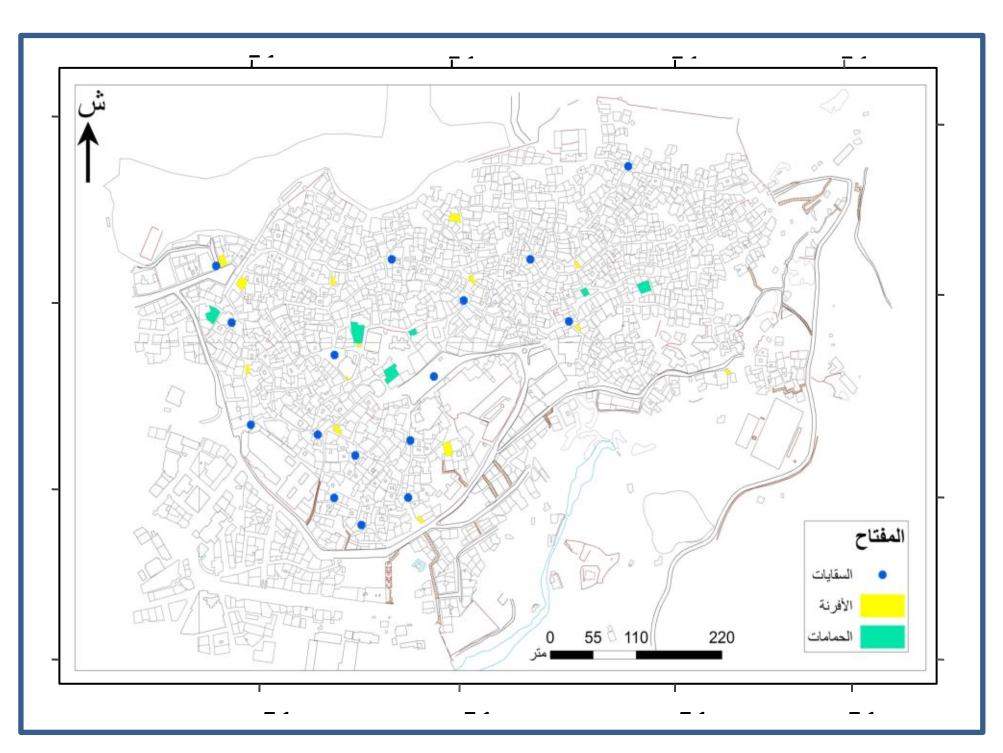
تتوفر المدينة القديمة على تجهيزات دينية تتوزع بين 8 مساجد إذ يتوفر كل حي على مسجد خاص به باستثناء حي السويقة وريف الأندلس اللذين يتوفران على مسجدين بحكم الأهمية المجالية للحيين، و14 زاوية تتركز وسط المدينة، فحول ساحة وطاء حمام نجد الزاوية الناصرية، الزاوية القادرية، زاوية النوازلي، الزاوية الريسونية...في حين تتوفر باقي الأحياء على زاوية أو اثنتين في كل من ريف الأندلس والسوق والعنصر، إضافة إلى بعض الأضرحة والكتاتيب القرآنية.

1.2 توزيع التجهيزات الاجتماعية داخل أسوار المدينة:

تحتاج الساكنة كل يوم للتجهيزات الاجتماعية، فبالإضافة إلى خدماتها فهي مكان ذو رمزية يتجمع ويلتقي فيه السكان لتبادل الأخبار ومعرفة أحوال المدينة. وتتوزع كالتالي:

- الحمامات: بني الحمام الأول في الجانب الشمالي من حي السويقة لتلبية حاجيات السكان الأوائل، ثم ظهرت بعد ذلك ثلاث حمامات تتوزع بشكل غير منظم داخل المجال، إذ يتقارب حمام الهراس المقفل حاليا وحمام بن عزوز، أما حمام المصلوحي فبني في حي الصبانين. كما ظهر في الآونة الأخيرة حمامان، الأول حمام بركات في حي السوق، والثاني حمام الأندلس في حي الصبانين، ورغم ذلك فمن حيث التوزيع تبقى بعض الأحياء بعيدة خاصة في ريف الأندلس وحي العنصر.
- السقايات: تتوزع السقايات داخل الدروب وفي الساحات كوطاء حمام والهوتة. ومن الملاحظ أنها تقل في اتجاه الأحياء القريبة من منبع رأس الماء كحي الصبانين والعنصر، وذلك ربما للقرب من المنبع عكس أحياء أخرى بعيدة عنه كحي السويقة.
- الأفرنة: تتوفر المدينة القديمة على عدد مهم من الأفرنة، حيث تتموقع في تقاطع الدروب الكبرى لتلبية حاجيات السكان بشكل أفضل.

الخريطةرقم 2: توزيع التجهيزات الاجتماعية داخل الأسوار



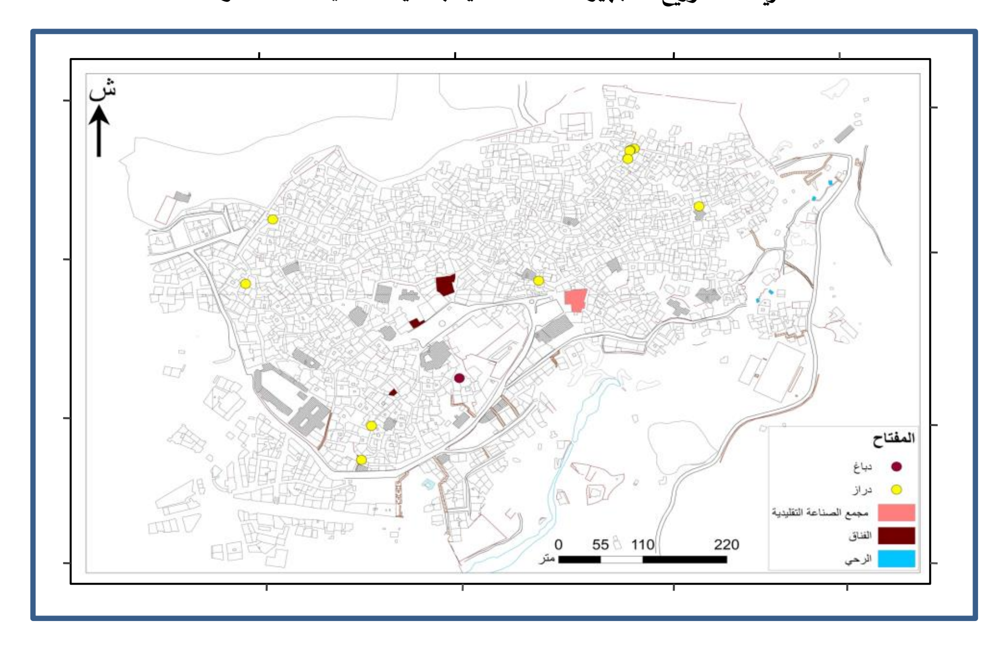
المصدر: الوكالة الحضرية لشفشاون+عمل ميداني

1.3 توزيع التجهيزات الاقتصادية داخل الأسوار:

بالرغم من كونها محاطة بالأسوار إلا أن المدينة القديمة كانت تربط علاقات تبادل مع محيطها، مما فرض ظهور تجهيزات اقتصادية داخلها.

- الفنادق: من حيث الفنادق يتمركز معظمها في محيط ساحة وطاء حمام، مما يدل على أن الوافدين كان يتم استقبالهم في مركز المدينة. هذا التركز راجع لأسباب اقتصادية كالقرب من الأسواق التي كانت تقام بوطاء الحمام، وكذا الأحياء ذات الصبغة الاقتصادية التجارية كحي السويقة أو الحرفية كحي الخرازين، إضافة إلى القرب من المناطق الأكثر ولوجية للمدينة كباب العين غربا وباب الحمار جنوبا.
- الرحي: تحتفظ شفشاون بأربع رحي توجد خارج الأسوار بالقرب من منبع رأس الماء لكنها غير مشتغلة. كانت معظم الرحي الخاصة بالقمح تتركز في المكان المذكور للاستفادة من الماء. أما الرحى الخاصة بالزيتون فتواجدت غالبيتها وسط الأحياء نظرا لأنها لا تحتاج لكميات كبيرة من الماء.
- محلات الدرازة: لا يرتبط توزيع هذه المحلات بعوامل محددة، إذ تتباين بين محلات فردية منعزلة أو محلات متقاربة ترتبط بأحد التجهيزات كالزاوية العيساوية بحي أوطيوي. حيث تستفيد من المحلات الملحقة بها بثمن منخفض لأنها تكون تابعة للأحباس. وقد اختار بعض الحرفيين تحويل محلاتهم إلى مجمع الصناعة التقليدية بساحة المخزن لإنتاج وبيع منتوجاتهم.

الخريطة3. توزيع التجهيزات الاقتصادية بالمدينة العتيقة لشفشاون



المصدر: الوكالة الحضرية لشفشاون+عمل ميداني.

2. التوزيع المجالي للتجهيزات العمومية العصرية بالمدينة القديمة لشفشاون:

ظهرت عدة تجهيزات جديدة داخل المدينة القديمة لشفشاون، نظرا لتزايد عدد السكان وظهور أنماط عيش جديدة. ومن أهم التجهيزات التي ظهرت تجهيزات اقتصادية، وأخرى اجتماعية وثقافية...

1.2 تجهيزات خدماتية / اقتصادية:

- القطاع السياحي:

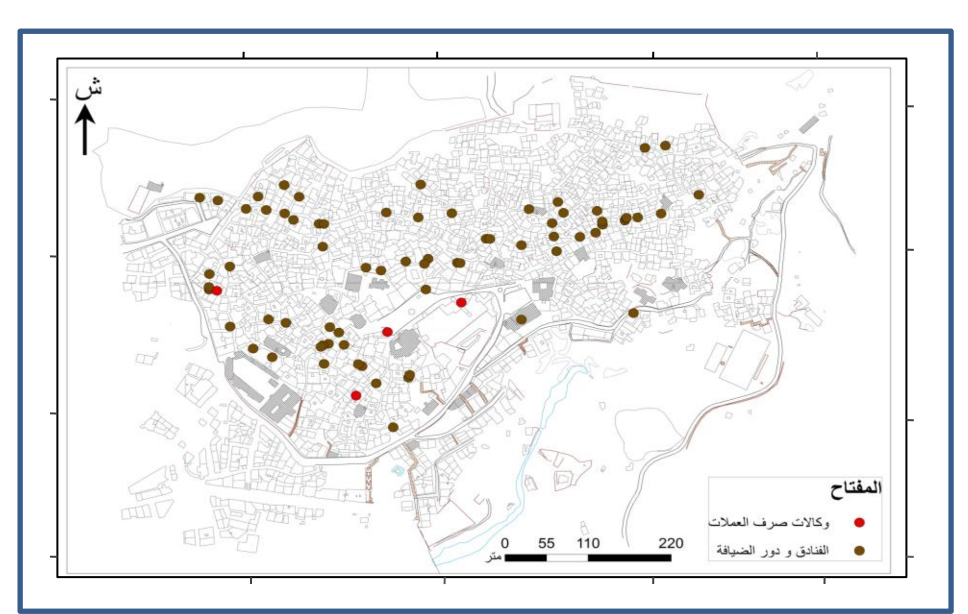
تنتمي مدينة شفشاون على مستوى تقسيم المناطق السياحية بالمغرب إلى منطقة "كاب الشمال «في أقصى الشمال الغربي للمغرب. وتزخر هذه المنطقة بمؤهلات سياحية مهمة، باعتبار تواجد 5 مدن تاريخية هي طنجة، تطوان، شفشاون، أصيلة،العرائش، إضافة إلى مؤهلات طبيعية تتنوع بين الشواطئ، والجبال، والغابات......مما يجعلها ذات مؤهلات سياحية لاستقطاب السياح. وقد عرفت السياحة الدولية انتعاشا على مستوى إقليم شفشاون سواء على مستوى الليالي المبيتة، أو على مستوى الوافدين من دول متعددة مستفيدة من محيطها الطبيعي ومؤهلاتها التراثية. هذه الدينامية السياحية فرضت ظهور العديد من المؤسسات الايوائية داخل المدينة القديمة وخارجها، إما على شكل فنادق مصنفة أو غير مصنفة، أو دور الضيافة... تتوزع هذه المؤسسات في مختلف أحياء المدينة القديمة لتقديم عرضها السياحي. يرتبط هذا النشاط كذلك بالخدمات البنكية خاصة الخدمات المقدمة للسياح الأجانب. إذ تتوفر المدينة القديمة على بنك وشباك أوتوماتيكي بساحة وطاء حمام إضافة إلى مكاتب صرف العملات بباب السوق ووطاء حمام وقيسارية السويقة...... هذه المكاتب تقدم خدمة صرف العملات للأجانب دون الحاجة للتنقل خارج المدينة القديمة (الخريطة 4).

2. 2 تجهيزات ثقافية:

أحدثت بالمدينة القديمة تجهيزات ثقافية، تعمل على تنشيط الحركة الثقافية داخلها، خاصة مع انفتاح المدينة على مناسبات ثقافية وفنية تضفي عليها إشعاعا متميزا كالمهرجان الوطني للشعر المغربي الحديث.

- المركز الثقافي: دشن المركز الثقافي بساحة الهوتة في بناية ذات طابع أندلسي حيث كانت مدرسة للزرابي خلال فترة الاستعمار الإسباني ثم تحولت لمدرسة قبل أن تحتضن هذا المركز انطلاقا من سنة 2000، يمثل إحدى الفضاءات الثقافية داخل المدينة القديمة كما يحتضن العديد من المناسبات الثقافية كاحتضانه ورشة فنية حول قواعد فن الخط العربي. ويضم المركز الثقافي لشفشاون: مكتب المندوبية الإقليمية للثقافة بشفشاون، مكتبة، فضاء الطفل، قاعة للسمعي البصري، وقاعة للمحاضرات كما يستعمل فناؤه لإقامة بعض الأنشطة الثقافية.

الخريطة.4. التجهيزات السياحية داخل أسوار مدينة شفشاون



المصدر: الوكالة الحضرية لشفشاون+ عمل ميداني.

- مركز ذاكرة شفشاون: أحدث مركز ذاكرة شفشاون أو مركز مُحَمَّد حقون من قبل الجماعة الحضرية لشفشاون، لتعزيز الإشعاع الحضاري والثقافي للمدينة العتيقة، وذلك عبر الاستفادة من أرشيف حول تاريخ وحضارة مدينة شفشاون. هذا الأرشيف عبارة عن مجموعة كبيرة من الوثائق والبحوث والصور الفوتوغرافية واللوحات التشكيلية، والتي تعود ملكيتها للفنان مُحَمَّد حقون. وقد تم إحداث هذا المركز بباب السوق لتعميم الاستفادة من هذا الأرشيف بشراكة مع الفنان مُحَمَّد حقون[2].
- المتحف الاثنوغرافي بشفشاون: يقع المتحف الاثنوغرافي لمدينة شفشاون بالقصبة التاريخية بساحة وطاء حمام، حيث يشغل الركن الشمالي الغربي من هذه المعلمة الأثرية التي يرجع تاريخ بنائها إلى سنة 1471م على يد الأمير مولاي علي بن راشد، وهي بناية تاريخية تم ترميمها وتهيئتها لهذا الغرض على مساحة 300 متر مربع، وافتتح سنة 1985م. ويعرض المتحف الذي يتكون من قاعتين رئيسيتين يتوسطهما بهو تنتظم حوله بعض الفضاءات الجانبية مجموعات متحفية وقطع فنية تمثل الثقافة المادية للمدينة ومحيطها القروي، تعكس خمسة قرون من التفاعل الحضاري والثقافي بين المجموعات القبلية المحلية

---

[2] ميثاق الهندسة المعمارية للمدينة العتيقة، نونبر 2006، ص4

جبالة/غمارة والعناصر الأندلسية واليهودية التي عمرت واستوطنت المدينة منذ نشأتها في الربع الأخير من القرن الخامس عشر.

- مركز الدراسات والأبحاث الأندلسية: دشن المركز سنة 1991 ببناية المتحف داخل القصبة. انتقل حاليا إلى ساحة وطاء الحمام، في البناية التي كانت مقر أول مركز شرطة داخل المدينة القديمة. هذا المركز عبارة عن مشروع لوزارة الثقافة بتعاون مع الحكومة الأندلسية. وقد كلف بناء هذا المركز 3.325.250,00 درهم على امتداد 24 شهرا. إن بناء هذا المركز سيشكل إضافة للأنشطة الثقافية بالمدينة خاصة مع موقعه المركزي بوطاء حمام وانفتاح المدينة على العديد من التظاهرات الثقافية السنوية.
- المكتبات: تتوفر المدينة القديمة على بعض المكتبات كمكتبة المركز الثقافي، ومكتبة القاضي بن ميمون لبيع الكتب المستعملة في شارع الحسن الأول. إضافة لمكتبة بن ريسون بدار بن ريسون، والتي تزخر بالعديد من الكتب المهمة.
- رواق السيدة الحرة للعروض الفنية: افتتح سنة 1985 ورمم سنة 2002-2003. ويخصص هذا الرواق لعرض اللوحات والإبداعات الفنية. ومن ضمن أنشطة الرواق احتضانه لمعرض فن الفوتوغرافيا من 10 إلى 19 يونيو 2017، وهو عبارة عن صور حول "نمط التغذية المحلية بشفشاون" المنظم من قبل جمعية طيف الصورة بشراكة مع الجماعة الحضرية.

يضاف إلى هذه التجهيزات مركز إشعاع التراث الثقافي الذي أضيف من خلال ترميم وتهيئة البرج البرتغالي ويحتضن البرج لوحات تعريفية بتاريخ المنطقة وأعلامها وحرفها التقليدية والمعهد الموسيقي بدرب الباشا بالنقبة، وهو تابع للمندوبية الإقليمية للثقافة بشفشاون. إضافة إلى مسرح القصبة وهو عبارة عن مسرح في الهواء الطلق تم بناؤه وتهيئته سنة 2005، والمركز الإقليمي للإستشارة و التوجيه الذي يوجد مقره بنهاية عقبة القاضي العلمي بالسويقة، تابع لوزارة التربية الوطنية بهدف توجيه الطلبة دراسيا.

2.3.تجهيزات اجتماعية:

- دار الأطفال: انطلق العمل بدار الأطفال في أبريل 2013 بساحة وطاء الحمام، وذلك في بناية كانت مخصصة للمحكمة أيام الإستعمار الإسباني. خصصت هذه الدار لتقديم خدمات اجتماعية لصالح الذكور اليتامى، يصل عددهم إلى 65. خضعت دار الأطفال لثلاثة إصلاحات لتكون مناسبة مع وظيفتها الإيوائية، و اتخذت طابعا عصريا. تم تأسيس هذا المركز من قبل الجمعية الخيرية الإسلامية عبر مؤسسة الرعاية الإجتماعية بدعم من الوكالة الأندلسية للتعاون الدولي من أجل التنمية، و جهز هذا المركز ببعض المستلزمات كالسخانات

الشمسية لإنتاج الماء الساخن الصحي، ومصابيح ذات الإستهلاك الإقتصادي في إطار التعاون بين مركز تنمية الطاقات المتجددة و الحكومة الأندلسية.

- دار الطالبة: تخصص دار الطالبة للإناث اللواتي يصل عددهن إلى حوالي 38. دشنت في أبريل 2013 بدرب القاضي العلمي بحي السويقة، تسيرها الجمعية الخيرية الإسلامية بواسطة مؤسسة الرعاية الإجتماعية. كانت دار الطالبة دار أحد الأعيان قبل أن تتحول إلى دار خاصة بالطلبة الذكور، ثم دار للطالبات حاليا.
- المدارس العصرية: توجد بالمدينة القديمة مدارس ابتدائية هي مدرسة لالة فاطمة بالسويقة عبر باب الملاح، ومدرسة الشيخ بن عياد بحي العنصر، و مدرسة سليمان الحوات بالقرب من مسجد الصبانين. أما الثانويات فتوجد واحدة مخصصة للتعليم الأصيل و هي ثانوية الإمام الشاذلي بباب العين. إضافة الى بناء مدرسة جديدة للتعليم العتيق تابعة للزاوية الريسونية، وهي مقابلة لمدرسة لالة فاطمة بالقرب من الملاح.

التجهيزات الصحية: تتوفر المدينة القديمة على مركز صحي وحيد بعقبة الزنيقة بالقرب من الهوتة. أحدث المركز منذ سنة 1970م، و يشغل فضاءا مهما لكونه بني في مكان أحد الأغراس. يعرف المركز ترددا مهما لسكان المدينة القديمة بكونه المركز الوحيد داخلها. إضافة إلى المركز الصحي يوجد داخل المدينة القديمة المركز الإقليمي المختص في الأمراض النفسية، وهو ملاصق للزاوية التهامية بالهوتة، غير أن هذا المركز غير مشغل رغم أهمية اختصاصه ومجاله.

كما تتوزع بالمدينة القديمة بعض الصيدليات في ساحة المخزن وباب السوق و شارع السيدة الحرة بالخرازين. إضافة لخدمات طبية أخرى تقدم للساكنة كصناع الأسنان بباب السوق و شارع الحسن الأول.

دارالمسنين: بدأ نشاطها سنة 2009م بالقرب من ساحة القنيطرة بريف الأندلس، تسير من قبل جمعية دار البر والإحسان ومؤسسة الرعاية الإجتماعية بدعم من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

الجمعية المغربية لقدماء العسكريين و المحاربين: توجد هذه الجمعية بشارع الحسن الأول بحي ريف الأندلس، وهي مخصصة لتقديم خدمات اجتماعية لفئة قدماء العسكريين. إضافة إلى المنظمة العلوية لرعاية المكفوفين، حديقة ألعاب بالقرب من بابا الهرمون وراء القصبة، وموقف خاص بالسيارات.

3. تدهور التجهيزات العمومية:

رغم أهمية ما تقدمه التجهيزات العمومية من خدمات للساكنة، إلا أن بعضها يعاني من التدهور وذلك راجع لعدة عوامل كتقادم البنايات وتعرضها لمشاكل الرطوبة وكذا ضعف تدخلات الجهات المعنية أو عدم نجاح تدخلاتها الترميمية في بعض الحالات.

وتتوفر المدينة القديمة لشفشاون على بعض التجهيزات التي تعرضت للتدهور أبرزها:

3.1. تدهور بعض الزوايا:

- الزاوية الناصرية: يعد تدخل الجهات المعنية في ترميم هذه الزاوية نموذجا لفشل العملية. إذ أن هذه الزاوية التي تنفتح على ساحة وطاء حمام خضعت لعملية ترميم سنة 2007، غير أن المؤشرات الحالية لحالة الزاوية المتدهورة تدل على عدم نجاح ترميمها.
- الزاوية العيساوية: يعاني فرع الزاوية العيساوية المتواجدة بأوطيوي بحي العنصر من تدهور كبير، فبعد أن تم إقفالها من طرف الجهات المعنية سنة 2010، لم يتم الإلتفات إلى ترميمها ورد الاعتبار لها. هذه الزاوية كان يحج إليها السكان المجاورون لها لأداء الصلوات اليومية، غير أن إقفالها طرح مشكل بعد المسجد عن هذا الجزء من الحي مع ما تطرحه صعوبة التنقل داخل المدينة العتيقة نظرا لطوبوغرافيتها الجبلية خاصة بالنسبة للمسنين من المصلين. إضافة إلى الزاويتين المذكورتين، توجد زاوية النوازلي في حالة متدهورة وهي مقفلة حاليا.

3.2. تدهور تجهيزات أخرى:

بعدما كانت بمدينة شفشاون العديد من الرحي سواء الخاصة بالحبوب أو الزيتون، أصبح ما تبقى منها اليوم متدهورا بشكل كبير، وفقد وظيفته بعد تعطل آليات اشتغالها، توجد الرحي المتبقية بمنبع رأس الماء، حيث تستعمل بعضها لبيع منتوجات تقليدية للسياح وأخرى كمحل للطبخ.

تتعرض بعض التجهيزات الأخرى للتدهور رغم التدخلات التي وقعت فيها، نموذج فندق اشفيفو الذي رغم أنه الفندق المتبقي من نوعه داخل المدينة القديمة وخضوعه للترميم، إلا أن الداخل إليه يمكنه ملاحظة حالة الفندق التي لا تسر الناظر. إضافة إلى بعض المظاهر التي تضر بالمشهد العام للمدينة القديمة كبعض نقط تجميع النفايات التي تخل بنظافتها وجماليتها، مما قد يؤثر سلبا على صورتها لدى الزائر خاصة وأنها مدينة تتموضع ضمن وسط طبيعي يزيد من جماليتها ما يفرض الاهتمام أكثر بنظافتها. وكذا مشاكل يطرحها الصرف الصحي، خاصة في سافلة المدينة القديمة التي تتجمع في بعض النقط منها المياه في فترة التساقطات.

كما أن هناك مشكلا آخر، وإن كان لا يساهم بشكل مباشر في تدهور التجهيزات العمومية، غير أنه قد يساهم في تراجع اعتبارها بحكم أن بعض التجهيزات تعد معالم تاريخية لها مكانتها في ذاكرة المدينة. فما يلاحظ ببعض

محاور المدينة القديمة لشفشاون انتشار واسع للباعة، الذين يعرضون بضاعتهم عن طريق استغلال أهم المحاور كشارع السيدة الحرة . الذي يمتد من باب العين الى ساحة وطاء حمام .كما أن الساحة بدورها تعرف رواجا كبيرا سواء على مستوى المحلات التجارية المهيكلة أو على مستوى القطاع غير المهيكل الذي يستغل أرضية الساحة واستقطابها الكبير للزوار لبيع المنتوجات.

4.أشكال تثمين وإنقاذ التجهيزات العمومية:

إن مسألة تثمين التجهيزات العمومية تخضع لتعدد المتدخلين نظرا لتعدد الجهات المسؤولة عنها ومن أبرزها:

1.4.أشكال التدخل عبر وثائق وتصاميم التعمير:

حظيت المدينة العتيقة لشفشاون بالاهتمام عبر مجموعة من الوثائق التعميرية، حيث تم وضع أول تصميم للتهيئة سنة 1930 من طرف الإسبان. ثم عرفت بعد ذلك دراسات أهمها:

4.1.1.الدراسة المعمارية للمدينة العتيقة:

تعد هذه الدراسة التي صدرت سنة 1985 أول الدراسات التي بينت التحولات التي لحقت بالمجال العتيق، والتدهور الذي طاله نتيجة ارتفاع الكثافة السكانية وتغيير النمط المعماري التقليدي. ونصت هذه الدراسة على ضرورة التدخل عبر مخططات وبرامج للمحافظة على المدينة القديمة، مع عدم إغفال المشاكل السكانية والاقتصادية وتأثيرها على الإطار المبني.

1.2.4المخطط المديري للتهيئة العمرانية:

صدر هذا المخطط سنة 1998، حيث بين أهمية المدينة العتيقة لشفشاون على المستوى الوطني من حيث توفرها على تجهيزات إدارية واقتصادية وسوسيو ثقافية، ومن أهم التوصيات التي جاءت في هذا المخطط:

- التخفيف من الكثافة السكانية للحفاظ على النسيج الحضري العتيق
- إصلاح شبكة الصرف الصحي
- إصلاح الأزقة والدروب
- صيانة التجهيزات التقليدية بالمدينة القديمة
- إحداث المجالات الخضراء

1.3.4 ميثاق الهندسة المعمارية للمدينة العتيقة:

أنجز هذا الميثاق من قبل الوزارة المنتدبة المكلفة بالإسكان والتعمير في نونبر 2006، ويعتبر أداة مرجعية وتوجيهية توضع رهن إشارة السلطات المحلية والمنتخبين من جهة، والمهندسين المعماريين الذين توكل إليهم مهمة

إنجاز التصاميم المعمارية للبنايات بمختلف أحياء المدينة العتيقة من جهة أخرى، كما يقترح بعض المواصفات المعمارية في ميدان البناء والترميم والتجديد والتهيئة التي تحترم مقومات التراث المعماري المبني لهذه المدينة.

ومن أهداف الميثاق:

- حماية المشهد الحضري والتراث المعماري الأصيل
- الأخذ بعين الاعتبار الانفتاح على المحيط البيئي الجبلي
- المحافظة على البنية الحضرية التقليدية للمدينة العتيقة
- احترام أحجام البنايات والفضاءات المبنية والغير المبنية المشكلة للمشهد الحضري للمدينة العتيقة.[3]

1.4.4 تصميم التهيئة:

هو وثيقة عمرانية قانونية تحدد استراتيجية للتهيئة والتطوير، تتمثل في العديد من الإجراءات والتدابير القانونية والعمرانية المتعلقة بالتدخل داخل المجال التاريخي. يتضمن التصميم مجموعة من المواصفات المعمارية والعمرانية التي وضعت رهن إشارة المتدخلين في الترميم أو الإنشاء.

يهدف التصميم إلى:

- الحفاظ على المدينة العتيقة كمجال حي ذو قيمة تاريخية ومعمارية
- بلورة استراتيجية اجتماعية واقتصادية تهدف للرفع من المستوى الاقتصادي للساكنة والحفاظ على خصائص السكن وسط أحياء المدينة
- تحسين ظروف السكن والعيش داخل الأحياء بالرفع من مستوى الخدمات والمرافق بهذه الأحياء.

ولتحقيق هذه الأهداف نص تصميم التهيئة ورد الاعتبار على إجراءات مستعجلة أبرزها:

- إيقاف تدهور واندثار المجال الأصيل ومكوناته الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية خاصة مجالات الأنشطة والحرف
- المحافظة على المجالات البيئية والعمرانية
- إنجاز شبكة التطهير
- الرفع من مستوى المرافق والخدمات داخل الأحياء
- تفعيل ميثاق الهندسة المعمارية المصادق عليها[4]

[3] الوكالة الحضرية لتطوان.

[4] برنامج عمل الجماعة الحضرية لشفشاون 2016 - 2022

5. تدخلات المؤسسات الفاعلة للحفاظ على التجهيزات العمومية داخل المدينة القديمة:

5.1. بلدية شفشاون:

أنجزت بلدية شفشاون مجموعة من الأعمال كتبليط الطرق والساحات ذات الطابع العمراني التقليدي، إضافة إلى إصلاح شبكة التطهير والماء الشروب.

- الأسوار والأبواب:

قامت بلدية شفشاون بإصلاح وترميم أبواب وأسوار المدينة العتيقة في جزئين:

- الجزء الأول: قامت بتجديد 226 متر من الأسوار، وبناء برجين من 61 متر مربع بمنطقة جنان القايد
- الجزء الثاني: تجديد 250 متر من الأسوار، وإعادة بناء باب العنصر بطول 61 متر بموقع جنان القايد شمال حي العنصر بكلفة 230 ألف درهم أنجز المشروع سنة 1996.

هدفت هذه التدخلات إلى الرفع من القيمة التاريخية للمدينة العتيقة، عبر رد الاعتبار لأسوارها وأبوابها باعتبارها تراثا ماديا يميز النسيج الحضري العتيق بالمغرب.

- الطرق والواجهات:

- ترصيف طرق المدينة القديمة: استفادت عدة طرق من الترصيف بالأحجار مما أضفى جمالية عليها كشارع الحسن الأول بريف الأندلس الذي نفذ به المشروع في غشت 2004. إضافة إلى طرق أخرى كشارع الرواشد، شارع بن يلون، شارع العوينة، شارع شقور الحفيان، بوابة باب العنصر، باب المحروق.
- الإنارة العمومية: جاء هذا البرنامج بهدف استفادة المدينة من الإنارة العمومية خاصة مع تزايد إقبال السياح عليها. بلغت تكلفة هذا البرنامج 5 ملايين درهم في ماي 2004، وذلك بشراكة بين البلدية والمكتب الوطني للكهرباء. شمل هذا البرنامج مجمل أحياء المدينة القديمة من خلال تنصيب 600 مصباح تقليدي في شوارعها وساحاتها. كما استفادت بعض المواقع التاريخية المتميزة من الإنارة الفنية كالقصبة ومسجد ريف الأندلس والأسوار والأبواب وساحة وطاء حمام. نفذ برنامج الإنارة الفنية في يونيو 2004 لإضفاء جمالية أكثر على هذه المواقع التاريخية وإبراز قيمتها الفنية والمعمارية.

- قطاع الصحة: شمل مشروع تأهيل المرافق الصحية التقليدية كل من جامع ريف الأندلس، جامع السوق، قيسارية السويقة، جامع بن يلون، جامع العنصر. بلغت كلفة المشروع 584 ألف درهم في إطار مخطط تثمين وتهيئة المدينة القديمة في برنامج التدخلات الاستعجالية سنة 2003.

● الفنادق التقليدية: ترميم فندق اشفيفو عبر إعادة بناء 650 متر مربع من واجهة الفندق بتكلفة 3250 درهم. إضافة إلى إعادة بناء 400 متر مربع من واجهة فندق الزيت بقيمة 2500 درهم.

● الصرف الصحي: تعاني المدينة من اختناقات على مستوى الصرف الصحي خاصة في الفترة المطيرة، حيث تتجمع المياه داخل المدينة القديمة في بعض المواقع كساحة الهوتة. مما جعل البلدية تتدخل من خلال تجديد وإصلاح قنوات الصرف وكذا إصلاح الحفر وإحاطة الأسوار بجنان القايد وحي السوق بقنوات جمع المياه.

● السقايات: خلال أكتوبر 2007 عرفت عدة سقايات إصلاحات أهمها سقاية المدقة، سقاية الهوتة، وسقاية باب العين.

كما تتدخل الجماعة الحضرية في المدينة القديمة عبر إدراج العديد من المشاريع التي يمكن أن تساهم في الحفاظ عليها وتجديدها لذلك حددت برنامج عمل 2016-2022 الذي تحدد فيه رؤيتها، حيث أنها ستعمل بحلول 2022 على تعزيز البنيات التحتية وتحسين مكانتها البيئية والتراثية من أجل توفير فضاء متناغم للعيش الكريم للساكنة يتوخى التنمية المستدامة لبلوغ النموذج الوطني والدولي للمدينة البيئية والسياحية.[5]

وفي هذا الإطار قامت جماعة شفشاون بتوقيع اتفاقية شراكة مع مدينة اسكوا بواشنطن الأمريكية، ستستفيد بموجبها المدينة من مشروع يهم تحسين الخدمات المقدمة للساكنة في العديد من المجالات، وذلك لأجل إدراج المدينة ضمن المدن الذكية، هذا المشروع سيتم باستخدام تكنولوجيا حديثة في عدة قطاعات كالطاقات المتجددة والإنارة العمومية والنفايات الصلبة..

2. 5 المشاريع المنجزة من طرف المصالح الخارجية:

❖ مندوبية الثقافة:

- **مشروع ترميم قصبة شفشاون:**

كانت القصبة تعاني من التدهور لذلك قامت مندوبية الثقافة بترميمها في إطار مشروع كلف مليون درهم عبر تدعيم الأجزاء المهددة بالانهيار من الأسوار، ومعالجة مشكل تسرب الماء، وتبليط ممرات الحديقة بالحجر، وبناء سقفي أحد الأبراج لاستغلالهما كمكتب للمحافظة ومعالجة مشكل تصريف المياه بقاعة السيدة الحرة والسطوح، إضافة إلى تركيب مدخل خشبي للباب الرئيسي للقصبة وإصلاح القبة الزجاجية لمتحف القصبة.[6]

- **مشروع إحداث مسرح الهواء الطلق:**

---

[5] مندوبية الثقافة بطاقة تقنية حول مشروع ترميم قصبة شفشاون

[6] مندوبية الثقافة بطاقة تقنية حول إحداث مسرح الهواء الطلق بالقصبة

تم إحداث مسرح الهواء الطلق بالقصبة دعما لنشاطها الثقافي، وقد رافق هذا المشروع عدة أعمال:

. تبليط الأرض بعد مدها بقنوات الصرف الصحي

. ترميم الجدران والأبراج المحيطة أو المطلة على هذا الفضاء

. بناء سقف فوق خشبة مفككة محمولة على قوائم حديدية وتهيئة الأبواب الرئيسية وأبواب الإغاثة

. إنشاء مقصف بمساحة 250 متر مربع

- **مشروع ترميم فندق اشفيفو:**

هم المشروع إصلاح المدخل الرئيسي للفندق والممرات والغرف والفناء وذلك للحفاظ على النمط الأندلسي للفندق لأهداف تراثية وتنموية وسياحية واقتصادية.

- مشروع إعادة بناء مدرسة النوازلي وتحويلها إلى دار الثقافة التي بدأت عملها سنة 2000:

. بناء مقر جديد لمركز الدراسات والأبحاث الأندلسية بساحة وطاء حمام

. إنجاز ملف تصنيف المدينة العتيقة تراثا ماديا وطنيا

. إحداث متحف للتعريف بالتراث الثقافي للمدينة

- الأكاديمية الجهوية للتربية والتعليم:

. إنجاز مدرسة باب السوق[7] حجرات للدراسة ومكاتب إدارية

- المشاريع ذات الأولوية في برنامج التنمية الحضرية 2016- 2019:

. بناء موقف للسيارات بعدة طوابق بحي الصبانين (27 مليون درهم)

. تهيئة الحدائق التاريخية والفضاءات المماثلة 21 مليون درهم)

. إعادة تهيئة الإقامة السابقة للباشا إلى متحف ذاكرة المدينة (2.5 مليون درهم)

. بناء متحف الفن والحضارة (50 مليون درهم)

❖ **مندوبية الصحة:**

. تأهيل مصلحة الطب النفسي والعقلي

. إصلاح المركز الصحي الهوتة

❖ **مندوبية السياحة:**

[7] - بمدينة مكناس مثلا حدد إعادة 143 مرفقا، 122 منها مقترحة على أراضي تابعة للخواص و19 على أراضي الأحباس و2 فقط على أراضي الأملاك المخزنية (كنكورة مصطفى ، 2006).

خصصت مندوبية السياحة عدة مشاريع للمدينة القديمة وهي: إعادة تهيئة وطاء حمام، معرض للصناعة التقليدية بفندق اشفيشو، التشوير (لوحات التوجيه).

3 .5 تدخلات مندوبية الأوقاف والشؤون الإسلامية:

تتدخل مندوبية الأوقاف والشؤون الإسلامية في التجهيزات التابعة لها من خلال بعض المشاريع:

- ترميم المسجد الأعظم

عرف المسجد عدة إصلاحات داخلية وخارجية، أبرزها إعادة إصلاح شبكات الماء والكهرباء والصرف الصحي، إخراج مرافق صحية خارج المسجد بعد أن كانت داخله، إصلاح سقف المسجد وتزيينه، إصلاح النافورة، إضافة إلى إصلاح السقف الخارجي للمسجد ووضع القرميد الأحمر وكذا ترميم صومعة المسجد وقد امتدت الأشغال طيلة 12 شهرا أعطت بعد انتهائها صورة جديدة للمسجد الأعظم كمعلمة تاريخية دينية بارزة بالمدينة العتيقة.

- ترميم الزاوية الناصرية

تم هذا المشروع خلال سنة 2007 وذلك عبر إصلاح بلاطات الزاوية وسقفها وشبكة التطهير والماء والمرافق الصحية، غير أن هذا المشروع لم يف بالغرض بالنظر للوضعية المتدهورة التي توجد عليها الزاوية حاليا.

4 .5 تدخلات مندوبية الصناعة التقليدية:

تعمل هذه المندوبية على الاهتمام بقطاع حيوي ذي بعد تاريخي، اقتصادي واجتماعي، ومن أهم إنجازاتها بناء مجمع الصناعة التقليدية سنة 1979 لجمع صناع مختلف الصناعات التقليدية كالدرازة والخرازة.... خضع المجمع للترميم سنة 2005 بتكلفة مليون و598 ألف درهم بعد تآكل الجدران بسبب تسرب مياه الأمطار من السقف.

5 .5 وكالة تنمية أقاليم الشمال:

أحدثت وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم الشمال بالمملكة سنة 1996، وتعد المؤسسة الأولى ذات الخصوصيات التنموية المجالية الجهوية بالمغرب. الوكالة مؤسسة عمومية تابعة لوصاية رئيس الحكومة وتتمتع بالاستقلال المالي والإداري، ويندرج ضمن مدار تدخلها عمالات وأقاليم كل من جهة طنجة- تطوان وجهة تازة- الحسيمة- تاونات. من مهام الوكالة تطوير وتحسين ظروف عيش الساكنة وذلك من خلال إنجاز برامج تنموية اقتصادية واجتماعية مندمجة، وتقوية التنافسية للجهات الشمالية عبر دعم الاستثمار والقطاعات المنتجة، وتثمين المبادرات المحلية للتنمية عبر دعمها تقنيا وماليا.

تتدخل الوكالة وفق رؤية منسجمة ومتناسقة للتنمية تأخذ بعين الاعتبار التقاطعات والتفاعلات الوظيفية بين مختلف المؤهلات على المستوى المجالي، وكذا بين مختلف قطاعات الأنشطة، مقاربة تشاركية معتمدة على تحليل

لحاجيات الساكنة وانخراطهم في مسلسل التنمية، رؤية مندمجة تتأقلم من خلالها الاختيارات التنموية لاستغلال أفضل للتفاعلات القطاعية بغاية إعطاء دفعة قوية للتنمية المستدامة، برمجة على مدار سنوات متعددة تأخذ بعين الاعتبار الأولويات المعبر عنها من طرف الساكنة، الأوجه والمعطيات التقنية وكذا التركيبات المالية.

6 .5 تدخلات الوكالة الحضرية:

الوكالة الحضرية هي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتخضع لوصاية وزارة التعمير وإعداد التراب. وقد ظهرت من أجل تأطير قطاع التعمير وتحسين الإطار المبني ورد الاعتبار للأنسجة العتيقة، وأبرز وظائفها:

- المساهمة إلى جانب فاعلين آخرين في تنزيل التوجيهات العامة للسياسة الحكومية في ميدان التعمير وتثمين التراث العمراني، ومراقبة تنفيذها داخل نفوذها الترابي بالإضافة إلى التنسيق بين مختلف المتدخلين على المستوى المحلي.
- تتولى تقديم المساعدة والاستشارة التقنية لصاحب القرار (الجماعات الترابية) قبل البت في طلبات الحصول على رخص التعمير على مختلف مستوياتها.

ومن بين تدخلات الوكالة الحضرية لشفشاون: إصلاح شبكة التطهير والصرف الصحي ورصف الطرق بشراكة مع المندوبية الإقليمية لإيصال شبكة التطهير بالمدينة العتيقة لشفشاون. ودعم وتقوية الماء الصالح للشرب بشراكة مع عدة فاعلين آخرين كالعمالة والمجلس البلدي والمكتب الوطني للماء الصالح للشرب بدعم أساسي لإصلاح شبكة التوزيع والإنتاج وجمع مياه الأمطار. والمساهمة في تبليط الطرق وترميم الأبواب والأسوار. وتأهيل بعض المواقع كساحة وطاء حمام والهوتة إضافة إلى وثائق التعمير كتصاميم الإنقاذ الخاص بالمدينة العتيقة لشفشاون.

7 .5 تدخلات جمعيات المجتمع المدني:

تعد الجمعيات أحد المكونات الفاعلة بمدينة شفشاون، حيث تزخر الجماعة بمجتمع مدني قوي ونشيط، إذ يصل عدد الجمعيات إلى 334 جمعية، أكثر من 100جمعية منها نشيطة وفاعلة في مختلف المجالات التنموية والبيئية والاجتماعية والثقافية والرياضية. ويقدر عدد المنخرطين في هذه الجمعيات النشيطة بأكثر من 2000 فاعل جمعوي. منها 05 جمعيات تهتم بالشأن النسائي.

ومن أبرز الجمعيات الناشطة داخل مجال المدينة القديمة:

- **جمعية تلاسمطان للبيئة والتنمية:**

بدأت هذه الجمعية نشاطها في 19 مارس 1996، من أهدافها: التحسيس والحفاظ على البيئة، إعادة التشجير، التنمية البشرية، وخلق التعاونيات النسائية المحافظة وانتعاش التراث المادي واللامادي بمدينة شفشاون.

ومن أبرز المشاريع التي تدخلت بها الجمعية داخل المدينة القديمة: مشروع تأهيل وترميم فرنين تقليديين بالمدينة العتيقة (فران سيدي بن لحسن وفران ريف الأندلس)، فبالإضافة إلى مجموعة من الإصلاحات التي قامت بها جمعية تلاطمسان داخل الفرنين، ثم كذلك إعادة تجديد بيت النار بطريقة علمية تسمح بتخفيض استهلاك الحطب وبالتالي المساهمة في التقليل من انبعاث الغازات الدفيئة. يذكر أن المشروع تنجزه الجمعية بشراكة مع الجماعة الحضرية لشفشاون وبتمويل من الوزارة المنتدبة لدى وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة المكلفة بالبيئة في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

- **جمعية ريف الأندلس:**

ظهرت هذه الجمعية بتاريخ 17 فبراير 1996 وهي من أهم الجمعيات الفاعلة داخل مدينة شفشاون. وقد نفذت عدة مشاريع كترميم محلات الدرازة، وترميم فرن تقليدي بحي ريف الأندلس وترميم الأقواس التقليدية وإعادة تبليط أرضية حي بن ديبان. إضافة لإعادة بناء باب متفرد في حي العنصر بدار الباشا الأوراكلي وتهيئة مسار على طول 350م يربط بين المدينة القديمة ومنتزه سيدي عبد الحميد والمساهمة في رد الاعتبار لحي السويقة. وتتحدد أهداف الجمعية في: حماية التراث بالمدينة، والتنمية المحلية، وحماية البيئة الحضرية والتراث الطبيعي، وإقامة الأنشطة الثقافية.

- **جمعية التنمية المحلية:**

يرجع تاريخ تأسيس هذه الجمعية إلى 27 شتنبر 1997، تساهم الجمعية في تنفيذ العديد من المشاريع. وقد ساهمت الجمعية في عدة مشاريع كإقامة تظاهرات رياضية للشباب، والمساهمة في مشروع تطوير نظام إعادة تدوير النفايات الصلبة وإعادة بناء فرن تقليدي بريف الأندلس. إضافة إلى المساهمة في إنهاء أشغال بناء وتجهيز فران الكيحل.

لائـــحـــة المصادر المراجـــع:

أولا. المراجع باللغة العربية

أحمد بوكاري. 1986. دور الزاوية المغربية في تدعيم المذهب السني مجلة دعوة الحق، عدد 257.

أحمد أشرنان ومحمد القاضي.2011. "شفشاون: تاريخ، أصالة، حضارة"، تطوان: منشورات جمعية تلاسمطان للبيئة والتنمية، مطبعة إمبريما مدري.

حمد تيسي وجميلة السعيدي. 2014. برنامج السياحة القروية بإقليم شفشاون ورهانات التنمية المحلية، منشورات الجماعة القروية لإغزران، رقم 4.

سعيد أعراب. 1962. جامع شفشاون، مجلة دعوة الحق، ع1.

ساليمي نور الدين. 2021. وثائق التعمير بالواحات المغربية، إكراهات الاعداد والتنزيل وآفاق الملاءمة مع الخصوصيات المحلية، مجلة التخطيط العمراني والمجالي، المجلد الثاني، العدد 10.

عبد القادر العافية. 1977. لمحات تاريخية عن مدينة شفشاون بشمال المغرب" مجلة دعوة الحق منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية عدد 5.

عبد القادر العافية .1982. "الحياة السياسية والاجتماعية والفكرية بشفشاون وأحوازها خلال القرن العاشر الهجري"، المحمدية: منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مطبعة فضالة.

عبد الكريم أوكناز. 2021. تقييم وضعية التجهيزات والخدمات الصحية بحوض أوريكا في جبال الأطلس الكبير الغربي، مجلة التخطيط العمراني والمجالي، المجلد الثاني، العدد 10.

علي الريسوني .1986. "موجز تاريخ شفشاون"، شفشاون: مطبعة القدس، ط1.

فاطمة بوشمال.2013. المتحف الاتنوغرافي بشفشاون، منشورات جمعية خريجي المدرسة الوطنية لعلوم الأركيولوجيا والآثار.

محمد الشريف.2005. مدينة شفشاون وبنياتها الاقتصادية والاجتماعية سنة 1918 من خلال تقرير عسكري اسباني: المغرب والأندلس، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة عبد المالك السعدي شعبة التاريخ والحضارة، تطوان.

– محمد القاضي. 2011. مظاهر الحضارة الأندلسية في شفشاون، مجلة التاريخ العربي، عدد 58.

محمد القاضي. 2013. حرف وعادات أهل شفشاون المنقرضة أو المهددة بالانقراض" مجلة الثقافة الشعبية، عدد 15 .

محمد حافظ الزراقي. 2011. نظريات حول عملية الترميم والمحافظة على المعالم التاريخية، أسوار مدينتي تطوان وشفشاون نموذجا. الندوة الوطنية حول أسوار المدن العتيقة.

محمد ظريف،1992، " مؤسسة الزوايا بالمغرب"، منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، ط1، الدار البيضاء.

محمد أبو عسل .2008. "ذاكرة مدينة شفشاون: وقائع و مرويات"، إعداد وتقديم شرف الدين ماجدولين، ، الرباط. منشورات مرسم مطبعة بورقراق.

محمد عنفوف. 2009. تأملات في شفشاون، مجلة المناهل، عدد 86.

محمد ياسين الهبطي.2012. "مساهمة في دراسة تاريخ المقاومة المغربية للاستعمار الإسباني مقاومة مدينة شفشاون نموذجا"، ، الرباط : دار أبي رقراق للطباعة والنشر.

محمد ابن عزوز حكيم .1998. "مولاي علي بن راشد مؤسس شفشاون"، تطوان: مطابع الشويخ.

مريم التليدي.2014. التحولات المجالية بالمدينة العتيقة لشفشاون، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية سلسلة الأعداد الخاصة التراث الحضري والحداثة، عدد13.

- مشروع برنامج عمل جماعة شفشاون 2016-2022 جماعة شفشاون.
- نشرة الجماعة الحضرية لشفشاون 30 ماي 2012.
- ميثاق الهندسة المعمارية للمدينة العتيقة، نونبر 2006.
- برنامج عمل الجماعة الحضرية لشفشاون2016 -2022
- بطاقة تقنية حول مشروع ترميم قصبة شفشاون، مندوبية الثقافة.
- بطاقة تقنية حول إحداث مسرح الهواء الطلق بالقصبة، مندوبية الثقافة.

References

Boulifa(A) et Elabdellaoui(M), (2011), « le contexte géographique du patrimoine dans la province de Chefchaouen » Religion y Patrimonio Cultural En Marruecos, ed Andalucia, Sevilla.

El Dahan (Mohamed), (2002), « La Promotion administrative et ses effets sur l'urbanisation des petites villes : Exemple de Chefchaouen », Etudes spatiales n 1, Pub Groupe de Recherches Géographiques sur le Rif, Tétouan.

El Khatib Boujibar(N), (2000), « Chefchaouen, la cité sainte de la montagne rifaine », Le Maroc Andalou, ed Eddif, Casablanca.

Mohamer(J), (1998) : « Conditions d'un développement local d'une petite ville du Rif : CHEFCHAOUEN », Le développement du Maroc septentrional, Faculté des Lettres et Sciences Humaines, Rabat.

تفاوت التوزيع الجغرافي للتجهيزات الأساسية والمرافق العمومية- بمدينة بني ملال -

Uneven Geographical distribution of basic equipment and public facilities in the city of Beni Mellal

احمد أقدار

Ahmed AKADAR

جامعة السلطان مولاي سليمان، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بني ملال، المغرب، Akadar.ahmed@gmail.com

ملخص

لا شك أن التجهيزات والمرافق العمومية تعتبر مؤشرا ضروريا وأساسيا في تحديد موقع التجمع السكني وهيكلة المجال الحضري، بحيث أنه كلما توفرت هذه التجهيزات بشكل يلبي رغبات الساكنة ويستجيب لحاجياتها تعطي للمدينة ككل ديناميتها ومردوديتها الاقتصادية والاجتماعية، في حين أن غيابها يترتب عنه إقصاء مجالي على كافة المستويات.ومدينة بني ملال هي واحدة من المدن المغربية التي تشهد نوعا من الدينامية، والتي أفرزت أشكالا متعددة من التوسع الحضري غير المنظم ونماذج من التراتبية المجالية – الاجتماعيّة المتمثلة في ظهور أحياء سكنية تفتقر إلى (شبكة الصرف الصحي، ومرافق اجتماعية، مشاكل التنقل والولوجية، والفرص المرتبطة بالأنشطة...). وتهدف هذه المقالة دراسة وتحليل جوانب من الإقصاء المجالي التي كشفت عنها الممارسة الحضرية لساكنة مدينة بني ملال، وهو ما يجعلنا أمام حتمية اقتراح بدائل لتنمية وتهيئة هذه المدينة تهيئة تستجيب لخصوصياتها وقدراتها وتطلعات ساكنتها.

كلمات مفاتيح: تخطيط حضري، اقصاء مجالي، تنمية حضرية، الاندماج الحضري، ممارسة حضرية، بني ملال

Abstract:

Public facilities are, without doubt, the key factor which affect the sites and places of settlements and the reorganization of urban areas. when these facilities are available, they give the whole city its social and economic dynamism. However, the absence of these facilities results in Social and economic exclusion.

Beni Mellal city for example is one of the Moroccan Dynamic cities which gave rise to unplanned urban expansion and examples of field and social hierarchies. this leads to the appearance of neighborhoods with no sanitation, no social facilities and no Transportation lines.

This article aims at providing an analytical study for example of this exclusion through observing the residents' practices in the city. In addition, we will suggest some alternative solutions for the development and the reorganization of the city.

Keywords: Urban Planning, Spatial Exclusion ,Urban Development, Urban Consolidation, Urban Practices, Beni Mellal

مقدمة

تساهم في هيكلة المجال الحضري لمدينة بني ملال مجموعة من العناصر، وتعتبر التجهيزات العمومية من أهم هذه العناصر، بحيث أنه كلما توفرت هذه التجهيزات بشكل يلبي رغبات الساكنة ويستجيب لحاجياتها تعطي للمدينة ككل ديناميتها ومردوديتها الاقتصادية والاجتماعية.

ولاشك أن الدينامية التي تعرفها مدينة بني ملال أصبحت تفرز أشكالا متعددة من التوسع الحضري غير المنظم ونماذج التراتبية المجالية – الاجتماعية المتمثلة في ظهور إقصاء مجالي (تجهيزات ومرافق وأوضاع اجتماعية...) بعدد من الأحياء. ويتجلى ذلك بشكل جلي في مشاكل التنقل داخل المجال الحضري، والفرص المرتبطة بالأنشطة وبالعمل والعلاقات التي يلزمها نمط الحياة المعاصرة. لهذا فمسألة البنية التحية والتجهيزات أصبحت مؤشرا ضروريا وأساسيا في تحديد موقع التجمع السكني، بمعنى آخر أن توفر التجهيزات والبنية التحتية يمكن اعتبارها شكلا من أشكال الاندماج الحضري، وغيابها يترتب عنه إقصاء مجالي على مختلف المستويات.

- إشكالية البحث:

إن السؤال الاشكالي الذي يحاول هذا البحث الإجابة عنه يمكن حصره في الصيغة التالية: إلى أي حد يساهم التوزيع اللامتكافئ للتجهيزات والمرافق الاجتماعية في مدينة بني ملال في بروز مظاهر الإقصاء المجالي.

- أهمية البحث:

يتضمن هذا البحث أهمية تتجلى في الكشف عن مظاهر التفاوت المجالي بين الأحياء السكنية بمدينة بني ملال من حيث الاستفادة من مختلف التجهيزات الأساسية.

- أهداف البحث:

يكمن هدف البحث في كون هذه الدراسة من شأنها المساهمة في دعم العمليات المحلية لتحسين نوعية الحياة الحضرية من خلال تزويد صانعي القرار بفهم شامل للحاجيات والتحديات التي تواجهها الساكنة الملالية.

- محاور البحث: يتضمن هذا البحث أربعة محاور وهي على الشكل التالي:

المحور الأول: الدينامية الحضرية لمدينة بني ملال.

المحور الثاني: التجهيزات والمرافق الاجتماعية بمدينة بني ملال: واقع الحال

المحور الثالث: تفاوت بين الأحياء السكنية من حيث التغطية بالماء الصالح للشرب وتطهير السائل

المحور الرابع: مجهودات الدولة للتخفيف من الفوارق المجالية بالمدينة

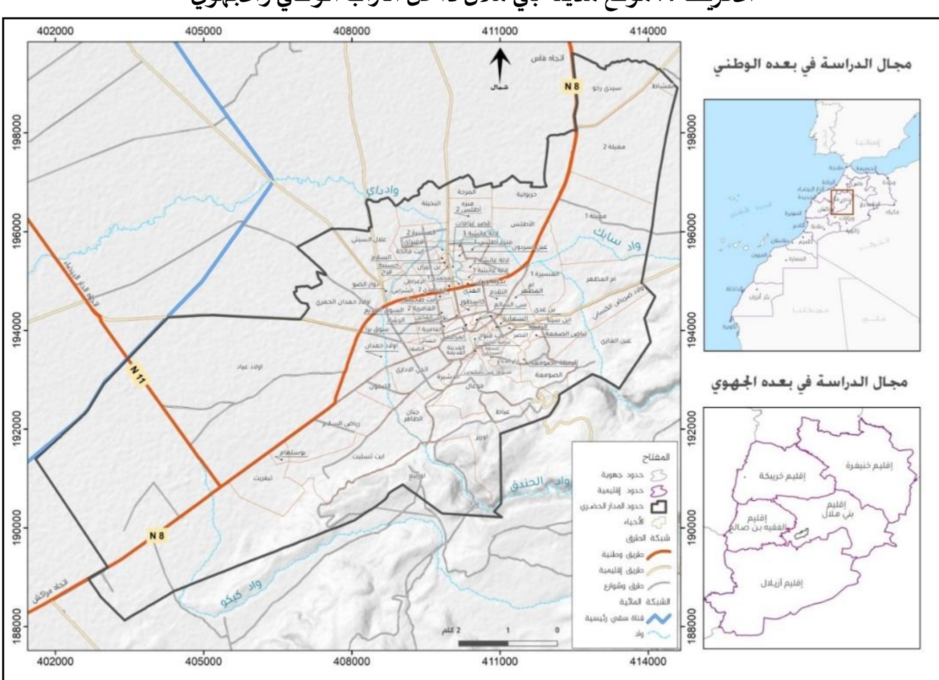
المحور الأول: الدينامية الحضرية لمدينة بني ملال.

1.تقديم مجال الدراسة:

تقع مدينة بني ملال في منطقة الدير الخصبة المتميزة بموارد العيش وتكامل مصادر السهل والجبل، وتبتعد عن العاصمة الاقتصادية (الدار البيضاء) ب 200 كلم اتجاه الشمال الغربي، وعن مراكش بنفس المسافة تقريبا باتجاه الجنوب الغربي، وعن فاس ب 300 كلم باتجاه الشمال الغربي، وتمتد المدينة شمالا على مجال منبسط به أراضي خصبة، وجنوبا تحدها سلسلة جبال الأطلس المتوسط الذي يشكل حاجزا طبيعيا أمام امتداد المدينة على هذه الواجهة (الخريطة رقم:1 مجال الدراسة في بعده الوطني).

عرفت المدينة نموا سكانيا مهما بسبب الهجرة القروية، وبفضل إدخال بنيات الاقتصاد العصري، وإنشاء تجهيزات متعددة خاصة المتعلقة بنظام السقي الحديث، إضافة إلى ما أنيط بالمدينة سنة 1934 من مهمة التسيير الإداري لجزء من سهل تادلة (أزمو، 2006؛ ص 36)، كلها عوامل ساهمت في بروز الظاهرة الحضرية.

الخريطة1. موقع مدينة بني ملال داخل التراب الوطني والجهوي



المصدر: بحث ميداني 2018

1.الظاهرة الحضرية بسهل تادلة

تعود الظاهرة الحضرية في المجال المسقي لتادلا بالأساس إلى التهيئة الهيدروفلاحية، حيث كانت المراكز القريبة من العيون والسقي الصغير فيما قبل قادرة على استقبال ساكنة ذات كثافة قليلة. لكن مع مجيء تأهيل تادلا خلخل وعدلت هذه الوضعية فاستقطبت القرى مهاجرون من مناطق مختلفة وخصوصا الدواوير القريبة من الشبكة الطرقية التي عرفت انفجارا ملحوظا (أولاد يعيش، تاكزيرت، القصيبة) واشعاعها زاد من جذب القرويين (Bouichichan,1997, p :127).

تميزت مدينة بني ملال خلال فترة الحماية بكونها أهم مركز حضري على مستوى سهل تادلة، نظرا للوظائف الجديدة (التسيير الإداري) التي اسندت إليها. وهو ما جعلها تشكل الوجهة الرئيسية للمهاجرين (أزمو،2006، ص 36)، خاصة بعدما اختيرت سنة 1958 مقرا لعمالة بني ملال، إضافة إلى توسيع المنطقة المسقية، كما أن ترقي المدينة إلى عاصمة الإقليم دفع بنحو 57% من المهاجرين إلى الاستقرار بالمدينة وكذلك مدن السهل خاصة في الفترة ما بين 1936 و1960. فحسب أول إحصاء رسمي كشف أن نحو 68% من المهاجرين وفدوا من داخل الإقليم (Couvreur,1973,p47) ومنذ ذلك الحين والمدينة تسجل مستويات مرتفعة في قوة استقطاب المهاجرين على المستوى الجهوي (أقدار، 2021، ص 24).هذا الاستقطاب الكبير للمهاجرين صاحبته انعكاسات على مستوى تنظيم المجال، ذلك أنه خلال هذه الفترة كان الرهان على تنظيم السقي وإحداث مجموعة من الإدارات، دون التفكير في انعكاسات هذه التجربة على التمدين (أبو العز، 2003، ص27). بالتالي توسعت المدينة بشكل فوضوي فبرزت مجالات التعمير الذاتي (بولحية، 2017، ص 133)، إلى جانب مساهمة الهجرة القروية في تطور النمو الديمغرافي الذي عرفته المدينة.

3.التطور الديمغرافي آلية مساهمة في توسع وتفكك المجال الحضري:

الجدول 1.مقارنة عدد سكان مدينة بني ملال مع المدن التي كانت من حجمها في الفترة بين (1960-2014).

المدن	عدد السكان سنة 1960	عدد السكان سنة 1982	عدد السكان سنة 1994	عدد السكان سنة 2004	عدد السكان سنة 2014
بني ملال	28933	95003	140212	163286	550678
سطات	29017	65203	96217	116570	142250
العرائش	30763	63893	90400	107371	125008
تازة	31667	77216	120971	139686	148456

المصدر: محمد الغواث، بعض الجوانب الديمغرافية لظاهرة التمدين في منطقة تادلة، من مجلة، ص 162، الجريدة الرسمية: 2004، 2015.

من خلال هذه الأرقام التي تضمنها الجدول وصل عدد سكان مدينة بني ملال ما بين فترة 1960-1982 ما يقارب 95003 نسمة أي بنسبة تزايد سكاني يعادل 5.3% وهي الفترة التي اعتبرت فيها مدينة بني ملال من أسرع الحواضر المغربية نموا. حيث تضاعف عدد سكانها أكثر من ثلاث مرات، وهذه القفزة الديمغرافية ما كانت لتكون لولا أن المدينة شكلت قطبا للهجرة الريفية.

إن تزايد عدد سكان المدينة خلال سنوات (1994، 2004، 2014) مقارنة مع باقي المدن تعبير عن التأثير القوي على المجال الملالي والذي سيشهد بدوره دينامية أخرى تمثلت في توسع المجال الحضري توالي ظاهرة التوسع العشوائي بالهوامش، مما أثر سلبا على المورفولوجية الحضرية(Marrakchi, 2007,p :151) والنسيج الحضري لمدينة بني ملال. لذلك فعملية البناء ونقص جودته مؤشر دال على الإقصاء(Gilbert, 1998,p : 42-43)، ولهذا فالحاجة إلى السكن تظهر بالملموس مدى مساهمة صيرورة البناء والتخطيط الحضري في توزيع الأفراد والمجموعات والفئات الاجتماعية في المجال وفي خلق اللامساواة الاجتماعية(Gilbert, 1998, p :74). كما أن إنتاج السكن له أثر كبير في التقسيم الاجتماعي والاقتصادي للمجال، يظهر هذا بشكل جلي بعد التصميم المديري لسنة 1978 الذي لم تحترم توجهاته (Schéma Directeur Beni Mellal ,1978)، الشيء الذي ساهم في خلخلة البنية السوسيو-اقتصادية للمدينة وتشتت نسيجها الحضري.

المحور الثاني: التجهيزات والمرافق الاجتماعية بمدينة بني ملال: واقع الحال

1.تباين في توزيع الخدمات الصحية على الأحياء السكنية.

شهدت مدينة بني ملال، توسعا مجاليا سريعا تحت تأثير النمو السكاني السريع الناتج أساسا عن الهجرة القروية والتزايد الديمغرافي ترتب عنه تزايد الطلب على التجهيزات الأساسية والسكن (أزمو، 2006،ص 46)، مما أخل بالتوازن الذي كان سائدا خلال التنظيم التقليدي. لكون وتيرة تزايد السكان ووتيرة التوسع الحضري تفوق وتيرة إحداث مختلف التجهيزات الأساسية بما في ذلك تجهيزات البنية التحتية (طرق، ماء، قنوات الصرف الصحي،...) وتجهيزات البنية الفوقية (مدارس، مستشفيات،...)، فمن خلال جردنا لمختلف الخدمات الصحية المتوفرة على مستوى أحياء المدينة، خلصنا إلى نتيجة مفادها أن التوزيع الجغرافي لهذه الخدمة يتسم بالتباين، بحيث توجد أحياء سكنية تتميز وضعية المستوصفات بها بالتردي (أوربيع، أيت تسليت)، في حين تم إقصاء أحياء أخرى من هذا النوع من الخدمة، ليبقى التوجه نحو المستشفى الجهوي هو الحل الوحيد لدى غالبية ساكنة الهامش الجغرافي للمدينة (تفريت، أولاد حمدان الحمري، حربولية، النخيلة، تفريت...).

ولا ينحصر تأثير سوء الانتشار المجالي للبنايات العمومية بعيدا عن أهم التجمعات السكنية في ضعف تردد السكان على هذه التجهيزات أو في عرقلة تسييرها فقط، بل في مصارف التنقل الإضافية أيضا التي تكون ساكنة هذا المجال، المكونة في معظمها من الفئات الفقيرة، مجبرة على أدائها لقضاء بعض الحاجيات ذات الصبغة

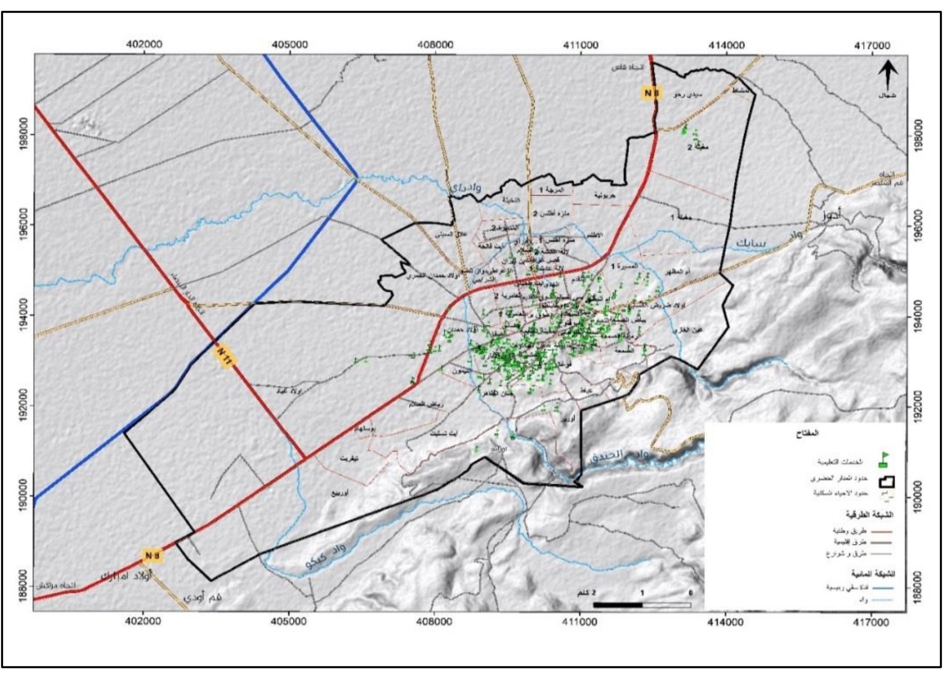
الإجبارية ... وغالبا ما تلعب الأراضي التابعة للدولة دورا حاسما في اختيار أماكن استقرار البنايات العمومية بفعل انخفاض كلفة اقتنائها (امدافعي، 2006 ص54) ،دون الأخذ بعين الاعتبار مجالات تواجد أهم التجمعات السكانية، وتنعكس هذه الاختيارات سلبا على هيكلة المجالات الجماعية. كما تتسبب في عرقلة عملية التدبير المجالي لبلوغ التنمية المرغوبة.

2.تتركز أغلب الخدمات التعليمية في مركز المدينة.

إن إرساء مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة قد أضحى اليوم ضرورة قصوى في إطار المنافسة الدولية والانفتاح الاقتصادي وعولمة المبادلات، وبذلك أصبح للتعليم موقعا محوريا ضمن الآليات الفاعلة في عملية التطور والتنمية، وأحد أهم أسباب إثراء القدرات الفردية، الأمر الذي يتطلب تطوير ميادين ولوج المعرفة وإنتاجها ونقلها ونشرها، بكل أشكالها: التربية والتكوين، ومحو الأمية، والإنتاج الثقافي، والبحث العلمي. وهو ما يرتبط بدوره بتوفير التجهيزات والأطر.

إن تحليل وضعية التعليم على مستوى الأحياء السكنية بمدينة بني ملال يقتضي منا دراسة الوضعية التي تتوزع بها الخدمات التعليمية، ومختلف الوسائل المادية والبشرية المعبأة لمواجهة هذا الطلب، ومن تم تقدير درجة استجابة النظام التعليمي لحاجيات ساكنة الأحياء في مجال التعليم، ومدى إدراك السكان لهذه الخدمة.

الخريطة2. توزيع الخدمات التعليمية بمدينة بني ملال

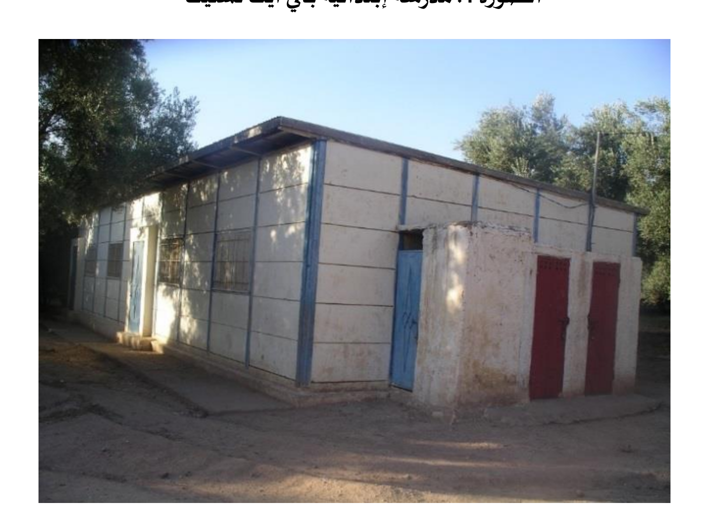


المصدر: بحث ميداني 2018

فباستثناء بعض الأحياء في الهامش الجغرافي لمدينة بني ملال ك (عين الغازي، تيفريت، أوربيع وأيت تسليت، حربولية)، فغالبية الأحياء تتوفر على مؤسسات تعليمية؛ عمومية وأخرى خاصة. كما أن هذه الأحياء السكنية السالفة الذكر لا تتوفر على مؤسسات التعليم الثانوي الإعدادي والتأهيلي. وهذا يدفع بالمتعلمين القاطنين بها إلى قطع مسافة كبيرة للوصول إلى أقرب مؤسسة.

إن مدينة بني ملال تبدو أكثر تجهيزا بالبنيات المدرسية من المناطق الأخرى المحيطة بها، غير أن توزيعا وتنظيمها تعتريه اختلالات كبيرة بسبب تداخل عوامل كثيرة كتزايد التعمير الذاتي في الهوامش والبعد عن المؤسسات التعليمية (الاعدادي والثانوي).

الصورة 1. مدرسة إبتدائية بحي أيت تسليت



3.أزمة النقل الحضري بالمدينة:

يعتبر قطاع النقل أحد أهم قطاعات التنمية الشاملة، و تخطيط النقل داخل المدن (أو ما يسمى اصطلاحا بالنقل الحضري) قضية متعددة الجوانب وينظر إليه على اعتباره جزء لا يتجزأ من عملية التخطيط الحضري ككل لارتباطه الوثيق بالتكوين العمراني واستعمالات الأراضي. وتعتبر مدينة بني ملال نموذجا حيا لبعض مدن المملكة التي تعاني من النقص الحاصل في قطاع النقل والتخطيط للنقل الحضري، حيث يظهر القصور في موارد هذه المدينة على شكل قصور في تسهيلات النقل (محدودية البنية الأساسية، وصغر وقلة أساطيل النقل العام)، كذلك كون المدينة عرفت استقطابا هجريا مهما ساهمت إلى حد كبير في الرفع من ساكنة المدينة، مما ترتب عنه تنامي الطلب على الحركة الحضرية وهو ما أدى إلى حدوث خلل بين العرض والطلب.

الصورة رقم:2 إضراب أرباب سيارة الأجرة الصغيرة ضد الترخيص لأصحاب سيارة الأجرة الصنف الكبير بالاشتغال داخل المجال الحضرى



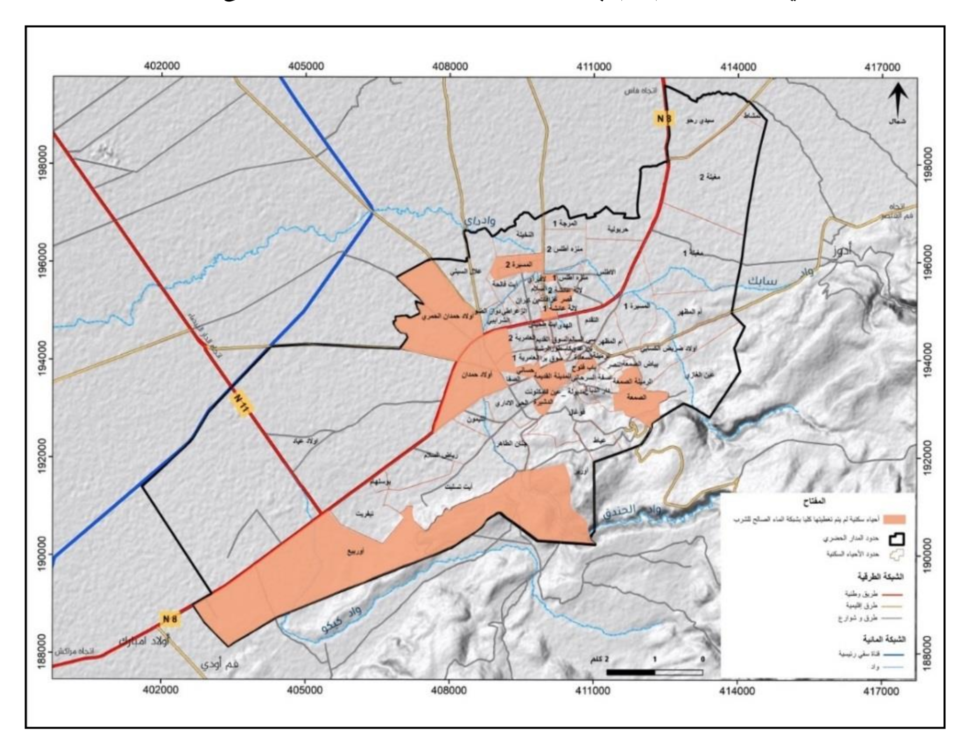
المحور الثالث: تفاوت بين الأحياء السكنية من حيث التغطية بالماء الصالح للشرب وتطهير السائل

1.ارتباط المساكن بالماء الصالح للشرب عنصر من عناصر الاندماج في الوسط الحضري.

أسفرت التحقيقات الميدانية على كون نسبة ضئيلة جدا 3% من ساكنة الأحياء المدروسة التي شملتها عينة البحث لم يتم ربط مساكنها بالماء الصالح للشرب، هذه النسبة تتوزع على كل من المدينة القديمة، تليها في الترتيب أولاد حمدان الحمري، ثم المسيرة 2، الصمعة وبياض الصمعة. باستثناء المدينة القديمة فغالبية هذه الأحياء تقع في الهامش الجغرافي للمدينة.

لا بد أن نشير في هذا الصدد إلى ما تعرفه بعض الأحياء في مركز المدينة من انقطاع متكرر للماء مما يدفع بساكنتها إلى التزود من هذه المادة الحيوية من الأحياء المجاورة.

الخريطة. 3 أحياء لم يتم ربط بعض المساكن فيها بشبكة الماء الصالح للشرب



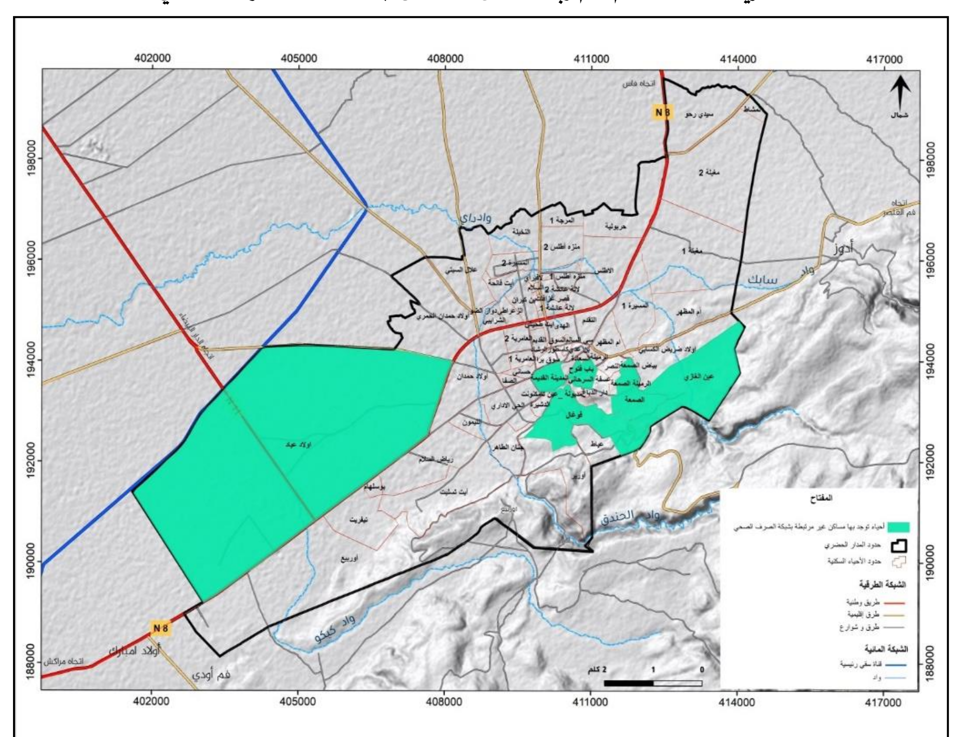
المصدر: بحث ميداني 2018

أما فيما يخص تغطية المسكن في الأحياء المدروسة بالكهرباء، فقد خلصت نتائج البحث الميداني إلى تغطية ما يزيد عن 98%؛ بمعنى أن غالبية أسر الأحياء المدروسة تستفيد من هذه الخدمة المؤدى عنها.

2.تتسم التغطية بشبكة الصرف الصحي بالاتجاه نحو التعميم.

سجلت البيانات الميدانية أن ما نسبته 96.97% من الأسر التي شملتها عينة البحث تتوفر على الشبكة العمومية للصرف الصحي، في المقابل تم تسجيل نحو 3.03% من المساكن التي لم يتم ربط مساكنها بهذه الشبكة. بحيث لا زالت هذه الأسر تعتمد على "الحفر الصحية" والكهوف كما هو الشأن بالنسبة للمدينة القديمة وحي النصر، عسفة السرحاني، عين الغازي .... (الخريطة رقم: 4).

الخريطة.4 أحياء لم يتم ربط بعض المساكن بها بشبكة الصرف الصحي



المصدر: بحث ميداني 2018

3. غياب قنوات تصريف المياه يلحق أضرار بالسكن والسكان في عدة أحياء بالمدينة

إن مشكل الفيضانات من المواضيع الأكثر إلحاحا والتي لقيت اهتماما أكثر من لدن الباحثين وصناع القرار نظرا لآثارها البالغة على مستوى المجال والإنسان. ففي مدينة بني ملال وعلى مر السنين تشهد مجموعة من أحياء المدينة حالات الفيضانات التي تتكرر باستمرار كلما تساقطت كميات مطرية مهمة. وأمام عدم تقديم حلول على مستوى البنية التحتية والتجهيزات من طرف أصحاب القرار (المجلس البلدي وباقي الفاعلين)، اضطرت ساكنة هذه الأحياء إلى بناء حاجز في مدخل مساكنها لمنع تدفق مياه الأمطار نحو الداخل.

المحور الرابع: مجهودات الدولة للتخفيف من الفوارق المجالية بالمدينة

1. مجهودات الدولة في محاربة الإقصاء من خلال تدخلات مؤسسة الوكالة الحضرية

إن التوسع العشوائي للمدن وارتفاع وثيرة الهجرة القروية إلى جانب سلبيات الإرث التاريخي لسياسة التعمير، جعل من المسألة الحضرية تحديا للسلطات العمومية في ميدان تدبير المجالات الحضرية، وذلك عن طريق وضع إطار قانوني ينظم المجال المغربي، وإحداث هيئات ومؤسسات تمارس اختصاصات ومهام في ميدان التعمير.

ففي هذا السياق تم إحداث مجموعة من الوكالات الحضرية بجميع جهات المملكة، ومن هذه الوكالات؛ الوكالة الحضرية ببني ملال التي أحدثت بهدف متابعة وإعداد المخططات التوجيهية داخل مجال نفوذها. والمتابعة هاته تعني افتقار الوكالة لصلاحية أخذ المبادرة في وضع المخطط؛ لكون إعداد الوثائق تفوق قدرات الفاعل المحلي في ميدان التعمير (مداد، 2001، ص 198) ولكون ميدان التعمير يشكل رهانا من الرهانات الأساسية للسلطة، بحيث الهدف الأساسي هو التحكم في المجال ورصد تحولاته (الشويكي، 1996،ص 485).

فبفقدان هذه المؤسسات أدوار فعالة في التعمير يصبح دورها لا يتجاوز القيام ببعض الدراسات تهم هيكلة وإعادة تهيئة أحياء هامشية إلى جانب متابعة إعداد المخططات، وفي هذا الصدد قامت الوكالة منذ إحداثها إلى غاية 2016 بما مجموعه 40 دراسة لإعادة هيكلة الأحياء بداخل المدينة.

إن إعداد الدراسات التي تهم إعادة الهيكلة تكون تقنية محضة، وهذا يتنافى مع مهام التعمير لأنه لا يقف فقط عند كل ما يهم الجانب التقني (تصاميم ومخططات) فحسب، بل يتجاوز ذلك إلى الاهتمام بتوسعه عبر السعي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي تكمل بعضها البعض نظرا لترابطها الوظيفي (أهداف اجتماعية، اقتصادية، أمنية وجمالية)، حتى يظهر المجال بمظهر أكثر تنسيقا وتنظيما.

2.محدودية أدوار وتدخلات المفتشية الجهوية للتعمير:

تعد المفتشية الجهوية للتعمير بمدينة بني ملال بمثابة الإطار الإداري الذي يشكل نقطة الوصل بين مجموع المتدخلين في ميدان التعمير على المستوى المحلي (المجلس البلدي، الوكالة الحضرية ...)، حيث الهدف هو جعل هذا المستوى المحلي إطارا فعالا لتوحيد المنظور في التعامل مع الملفات والقضايا المطروحة على هذا الصعيد وكذا الاضطلاع ببرامج مشتركة ذات بعد ميداني.

يبدو من خلال اللقاء الذي تم تنظيمه مع مدير مؤسسة (المفتشية الجهوية للتعمير) أن دورها يتسم بالمحدودية، خاصة في مجال نفوذ الوكالة الحضرية، لكونها لا تملك صلاحية مراقبة ومنح رخص البناء ولا صلاحية تتبع أوراش البنايات والتجزئات. ويقتصر دورها فقط على تنظيم وتنسيق أعمال مختلف المتدخلين في ميدان التعمير.

إن المجالات التي همتها الدراسات والتدخلات هي مجالات تقع في الهامش الجغرافي للمدينة؛ بحيث بلغت ما يناهز نحو 58 حيا يضم نحو 57.532 ساكن بما يقارب 10.348 أسرة، هذه الأحياء اختلفت أشكال التدخل بها؛ إذ نجد 7 أحياء تمت المصادقة على إعادة هيكلتها، و31 حيا في طور إعادة الهيكلة، بينما 20 حيا تنقصه أو يعاني الخصاص في إعداد وثائق الهيكلة.

إن التجزيئية والانتقاء في عملية التدخل التي تميز الأحياء التي تقع بالهامش الجغرافي للمدينة لا يعتبر حلا من حلول التخفيف من النقص الذي تعانيه ساكنة هذه الأحياء على عدة مستويات، لكونها حلولا ترقيعية، أضف إلى ذلك كون التدخل فيها يهم تهيئة الطرق وإهمال إحداث باقي التجهيزات الأخرى.

3. مشاريع التأهيل الحضري لمدينة بني ملال:

جدول رقم: 2- برنامج تأهيل مدينة بني ملال: (2016-2020)

محور التأهيل	المحتويات	التكلفة بالدرهم	الشركاء
الدراسات	الدراسات المختلفة وتتبع الأشغال	20	المديرية العامة للجماعات المحلية
	مختبرات مراقبة جودة المشاريع		
	هيكلة و تأهيل الإدارة البلدية	0.4	البلدية
	تقييم الإمكانيات الضريبية للجماعة	0.4	
	تحيين مخطط التنقل الحضري	-	مجلس إقليمي
	تحيين مخطط توجيه التهيئة العمرانية وتصميم التهيئة	-	وكالة حضرية
	دراسات للتأهيل الهندسي: تغطية الأحياء الناقصة التجهيز بوثائق التعمير	1.0	
	مخطط توجيهي للفضاءات الخضراء	0.65	
	المجموع	22.45	
البنيات التحتية القاعدية	إتمام مداخل المدينة12.5 كلم، أشجار التصفيف، حزام أخضر، نظام سقي	31	البلدية– م.ع.ج.م، التجهيز

	تهيئة الطريق المدارية بطول 15 كلم ومساحة 75 هكتار 5000 شجرة للتصفيف، 15 كلم للإنارة- نزع الملكية	450	مجلس جهوي، إقليمي، البلدية، التجهيز، م.ع.ج.م
	توسيع الطرق13.2 كلم، 13.2 كلم من الإنارة، 132150 م² من الأرصفة-4500 شجرة للتصفيف	72	م.ع.ج.م. البلدية
	تقوية28.5 كلم من الطرق المتدهورة، 28.5 كلم من الإنارة العمومية 128000م² من الأرصفة، 9500 شجرة للتصفيف	116	-م.ع-ج.م - البلدية
	تهيئة 55 كلم من طرق القرب، 220000م² من الأرصفة	82.5	م.ع.ج.م - البلدية
	تبليط الطرق والأزقة؛60 كلم 360000م²	54	م.ع.ج.م - البلدية
	الإنارة العمومية: مخطط توجيهي للإنارة العمومية، إنارة الاحتفالات	150	البلدية- المكتب الوطني للكهرباء
	المجموع	955.5	
البيئة والتنمية المستدامة	تهيئة المطرح العمومي؛ تدبير مفوض لمدة 20 سنة، تهيئة المطرح العمومي بمعدل 48 مليون درهم سنويا، إحداث مركز للفرز والتثمين بقيمة	-	مجلس جهوي، مجلس إقليمي، البلدية،، م، ع، ج، م – وزارة البيئة

	22.7 مليون درهم سنوي		
	حماية المدينة من الفيضانات	10	بلدية، مجلس إقليمي، البلدية، م، ع، ج، م- وزارة الداخلية، وزارة البيئة، وكالة الحوض
	تهيئة الفضاءات الخضراء بشارع مُحَمَّد الخامس ومداخل المدينة	66	م، ج، ع، م – المديرية العامة للشؤون المحلية
	تأهيل الموقع السياحي لعين أسردون	5	
	تهيئة وتوسيع حديقة الذهب الأولمبي لتامكنونت	30	
	تهيئة موقع سيدي بويعقوب على مساحة 4 هكتارات	30	
	تهيئة حديقة عمر بن الخطاب على مساحة 2600م²	3	
	تهيئة ساحة المسيرة الخضراء	200	
	موقف سيارات تحت أرضي بطابقين		
	تهيئة الفضاء الأخضر		
	تأهيل الإنارة وإحداث نافورة مضيئة		
	المجموع	344	
التنمية الاجتماعية	بناء قصر البلدية	60	مجلس إقليمين البلدية، م، ع، ج، م–مجلس الجهة
	إحداث مسرح	100	م، ع، ج، م- مجلس

			جهوي، مجلس إقليمي، البلدية، الثقافة
	اقتناء قاعة سينمائية وتهيئتها، سينما فوكس	-	البلدية
	إحداث مركب رياضي	160	م، ع، ج، م- مجلس جهوي، مجلس إقليمي، البلدية، وزارة الشباب والرياضة
	إعادة تهيئة الملعب الشرفي	6	
	إعادة تهيئة ملعب العامرية	4	البلدية –وزارة الشباب والرياضة
	إحداث ملاعب القرب: 16 ملعبا	16	مجلس جهوي، مجلس إقليمي، البلدية، وزارة الشباب والرياضة
	تهيئة ملاعب ثانويات؛ الحسن الثاني، العامرية، موحى اوحمو، إعدادية القدس	04	البلدية، وزارة الشباب والرياضة
	إحداث 7 مسابح للقرب	111	
	المجموع	203	
الاقتصاد المحلي والتنافسية الترابية	إتمام سوق الجملة للخضر والفواكه	56.523	البلدية
	إتمام اشغال المسالخ البلدية	40	البلدية
	إحداث وتهيئة ساحات تجارية: السويقات		

	سويقة تامكنونت بمساحة 3200م^2 و172 مستفيد	5	البلدية
	سويقة بشارع الرباط بمساحة:1000م^2 81 مستفيد	2	
	سويقة الهدى1200م^{2}230 مستفيد	1.3	
	سويقة المسيرة 2:بمساحة 300م^2 40 مستفيد	06	
	سويقة بسوق برا: بمساحة 2200م^2 250 مستفيد	2.5	
	سويقة المسيرة2:بمساحة 600 م^2 92 مستفيد	2.2	
	سويقة الهدى 2: 832م^2 34 مستفيد	3.8	
	إحداث سوق مركزي	-	البلدية
	تحويل سوق المتلاشيات la ferraille	-	البلدية
	تحويل منطقة الصناع التقليديين	-	البلدية
	المجموع	119.323	
المجموع العام:1-5-4-3-2		1643.773	

المصدر: بلدية بني ملال 2017

يعتبر المشروع الحضري نظاما جديدا للتدخل بالمدن بعد عجز منظومات التعمير على تجاوز مشاكل الركود الاقتصادي والإقصاء المجالي. وتحتل المشاريع مكانة مركزية في منهج "التخطيط الإستراتيجي"، وأصبحت نموذجا لتأهيل المجال الحضري من خلال إبراز المؤهلات والتخفيف من التمايزات السوسيومجالية، والرفع من التنافسية السوسيواقتصادية والعمرانية وبعبارة أدق تحسين جودة الحياة الحضرية.

ولتجاوز عقبة تأهيل المجالات الحضرية المغربية ومنها المجال الحضري لمدينة بني ملال تم تبني مجموعة من المشاريع الحضرية "المشروع الحضري 2005-2010 و2011-2015 و2016-2020 والتي اعتبرت بمثابة حلول للاختلالات التي تعرفها المدينة. إلا أن ما يؤخذ عليها أن جزءا كبيرا من عناصر هذه المشاريع لم يتم إنجازه نظرا للتكلفة المالية، والتي تفوق قدرة الفاعل المحلي، إضافة إلى كون تنزيلها ووضعها اتسم بالعشوائية دون أن تكون هناك دراسات مسبقة، وبالتالي لم تنعكس آثار مختلف العناصر التي تم إنجازها على المدينة.

خاتمة:

يبدو من خلال كل ما سلف أن مجموعة من الأحياء السكنية بمدينة لا تستوفي بعض الخدمات العامة، ولا تتناسب مع معدلات الطلب الفعلي عليها وغير ملبية للاحتياجات المكانية، لتأدية الخدمة على نحو لائق مما أفرز الكثير من مظاهر الإقصاء المجالي. بحيث أن المخططون والقائمون بصفة عامة على تدبير المدينة لم يتحكموا في إنتاج المجال للرؤية الشمولية التي ترتكز على قيام سياسة التهيئة على مبادئ التخطيط السليم لمجمل أحياء المدينة بشكل يراعي متطلبات التعمير والتدبير العقلاني على أساس تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين في مجال التجهيزات الضرورية والبنى التحتية والسكن الملائم. وبالتالي تم حرمان بعض الأحياء من جعلها مكونا أساسيا للمواطنة والاندماج الحضري (الحي المحمدي، لالة عائشة، أوربيع، عين الغازي، كاسطور، ...).

لائحة المراجع:

أبو العز عبد الفتاح، 2003 "تأثير الهجرة الدولية على المجال الريفي بتادلا"، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافيا البشرية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط.

أزمو عبد المجيد، 2006: التوسع الحضري واستهلاك المجال الفلاحي بسهل تادلة حالة بني ملال والفقيه بن صالح وسوق السبت أولاد النمة، أطروحة الدكتوراه في الآداب تخصص جغرافيا، جامعة السلطان مولاي سليمان، كلية الآداب والعلوم الانسانية بني ملال.

أقدار أحمد. 2021 . "المدينة المتوسطة: دراسة في مظاهر ومحددات الإقصاء المجالي- حالة مدينة بني ملال- ". أطروحة لنيل درجة دكتوراه في الآداب تخصص الجغرافيا، جامعة السلطان مولاي سليمان كلية الآداب والعلوم الإنسانية بني ملال.

امدافعي مُحَمَّد، 2006، "إنتاج التجهيزات والبنايات الجماعية في الجماعات الضاحوية لمدينة الدار البيضاء " مجلة جغرافية المغرب، العدد 1-2 مجلد 22، يناير 2006، مطبعة best imprimerie-casa

الشويكي مصطفى. 1996. "الدار البيضاء مقاربة سوسيومجالية"، أطروحة لنيل الدكتوراه، جامعة الحسن الثاني عين الشق، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية سلسلة الأطروحات والرسائل.

بولحية بهيجة. 2017 ."التعمير الذاتي بالمدن المغربية: بين النموذج الوطني والخصوصية المحلية آليات وأشكال الإنتاج حالة مدينة بني ملال" أطروحة لنيل درجة دكتوراه في الآداب تخصص الجغرافيا، جامعة السلطان مولاي سليمان كلية الآداب والعلوم الإنسانية بني ملال.

مداد مُحَمَّد، 2001، المدينة بين طموح المخطط وضغوط الواقع- مساهمة في فهم بعض الصعوبات التي تعيق تنفيد وثائق التعمير، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بني ملال، العدد 4.

Couvreur L . 1973. Beni Mellal: une ville moyenne marocaine, thèse de 3eme cycle université de 49 Strasbourg, p :47

Bouichichan Mustapha. 1997. « contraintes d'aménagement dans les régions de piémont: les périmètres irrigues du dir de BENI MELLAL (MAROC), Université Louis pasteur Strasbourg centre d'étude et de recherches Eco-Géographiques, Unité de recherche associée 95 CNRS, P :127.

Gilbert Clavel. 1998.la société d'exclusion, comprendre pour sortie". L'Harmattan, logiques sociales

Marrakchi Brahim. 2007. Marginalisation et Exclusion: récentes tendances à travers le modèle centre / périphérie, Maroc, Ed, slaiki frères.

Schéma Directeur d'Aménagement Urbain de BENI MELLAL ,1978.

دور المرافق العمومية في تحديد وظيفة المراكز الحضرية الناشئة بمنطقة تادلا –المغرب-

The function of public equipment in specifying the position of emerging urban centres in the Tadla region, Morocco.

يوسف أيت خدجو* وعبد الحق اهنداروعبد الغني الدباغي وسومية سويعد1،

Youssef AIT KHADJOU, Abdelhak AHANDAR, Abdelghani DABARHI, Soumia SUIAD1

[1] جامعة السلطان مولاي سليمان، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بني ملال المغرب، *aitkhadjouyoussef@yahoo.fr

ملخص

تهدف هذه المقالة الى دراسة دور الخدمات والمرافق في تحديد وظيفة المراكز الحضرية الناشئة بمنطقة تادلا، وسنحاول معالجة الموضوع من خلال التطرق للمرافق والخدمات الإدارية والصحية والتعليمية والترفيهية. والغرض من هذه المعالجة هو الجواب على السؤال الاشكالي الاتي: الى أي حد تلبي المراكز الحضرية الناشئة بمنطقة تادلا حاجيات سكانها الإدارية والصحية والتعليمي والترفيهية ؟، وللجواب على هذا السؤال سننهج منهجية تجمع بين الأسلوب الميداني وغير الميداني في جمع المعطيات.ويمكن عرض أهم النتائج المتوصل إليها فيما يأتي :أ.تلبي المراكز الحضرية الناشئة بمنطقة تادلا معظم الحاجيات الإدارية، مما يعزز وظيفتها في تأطير المجال.ب.تلبي المراكز الحضرية الناشئة بمنطقة تادلا معظم حاجيات سكانها من التعليم الأساسي والطب العام والتزود بالمواد الغذائية.ج.ضعف التجهيزات والتأطير الطبي (خصوصا الطب المتخصص والتحليلات الطبية) فتح المجال أمام استقطاب الساكنة من طرف تجمعات حضرية كبرى كبني داخل الجهة وخارجها مما يبتر وظيفة تأطيرها للمجال.

كلمات مفاتيح: مرافق عمومية، مركز حضري ناشئ، منطقة تادلا، استقطاب، وظيفة

Abstract:

This paper aims to study the function of services and equipment in specifying the function of emerging urban centres in the Tadla region. We will address the topic by addressing the administrative, health, educational and recreational facilities and services. This treatment seeks to answer the following problematic question: To what capacity do the emerging urban centres in the Tadla region meet the population's administrative, health, educational and recreational demands? We assume a procedure that integrates the field and non-field methods in collecting data. The most important results obtained can be presented as follows: a. The emerging urban centres in the Tadla region meet most of the administrative needs of residents,which enhances their function in framing the field b.The emerging urban centres in the Tadla region fulfil most of the needs of its habitants in terms of primary education, general medicine and food supplies. C. The weakness of medical equipment and framing (exceptionally specialized medicine and medical analyses) opened the way for attracting residents from inside or outside of region short the framing function for the field.

Keywords: Public Facilities, Emerging Urban Centre, Tadla Region, Polarization - Function

تستقطب المراكز الحضرية الناشئة المجال وتنظمه حسب أهمية الأنشطة والخدمات التي تقدمها إذا ساهمت الطبوغرافية وبنياتها الاقتصادية والبشرية في ذلك. فكلما تعددت وتنوعت أنشطتها وخدماتها كلما تقوى وكبر اشعاع نفوذها. وبإثارة مسألة النفوذ لا ندعي أننا بصدد دراسة منطقة نفوذ المراكز الحضرية الناشئة بتادلا، بقدر ما سنحاول قياس مدى تلبيتها لحاجيات سكانها، ومن خلالها سكان الأرياف المجاورة، وقياس مدى استقطابها من لدن مدن الجهاز الحضري المحلي والوطني وبالتالي استخلاص إلى أي حد تشكل مراكزا مستقلة قادرة على تأطير المجال أو مراكزا تابعة خاضعة لهيمنة مدن أخرى؟

1.الإطار النظري وتحديد المفاهيم :

تكتسي الخدمات والمرافق العمومية أهمية بالغة نظرا لارتباطها بالمعيش اليومي للسكان، فهي تشكل مؤشرا أساسيا لتقييم جودة إطار عيش الساكنة داخل مجال معين (مشاقي،2008،16)؛ وعليه، فإن تطور الخدمات والمرافق العمومية يجب أن يكون بالتوازن مع التطور العمراني للمنطقة أو المدينة حيث أن المهمة الأساسية لهذه الخدمات هي تلبية احتياجات السكان بالشكل والنوع المطلوب. وترتبط موضوع المرافق والخدمات العمومية ارتباطا وثيقا بالتخطيط وتحديد استعمالات الأرض، وتشكل المراكز الحضرية الناشئة، بالنسبة للمخطط، مجالا لتأطير الأرياف المجاورة من خلال توفير الخدمات والمرافق العمومية. وبناء على ذلك يتأطر موضوع بثلاثة مفاهيم رئيسة هي: المرافق العمومية والمراكز الحضرية الناشئة والوظيفة.

يرتبط مفهوم المرافق العمومية بجغرافية الخدمات التي تصنف إلى ثالثة أصناف وهي خدمات الاستهلاك وخدمات الأعمال والخدمات العمومية(Rubenstien ،2011، 375، وردت في الأسعد، 2019، 22)، و يقصد بالمرفق العام حسب المعيار العضوي الهيئة أو الجهاز أو المؤسسة أو التنظيم المتكون من مجموعة من الأشخاص و الأموال، بغرض انجاز مهمة عامة معينة مثل الجامعات و المعاهد و المستشفيات و أجهزة الإدارة المحلية و غيرها، أما المرفق العام حسب المعيار الموضوعي فهو النشاط أو الوظيفة أو الخدمة التي تلبي حاجيات عامة للجمهور و خصوصا الخدمات الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها مثل الصحة ، و التعليم العالي، و البريد و المواصلات و غيرها من الخدمات وذلك بغض النظر عن الجهة التي تقدم الخدمة (الصغير،2004،206، وردت في غربي،2020،2). و يمكن اجمال مفهوم المرافق العمومية في ثلاثة اتجاهات فكرية هي: الاتجاه الراديكالي البنيوي الماركسي الذي يربط المرافق العمومية بمفاهيم الصراع و الطبقية و العدالة الاجتماعية، كما أن مشاكل المدن مثلا تنحصر في إدارة الصراعات المحلية (الأسعد، مرجع سابق)؛ والاتجاه الوضعي المحدث الذي ويرتبط مفهوم المرافق بالخدمات العمومية(الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية....)؛

والاتجاه السلوكي و الذي يرى بأن المرافق العمومية ترتبط بالعرض و الطلب ويجمع بين العوامل المجالية و غير المجالية في استعمال المرافق (الأسعد،2019 مرجع سابق.(

وبخصوص المركز الحضري الناشئ فقد انتقد كل من (Daniel N., 1970,621p) و Jean F. T. 1971,515-533) المعيار الكمي المعتمد في التحديد الرسمي للمجال الحضري، فالأول اعتبر أن المركز الحضري هو: مركز حيث المظهر يتغير بواسطة السكن الصلب، و تجارة التقسيط، و توطين التجهيزات الجماعية. أما الثاني، فقد أشار إلى أن تعريف هذا النوع من التجمعات يعد صعبا، فهي ليست بحاضرة ولا بدوار ولا بمركز قروي وليست بمدينة حقيقية. فالمركز الصغير لا يجب أن يتوفر فقط على حجم معين أو أن يلعب بعض الوظائف، لكن يستوجب أن يتوافق وبعض البنى لكي يستحق مرتبته وتسميته بالمدينة. واقترح (LAGHOUAT , 1985 ,39-53)منهجية نظرية للتعرف على مستوى التمدين لبلد في طور النمو، فقد وضع ثلاثة شروط لتحقيق هذا الهدف: أولها ضرورة فصل المعطيات الأساسية المكونة للظاهرة الحضرية، أي: السكان و المجال، من أجل فهم تفاعلاتها الجدلية، وثانيها: منح الأسبقية للعوامل ذات الطابع النوعي في التعريف بالمجال الحضري وبالساكنة الحضرية، وذلك رغبة في فهم الأهمية العلمية لتحديدهما الكمي. وثالثها: إلغاء الازدواجية التقليدية التي تميز بين الظاهرتين الحضرية والريفية وتعويضهما بنظرة لهاتين الظاهرتين تمتاز بالاستمرارية والوحدة، مع إدراج ثلاث مستويات متباينة ومتكاملة: مستوى شبه حضري، ومستوى نصف حضري، ومستوى حضري صرف. وحسب (P. George) فالمتغيرات الأساسية للتمييز بين المدينة والقرية هي: المنزل، والشارع، وانفصال مقر العمل عن السكن، وتنظيم الضروريات مثل الماء، و الغاز، والكهرباء، ومختلف الخدمات الأخرى التي تتطلبها الحياة الاجتماعية حسب تعقدها وتطورها، ويركز (P. George) على عنصرين أساسيين للتمييز بين الحضري والقروي هما: كثافة السكان و نشاطهم (بوشنفاتي، 1988،15). وعلى ضوء التعاريف السابقة. وكجغرافيين، وانطلاقا من البعد الوظيفي للتجمع، نعتبر مركزا حضريا ناشئا كل تجمع سكاني ومجالي يعرف دينامية سكانية ومجالية ملحوظة، ويتوفر على مرافق إدارية وتجهيزات جماعية وخدماتية تمكنه من التميز عن باقي التجمعات القروية الأخرى وتؤهله لاستقبال المهاجرين القرويين (ايتخدجو ي،2019،85).

ويقصد بوظيفة المدن مبرر وجودها ومحدد الحياة فيها، هي الأساس في تشكيل المدينة، و نقصد بها أيضا كل الخدمات القاعدية الموجهة لسكان المدينة و سكان المناطق المجاورة لها أو البعيدة (مثل تجارة الجملة، الخدمات البنكية، الخدمات الصحية، التعليم العالي...) (عرابي، 25، بدون تاريخ)، وعليه فوظيفة المدينة ترتبط إلى حد ما بالعلاقات التي تربطها مع محيطها، و محاولة تحليل هذه العلاقات على أساس الوظائف أدى الى استنباط العديد من النظريات أهمها نظرية الأماكن المركزية التي تفسر مواقع المدن وتوزيعها وتباعدها وتصنيفها وفق الحجم

والوظيفة، وبالتالي علاقة المراكز مع بعضها وعلاقتها مع محيطها، و التي ترى أن المدينة تشكل مركزا لتقديم السلع والخدمات إلى المدن المجاورة وظهيرها، لذلك اعتمدت هذه النظرية في تفسير مواقع المدن وتوزيعها وتباعدها وحجومها وأصنافها وفق وظائفها وتحديد علاقاتها التشابكية مع بعضها وبمناطق التأثير حولها انطلاقاً من الوظيفة الأساسية التي تقدمها تلك المدن لبعضها ولمناطق تأثيرها مما جعله يقرر (كريستلر) بأن المدينة يجب أن تقع في موقع مركزي بالنسبة للإقليم وبحيث يحقق لها ذلك الموقع أقصى حد ممكن من الفائدة المتبادلة (أبو رمان والعاني،2005،90، وردت في: مشاقي،2008،20).

2.مشكلة الدراسة :

تعتبر العلاقات الريفية الحضرية من أبرز المشاكل التي عانت منها مختلف الأرياف في العالم الثالث، نظرا لعدم التوازن بين هذين الوسطين مما نتج عنه هجرة ريفية بشكل مكثف نحو المدن لم ترافق بسياسة تخطيط حضري ناجعة، وقد أثر ذلك على واقع المجالات الحضرية من الناحية التنموية. وفي هذا السياق يأتي دور المراكز الحضرية الناشئة في تقريب الخدمات الى السكان وبالتالي كبح تيارات الهجرة نحو المدن. وبناء على ما سبق نطرح السؤال الاشكالي الاتي: إلى أي حد تلبي المراكز الحضرية الناشئة في منطقة تادلا حاجيات سكانها الإدارية والصحية والتعليمية والترفيهية؟ وإلى أي حد تؤدي وظيفة تأطير المجال؟

3.أهمية الدراسة ومبرراتها :

تستمد هذه الدراسة مشروعيتها من كونها موضوعا راهنيا يساير النقاش الوطني حول فعالية سياسة التخطيط الحضري ومسألة التنمية البشرية المحلية. فأمام النمو السكاني المضطرد وتزايد وثيرة التمدين أصبح الرهان كبيرا على وظيفة التأطير المجالي للمراكز الحضرية الناشئة لأحوازها الريفية، لكي تشكل حواجزا أمام أفواج المهاجرين وبالتالي تخفيف الضغط على المدن الكبرى، ولن تتأتى لها هذه الوظيفة إلا بضخ كتلة تجهيزية وخدماتية من شأنها تحسين المستوى المعيشي والاستجابة للحاجيات اليومية لسكانها وسكان أريافها المجاورة.

4.أهداف وفرضيات الدراسة :

تتناول هذه الدراسة مسألة تلبية المراكز الحضرية الناشئة بمنطقة تادلا لحاجيات سكانها، ومن خلالها سكان أريافها المجاورة، من الخدمات الإدارية والصحية والتعليمية والترفيهية. ولبلوغ هذا الهدف نفترض ما يأتي :

- تلبي المراكز الحضرية الناشئة بمنطقة تادلا بعض حاجيات السكان من الخدمات، وبالتالي فهي تؤطر المجال بشكل غير كامل .

II.المنهجية و مجال الدراسة :

1.منهجية وأدوات الدراسة :

أ.منهجية التحليل :

ارتأينا مقاربة الموضوع اعتمادا على منهج تحليلي يجمع بين الاستقراء والاستدلال ننطلق فيه من دراسة الحالة الخاصة بمنطقة تادلا، من خلال نموذج مراكزها الحضرية الناشئة، والوصول إلى استنتاجات عامة يمكن تعميمها على بقية مناطق المغرب وبلدان العالم الثالث ذات الخصوصيات المشتركة .

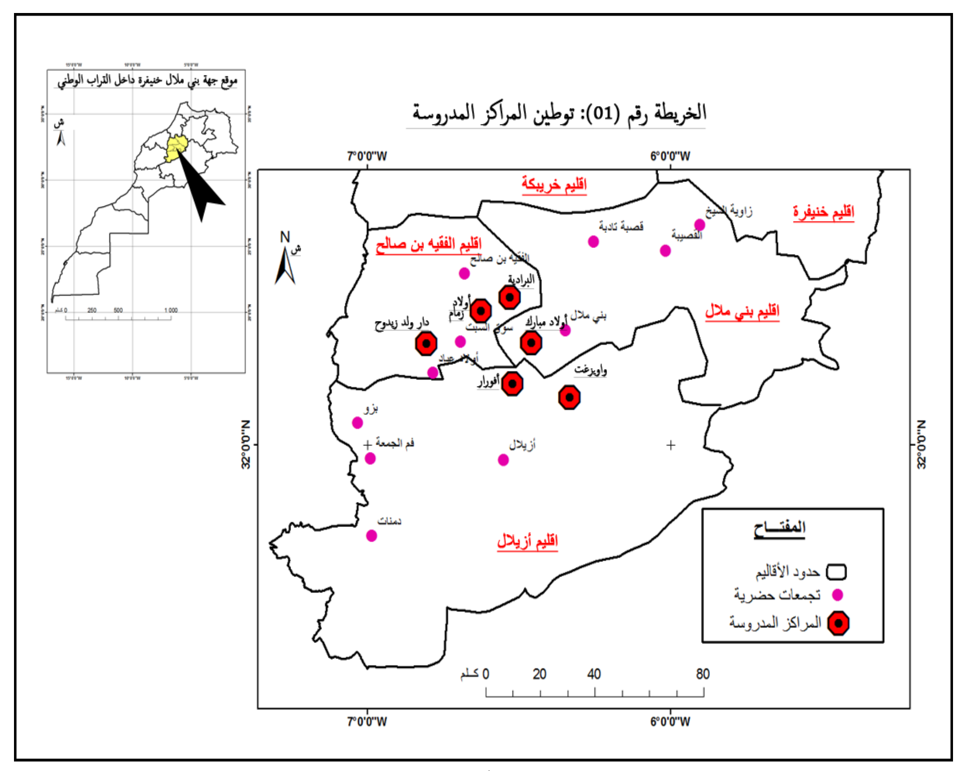
ب.مصادر البيانات:

اعتمدنا أسلوبا ميدانيا واخر غير ميداني في جمع المعطيات، قمنا فيهما بجمع بعض المعطيات الميدانية التي تهم الموضوع إضافة إلى التركيز على الأعمال والأدبيات الجغرافية بشقيها النظري والتطبيقي، علاوة على الدراسات المنجزة من قبل باحثين في تخصصات أخرى لامست الموضوع من قريب أو بعيد، وذلك قصد تحقيق شرط التداخل بين مختلف التخصصات، وتعميق رؤيتنا والإلمام بموضوع الدراسة، بالإضافة إلى ذلك، قمنا بجمع المعطيات الإدارية والإحصائية وضبط الحدود النظرية والجغرافية للموضوع المدروس.

2.مجال الدراسة :

جغرافيا يشمل المجال المحدد للدراسة المراكز الحضرية الناشئة بمنطقة تادلا، وهي من أهم المناطق الفلاحية بالمغرب، وتضم إحدى الدوائر السقوية التسعة المراهن عليها اقتصاديا، والتي تشكل أقدم تجربة سقوية عصرية بالمغرب.

إداريا ينتمي مجال الدراسة إلى جهة بني ملال- خنيفرة المحدثة بفعل التقسيم الجهوي الجديد، والتي تمتد على مساحة 28374كلم^2،اي ما يعادل3.99%من التراب الوطني، و تتشكل من 135 جماعة منها 19 بلدية و 119جماعة قروية (Ministère de l'intérieur, direction générale des collectivités locales, 2015)، و تضم هذه الأخيرة عددا كبيرا من التجمعات السكانية مجملها يتوفر على خدمات عمومية و بنية تحتية محدودة، غالبا ما تقتصر على بعض الإدارات العمومية و الشبكة الكهربائية الضعيفة...، مما يجعلها لا ترقى إلى درجة مراكز حضرية ناشئة.



المصدر، يوسف أيت خدجو،2019

وعلى اعتبار أن إعادة جرد هذا الكم الهائل من التجمعات السكانية، و إعادة إخضاعها لمعايير التصنيف ليس بالمهمة السهلة، فقد ارتأينا أن نقتصر على تلك التجمعات التي تعتبر إداريا مراكزا حضرية، وخلصت دراسة قامت بها الوكالة الحضرية لبني ملال سنة 2009 إلى اعتبارها مراكزا حضرية(Agence Urbaine de Beni mellal ,2009,) ، والتي اعتبرتها المندوبية السامية للتخطيط كذلك في تحديدها للمراكز الحضرية بناء على نتائج الأعمال الخرائطية لإحصاء 2014. كما أضفنا إليها بعض التجمعات ذات حجم سكاني وعمراني مهم حظيت في الآونة الأخيرة بإنجاز مجموعة من التجهيزات والتي افترضنا أنها قد تصنف مراكزا حضرية.

والجدير بالذكر أن هذه المراكز تشكل بنى مختلفة إنطلاقا من نسبة حضور أشكال المرافق في كل مركز، فهناك مراكز قوية البنية ومراكز متوسطة البنية وأخرى ضعيفة البنية، وقدد حددنا المراكز المدروسة بشكل عشوائي يغطي جميع البنى. ومن جهة أخرى فقد لاحظنا أن هناك تباينا في توزيع هذه المراكز مما فرض علينا اختيار مراكز بعينا بشكل يضمن ملامسة جميع وحدات المجال التادلي (سهل – دير –جبل) وبذلك نتجنب انتقادا لازم الدراسات الحضرية بالمغرب وهو اهتمامها بالساحل والسهل واهمال المكونات الأخرى و خاصة الجبل.

III.نتائج الدراسة :

1.التأطير الإداري: مراكز حضرية تمارس قيادة محلية.

تتركز في جل المراكز الحضرية الناشئة بمنطقة تادلا مختلف المرافق الإدارية الجماعية، و بالتالي فهي تحتكر السلطة و اتخاد القرار المحلي، و تسهر على تنظيم و مراقبة مجالها القروي المحيط، و في هذا الإطار اكتسبت وظيفة قيادية تعززت منذ دخول المغرب تجربة اللامركزية التي ارتكزت على الجماعة القروية كخلية أولى، وصولا إلى اعتماد الجهوية الموسعة و تخويل صلاحيات أوسع للحكم المحلي.

1.1. مراكز تحقق بعض الحاجيات الأساسية للسكان :

تربط مختلف التجمعات الحضرية، على اختلاف أحجامها، علاقات اجتماعية خارجية يتحكم فيها حجم التحضر، و نوعية حاجيات السكان. و يلاحظ أن تحركات السكان خارج المجالات المدروسة محدودة و تشهد على تواضع تحضرها و بساطة حاجياتهم، فأنشطة المراكز تلبي جل حاجيتهم.

1.1.1.تزود محلي بالمواد الغذائية :

لا يتجاوز اقتناء المواد الأساسية حدود المراكز المدروسة، بحكم أن الأنشطة التجارية التي تتداول هذه المنتوجات متوفرة، كما تمت الإشارة إلى ذلك سلفا. فالمراكز تلبي حاجيات السكان من المواد الغذائية العامة و الحبوب و القطاني بشكل كاف، إما عن طريق الأنشطة الثابتة أو عن طريق السوق الأسبوعي، خصوصا أن مستوى التحضر متواضع و حاجيات السكان بسيطة، وعليه، لا يضطر السكان إلى التنقل إلى مناطق أخرى للتزود بها.

1.1.2 التجهيز بأثاث المنزل: ارتباط مهم بالمراكز.

تكفي أنشطة المراكز لتحقيق حاجيات 92.56% من الأسر من التجهيزات الإليكترونية و الأثاث المنزلية، و يلجأ 7.44% من أرباب الأسر إلى مناطق أخرى للتزود بحاجياتهم من التجهيزات الإليكترونية و الأثاث، و تستقطب مدينة بني ملال 65.85% منهم، و كل من الفقيه بن صالح و سوق السبت و الدار البيضاء حوالي 4.88%، بينما 19.52% يفضلون جلبها من خارج الوطن بفعل أهمية المهاجرين الدوليين القاطنين في هذه المراكز.

الجدول 1. أماكن التزود بالأثاث و التجهيزات المنزلية بالمراكز المدروسة

	نفس المركز	بني ملال	الفقيه بن صالح	سوق السبت	الدار البيضاء	خارج المغرب	المجموع
البرادية	%89.36	%5.67	%0.71	%0.00	%0.71	%3.55	%100

دار ولد زيدوح	%95,35	%0.00	%0.00	%3,49	%0.00	%1,16	%100
أفورار	%98.33	%1.67	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%100
أولاد امبارك	%95,65	%4,35	%0.00	%0.00	%0.00	%0.00	%100
واويزغت	%77.52	%19,10	%0.00	%0.00	%1,12	%2.24	%100
أولاد زمام	%90,63	%1,56	3,13%	%4,69	%0.00	%0.00	%100
المجموع	92.56%	%4.90	%0.36	%0.36	%0.36	%1.44	%100

المصدر، العمل الميداني2017

يظهر من خلال الجدول(1) أن مراكز الدائرة السقوية أكثر تلبية لحاجيات السكان من التجهيزات والأثاث المنزلية بقرابة أو أكثر من 90% ويبدو أن عامل القرب حاضر في تلبية بقية أسر المراكز لحاجياتها.

و تتوجه 5.67% من أسر البرادية و 4.35% من أسر أولاد مبارك1.67% من أسر أفورار و 1.56% من أسر أولاد زمام نحو بني ملال لاقتناء مواد التجهيز المنزلي. بينما نجد 3.49% من أسر دار ولد زيدوح تتوجه نحو أقرب مدينة التي هي سوق السبت، و 7.82% من أسر أولاد زمام تتوجه نحو سوق السبت و الفقيه بن صالح.

أما فيما يتعلق بمركز واويزغت فلأمر يختلف نسبيا، لكونه لا يلبي حاجيات 22.48% من أسره، و تجلب 85.00% منها حاجياتها من مدينة بني ملال، و 5% من مدينة الدار البيضاء، و لعل ذلك يعود إلى كون أنشطته بسيطة.

ويتضح أن استقطاب ساكنة المراكز المدروسة لا تتجاوز المدن القريبة منها إلا في حالات استثنائية معدودة سجلتها مدينة الدار البيضاء في البرادية و واويزغت. كما أن أهمية الهجرة الدولية أفرزت فئة من الأسر تجلب حاجياتها من بلدان المهجر.

1.2. الخدمات الطبية: علاقات متباينة.

1.2.1. الطب العام: خدمة محلية.

يتضح أن نفوذ المراكز الحضرية الناشئة المدروسة فيما يتعلق بالطب العام محلي، حيث أن 93.88% من الأسر، حسب نتائج الاستمارة، تتلقى علاجها بالمركز الصحي المحلي أو تقصد عيادة للطب العام، وهذا ما يؤكده ضعف كثافة التيارات، فالعلاقات مع مدن تادلا أهم من المجال الوطني، حيث أن مدينة بني ملال تستقطب

73.53% من مجموع الأسر التي تقصد الطبيب العام خارج المراكز، و20.59% بالنسبة لمدينتي سوق السبت و الفقيه بن صالح، بينما ا تستقطب الدار البيضاء سوى 2.94%.

وترتفع نسبة التداوي بمركزي البرادية وأولاد زمام إلى حوالي 98% وهي أعلى نسبة، وتتقاسم مدن بني ملال والفقيه بن صالح والدار البيضاء استقطاب الأسر التي تبحث عن طبيب عام خارج مركز البرادية بنسبة 0.70% لكل مدينة، أما أولاد زمام فتتجه حوالي 2% من أسره صوب الفقيه بن صالح.

وبالنسبة لمراكز أفورار و أولاد مبارك و واويزغت، فتصل نسبة التداوي بها إلى حوالي 96%، وتقارب نسبة المتوجهين نحو بني ملال 4%في مركزي أفورار و أولاد مبارك و 3.37% بمركز واويزغت و الذي صرحت فيه 1% من الأسر المبحوتة أنها تتدوى بالخارج.

أما أسر مركز دار ولد زيدوح، فإن 75.58% منها تقتصر على الخدمة بعين المكان، و تصل نسبة المتوجهين إلى بني ملال 18.60% و إلى سوق السبت 5.81%، و هي بذلك أعلى علاقة مع الخارج في هذا الميدان.

الصورة1. مركز صحي بأفورار



الصورة2. دار للولادة بمركز دار ولد زيدوح



المصدر، العمل الميداني، 2018

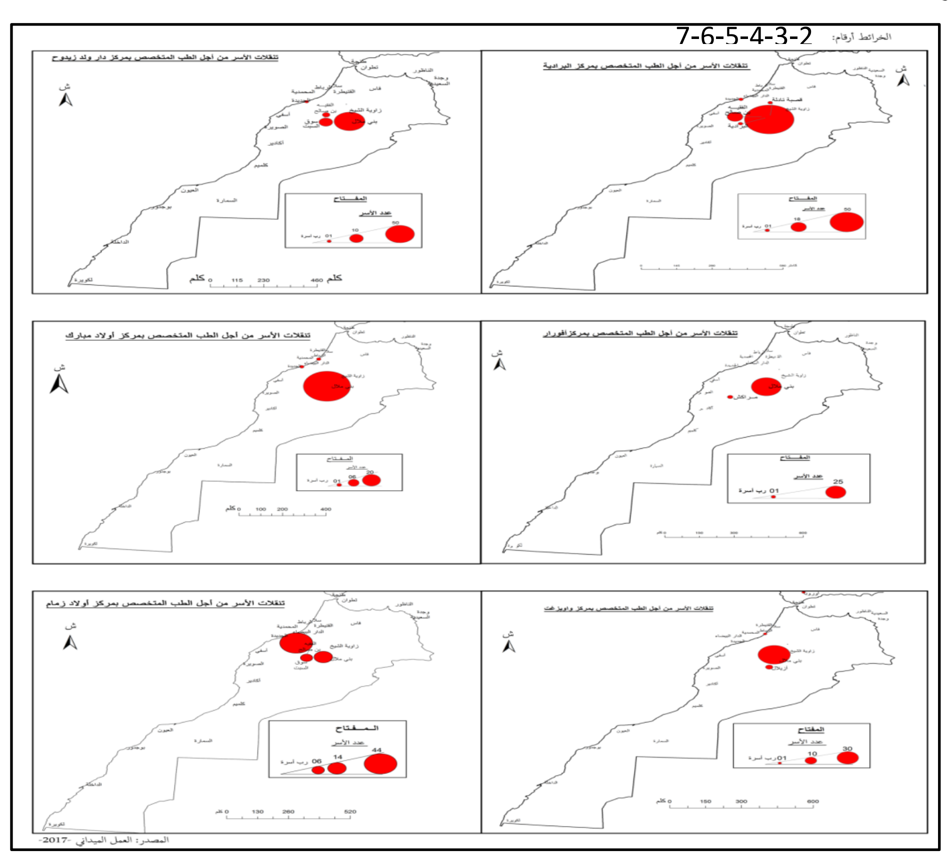
1.2.2.الطب المتخصص: نفوذ قوي لبني ملال على كل المراكز.

تتجاوز حاجيات السكان من الطب المتخصص ما توفره المراكز المدروسة، فضعف التأطير الطبي بالمراكز المدروسة جعل الأسر مضطرة إلى البحث عن هذه الخدمة في مدن أخرى.

ومن خلال الخرائط أرقام : 2-3-4-5-6-7،يظهر نفوذ مدينة بني ملال بشكل بارز، حيت تستقبل حوالي 80.63% من مجموع أسر المراكز المدروسة، إضافة إلى مدن أخرى كالفقيه بن صالح بنسبة 10.99% و سوق السبت بحوالي 3.03%، و مدن أخرى داخل الجهة بنسب ضعيفة كأزيلال و قصبة تادلا، كما أن الحاجة إلى بعض التخصصات النادرة جعلت بعض الأسر تتجه إلى مدن خارج الجهة الدار البيضاء و الرباط و مراكش.

ففي البرادية تتجه 77.86% إلى بني ملال، و 7.86% إلى الفقيه بن صالح، و 0.71% إلى الدار البيضاء و النسبة نفسها تقصد الأطباء العسكريين بتادلا.

بالنسبة لدار ولد زيدوح تستقطب بني ملال 78.13% من الأسر، ويزداد نفوذ سوق السبت التي تستقطب حوالي 15.63%، أما الدار البيضاء فتتوجه اليها 1.56% من الأسر و هي أعلى نسبة مقارنة بباقي المراكز.



أما في مركزي أفورار وأولاد مبارك، فنفوذ مدينة بني ملال يزداد أكثر حيث يتجاوز عدد الأسر المتوجهة اليها 98%، وتناقص النفوذ خارج الجهة و لم يسجل سوى 1.67% بالنسبة لأفورار وتمارسه مدينة مراكش، و

1.74% بالنسبة لأولاد مبارك تتقاسمها مدينتي الدار البيضاء والرباط. ومن المنتظر أن يتقوى دور هذا الأخير بعدما وطن به مركز الأنكولوجيا الجهوي حديثا .

وبالنسبة لمركز واويزغت فيبقى نفوذ القطب الجهوي قويا، إذ يستقطب 91.76% من الأسر. أما مدينة أزيلال فلا تستقطب سوى 4.71% من أسر واويزغت، رغم توفرها على مستشفى إقليمي و قربها الجغرافي، كما أن الرباط تقدم الخدمة 1.18%، و صرحت 2.23% من الأسر المبحوثة بأنها تستهدف الطب المتخصص خارج الوطن.

في مركز أولاد زمام تراجع نفوذ بني ملال بشكل لافت، حيت لا تستقطب سوى 21.88% من الأسر، في حين تقوى نفوذ مدينة الفقيه بن صالح إذ تستقطب 68.75% من أسر المركز، و 9.35% بالنسبة لسوق السبت.

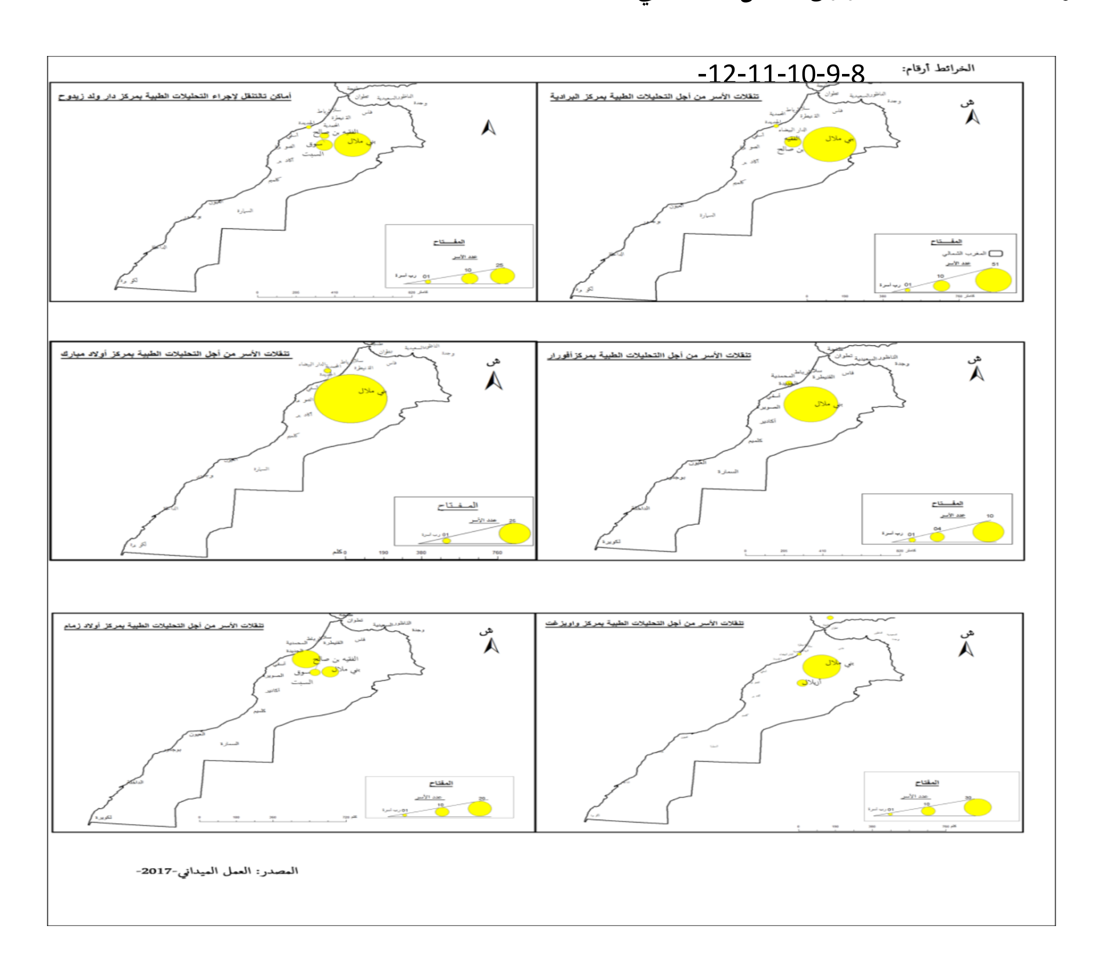
تقوي الأرقام السابقة درجة ارتباط المراكز المدروسة بالقطب الجهوي كنتيجة حتمية لضعف تجهيزاتها وتأطيرها الطبي وباعتبار عامل القرب الجغرافي وسهولة إدراكه من لدن الأسر محدودة الدخل التي لا تسمح لها إمكانيتها بالتوجه إلى مدن أخرى حيت الخدمة أرقى وأوفر، وتقتصر على ما يوفره المستشفى الجهوي من طب متخصص أو مصحات وعيادات القطاع الخاص في أحسن الأحوال.

وإذا كان ضعف كثافة التيارات مع المدن الكبرى، خارج منطقة تادلا، دليل على تحسن خدمات الطب المتخصص ببني ملال، على الأقل من الناحية الكمية، فواقع الخدمة، من الناحية النوعية يقلل من أهميتها خصوصا بالقطاع العام .

1.2.3. غياب مختبرات التحليلات الطبية يكرس تبعية المراكز للبني ملال.

تعد التحليلات الطبية من الخدمات النادرة التي لا تستقر إلا في المدن الكبرى أو المتوسطة لكونها ترتبط أساسا بالطب المتخصص. و من خلال البحث الميداني نلمس استمرار استقطاب المراكز المدروسة من لدن مدينة بني ملال بنسبة 83.30%، و الفقيه بن صالح بنسبة 11.13%، و سوق السبت بنسبة 03.18%، و يظهر أن الاستقطاب خارج الجهة ضعيف و تتقاسمه الدار البيضاء و الرباط(الخرائط أرقام : 8-9-10-11-12-13).

تستقطب مدينة بني ملال جميع أسر مركز أفورار و أولاد مبارك، فعامل القرب الجغرافي و توفر وسائل المواصلات سهلا تبعية المركزين بشكل مطلق لبني ملال.



المصدر: العمل الميداني-2017-

وتتوجه 89.57% من أسر مركز البرادية نحو بني ملال، 9.57% نحو الفقيه بن صالح، مقابل 0.87% فقط نحو الدار البيضاء.

وتصل نسبة استقطاب بني ملال 89.41% من الأسر بمركز واويزغت، بينما لا تتوجه سوى 7.06% من الأسر صوب المستشفى الإقليمي لأزيلال، و 1.18% تتجه نحو الرباط، و 2.35% خارج المغرب.

أما مركز دار ولد زيدوح فخاضع لنفوذ بني ملال بنسبة 78.13%، وسوق السبت ب 15.63% ، والفقيه بن صالح ب4.69%. في حين لا تتعدى نسبة الأسر التي تتجه نحو الدار البيضاء 1.56 %.

ومع مركز أولاد زمام يتعزز من جديد دور مدينة الفقيه بن صالح باستقطابها لحوالي 65.63% من أسر المركز، في حين لا تتجه نحو بني ملال سوى 23.44%، و 9.38% تقصد سوق السبت، و 1.56% من الأسر تتردد على مراكش.

إن النفوذ شبه المطلق لكبريات التجمعات الحضرية بالجهاز الحضري لمنطقة تادلا على المراكز الحضرية الناشئة ينطوي على كثير من النسبية، ففي أحيان كثيرة لا تتجاوز دور الوساطة بين المراكز و مختبرات كبرى أكثر تجهيزا في مدن أخرى أو في الخارج.

إن ضعف التجهيزات الطبية بالمراكز الحضرية الناشئة بمنطقة تادلا، بشكل عام، جعل نفوذها محليا فيما يتعلق بالخدمات الطبية العادية، و فتح المجال أما نفوذ و اشعاع القطب الجهوي في مرتبة أولى و الفقيه بن صالح، وسوق السبت في مرتبة ثانية، ثم بعض المدن الكبرى فيما يتعلق بالخدمات الطبية العادية.

إن هيمنة مدن الجهاز الحضري لمنطقة تادلا على العلاقات في هذا الصدد، وضعف التيارات الخارجية، دليل على أن الجهاز الحضري التادلي يسير نحو التكامل والاندماج، وبرهان كذلك على أن بني ملال بدأت تقوم بدور القيادة الجهوية. و من شأن تعزيز المراكز بخدمات صحية متخصصة و مختبرات أن يزيد من استقلاليتها و استقطابها .

2.2.الخدمات التعليمية تلبي حاجيات السكان:

توفر المراكز المدروسة خدمات تعليمية تلبي حاجيات السكان، إلى حد ما، إلى حدود المرحلة الثانوية، حيت أن جميع المراكز تتوفر على مدارس ابتدائية و اعدادية وثانوية باستثناء مركز أولاد زمام الذي تربطه علاقات مع الفقيه بن صالح و سوق السبت فيما يتعلق بالتعليم الثانوي.

و لا يخلق التعليم المدرسي علاقات خارج المراكز إلا إذا تعلق الأمر ببعض التخصصات النادرة كالتعليم التقني و المهني حيت يستقطب تلاميذ مركزي دار ولد زيدوح و أولاد زمام من لدن سوق السبت أو الفقيه بن صالح، و الفقيه بن صالح بالنسبة لتلاميذ البرادية و بني ملال بالنسبة لأولاد مبارك، و أزيلال بالنسبة لمركز أفورار و واويزغت طبقا لما تفرضه خرائط الاستقطاب الموضوعة من لدن المصالح الجهوية و الإقليمية المختصة.

وفيما يخص التعليم العالي، فإن تركز المؤسسات الجامعية الجهوية ببني ملال جعل مراكز ومدن تادلا عامة في ارتباط كبير بها، إلا أن غياب بعض التخصصات و المدارس العليا جعل نسبة من الطلبة يتوجهون إلى مدن أخرى كمراكش، ومكناس، والرباط و البيضاء...



الصورة رقم 04: مدرسة ابتدائية بمركز دارولد زيدوح	الصورة رقم 05: مدرسة خاصة بمركز أولاد زمام	الصورة رقم 06: ثانوية إعدادية بمركز أفورار
الصورة رقم 07: ثانوية تأهيلية بمركز واويزغت	الصورة رقم 08: ثانوية تأهيلية بمركز البرادية	الصورة رقم 09: مركز التأهيل المهني بمركز واويزغت

المصدر، العمل الميداني،2018

2.3 . يخلق الترفيه علاقات ضعيفة.

لا يخلق الترفيه لدى ساكنة المراكز علاقات قوية، نظرا لكون غالبية الأسر تصنف ضمن الفئات الهشة التي تعيش على الكفاف، كما أن مستواها التعليمي والاجتماعي لا يسمح لها بالتشبع بثقافة الترفيه من جهة، كما أنها تكاد تخلو من مجالات الترفيه، كالمساحات الخضراء، التي يمكن أن تتجه اليها الأسر لتكسير رتابة المعيش اليومي.

ومن خلال الاستمارة، تبين أن هناك تباينا في الأهمية التي يتخذها الترفيه بين ما هو يومي وفي نهاية الأسبوع و خلال العطل التعليمية باعتبار أن هذه الأخيرة عنصر مهم في توجيه الترفيه.

2.3.1 الترفيه اليومي وخلال نهاية الأسبوع شبه مقتصر على المراكز.

من الصعب الحديث عن الترفيه اليومي والأسبوعي في المراكز الحضرية الناشئة المدروسة في ظل غياب مجالاته، و على الرغم من ذلك فالساكنة تكتفي بزيارة 'مناظر طبيعية بمحاذاة المراكز كما هو الشأن بالنسبة لبحيرة بين الويدان بالنسبة لساكنة واويزغت أو ضفاف أم الربيع بالنسبة لمراكز البرادية و اولاد زمام و دار ولد زيدوح، أو معمل الكهرباء بالنسبة لأفورار.

ولا يخلق الترفيه في نهاية الأسبوع سوى علاقات خارجية ضعيفة في كل من البرادية و أولاد مبارك و واويزغت، لا تمثل سوى 9.98%، تتجه 96.36% منها نحو بني ملال و 3.64% نحو الفقيه بن صالح، بينما تنعدم في باقي المراكز.

2.3.2.يخلق الترفيه خلال العطل تيارات نحو المناطق السياحية التقليدية.

تغادر حوالي 30.33% من أسر المراكز المدروسة مقر سكناها خلال العطل من أجل الترفيه، و توضح الخرائط أرقام: 14-15-16-17-18-19أهمية التيارات التي تخلقها المراكز مع السواحل الأطلسية و التي تستقبل 66.43% من مجموع أسر المراكز التي تغادرها لغرض الترفيه، في حين تستقبل المناطق الداخلية ما يعادل 24.81% من الأسر تستقطب منها بني ملال لوحدها 12.77% ، ولا تتجه نحو المناطق الشمالية سوى 8.76%.

وبالنسبة لمركز البرادية، صرح 30.22% من أرباب الأسر أنهم يتنقلون من أجل الترفيه خلال العطل المدرسية، منهم 35.71% يتجهون صوب بني ملال و 9.52% نحو الفقيه، بينما تجتذب السواحل الأطلسية حوالي 26.19% تستحوذ منها الدار البيضاء على 9.56%، و تستقطب كل من أزيلال و مراكش و خنيفرة حوالي 11.90% من الأسر و هي النسبة نفسها التي تستقطبها بعض السواحل كطنجة و الناظور و السعيدية.

وفي مركز أولاد زمام صرح 29.69 % من أرباب الأسر أنهم يتنقلون للترفيه خلال العطل التعليمية، و تتجه 47.37% منهم نحو الدار البيضاء، و 26.32% يقصدون الجديدة، و تقصد بقية الأسر مدن ساحلية أخرى كأدير و الرباط والقنيطرة والمحمدية بنسب ضئيلة.

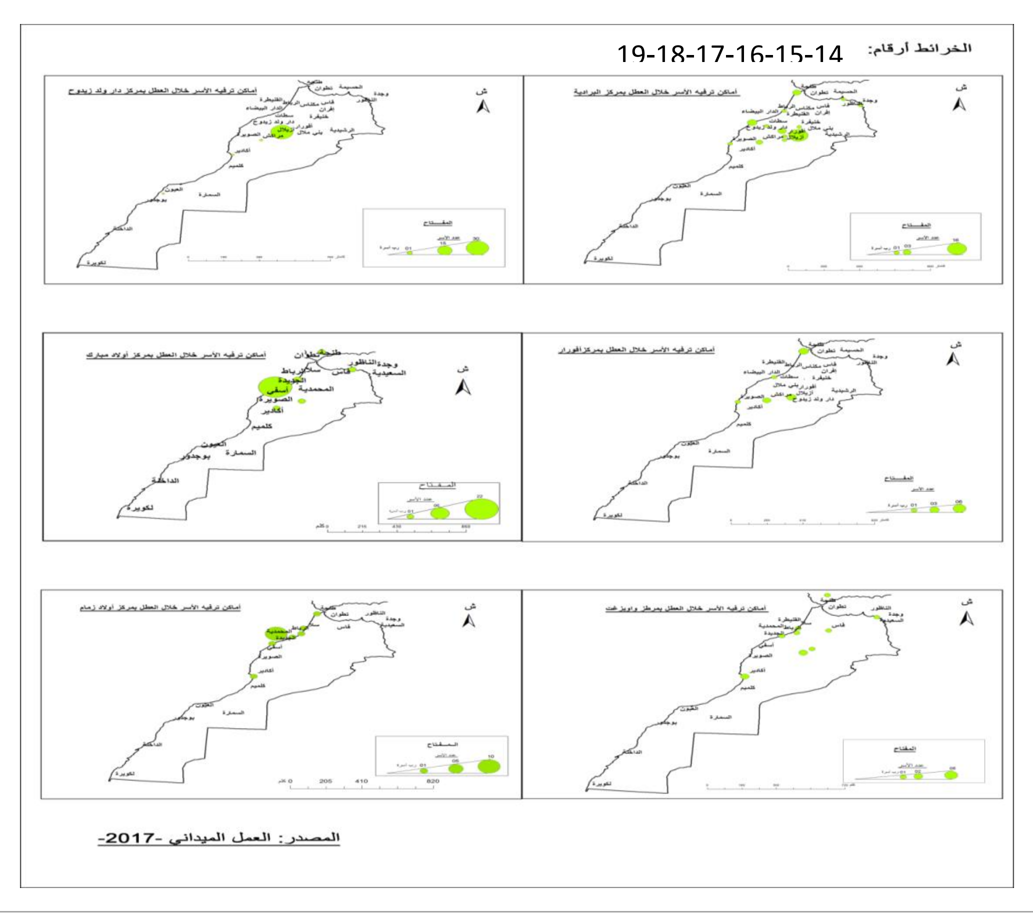
أما مركز أولاد مبارك، فتجتذب الدار البيضاء 76.92% من أصل 22.61% من الأسر المبحوثة، و 11.55% تستقطبها كل من القنيطرة و الناظور و مراكش، بينما صرح 3.85% من أرباب الأسر الذين وجهت لهم الاستمارة أنهم يتجهون خارج الوطن لقضاء العطلة. و تصل النسبة بمركز أفورار إلى 15%، تستقطب منها أزيلال 33.33%، و طنجة 22.22% و 11.11% لكل من الجديدة و الدار البيضاء. و لا تتجاوز نسبة الأسر التي تغادر مركز واويزغت لأغراض الترفيه 11.37%، تستقطب منها بني ملال 20.00%، و

يتوزع الباقي بين بعض مدن الساحل الأطلسي كالدار البيضاء و الرباط و سلا و أكادير (35%)، و 10% مستقطبة من لدن السعيدية، و تجتذب زاوية الشيخ و فاس حوالي 15%، و 10% تتجه خارج الوطن.

ولا يخلق مركز دار ولد زيدوح علاقات ترفيه إلا بنسبة ضعيفة، إذ لم يصرح سوى 4.62% من أرباب الأسر بأنهم يغادرون المركز لأغراض الترفيه، مقسمة بين مدن أكادير و مراكش و العيون.

ويتضح من خلال عنصر الترفيه أن المراكز الحضرية الناشئة المدروسة، ومراكز منطقة تادلا بشكل عام، غير مندمجة في مجالها الجهوي، فباستثناء النفوذ الضعيف لبني ملال، خصوصا خلال نهاية الأسبوع، وأزيلال خلال العطلة الصيفية بالنسبة لمركزي أفورار وواويزغت. ويمكن القول إن المراكز مستقطبة من لدن المدن السياحية التقليدية في السواحل الأطلسية و المتوسطية.

وإذا كانت العلاقات السالفة الذكر، قد حددت إلى حد ما، مجالات استقطاب المراكز الحضرية الناشئة المدروسة، فإن دراسة الأسواق الأسبوعية سمحت بتبيان مجالات النفوذ الذي تمارسه.



IV.المناقشة:

يتضح من خلال ما سبق، أن الوظائف والأدوار التي يمكن أن تؤديها المراكز الحضرية الناشئة بمنطقة تادلا، لا تتجاوز وظيفة التأطير المجالي، وهي وظيفة غير مكتملة. فالثابت أنها تؤدي وظيفة إدارية قيادية لا تتجاوز حدود الجماعة القروية أو حدود الدائرة التي تنتمي إليها، نظرا لتوطين مختلف المرافق العمومية بها، وبالتالي يظهر نوع من العلاقات بين المراكز وأريافها. والملاحظ أن مرافق وخدمات المراكز الحضرية الناشئة بالمنطقة تلبي معظم حاجيات السكان من الطب العام، والتعليم، والتزود بالمواد الغذائية الأساسية، وأكثر من 90% من حاجياتهم من مواد التجهيز المنزلي، مما يعزز وظيفتها في تأطير المجال، فالاستقطاب في هذا لا يتجاوز حالات معدودة مستقطبة من لدن المدن القريبة، والدار البيضاء، أو الخارج بالنسبة لمراكز الدائرة السقوية، وهذا المعطى يؤكد فرضية أن حجم المرافق والخدمات التي تتوفر عليها هذه المراكز الحضرية الناشئة هي المحدد الأساس لهذه الوظيفة؛ لكن ضعف التجهيزات الطبية (الطب المتخصص ومختبرات التحليلات الطبية) فتح المجال أما نفوذ وإشعاع بني ملال في المرتبة الأولى والفقيه بن صالح، وسوق السبت في المرتبة الثانية، تم بعض المدن الكبرى الدار البيضاء ومراكش في مرتبة ثالثة. ومن خلال عنصر الترفيه تبدو المراكز الحضرية الناشئة غير مندمجة في مجالها الجهوي ومستقطبة من لدن المناطق السياحية التقليدية. وعليه، فاستقطاب ساكنة المراكز الحضرية الناشئة، ومعها ساكنة أريافها، يجعلنا نخلص إلى أن وظيفة تأطير المجال التي أراد المخطط أن تلعبها هذه المراكز هي وظيفة جزئية وغير تامة ومبتورة ولتقويتها فالمخطط مدعو إلى ضخ كتلة تجهيزية وخدماتية في هذه المراكز تجعلها تتمتع بنوع من الاستقلالية عن القطب الجهوي والتجمعات الحضرية الأكثر أهمية.

V.لائحة المراجع :

اولا. المراجع العربية

اهندار عبد الحق، الأسعد مُحَّد وميوسي مُحَّد. 2020. اشكالية الولوج للمرافق الصحية بالمدن الكبرى والمتوسطة بالمغرب حالة مدن:بني ملال والفقيه بن صالح وسوق السبت. مجلة التخطيط العمراني والمجالي،العدد3 المجلد 1 ، 102-124.

الأسعد مُحَّد. 2019. كرطغرافية المرافق العمومية بجهات المغرب .ورد في. بن الامين بإشراف الأسعد ومحي الدين الجهة والبيئة وإعداد التراب .(pp. 21-40) الدار البيضاء: منشورات جامعة الحسن الثاني كلية الآداب بنمسيك.

اهندار عبد الحق. 2019. سهولة الوصول للمرافق الصحية بالمجالات الجبلية بالمغرب حالة مدينة القصيبة. دراسات في علوم الانسان والمجتمع- جامعة جيجل، عدد 1، مجلد2 8-37

اهندار عبد الحق، الأسعد مُحَمَّد وميوسي مُحَمَّد. (2020). اشكالية الولوج للمرافق الصحية بالمدن الكبرى والمتوسطة بالمغرب حالة مدن:بني ملال والفقيه بن صالح وسوق السبت. مجلة التخطيط العمراني والمجالي،العدد3 المجلد 1 ، 102-124.

ايتخدجو يوسف. (2019). المركز الحضرية الناشئة في منطقة تادلا: التهيئة بين إشكالية التمدن و الترييف. أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، جامعة السلكان مولاي سليمان، كلية الآداب و العلوم الإنسانية، بني ملال- المغرب.

بوزيان بوشنفاتي 1988. في التحضر و الثقافة الحضرية بالمغرب- دراسة في مدن الصفيح بالمغرب. منشورات الحوار الأكاديمي و الجامعي، المحمدية، ص.15 .

عوني عبد الهادي عثمان مشاقي. 2008. تحليل وتقييم توزيع الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والترفيهية في محافظة نابلس. أطروحة لنيل درجة الماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس،فلسطين، 236 ص

غربي أحسن .2020. المرافق العامة في ظل جائحة كورونا كوفيد -19 بين الاستمرارية والتعطيل. المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 05- العدد 03 خاص (2020) ص53-75

مراد عرابي (بدون تاريخ). أوليات في جغرافية المدن. المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين الدار البيضاء سطات، الفرع الإقليمي الجديدة، 40ص.

References

Noin,D .1970 . Population rural du Maroc. Presses Universitaires de France, 1970 - 621 pages

Troin, J.F, 1971. Essai méthodologique pour une étude des petites villes en milieu sous-développé Les structures commerciales urbaines du Nord marocain. in : ANAL DE GEOGRAPHIE ; n° 441- septembre-octobre 1971- p.p : 515-533.

Laghouat, M. 1985. le rôle des petites villes dans la problématique de développement économique et social d'un pays sous-développé (quelques observations critiques a travers l'exemple du Maroc). RGM N°7.publié par l'Association Nationale des Géographes du Maroc, FLSH- Rabat.PP 39-53.

المرافق العمومية بمدينة انزكان، بين معيقات الإنجاز وتطلعات السكان

Public facilities in the city of Inezgane, between the contraints of achievement and the aspirations of the population

إبراهيم المرابط

Ibrahim ELMOURABET

جامعة ابن زهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية أكادير المغرب،elmourabet.b@gmail.com

ملخص

تلبيةً للحاجات العامة المتزايدة تكونت مجموعات متجانسة ومتكاملة من المرافق العمومية من قبيل: المرافق الاجتماعية والصحية والتعليمية والصناعية والتجارية، وكذا المرافق المؤَمَّنة من طرف الإدارات المركزية والمؤسسات العمومية والمجالس البلدية والمقاولات العمومية والخصوصية ... وتعتبر المرافق العمومية أحد أشكال استغلال وتدبير المجال الذي يضم جميع أنشطة الإنسان، وهي أيضا تجهيزات القرب الضرورية، وأداة للتمازج الاجتماعي، وعنصرا من عناصر التنمية المحلية والإقليمية التي تعكس مستوى عيش الساكنة، وهي من عناصر قياس مستويات التنمية الحضرية بالمدن، وآلية من آليات رفع التهميش وفك العزلة عن المناطق القروية، كما أنها من محددات المفهوم الجديد للفقر وللتفاوتات المجالية، ومؤشرا أساسيا ضمن مفهوم الاستبعاد الاجتماعي.انطلاقا من بحث أجريناه بالمجال الترابي لمدينة انزكان، فإننا سنتناول بالدراسة والتحليل تقييم واقع المرافق العمومية بمدينة انزكان، إذ سنقف عند آليات برمجة المرافق العمومية، وأهم الإكراهات والعراقيل التي تواجه إنجازها، كما سنقوم بمقارنة بين ما أنجز من المرافق العمومية وبين ما هو مقرر في وثائق التعمير، كما سنعرض نتائج تقييم أداء المرافق العمومية المنجزة ومدى إسهامها في الرقي بمستوى عيش الساكنة وتكريس الثقافة الحضرية والفعل التنموي بمجال الدراسة.

كلمات مفاتيح: المرافق العمومية، التنمية الحضرية، تطلعات الساكنة، الفقر، مدينة انزكان

Abstract:

In response to the growing needs of the public, integrated groups of public services have been formed, such as: social, health, educational, industrial and commercial facilities. Public services are one of the forms of land use which encompasses all human activities, they are also a necessary local facility, a tool for social diversity and an element of local and regional development which reflects the level of life. It is one of the elements for measuring the levels of urban development in cities, and a mechanism for eliminating the marginalization and isolation of rural areas, since it is one of the determinants of the new concept of poverty and spatial disparities. Based on a research we conducted in the soil field of the city of Inezgane, we will study and analyze the assessment of the reality of public facilities in the city of Inezgane. Decision in the reconstruction documents. We will also present the results of evaluating the performance of the completed public utilities and their contribution to improving the standard of living of the population and the dedication of urban culture and development action in the field of study.

Keywords: Public Facilities, Urban Development, Population, Poverty, City of Inezgane

I.مقدمة

انعكس حضور الدولة في الحياة العامة وفي تدبير مجالاتها الترابية على تنوع وتطور المرفق العمومي، المرفق الذي عليه أن يستجيب بشكل أمثل للأغراض العامة التي أنشئ من أجلها، وللحاجات العامة التي عليه تأمينها وإشباعها. وتلبيةً لتلك الحاجات العامة المتزايدة تكونت مجموعات متجانسة ومتكاملة من المرافق من قبيل: المرافق الاجتماعية والصحية والتعليمية والصناعية والتجارية، وكذا المرافق المؤَمَّنة من طرف الإدارات المركزية والمؤسسات العمومية والمجالس البلدية والمقاولات العمومية والخصوصية، والمرافق الممتدة على مجموع التراب الوطني كالبث التلفزي العمومي وشبكات الأنترنت. وتعتبر المرافق العمومية في نفس الوقت أحد أشكال استغلال وتدبير المجال الذي يحوي جميع أنشطة الإنسان، وهو ما يعطي لدراسة هذه المرافق بعدين أساسيين؛ بعد مجالي وبعد اجتماعي. ومن هنا جاء اهتمام الجغرافيين بدراسة المرافق العمومية نتيجة للمبدأ العام الذي يرتكز عليه علم الجغرافيا، أي باعتبارها – أي المرافق- شكلا من أشكال استغلال المجال وظاهرة تأخذ حيزها من التراب الوطني (دراسة أنماط التمركزات)، كما تدخل في علاقات مجالية محلية وإقليمية وجهوية ووطنية، إضافة إلى أنها تعد من تجهيزات القرب الضرورية، وأداة للتمازج الاجتماعي، وعنصرا من عناصر التنمية المحلية والإقليمية التي تعكس مستوى عيش الساكنة، وهي من عناصر قياس مستويات التنمية الحضرية بالمدن، وآلية من آليات رفع التهميش وفك العزلة عن المناطق القروية، كما أنها من محددات المفهوم الجديد للفقر وللتفاوتات المجالية، ومؤشرا أساسيا ضمن مفهوم الاستبعاد الاجتماعي. (إبراهيم المرابط، 2011)

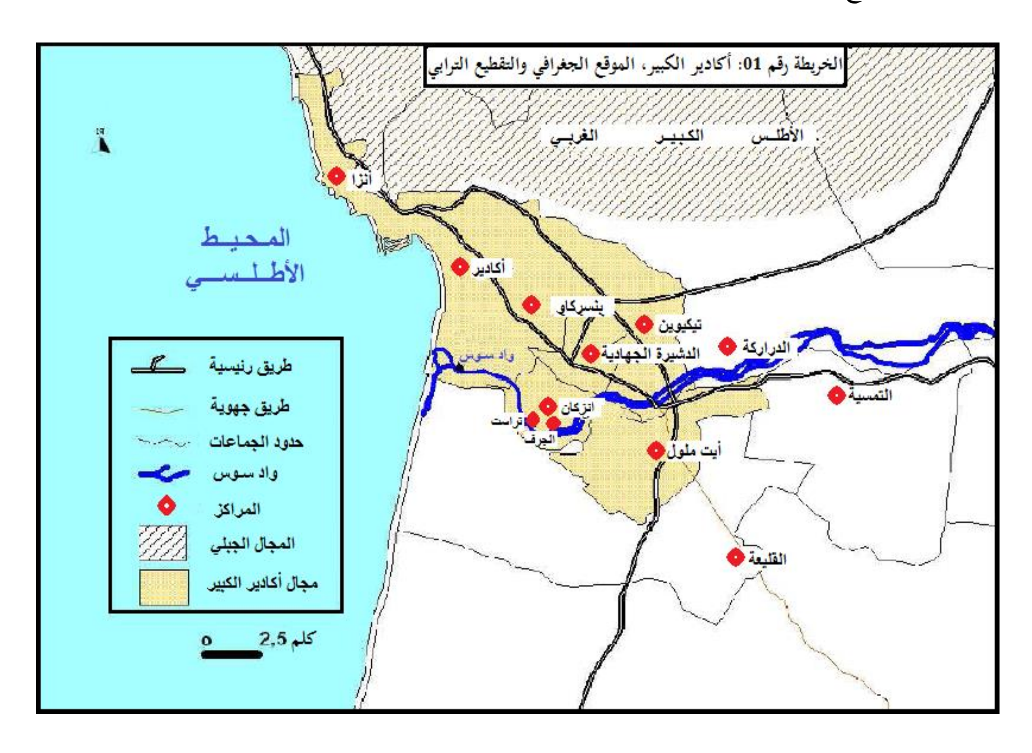
سيتناول هذا المقال بالدراسة والتحليل تقييم واقع المرافق العمومية بالمجال الحضري لانزكان، حيث سنتطرق لآليات برمجة المشاريع العمومية، وأهم الاكراهات والعراقيل التي تواجه إنجازها. كما سنقوم بدراسة المرافق العمومية المقررة في وثائق التعمير ومقارنتها بما هو منجز على أرض الواقع – بمدينة انزكان–، وأخيرا سنجري تقييما لأداء المرافق المنجزة والإحاطة بمدى إسهامها في الرقي بمستوى عيش الساكنة وتكريس الثقافة الحضرية والفعل التنموي، عن طريق عرض وجهة نظرها من خلال نتائج الاستمارة المخصصة لهذا الغرض.

يقع انزكان في أقصى غرب سهل سوس، على الضفة اليمنى من الواد، تحول من مركز مستقل إلى بلدية سنة 1976، وانضم إلى نفوذه الترابي مركزي تراست والجرف على اثر التقسيم الترابي لسنة 1992، وهو ما جعل مساحته تنتقل من 5 كلم^2 إلى 14 كلم^2، بساكنة تزيد عن 129 ألف نسمة سنة 2014.

يحد مدينة انزكان شمالا الدشيرة واكادير، جنوبا ايت ملول والقليعة، شرقا أيت ملول، غربا اكادير، كان انزكان في البداية قريةً صغيرة تحولت فيما بعد إلى مركز إداري واقتصادي لقبيلة كسيمة بعد احتوائها لسوقها الأسبوعي ومقر قيادتها، (IGMIDEN M, 1990) ليصبح بفعل عوامل عدة مدينة الاستقطاب الأولى بالجهة.

ترجع البداية الأولى لتَبَوُّءِ انزكان مرتبة "المركز" إلى فترة الاستعمار الذي هيَّأه ليكون مركزه العسكري والمدني بسوس الساحلية، فأُنشأت به النواة الأولى للمرافق العمومية والخدمات الجماعية بالمنطقة. وبعد الاستقلال، ستعرف البلاد أحداثا أثرت على انزكان بشكل مباشر، كان أولها زلزال أكادير الذي سَيُنْقِل الثقل التجاري لتالبرجت إلى انزكان، وثانيها تجلى في تحول انزكان إلى نقطة عبور بين شمال المغرب وجنوبه بعد استرجاع الأقاليم الصحراوية، وثالثها تمثل في التقطيع الترابي لسنة 1992 الذي وسع المدار الحضري لانزكان بالحاق تراست والجرف إليه باعتبارهما امتدادا حضريا لانزكان، ثم أخيرا إحداث عمالة انزكان ايت ملول سنة 1994 وجعل انزكان عاصمة لها، هذه الأحداث كلها ساهمت في جعل المدينة واحدة من بين أهم المكونات الرئيسية للمجموعة الحضرية لأكادير الكبرى، وقطب التجارة الأول بسوس والجنوب المغربي.

عرف مجال انزكان، بفضل إشعاعه التجاري الجهوي، نموا عمرانيا متسارعا وتمديدا مجاليا، واكبه نمو سكاني كبير ومستمر بكثافة مرتفعة على الصعيدين الإقليمي والوطني، جراء استقباله لأعداد كبيرة من المهاجرين من مختلف المجالات السوسية والمغربية بمعدلات وطنية قياسية، في الوقت الذي لم تكن فيه بنيته التحتية وترسانته العمرانية على استعداد لمواجهة وتنظيم هذا التدفق السكاني، ما أدى إلى انتشار الأحياء العشوائية والسكن غير اللائق ودور الصفيح واستفحال الآفات الاجتماعية وارتفاع الضغط على مختلف مرافقه العمومية.



1 .المرافق العمومية والتخطيط الحضري؛ آليات البرمجة وإكراهات الإنجاز

شكَّل التخطيط الحضري الأداة المحورية في تدبير المرافق العمومية بالمجالات الحضرية، إذ تمثل توجهاته المبادئ الأساسية للهيكلة الحضرية، وللصورة التي ينبغي أن تكون عليها المدينة، كما يسهم عبر وسائله الخاصة وإمكاناته المادية والبشرية في ضبط وتنظيم المجال الحضري، ويعتمد في ذلك على مجموعة من وثائق التعمير، كالتصميم المديري، وتصاميم التهيئة التي توجه تطور القطاعات الحضرية وتنظمها. (كيدو إبراهيم، 2007، 83-112) وتعتبر الوكالة الحضرية بأكادير ذات دور فاعل ومركزي في التخطيط الحضري من خلال وثائق التعمير التي تنتجها، ومن خلال مجهوداتها في تتبع ومراقبة تنظيم التوسع العمراني بأكادير الكبير، حيث تقوم في إطار إنجاز تصاميم التهيئة بتحديد القطع الأرضية المخصصة للمرافق العمومية والخاصة بالسكن والأنشطة الاقتصادية وغيرها، والتي تصبح بموجب ذلك غير قابلة لإقامة أي مشروع عليها غير المنصوص عليه، لكن غالبا ما تحول عدة إكراهات دون إنجاز ما سطره التخطيط الحضري في وثائقه.

1.1آليات برمجة التجهيزات العمومية

تعتبر تصاميم التهيئة، في إطار التوجهات الكبرى للتصميم المديري، الوثائق التعميرية التي تحدد مضمون المجال الحضري والمشاريع التي ستقام فيه، حيث تعمل على تقنين البناء، وتحديد المناطق المخصصة له، والقواعد التي يتعين على البنائين الالتزام بها، ومدة صلاحية تصاميم التهيئة محددة في عشر سنوات حسب ما جاء في قانون التعمير، حيث لا يمكن برمجة أي تجهيز آخر على القطعة الأرضية التي تصبح بموجب القانون نفسه ذات منفعة عمومية. على اثر ذلك يمنح القانون للسلطة العمومية حق نزع الملكية والتعويض عن ذلك بالنسبة لصاحب الملك عن ملكيته التي فوتت للدولة من أجل إقامة مشروع عمومي خلال تلك الفترة، الذي يستوجب إنجازه تدخل الوزارة الوصية. (كيدو إبراهيم، 2004)

فيما يخص عمالة انزكان أيت ملول، فباستثناء بلدية أيت ملول، تمت تغطية جميع الجماعات المحلية، بشكل جزئي، بعدد من تصاميم التهيئة، وحددت بشكل دقيق نطاقات توسع القطاع العمومي، وبالنسبة لتصميم تهيئة مدينة انزكان فلم يدخل حيز التنفيذ إلا سنة 2002 وامتد العمل به إلى حدود سنة 2012.

1.2إكراهات إنجاز المرافق العمومية

إن إنجاز أي مرفق عمومي يتطلب إسهام مجموعة من المتدخلين المعنيين بالتدبير المجالي للمدينة محليا ومركزيا، بيد أن تخصيص قطعة أرضية لمرفق ما لا يعني بأي حال من الأحوال بساطة إمكانية تفعيل ذلك على أرض الواقع نظرا لمجموعة من الإكراهات. فما بين توقعات وثائق التعمير وبرامج الجماعات المحلية وتوفر الوعاء

العقاري ورصد الميزانية، توجد مجموعة من التباينات والاختلالات الكبيرة التي غالبا ما تكون سببا في إفشال توجهات هذه الوثائق. ففي الوقت الذي كان فيه العقار المؤسساتي (الأحباس، الأملاك الخاصة للدولة، أراضي الجموع) متوفرا بكثرة، لم يكن إنجاز المرافق العمومية يطرح مشاكل كبيرة، لكن في السنوات الأخيرة، ومع استهلاك الاحتياط العقاري للدولة، أصبح إنجاز أي مرفق عمومي يواجَه بصعوبات جَمَّة أهمها ارتفاع أثمنة أراضي الخواص موازاة مع ضعف ميزانيات الدولة، الشيء الذي يعيق تفعيل مقتضيات وثائق التعمير. (كنكورة مصطفى، 2006، 109)

أ. على مستوى التوقعات والدراسة

يعتبر طول المدة الزمنية التي تستغرقها الدراسة والمصادقة على تصاميم التهيئة، من بين المعوقات التي تواجه إنجاز المشاريع العمومية، كما أن الوثائق المنجزة تعتمد على معايير وأدوات لا تتناسب مع وسط حضري يعرف توسعا بسرعة قوية. إن غياب وثائق محينة صودق عليها، وتعدد الصعوبات التي تجدها مصالح التعمير في إعطاء توجيهات واضحة فيما يخص المد التمديني، بالإضافة إلى طول آجال تصفية الوضعية العقارية للأراضي القابلة للتعمير، كلها عراقيل تقف أمام السير الطبيعي لعملية التوسع المقنن والمراقب، مما يسفر عن انتشار ظاهرة البناء غير القانوني، وظهور أحياء عشوائية من شأنها أن تطرح مشاكل عدة فيما يخص تخطيط وبرمجة التجهيزات العمومية، فَتَكَوُّن أحياء سيئة الجزيء يجعلها لا تستفيد من البنيات التحتية، مع العلم أن الكثافة السكانية العالية التي تميزها عادة، تتطلب عددا كبيرا من المرافق الاجتماعية التي تبقى على العموم ناقصة بسبب تزاحم البنايات السكنية، وعدم انتظامها وهو ما يحول دون إقامة تجهيزات عمومية موزعة بشكل منتظم، (كيدو إبراهيم ، 2004) وهذا ما تشهده أحياء عديدة بالجرف وتراست وحي أسايس وخصوصا بالمنطقة الواقعة على طول ضفة واد سوس.

من جهة أخرى فان الدراسات المتعلقة بوثائق التعمير تعتمد على الإسقاطات الديموغرافية الزائدة المنجزة من طرف مكاتب الدراسات، والتي تخلص عادة إلى وجود عجز فيما يخص المرافق، وتبرمج إنجاز عدد كبير منها لا يستند على معايير مدققة ومدى قصير (10 سنوات)، ولا يأخذ بالاعتبار الإكراهات الاقتصادية والمالية (محدودية ميزانية الجماعات المحلية والجهة والدولة ككل)، مما يجسد واقعا يحد من فعالية وثائق التعمير في تزويد المدينة بمرافق عمومية تستجيب لحاجيات السكان. وقبل ذلك تصطدم هذه البرامج بتعرضات المواطنين وأعضاء المجالس الجماعية إبان مرحلة البحث العمومي ومداولات المجالس الجماعية، ما ينتج عنه حذف مجموعة من المرافق العمومية من مشاريع تصاميم التهيئة وهي لازالت قيد الدراسة والاستشارة.

ب. على مستوى المعايير

إلى حدود سنة 2005 لم تكن هناك أية معايير متفق عليها وطنيا تحدد نوعية وعدد المرافق بارتباط مع حاجيات الساكنة المتوقعة، فقبل هذا التاريخ كان هناك غياب لرؤية موحدة بهذا الخصوص لذا معدي وثائق التعمير، حيث كان عليهم الانتظار لغاية شهر يونيو من سنة 2005 لتصدر دورية عن الوزارة المنتدبة المكلفة بالإسكان والتعمير حول "المعايير الحضرية للتجهيزات الجماعية" والتي من خلالها تم تحديد عدد المرافق وطبيعتها تناسبا مع عدد السكان.

الجدول رقم 1: معايير إحداث المرافق الجماعية حسب دورية يونيو 2005 للوزارة المنتدبة المكلفة بالإسكان والتعمير

المعايير / المرافق	المسافة المقطوعة إلى المرفق	المدة الزمنية القصوى	الطاقة الاستيعابية القصوى المبرمجة	المساحة الدنيا	مستوى البناية
المدرسة الابتدائية	1,5 كلم	20 دقيقة	800 نسمة	4000 م^2	أرضي + 2
الإعدادية	2,25 كلم	30 دقيقة	16000 نسمة	9000 م^2	أرضي + 3
الثانوية	2,25 كلم	30 دقيقة	32000 نسمة	10000 م^2	أرضي + 3
مركز صحي حضري	2 كلم	30 دقيقة	30000 نسمة	500 م^2	أرضي + 1
دار الشباب	1,5 إلى 2,25 كلم	20 إلى 30 دقيقة	20000 نسمة	600 م^2	أرضي + 2
النادي النسوي	1,5 إلى 2,25 كلم	20 إلى 30 دقيقة	20000 نسمة	600 م^2	أرضي + 2
مسجد الحي	300 متر	5 دقيقة	متغير	200 م^2	أرضي

مسجد الجمعة	600 متر	10 دقيقة	متغير	متغير	أرضي
مركز أمني للقرب	1,5 كلم	20 دقيقة	متغير	100 م^2	أرضي
سوق مفتوح	أكثر من 2,25 كلم	أكثر من 30 دقيقة	متغير	متغير	
سوق مغطى	أكثر من 2,25 كلم	أكثر من 30 دقيقة	متغير	متغير	
دائرة أمنية	أكثر من 2,25 كلم	أكثر من 30 دقيقة	متغير	1000 م^2	أرضي + 2
فضاء للرياضة	500 إلى 1500 متر	10 إلى 20 دقيقة	20000 نسمة	2000 م^2	
حديقة عمومية كبيرة	أكثر من 750 متر	أكثر من 10 دقيقة	متغير	6 هكتار	
حديقة عمومية صغيرة	من300 إلى700 متر	10 دقيقة	1000 نسمة	450 م^2	
دار الخدمات العمومية	1,5 إلى 2,25 كلم	10 إلى 20 دقيقة	حي / دائرة	600 م^2	أرضي + 1

المصدر: دورية يونيو 2005 للوزارة المنتدبة المكلفة بالإسكان والتعمير

حددت العديد من المصالح الوزارية معايير تشييد المرافق العمومية الخاصة بها والمساحة الدنيا اللازمة لاستقبالها، لكن على الرغم من ذلك تظل هذه المعايير غير معمول بها في عمومها مقارنة مع المشاريع المقدمة (إذا علمنا أن المرافق المنجزة من طرف القطاع الخاص تستغل مساحة أقل مقارنة مع القطاع العمومي). انه من الضروري إعادة النظر في المعايير الخاصة بهذه المرافق، ليس على مستوى العدد فحسب، بل أيضا على مستوى المساحة، خصوصا وأن مجالات حضرية عدة تشهد نفاذا لمخزونها العقاري وارتفاعا كبيرا لأسعاره. ويبقى من الجيد

إعادة النظر في جدول المعايير الخاصة بمجموع المرافق، والتفكير في خلق مرافق عمومية مندمجة عوض تزويد كل مصلحة عمومية بمرفق خاص ومستقل بها. (كنكورة مصطفى، 2006).

ت. على مستوى التمويل

يشكل المشكل المالي أكبر التحديات التي تعرقل إقامة المرافق والتجهيزات العمومية وتنفيذها في الوقت المناسب، إذ عادة ما تصطدم البرامج والإصلاحات بإمكانيات محدودة لتنفيذها، وعليه فرصد الإمكانيات اللازمة لا يزال يشكل عائقا كبيرا أمام إنجاز المرافق العمومية بالمغرب. حيث تعتبر نسب الاعتمادات المخصصة للمرافق غير ثابتة، تزداد وتنقص حسب الوزارات وتبعا لأولويات الدولة الاستثمارية في ميدان المرافق العمومية التي تطبع المشروع المالي لكل سنة، ولتبعاته المرتبطة هي الأخرى بعدد من المتغيرات المتحكمة أساسا في النمو الاقتصادي بشكل عام والمالي بشكل خاص. (كيدو إبراهيم، 2004) كما يلاحظ أن هناك ضعف من قبل الإدارات نفسها في مقدار اعتماداتها المخصصة لاقتناء الأراضي اللازمة لاستقبال المرافق العمومية الجديدة.

إن عدم قدرة الإدارة، المعنية بالمرفق المبرمج، على تغطية مصاريف الاقتناء والبناء والتجهيز، يسمح، حسب القانون، بإرجاع القطعة الأرضية ووضعها في تصرف مالكها الأصلي مع خضوعها للقانون المنظم للقطاع الذي توجد فيه، وذلك في حالة تعذر تحقيق مشروع البناية العمومية خلال أجل التصميم. (كيدو إبراهيم، 2004) هذا المعطى من شأنه أن يزيد الوضعية سوءً بانزكان، خصوصا وأن المرافق العمومية المنجزة به مما نص عليه تصميم التهيئة تظل جد ضعيفة بل ومنعدمة عند بعض القطاعات كالصحة. فتوقعات تصاميم التهيئة ترتكز على الاستجابة للإسقاطات الديمغرافية، في حين يعتمد تطبيق برنامج الوزارة الوصية على توفر الاعتمادات المالية، الشيء الذي ينتج عنه عدم التطابق ما بين الحاجيات الحقيقية وإمكانيات الإنجاز، ومن هنا يتم السقوط في عدم إخراج هذه المشاريع إلى حيز الوجود خلال عمر تصميم التهيئة من جهة أو اللجوء إلى إدماجها مع مرافق أخرى في إطار إعداد المشاريع المندمجة.

وللتخفيف من حدة مشاكل التمويل، ينبغي على السلطات المختصة تبني أمرين؛ أولهما تفويض جزء من هذه المشاريع العمومية المبرمجة إلى القطاع الخاص عن طريق إعادة توجيه سياسة الدولة، وهو ما من شأنه أن يخفف من الضغط على الميزانية العامة ويضمن تحسين الجودة والعدد على مستوى الإنجاز. وثانيهما تبني مشروع "المرفق المندمج" لما سيمكن من اقتصاد في تكلفة الإنجاز. (كنكورة مصطفى، 2006).

ث. على مستوى الوعاء العقاري

إن تمركز المرافق في المجال المرتقب تهيئته لا يتم وفق دراسة معمقة على مستوى الوعاء العقاري، حيث عادة ما يتم إعادة برمجة مجموعة من المرافق لكونها حددت على أراضي الخواص أو الأحباس[1]، صحيح أنه من الصعب تجميع كل المرافق وتوطينها على أراضي الدولة فقط، لكن ضعف الدراسات العقارية المعمقة يخل بالتوزيع العقلاني للمرافق مجاليا، هذا، بالإضافة إلى أن من بين هذه المشاريع ما تواجه أثناء إنجازها بصعوبة طبوغرافية الأراضي، كأن تكون مقالع قديمة، أو محتلة من طرف أحياء عشوائية يجب إعادة هيكلتها أو إعادة إسكان قاطنيها، أو أحياء متداعية للسقوط.

كما أن من شأن ارتفاع حدة التجاوزات في البناء والتوسع العمراني الناتج عن الثغرات القانونية في قانون التعمير وضعف المراقبة وانعدام الصرامة، أن يؤدي لنمو الأحياء غير القانونية، ونفاذ الاحتياطي العقاري مما يجعل المجال يعرف تشبعا يصعب معه الحصول على أراضي جديدة واقتناءها من طرف مصالح الدولة المختصة.

وزيادة على العراقيل المتعلقة بالمسألة العقارية ومشكل التمويل لإنجاز بناية المرفق، ومشكل المماطلة في تسديد مستحقات المقاول في الوقت المناسب، فان تنفيذ المشروع يواجه مشاكل أخرى لها علاقة بطبيعة المقاولة وبمدى قدرتها على تنفيذ المشروع في الفترة المحددة له ووفق المعايير المتفق عليها، الأمر الذي ينعكس على جودة البناء. (كيدو إبراهيم، 2004)

خلاصة

من الضروري إعادة النظر في السياسة المتبعة في مجال برمجة وتحديد المرافق العمومية، إذ يجب بالدرجة الأولى استغلال الأرصدة العقارية التابعة للدولة وإشراك القطاع الخاص، مع تحميله نصيبا من المسؤولية في المجهود المبذول لإنجاز هذه المرافق مقابل تمتيعه ببعض الامتيازات مثل: الإعفاءات الضريبية والعمل بنظام الموازنة وغيره. كما أصبح من الضروري تبني مشروع المرفق المندمج المبني على أساس إعادة تحديد مفهوم المرفق العمومي من أجل إحاطته بكل الضمانات الضرورية لتحفيز إنجازه، مع مراعاة مسألة العدالة العقارية عند وبعد إعداد وثائق التعمير. وأخيرا، عند الإعلان عن المنفعة العامة وانتهاء أجلها القانوني، لابد من فتح باب المفاوضات مع الملاك الذين خصصت أراضيهم لهذه التجهيزات في إطار الحوار والتشاور والإشراك الفعلي لهم، قصد تحقيق تعمير تشاوري وخلق توافق على مستوى تدبير شؤون المدينة، هذه الاستراتيجية تسمح مستقبلا بتجاوز أي نقص قد يحصل في

1- اعتمدت في هذا الرقم على المرافق المقصودة بالدراسة في هذا البحث.

الأراضي المخصصة للتجهيزات العمومية الضرورية للحياة الجماعية، الذي قد ينعكس سلبا على النمو المتناسق والمتوازن للمجال الحضري. (كنكورة مصطفى، 2006).

2.المرافق العمومية ووثائق التعمير بالمجال الحضري لانزكان

تعتبر التجهيزات والمرافق العمومية بمختلف أنواعها بمثابة حجر الزاوية في أي تخطيط حضري، إذ يستحيل تصور أي حياة اجتماعية كيفما كان نوعها بدون المرافق العمومية الضرورية. وعلى هذا الأساس اعتمد المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية بأكادير الكبير ليكون الركيزة لوضع تصاميم التهيئة لجماعاته الحضرية، فدوره يكمن في تحديد الحاجيات الضرورية من التجهيزات والمرافق العمومية بطريقة كمية، تاركا لتصاميم التهيئة مهمة تحديد وتوزيع هذه المرافق على مستوى تراب كل جماعة حضرية.

انطلاقا من تصميم التهيئة الخاص بمدينة انزكان (Plan d'Aménagement, 2002) فإن عدد المرافق العمومية المفترض توفرها بالمدينة متم سنة 2012، يجب أن يصل إلى 245 مرفقا[1]، إضافة إلى ملتقيات الطرق المحددة في 17 ملتقى، ومواقف السيارات المحددة في 174 موقفا، والساحات البالغة 191 ساحة.

فما هي نسبة المرافق العمومية المنجزة بانزكان مما أوصت به وثائق التعمير؟

إذا كان عدد المرافق العمومية المفترض توفرها بالبلدية متم سنة 2012 يجب أن يصل إلى 245 مرفقا، حسب تصميم التهيئة، فإن إجمالي المتوفر منها فعليا لم يتعدى 154 مرفقا سنة 2012، بعجز وصل إلى 60%. ويتفاوت هذا العجز من مرافق لأخرى، حيث تعتبر المرافق الاجتماعية والصحية والتعليمية الأكثر تضررا، فما هو منجز منها مما هو مقرر لا يساير التزايد السكاني ولا يرقى إلى مستوى التطلعات ولا يساهم في النهوض بالحياة الحضرية للأفراد.

الجدول رقم 2: نسب إنجاز المرافق المنصوص عليها
بتصميم التهيئة (2012/2002) للمجال الحضري لانزكان

المرافق	نسبة الانجاز
الإدارية والأمنية والخدماتية	[2]% 65,5
التعليمية	% 27

1- هذا الرقم سيصبح أقل بكثير اذا قمنا باحتساب المرافق المنجزة مما أوصى به تصميم التهيئة في الفترة ما بين 2002 و2012

2- التدبير المفوض هو عقد يفوض بموجبه شخص معنوي خاضع للقانون العام يسمى "المفوض" تدبير مرفق عام يتولى مسؤوليته إلى شخص معنوي خاضع للقانون العام أو الخاص يسمى "المفوض إليه" يخول له حق تحصيل أجرة من المرتفقين أو تحقيق أرباح من التدبير المذكور أو هما معا، لمدة محددة. يمكن أن يتعلق التدبير المفوض كذلك بإنجاز أو تدبير منشأة عمومية أوهما معا.

التكوينية	00
الصحية	00
الاجتماعية	% 33
الخضراء	% 16
الثقافية	% 100
الرياضية	% 25
الدينية	% 100
التجارية	% 33
المجموع	% 40

المصدر: تصميم التهيئة 2002 لانزكان، بحث ميداني 2010

لم ينجز، لغاية إتمام هذا البحث، أي مرفق من المرافق الصحية والتكوينية المنصوص عليها في وثائق التعمير بانزكان، وبلغت نسبة إنجاز التعليمية منها 27%، وتصل بالنسبة للمرافق الخضراء إلى 16% والاجتماعية إلى 33%، هذا في الوقت الذي تعتبر فيه هذه الأخيرة من المرافق الضرورية التي تقدم خدماتها بشكل مباشر للساكنة، وغيابها أو نقصانها من شأنه التأثير سلبا في حياتها الحضرية.

الجدول رقم 3: نسب إنجاز المرافق التعليمية العمومية المقررة بتصميم تهيئة مجال انزكان (2012/2002)

المؤسسات التعليمية	الموجودة قبل التصميم	المقررة إضافتها	نسبة الزيادة المقررة	المنجزة	نسبة الإنجاز
المؤسسات الابتدائية	20	06	%30	01	%17
المؤسسات الإعدادية	04	05	%125	02	%40
المؤسسات الثانوية	02	00	%00	00	00
المجموع	26	11	%42	03	%27

المصدر: تصميم التهيئة 2002 لانزكان، بحث ميداني 2010

الجدول رقم 4: نسب إنجاز المرافق الصحية المقررة بتصميم تهيئة مجال انزكان (2012/2002)

المرافق الصحية	الموجودة قبل التصميم	المقررة إضافتها	نسبة الزيادة المقررة	المنجزة	نسبة الإنجاز
المراكز الصحية الحضرية	03	06	%200	00	00
المستشفى	01	00	%00	00	00
المجموع	04	06	%150	00	00

المصدر: تصميم التهيئة 2002 لانزكان، بحث ميداني 2010

ونسجل هنا أن تصميم التهيئة، نفسه، همش بعض المرافق العمومية ولم يوص باستحداثها أو تدعيم المخصوص منها، كما هو الحال بالنسبة للمرافق الثقافية التي أوصى بإضافة مرفق واحد منها فقط بمركز انزكان، وهو ما كرس الأزمة التي تشهدها البنية الثقافية بمركزي تراست والجرف. كما أنه لم يتطرق إلى إحداث مرافق نوعية جديدة في مجالات التعليم والصحة والتكوين والثقافة والشباب.

3.نظرة الساكنة وتطلعاتها المستقبلية تجاه مرافقها العمومية بانزكان

إذا كان مجال انزكان يحتضن أزيد من 154 مرفقا عموميا موزعا على مراكزه الحضرية الثلاثة، فهل تعتبر الضرورية منها كافية أمام ساكنة تفوق 129 ألف نسمة ومرشحة لأن تتضاعف في السنوات القادمة؟ وما مدى إلمام الساكنة ومعرفتهم بالمرافق العمومية المتواجدة فوق تراب جماعتهم الحضرية؟ والى أي مدى هم راضون عن خدماتها المقدمة؟ وما هي تطلعاتهم المستقبلية تجاهها؟

انطلاقا من نتائج الاستمارة الموزعة على ساكنة المجال الحضري لانزكان، تم استخلاص مجموعة من النتائج كونت لدينا صورة واضحة لنظرة هذه الساكنة تجاه مرافقهم العمومية، وأعطتها تقييما شاملا لما تقدمه من خدمات، كما حددت التطلعات المستقبلية لهذه الساكنة تجاه الخدمات العمومية بمجالهم المعاش.

3.1.مستوى الخدمة المقدمة بمرافق مدينة انزكان

تتحرى المجموعة الثانية من الأسئلة، الموجهة لساكنة مجال انزكان الحضري، معرفة نظرة هذه الساكنة لمستوى الخدمة المقدمة بمرافقهم العمومية؟ وكيف يقيمون خدماتها وفق أربع مؤشرات أساسية: جيدة، مقبولة، سيئة، ولا أعرف.

اعتبر 51% من المستجوبين أن الخدمة المقدمة بمرافقهم العمومية هي على العموم مقبولة، و26% منهم يرونها سيئة، ولا تتعدى نسبة الذين يعتبرونها جيدة 12%.

هذا وتعتبر خدمة المرافق الصحية الأكثر سوء من بين المرافق العمومية بانزكان، بنسبة تقارب 48%. تليها المرافق الاقتصادية والمرافق الخضراء والمرافق الثقافية والشبابية الرياضية. بينما يرى 37% من المستجوبين أن الخدمة بالمرافق الدينية جيدة، تليها المرافق التعليمية والتكوينية.

الجدول رقم 5: تقييم مستوى الخدمة بالمر افق العمومية بالمجال الحضري لانزكان

المرفق	جيدة	مقبولة	سيئة	لا أعرف
المرافق الأمنية والإدارية	% 8	% 53	% 15	% 24
المرافق التعليمية والتكوينية	% 29	% 42	% 8	% 21
المرافق الصحية	0	% 52,5	% 47,5	0
المرافق الاجتماعية والخدماتية	% 09	% 28	% 23	% 40
المرافق الثقافية والشبابية الرياضية	% 17	% 51	% 32	0
المرافق الخضراء	0	% 58	% 42	0
المرافق الدينية	% 37	% 63	0	0
المرافق الاقتصادية	0	% 57,5	% 42,5	0
المجموع	% 12	% 51	% 26	% 11

المصدر: بحث ميداني 2010

هذه النسب تُحتم علينا القيام بإجراءات عاجلة وآنية لتدارك المستوى الهزيل والسيء للخدمة العمومية بمدينة انزكان، خصوصا منها تلك المقدمة بالمرافق الصحية والاجتماعية. فإذا انضاف عامل الخدمة السيئة لعامل القِلَّة (قلة المرافق المجتمعية الضرورية) صار الوضع الاجتماعي والتنموي أكثر تراجعا وتقهقرا.

3.2.موقع المرفق والمشاكل الناجمة عنه بمدينة انزكان

تعد المشاكل الناجمة عن موقع المرافق العمومية من الأمور الواجب مراعاتها عند تقييم أداءها، لذلك كان من الضروري طرح مجموعة من الأسئلة على الساكنة المحلية، نُقَيّم على إثرها مواقع مرافقهم العمومية، هذه الأسئلة

محددة في ثلاثة متغيرات هي: لا يحدث مشكل، يحدث مشكل البعد، يحدث مشكل الاكتظاظ المروري، وهذا الأخير مرتبط هو الآخر بموقع المرفق وعن حالة الشبكة الطرقية بالمدينة ووجود أو غياب مواقف السيارات.

يعتبر مشكل الاكتظاظ المروري أهم مشكل ناجم عن موقع المرافق العمومية بانزكان، وذلك حسب الساكنة المستجوبة بنسبة 35%، وسجلت أعلى نسبه بالمرافق الاقتصادية بنسبة 84%، تليه المرافق الأمنية والإدارية بنسبة 66%، ويلاحظ أن هذه المرافق الأخيرة تتمركز أساسا بالمنطقة المركزية لانزكان المحصورة بين شوارع مُحَمَّد الخامس والمختار السوسي والجيش الملكي.

يأتي مشكل البعد في الدرجة الثانية كمشكل تعاني منه ساكنة المجال الحضري لانزكان بنسبة 20%، سجلت أعلى نسبه بالمرافق الخضراء والمرافق الصحية. هذا ويعتبر 45% من المستجوبين أن موقع المرافق العمومية بانزكان لا يشكل أي مشكل.

الجدول رقم 6: تقييم موقع المرافق العمومية ومشاكله بالمجال الحضري لانزكان

المرفق	لا مشكل	مشكل البعد	الاكتظاظ المروري
المرافق الأمنية والإدارية	% 28	% 06	% 66
المرافق التعليمية والتكوينية	% 57	% 29	% 14
المرافق الصحية	% 25	% 37,5	% 37,5
المرافق الاجتماعية والخدماتية	% 68	% 16	% 16
المرافق الثقافية والشبابية الرياضية	% 37	% 22	% 41
المرافق الخضراء	% 30	% 50	% 20
المرافق الدينية	100	0	0
المرافق الاقتصادية	% 16	0	% 84
المجموع	% 45	% 20	% 35

المصدر: بحث ميداني 2010

انطلاقا مما سبق نسجل أن أزيد من 60% من الساكنة الانزكانية، التي شملتها الدراسة، سبق لها وأن تعاملت مع المرافق العمومية بمجالها الحضري، وهو ما أعطاها قدرةً وإمكانية تقييم خدمات تلك المرافق. وهي الخدمات التي اعتبرها أزيد من 26% من المستجوبين سيئة، مقابل 12% رأوها جيدة، ومقبولة لدى الجزء الباقي

51%، ولعل أهم ما يجب التنبيه إليه والوقوف عنده هو أن ما يناهز 90% من المستجوبين سبق لهم أن استفادوا من خدمات المرافق الصحية بانزكان، وهي ما وصفها أزيد من 47% منهم بالسيئة، وذلك راجع، من بين ما يرجع إليه، إلى ارتفاع الطلب الذي يفوق طاقتها التي لا تتعدى ثلاثة مراكز صحية ومستشفى إقليمي، والى عدم كفاية الأطر الطبية بجميع أنواعها سواء بالمستوصفات أو بالمستشفى الإقليمي نفسه. كما تجب الإشارة إلى أن أزيد من 37% من الذين شملهم البحث أكدوا على بُعد المراكز الصحية عنهم، وهي التي من المفروض أن لا تبتعد عن مقرات سكناهم لكونها من مرافق القرب الضرورية، شأنها في ذلك شأن المؤسسات التعليمية والمرافق الخضراء وملاعب القرب التي تكرس مواقعها هي الأخرى البعد وصعوبة التنقل بانزكان.

وما يؤكد ما ذهبت إليه الساكنة المستجوبة من أن الخدمة المقدمة بالمرافق الصحية والتعليمية العمومية سيئة هو نتيجةُ جوابٍ عن سؤال آخر طُرح على عينة الدراسة فيما لو خيروا بين المرافق الصحية والتعليمية العمومية وبين المرافق الصحية والتعليمية الخصوصية ماذا سيكون اختيارهم؟ فكانت النتيجة أن أزيد من 85% فضلوا المرافق الصحية الخصوصية على نظيراتها العمومية، وكان تعليل هذا الاختيار منصبا على العموم نحو جودة الخدمة بالمرافق الخصوصية والاستقبال الجيد والى وجود المعدات الطبية الحديثة والعناية الطبية الملائمة. وبدرجة أقل، فقد اختار 55% المرافق التعليمية الخصوصية على المرافق التعليمية العمومية لكون هذه الأخيرة، حسب ذات المستجوبين، يطبعها الاكتظاظ وضعف المراقبة التربوية والخدمة التعليمية.

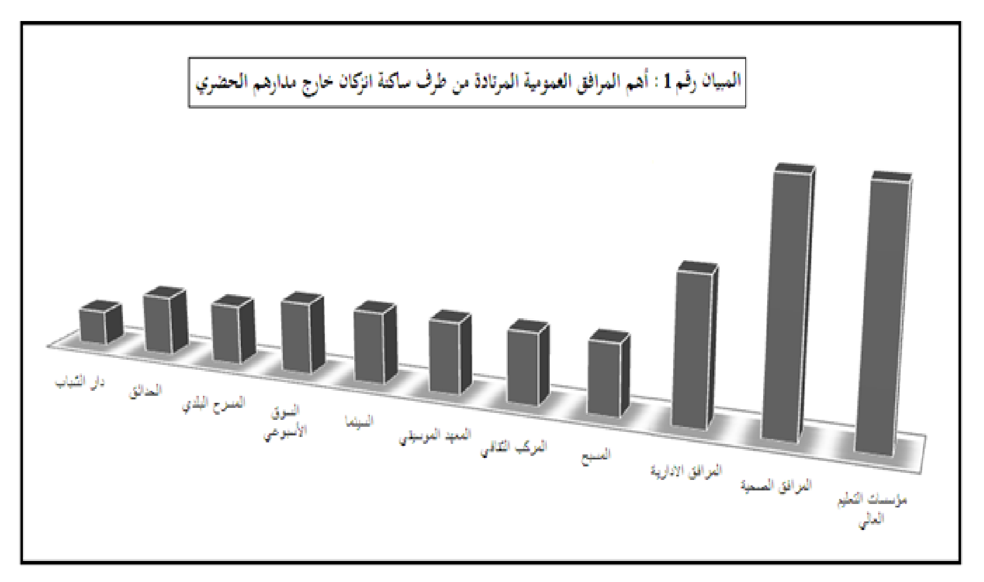
يعتبر الاكتظاظ المروري المشكل الأول الناجم عن موقع المرافق العمومية بانزكان، وتزيد حدته بالمنطقة التجارية المركزية والمنطقة الإدارية، وهو ما يوجب على واضعي تصاميم التهيئة اختيار المواقع المناسبة لمختلف هذه المرافق وفق معايير مضبوطة أحدثت لهذا الغرض. فموقع المرافق التعليمية يختلف عن موقع المرافق الإدارية، بل وضمن نفس نوع المرافق نجد اختلافات في تموقعات بعضها عن البعض الآخر، حيث يختلف موقع المدارس الابتدائية عن موقع المدارس الثانوية مثلا، هذا كله يتطلب إيجاد حلول استعجالية تحد من الأزمات المتعددة التي يعرفها مجال انزكان الحضري.

3.3.المرافق العمومية وتطلعات الساكنة بالمجال الحضري لانزكان

بعد عرض وضعية المرافق العمومية بمجال انزكان الحضري، ومقارنة الموجود منها بما هو مسطر بوثائق التعمير، ورصد نظرة الساكنة لوضعية مرافقهم العمومية وتقييم خدماتها، صار لابد من تسجيل التطلعات المستقبلية لهذه الساكنة تجاه مرافقهم العمومية، وتحديد متطلباتهم الاستعجالية بخصوصها؟ بل وكيف يرون طرق تحسين جودة الموجود منها؟

أ.المرافق المرتادة خارج مجال انزكان الحضري

ترتاد الساكنة الانزكانية مجموعة من المرافق العمومية لتستفيد من خدماتها أينما كانت، سواء المتواجدة منها داخل مدارها الحضري أو خارجه. وتعتبر المرافق التعليمية لما بعد البكالوريا والمرافق الصحية أهم المرافق المرتادة خارج انزكان، فهذا الأخير لا يتوفر على ملحقات جامعية ولا على معاهد عليا أساسية أو مهنية، مما يضطر الطلبة إلى متابعة دراستهم العليا والمهنية بمدينة أكادير على الخصوص أو بمراكش والرباط. أما فيما يخص المرافق الصحية المرتادة خارج انزكان فإنها تتمثل أساسا في مستشفى الحسن الثاني الجهوي وبعض المستوصفات بأكادير نظرا لجودة خدماتها، حسب المستجوبين.



المبيان رقم 1 : أهم المرافق العمومية المرتادة من طرف ساكنة انزكان خارج مدارهم الحضري

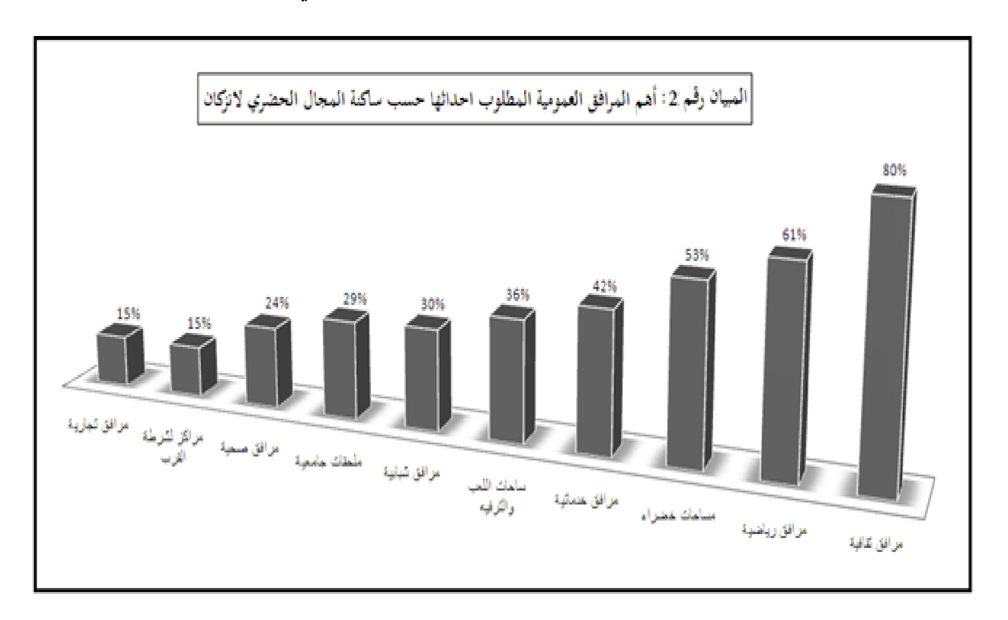
المصدر: بحث ميداني 2010

على اعتبار أن مدينة أكادير هي مقر الولاية والعاصمة الإدارية للجهة، فإنها تعرف تركز مجموعة مهمة من المرافق الإدارية، وهو ما يجعلها قبلة إدارية لكافة سكان مدن الجهة من بينها انزكان. ومن جهة أخرى فان ساكنة انزكان ممن ولدوا خارجه يظلون على علاقة بالمرافق الإدارية بالجماعات التي ولدوا فيها بهدف الحصول على وثائقهم الإدارية بها (عقود الازدياد، السجل العدلي ...).

نظرا لضعف البنية الثقافية والرياضية والشبابية بانزكان، تأتي المرافق الثقافية والشبابية في الدرجة الثالثة، بعد التعليمية والصحية والإدارية، كأكثر المرافق المرتادة خارجه، ومن بين هذه المرافق: المعهد الموسيقي والمركبات الثقافية وقاعات الألعاب الرياضية والمراكز الثقافية والمسابح ودور السينما.

ب.المرافق المطلوب إحداثها بمجال انزكان

يرتبط الطلب عادة بوجود الحاجة، وهي الحاجة التي لمسناها بشكل جلي عند مقارنة الموجود من المرافق العمومية بانزكان مع حجم الساكنة، وفي تحديد نسبة المنجز منها مما أوصت به وثائق التعمير، وهو نفسه ما عبرت عنه الساكنة، المستجوبة، في طلبها باستحداث مجموعة من المرافق الأساسية التي تَشُدُّ الرحال إليها بالمدن المجاورة.



المصدر: بحث ميداني 2010

تحتل المرافق الثقافية الرتبة الأولى من بين المرافق المطلوب استحداثها بنسبة 80%، منها الخزانات البلدية والمركبات الثقافية والقاعات المغطاة والمسارح والمركبات الثقافية ودور السينما، تليها المرافق الرياضية بنسبة تفوق 60%، منها المسابح وملاعب الأحياء وقاعات الرياضة. ثم المرافق الخضراء بنسبة تزيد عن 50%. وهذه المرافق هي نفسها التي سجلنا بها عجزا ملحوظا في نسبة الإنجاز. ومما يبعث على التساؤل؛ هو كيفية احتلال المرافق الصحية للرتبة الثامنة في ترتيب المرافق المطلوب إنشاءها بنسبة 24%، رغم احتلالها للمرتبة الأولى كمرافق يتم ارتيادها خارج البلدية؟ ذلك عائد، حسب اعتقادنا، لتوجه جزء مهم من الساكنة نحو المرافق الصحية الخصوصية أكثر من العمومية، وهو ما لبى حاجتها من هذه الخدمة، بينما يندرج استحداث المرافق الثقافية والرياضية والخضراء والشبابية ضمن المشاريع الخاصة بالقطاع العمومي التي لا يستطيع القطاع الخاص تغطية النقص الحاصل فيها، لذلك كان الطلب باستحداثها أكثر أولوية من غيرها.

ت. الإجراءات الضرورية لتحسين خدمة المرافق العمومية

تفعيلا للمقاربة التشاركية الرامية إلى إشراك جميع المتدخلين في دراسة الظواهر الاجتماعية، طُرحت على الساكنة الانزكانية مجموعات من الأسئلة تروم معالجة مختلف مناحي الظاهرة المدروسة، من بينها سؤال حول كيفية الرقي بخدمات المرافق العمومية بمجال البحث، وما السبيل إلى إخراجها مما تتخبط فيه من مشاكل تعصف بأدوارها الاجتماعية والتنموية والتأطيرية للمجتمع؟ فكانت الإجابات جد متقاربة، تتفق في عمومها على ضرورة اعتماد ثمان إجراءات رئيسية، هي:

– استحداث مرافق عمومية جديدة تكون في مستوى تطلعات الساكنة ووفق معايير معتمدة يطبعها التنوع والتعدد.

–تسيير أمثل لقطاع النظافة، وتفويت تسييره لشركة خاصة ضمن التدبير المفوض[1] مع ضرورة مراقبة ومتابعة سير أعمالها باستمرار.

–صيانة دورية للمرافق العمومية، حيث تعاني أغلب المرافق العمومية، خصوصا التعليمية والصحية والثقافية والشبابية، من ضعف الصيانة وتهالك معظم أركانها.

–إعادة هيكلة الطرق وتنظيمها وتوسيعها، وذلك بتوسيع الطرق بالمنطقة التجارية المركزية، وإعادة تنظيمها بما يكفل انسيابية السير فيها، ومنع مرور السيارات ببعضها في المناسبات الكبرى، وضرورة إحداث طرق مدارية بعيدة عن مركز المدينة، ومنع الباعة المتجولين من احتلال الممرات الخاصة بالراجلين.

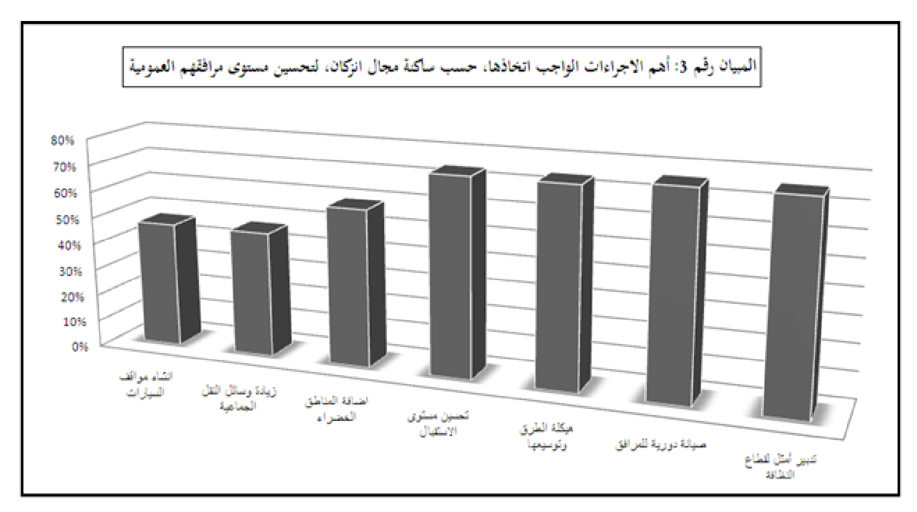
–تحسين مستوى الاستقبال بالمرافق العمومية.

–إنشاء مزيد من المرافق الخضراء، بتخصيص ميزانية قارة لإحداث مزيد من الحدائق العمومية والفضاءات الخضراء تنفيذا لمقررات تصميم التهيئة.

–زيادة وسائل النقل الجماعية، وربط المراكز الحضرية، انزكان وتراست والجرف، فيما بينها بخط للحافلات وخلق خطوط جديدة.

–زيادة أعداد مواقف السيارات، وذلك بإعادة برمجة مواقف جديدة وتحرير المستغلة منها بطرق غير قانونية.

[1] – التدبير المفوض هو عقد يفوض بموجبه شخص معنوي خاضع للقانون العام يسمى "المفوض" تدبير مرفق عام يتولى مسؤوليته إلى شخص معنوي خاضع للقانون العام أو الخاص يسمى "المفوض إليه" يخول له حق تحصيل أجرة من المرتفقين أو تحقيق أرباح من التدبير المذكور أو هما معا، لمدة محددة. يمكن أن يتعلق التدبير المفوض كذلك بإنجاز أو تدبير منشأة عمومية أوهما معا.



المصدر: بحث ميداني 2010

ختاما، انه من الضروري أخذ رأي الساكنة بعين الاعتبار فيما يخص قضاياهم التنموية ومشاكلهم الاجتماعية والاقتصادية، لتحقيق تنمية مندمجة وشاملة وفق مقاربة تشاركية. وهو الأمر الذي يستدعي حضورا قويا عند دراسة المرافق العمومية وتقييم خدماتها ومدى تلبيتها لمتطلبات الساكنة، فكل دراسة تنموية للمرافق العمومية تستثني إشراك الساكنة تظل غير واقعية وبعيدة عن المتطلبات الحقيقية المعاشة.

لقد أبانت ساكنة مجال انزكان، التي شملتها الدراسة، عن "وعي مرفقي" تجلى في قدرتها على تقييم خدمات مرافقها العمومية، وإعطاء حلول لما تعرفه من مشاكل واختلالات تظل مهمة يجب الاستناد إليها عند وضع مخططات تنموية مستقبلية، وتصاميم تهيئة جديدة لتحقيق تنمية حضرية لا تستثني مجالا عن آخر ولا فئة عن أخرى. (إبراهيم المرابط، 2011)

خاتمة

تتسم نظرة الساكنة الانزكانية حيال مرافقهم العمومية بدرجة عالية من الوعي والواقعية، فقد استطاعت تقييم جودة الخدمات العمومية المقدمة لها، واعتبرت أن الأساسية منها ذات جودة سيئة، وتتسم بالتفاوت المجالي، ولا تلبي حاجياتها الحضرية، مما يجبرها لتتجه صوب القطاعات الخصوصية والمرافق العمومية بالمدن المجاورة. يحدث هذا أمام وضع متأزم للمرافق العمومية بانزكان، تجلى في نقص حاد في إحداث مرافق جديدة مما نص عليه تصميم التهيئة الذي انتهى العمل به سنة 2012؛ ومن غياب تام لمرافق صحية وتكوينية جديدة، وضعف ما أنجز من مرافق تعليمية (27%)، واجتماعية (33%)، وخضراء (16%). ما زاد من حدة الضغط على المرافق الموجودة

المتسمة بالجمود، وأدى ذلك، بالتالي، لتراجع أداءها الاجتماعي التنموي والتأطيري أمام ساكنة تعرف زيادات مهمة ناهزت 130 ألف نسمة.

نظرا للمشاكل الكثيرة والمعقدة التي تواجه برمجة وتنفيذ المشاريع العمومية الكبرى، والمرافق العمومية منها على الخصوص، صار من الواجب على الإدارات المختصة ومؤسسات إعداد التراب إيجاد حلول عملية لكل تلك المشاكل، سواء المتعلقة منها بالتخطيط ومعايير البرمجة أو بالعقار والتمويل أو بالتنفيذ، وفق مقاربة تشاركية تجمع كافة الفاعلين والمتدخلين بما فيهم القطاع الخاص والساكنة المحلية، وفتح النقاش والحوار حول نجاعة تبني مشروع المرفق المندمج، ومراعاة مسألة العدالة المجالية، لتحقيق نمو حضري متوازن مجسد للتنمية الحضرية.

لائحة المراجع

المرابط إبراهيم، (2011) ، المرافق العمومية أهميتها ودورها في التنمية الحضرية بمدينة انزكان، بحث الحصول على شهادة الماستر، جامعة القاضي عياض، مراكش

كيدو إبراهيم، (2004): جغرافية التباينات التعليمية بالمجال المغربي: حالة مدينة فاس، دكتوراه الدولة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية.

كيدو إبراهيم، (2007): "خصائص إعداد وتدبير الخريطة المدرسية بالمجال الحضري لمدينة فاس"، مجالات مغاربية، العدد 1.

كنكورة مصطفى، (2006): "المرافق العمومية بمكناس واقع الحال: توقعات وثائق التعمير وإكراهات الإنجاز"، (قطاعي التعليم والصحة)، المدينة المغربية بين التخطيط والعشوائية، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 5، جامعة سيدي مُحَّد بن عبد الله بفاس، مطبعة سايس، ص ص: 109 – 123.

IGMIDEN M, (1990). Inezgane, pole de commerce Soussi, rapport de recherche, Université FRANCOIS RABELAIS TCURS.

Plan d’Aménagement, Règlement et nomenclature. Municipalité d’Inezgane, agence urbaine d’Agadir, 2002

المكانة الاقتصادية والاجتماعية لقطاع الخدمات في موريتانيا "مثال الخدمات في ولاية الترارزه"

The economic and social importance of the service sector in Mauritania "Example of the services in the Wilaya of Trarza"

محمد عالي المختار التقي

Mohamed Aly El Moctar TAKI

جامعة نواكشوط العصرية، موريتانيا، etaghi@yahoo.fr

ملخص

يعتبر تنمية قطاع الخدمات من الحلول التي اقترحها الاقتصادي "فيشر (A. FISCHER; 1934) "للتغلب على الأزمة الاقتصادية الكبرى، الناتجة عن فائض النشطين في الصناعة الذين أصبحوا عاطلين عن العمل في الثلاثينيات من القرن الماضي، وبهذه الكيفية لُفتت الأنظار إلى أهمية قطاع الخدمات خلال تلك الفترة . استعرضنا في هذا المقال تلك الأهمية على مستوى ولاية الترارزه الموريتانية، واعتمدنا منهجية تحليل البنية المهنية للسكان النشطين المشتغلين في ولاية الترارزه؛ باعتماد نتائج التعدادات السكانية المختلفة (1977-1988-2000-2013)، وبالاستئناس، أيضا، ببعض المسوح التي أُجريت في البلد؛ هذا إلى جانب دراسة استقرائية قائمة على العمل الميداني.ولقد تبينت لنا أهمية التحولات على مستوى سوق الشغل والأنشطة الاقتصادية في ولاية الترارزه التي شهدت تحولا كبيرا في هذا الشأن، بحيث انتقلت الولاية من الاعتماد على الاقتصاد الريفي، إلى سوق أساسه الخدمات والقطاع غير المهيكل؛ رغم كون ولاية الترارزه من الولايات الريفية الهامة على مستوى البلاد؛ وذلك ما كان له انعكاس جلي على البنى الاجتماعية والمهنية المرتبطة بممارسة تلك الأنشطة الخدمية، ما أسهم أكثر في توضيح مكانة تلك الأنشطة الخدمية كقناة من قنوات التأثير على الاقتصاد والمجتمع، في مجال جغرافي مقوماته الاقتصادية الأساسية هي مقومات ريفية

كلمات مفاتيح: الخدمات،القطاع الثالثي،التشغيل،القطاع غير المهيكل-موريتانيا.

Abstract:

the development of the service sector is considered as one of the solutions proposed by the economist "A. FISCHER; 1934) to overcome the major economic crisis, resulting from the surplus of industrial activists who found themselves unemployed in the thirties of the last In this way, attention was drawn to the importance of the industrial sector Services, so that its growth became one of the distinctive features of the second half of the last century. In this article, we have reviewed this importance at the level of the Mauritanian State of Trarza, through a methodology that is based on the analysis of the professional structure of the working population in the State of Trarza. By adopting the results of the various population censuses (1977-1988-2000-2013), and also based on certain surveys carried out in the country; This is in addition to an inductive study based on fieldwork. We have seen the importance of the changes at the level of the labor market and economic activities in the State of Trarza, which has experienced a major change in the economic labor market in it, moving from being dependent to economy rural to a market based on services and the informal sector; Although this state is among the important rural states in the country; This had a clear reflection on the social and professional structures associated with the practice of these service activities, which further contributed to clarifying the position of these service activities as a channel of influence on the economy and society. , in a geographical field whose fundamental economic components are rural.

Keywords: Services, Tertiary Sector, Employment - Informal Sector, Mauritania.

I. مقدمة

لقد أضحت إشكالية التشغيل المنْتِج مصدر اهتمام كبير للشراكة الدولية بغية تحقيق أهداف الدولة، وهي مسألة يتميز بها السياق الإفريقي الذي أصبح يدمجها في أجندة سياسات حكومات الاتحاد الإفريقي، ما يعطيه بعدا شبه إقليمي (المكتب الوطني للإحصاء، 2012). ولعل ما يجعل دراسة الخدمات جزءً هاما من دراسة القطاع الثالث، هو النظر لها كهياكل استقبال لليد العاملة، ولاسيما في المجتمعات الحديثة العهد بالحياة الحضرية. ولقد شدت أنشطة الخدمات ولاسيما غير المهيكل منها، انتباه الدولة مؤخرا، بوصفها تلعب دورا يزداد من حين لآخر في الاقتصاد الإفريقي، وتخلق فرصا للعمل وتسهم في نمو الناتج الداخلي الخام، وتلعب دورا في توزيع الدخول في موريتانيا منذ الاستقلال، ولا سيما في المراكز الحضرية التي عجز فيها القطاع المصنف إلى حد ما عن استيعاب اليد العاملة المتزايدة إثر التحضر السريع الذي عرفته البلاد (RIM, MAEF, ONS, 2001, p:131).

فما هي، إذا، المكانة التي يحظى بها قطاع الخدمات بمختلف أصنافه، كمرتكز اقتصادي للسكان في ولاية الترارزه؟ وإلى أي مدى تطور وتنوع سوق الشغل الخدمي في ولاية الترارزه؟ وكيف ساهم قطاع الخدمات في تحول سوق الشغل الترارزي، وهل ساهم تطور قطاع الخدمات في بروز التخصص الوظيفي للمدن والتجمعات السكانية؟

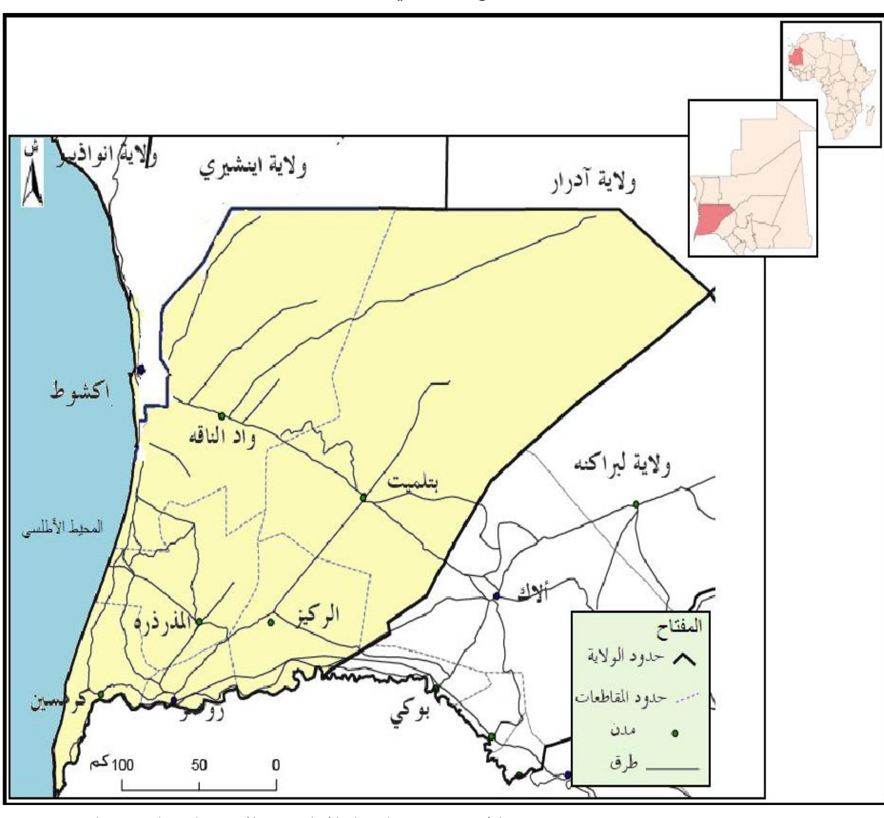
للإجابة على هذه الأسئلة، سنركز على دراسة التركيب الاقتصادي الذي يعد من العناصر الهامة في دراسة نشاط السكان وسوق العمل الاقتصادي، وفي تحديد أهمية وملامح ومكونات النشاط الاقتصادي في بلد ما، ومن هنا سيكون تركيزنا على تحليل البنية المهنية للسكان النشطين المشتغلين في ولاية الترارزه، دون أن نخوض في بعض التفاصيل المتعلقة بالخصائص الاجتماعية كالفوارق بين الجنسين أو المستويات التعليمية وغيرها لدى العمالة الخدمية؛ وذلك من خلال معطيات التعددات السكانية المختلفة (1977-1988-2000-2013)، وبالاستئناس ببعض المسوح التي تجرى في البلد، مع تدعيم تلك المعطيات بمعطيات الاستمارة الميدانية ما أمكن ذلك.

وذلك على مستوى ولاية الترارزه التي تمثل مجالا جغرافيا يقدر امتداده المساحي بـ 67800 كم^2 أي حوالي 7%1 من المساحة الإجمالية لموريتانيا (ONS, 2008, p:8)، ويقع في الجزء الجنوبي الغربي من

[1]- بحيث تقدم للطالب من مختلف المستويات العمرية والاجناس، معارف موسوعية في مختلف فنون المعرفة الموروثة، خلال تدرجه في الدراسة فيها من مستوى ابتدائي أو متوسط إلى أعلى مستويات التخصص.

الأراضي الموريتانية، بين نهر "السينغال" جنوبا، وتخوم ولايتي "آدرار" و"إينشيري" شمالا والمحيط الأطلسي غربا، وولاية "لبراكنه" شرقا (الخريطة: 1).

الخريطة 1. الموقع الجغرافي لولاية الترارزه



المصدر: من إنجاز الباحث بالاعتماد على مصادر متنوعة

وسيكون تحليل بعض نتائج الخطط التنموية على مستوى قطاع الخدمات، مرتكزا هاما، لفهم الأهمية التي يحظى بها الخدمات كحقل توزيع العمل وتدعيم سوق الشغل الاقتصادي. وقبل ذلك سيكون من المناسب أن نبدأ في المحور الأول، بالتعرف على مكونات ومدى تنوع أصناف القطاع الخدمي في موريتانيا ككل وولاية الترارزه بالخصوص.

I. تنوع أصناف الأنشطة والبنى الخدمية في ولاية الترارزه

يمثل التصنيف إطارا تحليليا هاما، لتنظيم وإبراز المعطيات المتعلقة بالظاهرة الجغرافية المدروسة، ووضعها في مجموعات تعكس مدى التشابه والاختلاف بين تلك المجموعات المصنفة عبر الزمان والمكان، مما يسهل سرد المقارنات وإبراز خصائص الظاهرة الجغرافية، بحيث يعد التصنيف من الخطوات الهامة لاكتشاف واستنباط النظام

أو النموذج الممثل للظاهرة، وفي هذا الصدد تعتبر طبيعة الخدمات كظاهرة جغرافية، متنوعة وشاملة تقدم الأفكار الأولية التي تشبه الملاحظات والتجارب في العلوم الطبيعية، وبالتالي يكون من أهم الخطوات في دراسة هذا المحور من البحث هو إظهار أصناف الخدمات وتنوعها في ولاية الترارزه. كما تكمن أهمية هذا العنصر في كونه يقدم تصورا عن وضعية البنى الخدمية المدروسة في ولاية الترارزه، قد تشكل مرجعا لاستخراج مؤشرات مهمة قد تسهم في ضبط البعد الاجتماعي لتنمية الجانب الخدمي في ولاية الترارزه.

1. الخدمات العمومية في ولاية الترارزه: أنشطة محدودة أساسها مرافق الصحة والتعليم

لعل من أبرز ما يميز هذا الصنف من الخدمات، عن الخدمات الخاصة، هو كونه نشاطا غير ربحي، موجه إلى الأفراد والجماعات، بصفة عامة، لا يخضع لقانون العرض والطلب، ويكون برعاية حكومات أو هيئات مختصة متفرعة عنها أو منظمات غير حكومية، وهو يشمل، في ولاية الترارزه، أصنافا محدودة أساسها خدمات الصحة والتعليم والإدارة والأمن.

1.1. تنوع خدمات مؤسسات التعليم والتكوين

تتنوع أشكال وأصناف مؤسسات الخدمات التعليمية في ولاية الترارزه لتشمل: مؤسسات خدمات تربية ورعاية الأطفال، ومؤسسات خدمات التعليم الابتدائي (الأساسي)، ومؤسسات خدمات التعليم الإعدادي والثانوي، ومؤسسات خدمات التكوين الفني والمهني، ومؤسسات خدمات التعليم العالي، و"مؤسسات" خدمات التعليم التقليدي (مدرسة قرآنية، محظرة). فبخصوص خدمات تربية ورعاية الأطفال (التعليم ما قبل المدرسي)، فهي تمثل الصنف الذي تؤكد كافة الدراسات التي أجريت حول أشكال التعليم على أهميته في التهيئة للتعليم القاعدي والنفاذ إليه، لتسهيله لعملية التكيف المعرفي والاجتماعي للأطفال في سنوات الدراسة الأولى. وتستقبل هياكل ومؤسسات التعليم ما قبل المدرسي (الحضانات/رياض الأطفال) الأطفال بين 0-6 سنوات (ج.إ.م، كتابة الدولة لشؤون المرأة، (د.ت)).

أما خدمات مؤسسات التعليم الابتدائي (الأساسي) فتعتبر أولى مراحل إعداد الطفل من الناحية التربوية والتعليمية والنفسية، حيث أنها حلقة مهمة من حلقات متسلسلة، تكمن أهميتها في أنها تمثل القاعد الأساسية في السلم التعليمي بكونها توفر المرحلة التعليمية التي تقدم قدرا مشتركا من التربية والتعليم والتنشئة الاجتماعية لأكبر عدد من الأطفال في سن التعليم، بهدف تمكينهم من قدر مشترك من المعارف والمهارات لأعدادهم للتكيف مع المجتمع والتفاعل معه (ولد الشيخ عمر، 1404هـ، ص:26)؛ وفي موريتانيا يقابل التعليم الأساسي ما يسمى التعليم الابتدائي في بعض الدول الأخرى، ومدته حاليا في موريتانيا ستة سنوات منذ سنة 1973، بعد أن كانت

مدته سبع سنوات كنتيجة لإصلاح التعليم سنة 1968، وستة سنوات قبل ذلك (ولد الشيخ عمر، 1404هـ، ص:26).

يلي مرحلة التعليم الابتدائي، في ولاية الترارزه، مرحلة التعليم الإعدادي ومدتها 4 سنوات، وهي في الغالب للتلاميذ من ذوي الفئة العمرية (12-15 سنة)، ثم مرحلة التعليم الثانوي ومدتها 3 سنوات ويلِجُها عادة التلاميذ من ذوي الفئة العمرية (16-20 سنة)، ومرحلة التعليم الجامعي وهو موجه للتلاميذ الحاصلين على شهادة "الباكالوريا" التي تتوج المرحلة الثانوية، ويلج هذه المرحلة الطلبة من ذوي الفئة العمرية 20 سنة فما فوق. وهي المرحلة التي تتوفر في مؤسسة التعليم العالي الوحيدة في الولاية، وهي المعهد العالي للتعليم التكنولوجي في مدينة روصو، والتي تقدم برامجا للتكوين والبحث والإرشاد الزراعي بمستوى عال، والتي أنشأت خصيصا لتستجيب بصفة ملائمة لمتطلبات التنمية المستدامة للقطاعات التنموية الرعوية في البلد، بتكوين فنيين عاليين، ومهندسين (وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، 2011، ص: 43). أما بخصوص خدمات مؤسسات التكوين الفني والمهني، فهي تمثل بعض المؤسسات النموذجية التي تركز على التعليم الفني والمهني، لتلبية الطلب على اليد العاملة متوسطة التكوين (ميكانيكيين، كهربائيين، نجارين، حرفيين...).

وتعتبر خدمات "مؤسسات" التعليم التقليدي أو الأصلي (مدرسة قرآنية، محظرة)، نوعا من خدمات التعليم الأهلي التقليدي، الممارس في مدارس غير نظامية تدعى "المحاظر"، ويعرف الأستاذ "الخليل النحوي «في كتابه المنارة والرباط، "المحظرة" (النحوي،1987، ص: 52)، بأنها مؤسسة من مؤسسات التربية العربية الإسلامية، تحمل خصائص النظام التربوي الذي نشأ وازدهر في مدن "التكرور" وحواضر الثقافة، غير أنها تميزت بكونها جامعة[2] شعبية بدوية متنقلة، تلقينيّة، فرديةُ التعليم، طوعيّة الممارسة.

1.2. خدمات مؤسسات الصحة والطب: قطاع عمومي بأصناف تراتبية متنوعة

تتنوع مؤسسات ومحلات الخدمات الصحية في البلد، لتشمل: المستشفيات الوطنية (Hôpitaux nationaux)، ولتشمل، على المستوى الجهوي، خدمات مراكز الاستطباب الجهوية (les centres hospitaliers régionaux)، والمستشفيات الجهوية (les hôpitaux régionaux)، وخدمات المستوصفات الصحية، وخدمات المراكز الصحية، على المستوى الإداري المقاطعات، خدمات النقاط الصحية، والخدمات الصحية للوحدات الصحية القاعدية (USB) التي تتوطن في التجمعات الريفية التي تبعد عن أماكن المراكز الصحية بشعاع يساوي أو يفوق 10كم (RIM; SNIS, 2016)، وخدمات مختبرات التحاليل

[2] - لقد تم استخراج معطيات هذا العمود من خلال الصيغة الرياضية التالية: [(P1-P0)/ (P1*T)*100]، حيث (P0) عدد العمال سنة 1988 و(P1) عدد العمال سنة 2013، و(T) الفترة الزمنية الفاصلة بين السنتين وهي 25 سنة.

الطبية، وخدمات مكاتب الاستشارات الطبية، وخدمات مقدمة من العيادات، وخدمات الصيدلية (صيدليات عمومية غير تجارية)، وخدمات عيادة الطب التقليدي وطب الأعشاب. وخدمات المكاتب الصحية (أطباء عموميون، أطباء أسنان، اختصاصيي ولادات ...)، وخدمات مراكز صحية غير حكومية (منظمات عاملة في ميدان الصحة، وتقدم علاجات واستشارات صحية).

فبخصوص خدمات صنف المراكز الصحية، نجد أن أصناف المراكز الصحية في البلد، تتنوع من مراكز صحية مركزية، وأخرى نموذجية، فأما المركز الصحي المركزي يتكون من وحدة علاجية وقائية، وهو المرجع على مستوى المقاطعة، والمراكز الصحية في البلد تنقسم إلى مراكز صحية من فئة (أ) مزودة بعشر أسرّة لإقامة المرضى، ومخبر ومصلحة للفحص الطبي بالأشعة ومصلحة لطب الأسنان، ومراكز صحية من فئة (ب) مزودة بعشر أسرّة لإقامة المرضى، من بينها أربعة أسرّة للولادة، ومختبر طبي صغير، وتكون بإدارة طبيب. وتتعلق نشاطات المراكز الصحية المركزية بشكل أساسي بالمراجعات الأولية والمراجعات قبل وبعد الولادة، ومتابعة الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 5 سنوات، والتلقيح وتوزيع الأدوية الأساسية ...؛ أما المراكز الصحية النموذجية، فهي الخاصة بالعمال وأسرهم، وهي تتكون من وحدات علاجية ووقائية ووحدات دوائية، وهي تصنف بدورها إلى فئة (أ) المزودة بسبعة أسرّة، ومختبر ومصلحة للفحص، وفئة (ب) المزودة بعشرة أسرّة، من بينها ثلاثة أسرّة للولادة، وطاقم طبي من طبيب وأربع قابلات وأربعة ممرضي دولة وثلاثة ممرضين مساعدين وستة سعاة غرف.

أما فيما يخص الصيدليات، فنجد أنه يتواجد في ولاية الترارزه صنفان من الصيدليات، هما الصيدليات العمومية، التي تتكفل مديرية الصيدلة والدواء بوزارة الصحة، بتوفير الدواء والمعدات الطبية فيها، من خلال مستودعاتها الصيدلية. والصيدليات الخصوصية وهي التي يتم استيراد الدواء فيها من خلال القطاع الخاص من طرف التجار بالجملة (تجار الأدوية والمواد الطبية)، المعتمدين لدى وزارة الصحة، وتعتبر هذه الأخيرة بمثابة خدمة تجارية أدرجناها في صنف التجارة.

وبخصوص خدمات عيادة الطب التقليدي وطب الأعشاب، فنجد أن الطب التقليدي (الشعبي/البديل) يأتي في الدرجة الثانية فيما يتعلق بالعلاج في البلد، ذلك لقربه من السكان، وانتشاره في عموم التراب الوطني، وهو يعتمد على العلاج بأنواع كثيرة من الأعشاب الطبية المحلية والمستوردة، وينتظم أطباء هذا الصنف من الخدمات في إطار جمعية أسست سنة 2003، ونظرا لعدم الاعتراف بهذا الصنف من الخدمات الصحية كوحدة من النظام الصحي في البلد، فقد ظل يعاني من نقص في التنظيم والافتقار إلى الدعم الحكومي، كما ظلت الأعمال العشوائية فيه من قبل بعض الأطباء التقليدين الذين يمارسون مهنة الطب التقليدي دون مؤهلات (وزارة الصحة والشؤون الاجتماعية، 2004). أما بخصوص أصناف الخدمات الصحية الأخرى، المتمثلة في خدمات

بعض المكاتب الصحية، والمراكز الصحية للمنظمات الغير حكومية فيكاد يقتصر تواجدها في البلد على العاصمة الوطنية نواكشوط.

1.3. خدمات الإدارة والأمن: مرافق إدارية وخدمات تأطيرية ناشئة

من خلال تصفح الوثائق والملفات النظرية واستنطاق معطيات العمل الميداني يتبين أن ولاية الترارزه تتوفر على أهم المصالح الإدارية، والتأطيرية، الضرورية لهيكلة وتنظيم المجال، والتي تلقى مهام التدقيق والمراقبة في سير أعمال المصالح العمومية منها وشبه العمومية، على ولاية الترارزه ممثلة في الوالي. ومن بين تلك المصالح الإدارات الجهوية لوزارات: التعليم والصحة والنقل والبريد والمواصلات، والمندوبيات الجهوية للتنمية الريفية والإدارة الجهوية للتعليم الأساسي والثانوي، والمفتشية الجهوية لوزارة الصحة، والمندوبية الجهوية لوزارة الشؤون الاجتماعية ومصالح وإدارات المياه وتهيئة المجال الوطني ...؛ والتابعة للإدارات المركزية للوزارات في العاصمة نواكشوط (ولد محمد الحسن، 1999، ص: 153).وتوفر تلك المصالح عددا من الخدمات الإدارية التأطيرية والأمنية، التي من أبرزها: -خدمات مقرات الأمن (مفوضيات أو مراكز شرطة)؛ -خدمات إدارية جهوية للولاية (الولاية)؛ -خدمات إدارية إقليمية للمقاطعة (المقاطعة)؛ -خدمات إدارية محلية للبلديات (البلدية)؛ -خدمات مقار المفتشيات (تفقديات)؛ -خدمات الإدارات والمصالح الجهوية للوزارات؛ -خدمات السكريتاريا العامة؛ -خدمات الإرشاد والتأطير.

تلك في الواقع هي أبرز أصناف الخدمات العمومية فيولاية الترارزه، رغم وجود أشكال خدمية عديدة غير أن طابع البنى التحتية يظل يسيطر عليها؛ مثل مؤسسات البنية التحتية للماء والكهرباء (خدمات مؤسسات البنية التحتية للماء والكهرباء).

2. خدمات القطاع الخاص، قطاع حيوي أساسه التجارة والمهن الحرة

إن أبرز ما يميز خدمات القطاع الخاص، عن خدمات القطاع العام، هو كون هدفها الأول متمثل في الربح المادي الخاضع لقوانين السوق والمنافسة الربحية، كما أن من يتحكم فيها ويديرها هم أفراد أو شركات مختلفة؛ وتتميز جل الخدمات الخاصة في ولاية الترارزه، بكونه قطاعا غير مهيكل، تصعب دراسته لندرة السجلات المتعلقة به، إذ يتسم القطاع غير المصنف في البلاد بصفة عامة، والذي يعتبر جزءً لا يتجزأ من الخدمات، بندرة الدراسات والإحصائيات حوله، فلقد أجري مسح واحد سنة 1992 شمل مراكز حضرية كبرى (مثل نواكشوط، نواذيبو، وكيهيدي)؛ حيث يبقى ذلك النشاط مجهولا، خاصة في الأوساط التي لم يشملها ذلك المسح، والتي أصبحت اليوم في عداد المراكز الحضرية، وذلك رغم الأهمية التي قد يحظى بها ذلك القطاع في مختلف أوجه الحياة "السوسيواقتصادية" في تلك الأوساط. وتبقى المعطيات الأساسية المتعلقة به هي تلك الناتجة عن المسح الدوري

الذي ينجزه المكتب الوطني للإحصاء، حول التشغيل في القطاع غير المصنف في البلد، المركز بشكل أساسي على بعد التشغيل.

2.1. خدمات التجارة والتأمين والبنوك، في ولاية الترارزه

تتسم الأنشطة التجارية في ولاية الترارزه بسمات متعددة، منها تنوع المنتجات، وتنوع الأصناف، وسنتناول في الأسطر التالية، تنوع السلع التجارية في ولاية الترارزه، فضلا عن تنوع الأشكال أو الأنماط الوظيفية للتجارة في تلك الولاية.

1.2.1الخدمات التجارية، في ولاية الترارزه هي خدمات متنوعة بتنوع المنتجات التجارية

تشمل الخدمات التجارية عدة أصناف متميزة عن بعضها، وهي: خدمات تجارة سلع المواد الغذائية المصنعة والمواد المختلطة العامة، وخدمات تجارة سلع المواد المصنعة غير الغذائية، وخدمات تجارة سلع المواد الفلاحية وشبه الفلاحية وملحقاتها.

1.2.2. الخدمات التجارية في ولاية الترارزه، هي خدمات متنوعة بتنوع الوظيفة التجارية:

تحمل كلمة "وظيفة" (Fonction)، حسب "روجي بريني"، مدلولا فضفاضا، إلا أن نظرتنا إليها باعتبارها تمثل الدور الذي يؤديه عنصر أو فرد أو وحدة إنتاج معينة، أو مكان معين في إطار مجالي ما، والذي يتم قياسه من خلال العلاقات الخارجية التي تعالج هذا العنصر في مقابل العناصر الأخرى، وهي العلاقات المتجسدة في الأدفاق (Belhedi . A; 1998, p:423). ويمكننا التمييز بين ثلاث أصناف تجارية في ولاية الترارزه، يتميز كل منها بسمات ووظائف محددة، وانتشار معين؛ انطلاقا من الوظيفة التي تضطلع بها المحلات، وبناء على نمط البيع السائد؛ تشمل كما يلي: خدمات تجارة التجزئة والتنوع كبير للسلع وسيطرة للمحلات الصغرى، وخدمات تجارة الجملة، وخدمات تجارة نصف الجملة.

1.2.3. خدمات البنوك والوساطة المالية:

بالنسبة للخدمات البنكية الخاصة في ولاية الترارزه، فإنها ما زالت في طور التطور والنشأة، ولكن بوتيرة ضعيفة، إذ تكاد تنحصر الخدمات البنكية بشكل واضح في عاصمة الولاية روصو، هذا رغم توفرها في عواصم مختلف المقاطعات الباقية؛ وهو ما يجعنا نركز هنا على التفصيل حول الأنشطة التجارية الأكثر حضورا في الولاية. وتضم ولاية الترارزه فروعا جهوية لأربعة بنوك أولية هي: البنك الوطني لموريتانيا (BNM)، وبنك الإسكان (BADH)، والبنك الموريتاني للتجارة الدولية (BMCI) والشركة العامة للبنك (SG)، والممثلية الجهوية للبنك المركزي الموريتاني (BCM). كلها في مدينة روصو عاصمة الولاية؛ كما تضم ممثلية للقرض الزراعي (UNCACEM) مهمتها توسيع وتأهيل الاستصلاح الزراعي، وتضم، كذلك، مراكز لصناديق الادخار

والقرض (CAPEC)، والتي توجد في جل عواصم مقاطعات الولاية. هذا بالإضافة إلى بعض التشكيلات المالية الأخرى كتجمع النساء للادخار والقرض (MFSEEC) المنشأ سنة 2003، والذي يقدم قروضا تقليدية في مدينتي روصو ونواكشوط، وهي كلها بنى مالية بالإضافة إلى التشكيلات الصغيرة الخصوصية الربحية بالأساس (وكالات تحويل الأموال الصغيرة مثل محلات غزة لتحويل الأموال)، ذات فاعلية محدودة بسبب عدم تلاؤم شروط الحصول على القروض مع إمكانات صغار المنتجين والمهنيين في القطاع غير المهيكل الذين لا يتحملون نسب الفائدة ولا يملكون ضمانات موثوقة (ولد حامدون، 2015).

2.2خدمات النقل والبريد والمواصلات في ولاية الترارزه، قطاع حيوي هام

تلعب خدمات النقل على خلق المنفعة المكانية، حيث تعد شبكاته ومحطاته شرايين هامة للحياة الاجتماعية والاقتصادية، كما تعمل على مد المجالات الجغرافية وربط بعضها بالبعض. ولقد ظل الاقتصاد الوطني المحقّق، خلال السنوات الأخيرة، دون الإمكانيات الكامنة لذلك الاقتصاد، بفعل انعدام كفاية البنى التحتية المتاحة، وعدم ربط شبكات الطرق المتوفرة بين جميع مناطق الإنتاج بمناطق الاستهلاك في البلد، كقطاعات داعمة للنمو، ما دعا الحكومة إلى وضع استراتيجيات تطمح إلى الحد من تلك العقبات وتجعل من قطاع النقل عاملا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتضامن الوطني وتقليص الفوارق بين الأقاليم، وفك العزلة عن البلاد داخليا وخارجيا، وتحسين جودة وأمن خدمات النقل وخفض تكاليفها، وإرساء منافسة سليمة بين مختلف أنماط النقل في البلد، وما على شاكلة ذلك(الطاولة المستديرة لموريتانيا، 2010).ويرتكز هذا الصنف من الخدمات في ولاية الترارزه على خدمات النقل البري، والنهري، والجوي، بشكل أساسي، ثم على خدمات البريد والمواصلات بشكل أقل. وأما وسائل النقل والمواصلات في ولاية الترارزه فهي متعددة ومتنوعة تشمل مختلف الأنماط التقليدية (العربات التي تجرها الخيول والحمير) والحديثة (السيارات الحديثة الصغيرة والكبيرة العابرة للصحاري).

2.3.خدمات السياحة والثقافة والترفيه: خدمات خصوصية متواضعة في مجملها

تتنوع خدمات السياحة والترفيه في البلد، لتشمل عدة أصناف خدمية مقدمة من المؤسسات والمرافق الخدمية، منها: خدمات المكتبات العمومية والمتاحف؛ -خدمات الفندقة وخدمات الإيواء الأخرى لمدٍ قصيرة؛ -خدمات تأجير سيارات وخدمات سياحية؛ -الخدمات الترفيهية والرياضية (دور السينما والمسارح والملاعب ودور الشباب)؛ -خدمات المرافق والمراكز الثقافية (دور وأندية ثقافة). -خدمات المؤسسات الدينية (المساجد وقاعات الصلاة). وتتميز الولاية في هذا المجال بالنقص الكبير لبنى هذا النوع من الخدمات، باستثناء ما يتعلق منها بأماكن ومؤسسات العبادة (المساجد)، وتنطبق هذه الندرة على باقي بنى هذا الصنف من الخدمات، حيث تقتصر الأنشطة السياحية في ولاية الترارزه على إقامة بعض مخيمات الصيد خلال شهر مارس وأفريل وجويلية في مقاطعة

كرمسين على بعد 5كم عند مصب النهر غرب مدينة روصو، موجهة لاقتناص الخنزير البري، كما تدخل بين الفينة والأخرى بعض قوافل السياح التي تعبر ولاية الترارزه نحو دولة السينغال، رغم توفر المجال الترارزي على إمكانات سياحية قابلة للاستثمار.

وتعتبر مساهمة الخدمات الترفيهية والفندقية محدودة جدا في الموارد الاقتصادية الجهوية رغم توفر ولاية الترارزه على إمكانات مهمة يمكن استثمارها في الجانب السياحي والترفيهي، منها إمكانات سياحة الصيد النهري، والمحمية الطبيعية لـ"جاولينغ" في منطقة كرمسين، وبحيرة الركيز وما توفره من حياة برية، وإمكانات السياحة الصحراوية بسبب توفر السهول الممتدة والكثبان الرملية الحمراء في ولاية الترارزه، فضلا عمّا يمكن توفيره من إمكانات سياحية من خلال الصناعات التقليدية المحلية المنتشرة لدى السكان في ولاية الترارزه؛ هذا بالإضافة إلى المزارات الدينية في أجزائها الغربية (النمجاط، أنولكي وبالدنقاي) التي تستقطب سنويا أعدادا كبيرة، تقدر بالآلاف، من مريدي الطرق الصوفية، ورواد السياحة الدينية وخاصة من دولة السينغال المجاورة(ولد حامدون ، 2015).

2.4.الخدمات الشخصية والحرف والمهن الحرة: قطاع حرفي هش ومتنوع

يهم هذا الصنف من الخدمات، بشكل أساسي، العديد من الحرف الحرة المنتشرة لدى سكان المجال الترارزي، والتي منها الحرف الاقتصادية المدرة للدخل، والتي تمثل مصدرا للحياة المعيشية لفئات عريضة من المجتمع الترارزي، التي لا تتوفر لديها مؤهلات للتنافس على الوظائف الرسمية الحكومية. ومنها حرف يمتهن أصحابها بعض الخدمات الحرفية المتنوعة المرتبطة ببعض الأنشطة كالبناء والأشغال العامة، والأنشطة الزراعية، وهي كلها حرف خدمية في الأساس تتوزع على أصناف مختلفة، هي: أنشطة تصليح وميكانيكا وطلاء وكهرباء السيارات وملحقاتها. وأنشطة تصليح وصيانة عجلات السيارات وتصليح الدراجات وملحقاتها؛ وأنشطة تصليح الإلكترونيات والأدوات الشخصية (الهواتف، الراديو والتلفزيون والإلكترونيات، والساعات المتنوعة وتصليح الأحذية والمصنوعات الجلدية...)؛ وأنشطة تصليح الآلات الكهرومنزلية ذات الاستعمالات العمومية وكهرباء التبريد (تبريد وتثليج) وشحن البطاريات؛ وأنشطة تصليح وصيانة الحلي والمجوهرات؛ وأنشطة لحامة المعادن وحدادة الأدوات والمعدات المنزلية وملحقاتها؛ وأنشطة تأجير لوازم البناء؛ وأنشطة تأجير الآلات والتجهيزات غير المصنفة في مكان آخر؛ وأنشطة تأجير الآلات والتجهيزات غير المصنفة؛ وأنشطة رحي الحبوب وتقشير الأرز؛ ومنها، أيضا، خدمات شخصية، موجهة للأفراد، مثل خدمات التجميل والحلاقة؛ وخدمات الخياطة والتطريز؛ وخدمات التصوير الفوتوغرافي؛ وخدمات غسيل الثياب والأثاث المنزلي؛ وخدمات الدفن؛ وخدمات تعليم السياقة، وخدمات المحاماة. وتتسم تلك الخدمات في عمومها، بالفوضوية والهشاشة، وتشهد غيابا لتخصصات محددة أو خدمات

معينة غالبة على النشاط الخدمي في بعضها، في ظل ضعف رقابة السطلة وغيابها في أغلب الأحيان، كما وجدنا أن معظمها يمارس دون أي رخص.

2.5. خدمات أخرى متنوعة لمؤسسات ومحلات ذات أنشطة متنوعة الاختصاص

تشمل هذه الخدمات خدمات البناء والهندسة والأشغال العامة، وأنشطة وخدمات الدراسات، وأنشطة المحاسبة والإرشاد في مجال التسيير والقانون، وأنشطة خدمات الضمان الاجتماعي، وأنشطة خدمات الصرف الصحي وتجميع وتسيير الأوساخ، وأنشطة النقابات العمالية، وأنشطة المنظمات الدينية والسياسية. وأنشطة المنظمات الجماعية الأخرى غير المصنفة؛ وتندر المعطيات حول أنشطة المنظمات الجماعية والتعاونيات، وتظهر المعطيات التي تحصلنا عليها والتي تعود إلى سنة 2005، حراكا هاما لأنشطة التعاونيات والمنظمات غير الحكومية والذي بدأ سنة 1994، حيث وصل عدد التعاونيات في ولاية التَّرارزة إلى 1359 تعاونية ومنظمة غير حكومية، متعددة الاختصاصات (RIM, MAED, CMAP; 2006; P:32).

لقد تبين من خلال تشخيص الخصائص البنيوية لقطاع الخدمات في الولاية، بصورة عامة، مدى التنوع الذي تحظى به ولاية الترارزه على المستوى الخدمي، رغم بروز إشكالات بنيوية عديدة على ذلك المستوى، ولا سيما على مستوى الخدمات الخصوصية، التي تسيطر عليها أنشطة القطاع غير المهيكل، بالرغم من الحيوية التي تمتاز بها تلك الأنشطة الخدمية في الولاية بشكل خاص، وفي البلد بشكل عام. ومن خلال الحصر الميداني لأعداد مختلف البنى الخدمية حسب الأصناف الرئيسية التي اعتمدناها لذلك، تبين لنا الأهمية النسبية التي تحظي بها بعض الأصناف الخدمية دون غيرها، من مجموع 9646 محلا ومؤسسة خدمة في ولاية الترارزه سنة 2018 (الجدول: 1).

الجدول (1): التفاوت العددي والنسبي لأعداد المؤسسات والمحلات الخدمية حسب الأصناف الرئيسية

الأصناف الرئيسية للمؤسسات والمحلات الخدمية	العدد	%
المؤسسات والمحلات التعليمية	893	9,3
المؤسسات والمحلات الصحية	107	1,1
المؤسسات والمحلات المالية والتجارية	5644	58,5
مؤسسات ومحلات إصلاح وتأجير المعدات	260	2,7
مؤسسات ومحلات البنية التحتية للماء والكهرباء	396	4,1
مؤسسات ومحلات الخدمات الموجهة للأفراد	1006	10,4
مؤسسات ومحلات السياحة والثقافة والترفيه	793	8,2

مؤسسات ومحلات النقل والمواصلات	344	3,6
مؤسسات ومحلات خدمات الإدارة والأمن	111	1,2
مؤسسات ومحلات خدمات وأنشطة لمؤسسات متنوعة الاختصاصات	92	1,0
المجموع	9646	100

المصدر: معطيات الاستمارة الميدانية، 2018

وهو الجدول الذي يبرز أهمية الخدمات التجارية والمالية بدرجة أولى والتي حظيت بنسبة 58,5%، ثم الخدمات الموجة للأفراد بدرجة ثانية (10,4%)، ثم الخدمات التعليمية (9,3%)، ثم خدمات السياحة والثقافة والترفيه (8,2%) والتي تشمل أصنافا فرعية عديدة منها محلات ومؤسسات خدمات العبادة (المساجد وقاعات الصلاة)، وهو ما يفسر النسبة المرتفعة لخدمات الثقافة والترفيه مقارنة بباقي الأفرع الرئيسية لخدمات الصحة والتعليم والخدمات التجارية. بينما تراوحت باقي الأصناف الرئيسية للخدمات في الولاية بين نسب متدنية تراوحت بين 8,22% إلى 0,95%.

II. الأسس الاقتصادية الحديثة في ولاية الترارزه: قطاع خدمي حيوي في ازدياد

تتميز الأوضاع الاقتصادية في موريتانيا بخصوصيات قد تنعكس إيجابا أو سلبا على مفهوم النشاط، ما يخلق صعوبات منهجية تستدعي الكثير من الحذر عند تصنيف نشاط معين ضمن أحد الأفرع الاقتصادية، نظرا لتطور وديناميكية الأنشطة الاقتصادية في الوسطين الحضري والريفي، وضمن هذا السياق أوجد التعداد الأخير للسكان والمساكن (2013) تصنيفا للأنشطة، حدد فيه 14 مجالا مهنيا للعمل، تلك المجالات على التوالي هي: الإنتاج الزراعي، والرعي، والأنشطة الملحقة (بالزراعة والرعي)، والقنص، والأنشطة الغابوية، والصيد، والصناعة الاستخراجية، والصناعة التحويلية، والماء والغاز والكهرباء، والبناء والأشغال العمومية، والتجارة، والنقل والمواصلات، والبنوك والتأمين، والإدارة والخدمات الاجتماعية. ويضم القطاع الثالث فروع الإدارة وما يتصل بها من خدمات جماعية ومالية، والتجارة والنقل والمواصلات والسياحة والترفيه، ومن خلال تتبع نتائج الإحصاءات والمسوح حول السكان والمساكن، والشغل والأحوال المعيشية في البلد، يتضح التطور الهام لذلك القطاع نحو قطاع الخدمات تحديدا.

1- أنشطة التجارة والخدمات في مقدمة الأشغال الرئيسية في موريتانيا

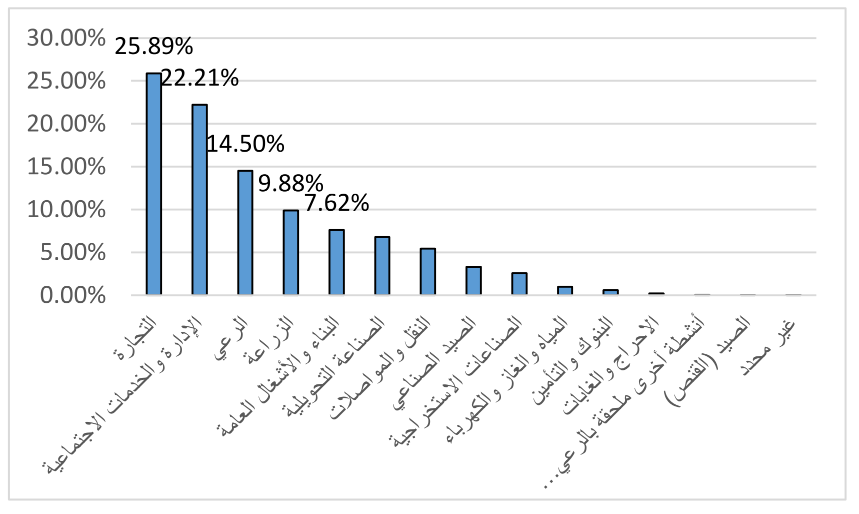
لقد تحول الاقتصاد الموريتاني بعمق، منذ السنوات الأولى للاستقلال وحتى اليوم، ولاسيما في سنوات التسعينيات، بالتزامن مع انفتاح البلاد بشكل أكثر على الخارج، تناغما مع تيار العولمة الاقتصادية، وتحرير السوق، وتنوع القطاعات الاقتصادية، وهو ما أفضى إلى تغير في القاعدة الاقتصادية في الأوساط الحضرية والريفية معا،

واحتلال أنشطة القطاع الثالث قمة هرم الأنشطة الاقتصادية في البلد، حتى أصبح الاقتصاد الموريتاني، في الوقت الحالي، متسما بالازدواجية، والحجم الكبير للقطاع غير المصنف، بحيث كشفت نتائج المسح حول الفقر والأحوال المعيشية، سنة 2012، عن توظيفه لنحو 46,8% من اليد العاملة في البلد، تلك السنة؛ رغم كون جل الوظائف فيه تعتبر غير آمنة وهشة، ويسودها التشغيل الذاتي (وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، 2012).

ويظهر التعداد الأخير للسكان والمساكن 2013، تباينا كبيرا في توزيع نسب النشطين حسب أفرع النشاط، حيث تتضح هيمنة أنشطة الخدمات التجارية بنسبة 25,9%، وأنشطة الخدمات الإدارية بنسبة 22.2%، والأنشطة الزراعية الرعوية بنسبة 24,7%، ثم أنشطة الخدمات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، بنسبة 22%، بينما بقيت نسب المشتغلين في باقي الأنشطة الأخرى، متدنية حيث لم تتجاوز نسبة أكثرها استيعابا لليد العاملة 7,6% وهي نسبة تشييد المباني والأشغال العامة؛ ومن اللافت في هذا السياق هو كون أغلب المشتغلين في الوسط الحضري في البلد يشتغلون في نشاط الزراعة، بدرجة أولى ثم مصالح الإدارة بدرجة ثانية، على خلاف الوسط الريفي الذي تعد أنشطة البيطرة والزراعة هي الأولى بنسبة 30% لكل منهما، في حين تأتي أنشطة خدمات التجارة بنسبة 20%، وتتوزع النسبة الباقية، وهي أقل من النصف، على الأنشطة المتبقية (الشكل: 1) (المكتب الوطني للإحصاء، 2015، ص: 18).

الشكل (1): التباين النسبي لأعداد النشطين، حسب فروع النشاط الاقتصادي

خلال سنة 2013 على مستوى البلاد



المصدر: من إنجاز الباحث بالاعتماد على: (المكتب الوطني للإحصاء، التعداد العام للسكان والمساكن 2013)

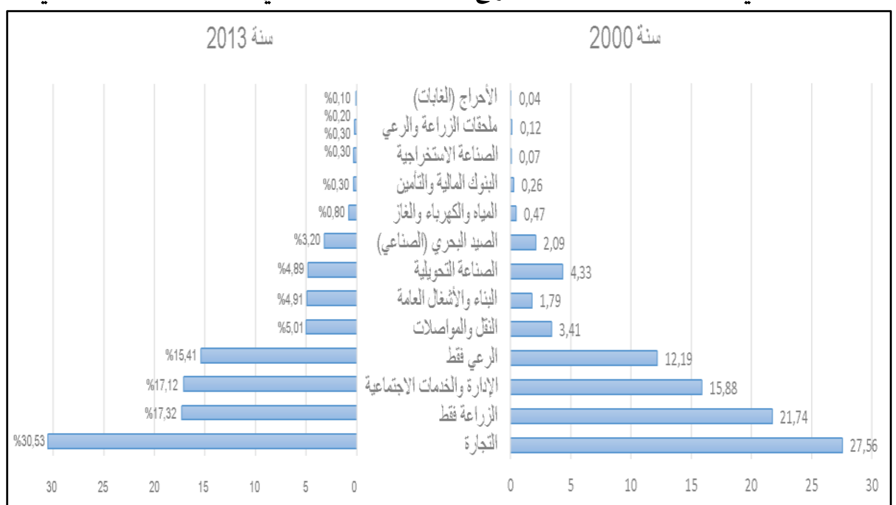
2.تطور التركيب الاقتصادي لليد العاملة التَّرارزيَّة: التحول نحو سيطرة الخدمات

من خلال تتبع نتائج تلك التعدادات يتضح أن التطور في التركيب الاقتصادي للعمالة التَّرارزيَّة، قد ارتبط بشكل أساسي بتزايد المهن الاجتماعية في القطاع الثالث والأنشطة المهيكلة (Informelles) التي ارتبط نموها وديناميكيتها، في البلد، بديناميكية وحركية السكان، التي ترجمت في الميل السريع للسكان الرحل إلى الاستقرار خلال سنوات الجفاف الأولى التي ضربت مقومات عيشهم الأساسية (الرعي، الزراعة)، من جهة، وتنامي أعدادهم داخل الأوساط الحضرية الكبرى في البلد، من جهة أخرى (ولد أحمدّ فال، 1999، ص: 267)؛ ما جل القطاع غير المصنف حسب عديد الدراسات، يحتل كنتيجة لذلك، أكثر من 80% من فرص العمل في موريتانيا، لأعداد كثيرة نسبيا من خريجي المراكز الفنية والمهنية، ولأعداد هامة من المتسربين من النظام التعليمي، فضلا عن توظيفه لمعظم النساء العاملات في هذا القطاع (ولد عالي، 2012، ص: 97)، والذي يشمل مهنا كثيرة.

ويتضح من خلال مقارنة نسب أعداد النشطين العاملين حسب مختلف الأنشطة الاقتصادية الرئيسية، في ولاية الترارزه، السيطرة المطلقة لنشاط التجارة، بدرجة أولى سواء في إحصاء 2000 (27,56%) أو في إحصاء سنة 2013 (30,53%) من مجموع النشطين العاملين في الولاية، حسب السنوات (على التوالي 56973 و59872 نشطا)، يليه النشاط الزراعي (الزراعة فقط) في تلك السنتين على التوالي بنسبة 21,74% و 17,32% (الشكل: 7)، ولعل أهمية نسبة النشطين في الزراعة هنا، تكمن في الأهمية الزراعية لولاية الترارزه لمحاذتها للنهر، ما جعلها تحتل المرتبة الأولى في إنتاج وزراعة الأرز على المستوى الوطني، هذا في حين تتقدم نسبتي الإدارة والخدمات الاجتماعية الأخرى (الصحة، التعليم ...) في تلك السنتين، على باقي الأنشطة الاقتصادية (15.88% سنة 2000، و17,12% سنة 2013).

غير أن الأهمية الفعلية للقطاع الخدمي في هذا السياق، تكمن في النسبية الإجمالية التي يمثلها ذلك القطاع بكل تفريعاته (التجارة، الإدارة والخدمات الاجتماعية، النقل والمواصلات البنوك والمالية، والتأمين ...) في كل سنة على حدة، حين مثلت نسبه مجتمعة 47,58% سنة 2000، و53,76% سنة 2013، دون اعتبار قطاعي المياه والكهرباء والبناء والأشغال العامة التي يمكن إدراجهما ضمن أنشطة القطاع الثاني، بينما تراجعت نسب وأعداد العاملين في أفرع القطاعات الأخرى ولاسيما في القطاع الأول، وخاصة الزراعة والرعي (الشكل: 2)، وذلك ليس فقط في العقدين الأخيرين وإنما نلاحظ تراجعا لتلك الأنشطة أيضا في إحصاءات 1977 و1988، وابتداء أيضا، من سنة 1965.

الشكل (2): التفاوت النسبي لأعداد النشطين حسب فروع الأنشطة الاقتصادية في ولاية الترارزه خلال سنتي 2000، 2013.

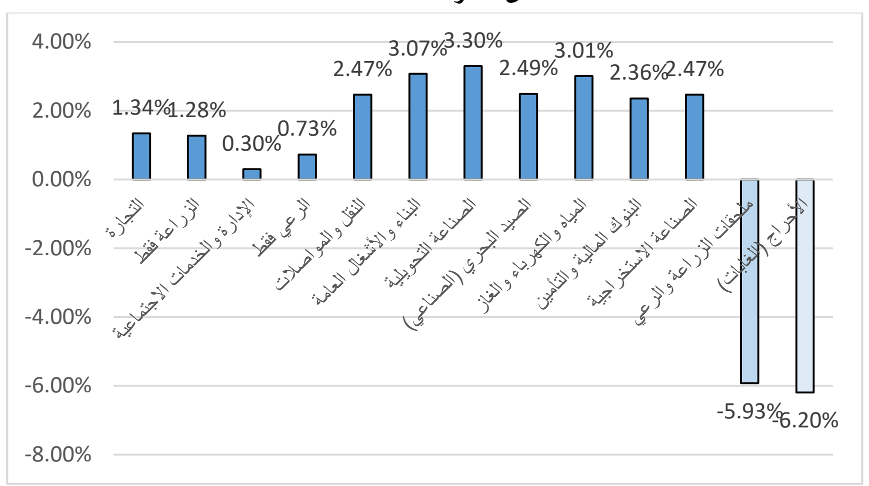


المصدر: من إنجاز الباحث بالاعتماد على المصادر التالية بتصرف: المكتب الوطني للإحصاء، المكتب المركزي للإحصاء، 2015

- **RIM, MAED, ONS,2003, P: 31.**

وذلك ما انعكس من خلال تراجع نسب النمو السنوي للقطاع الأول أمام القطاعات الحديثة، والذي حصل على نسبة نمو سنوية بلغت في بعض أفرعه وهو الزراعة 1,28% خلال الفترة 1988-2013 (25 سنة)، بدل 1,34% لنشاط التجارة، و2,47% لقطاع النقل والمواصلات؛ بل أن بعض أنشطة القطاع الأول تميزت خلال تلك الفترة بنسب نمو سالبة كبيرة، كالأنشطة الملحقة بالرعي والزراعة (-5,93%) والأنشطة الغابوية (-6,23%)، في حين جعل التوسع العمراني للمراكز الحضرية الناشئة، قطاع البناء والأشغال العامة، يدخل ضمن القطاعات الحيوية في البلد، حيث بلغت نسبته 4.91% من مجموع النشطين في ولاية الترارزه لسنة 2013، بعد قطاع النقل والمواصلات. كما ساهمت الجهود المبذولة في القطاع الصناعي الحديث (المنجمي، والصيد البحري) ولاسيما في ولايات الشمال التي استقطبت أعدادا هامة من النشطين في البلد، في زيادة أهمية قطاعي الصناعات التحويلية والصيد، واللذين تميزا بنسبتي نمو سنوية بلغتا 3.30% و2,49% في تلك الفترة المبينة (الشكل: 3)

الشكل (3): تفاوت معدلات النمو النسبي (%) السنوي لأعداد النشطين في ولاية الترارزه، حسب الأنشطة الرئيسية، خلال الفترة 1988-2013[3]



المصدر: من إنجاز الباحث بالاعتماد على المصادر التالية بتصرف:

- **المكتب الوطني للإحصاء، 2015**
- **RIM,MAT, (R.G.P), 1977, 1992, p: 34.**
- **RI M, MAED, ONS, 2003, P: 31**

وهكذا تراجعت مكانة الأنشطة الفلاحية كثيرا في ولاية الترارزه، مقارنة بما كانت عليه أفرع تلك الأنشطة (الزراعة، والرعي، والزراعة والرعي معا، والأحراج والغابات...)، والتي تراجعت في مجملها، على التوالي خلال سنوات 1977 و1988 و2000، من نسبة 35,29% إلى نسبة 35,24% سنة، ثم إلى نسبة 34,09%، وهو تراجع وإن كان يبدو، في ظاهره، تراجعا طفيفا، إلا أنه كشف في الوقت نفسه عن نسب نمو سنوي سالبة هامة لاسيما بالنسبة لقطاع الرعي فقط (-0,66)، وقطاع الزراعة والرعي معا (-6,46) وقطاع الغابات (-7,24)، وهو تراجع يعود في الواقع إلى أسباب لعل من أهمها التحولات الاقتصادية التي عرفتها ولاية الترارزه على مستوى تمدين سكان الريف، وتحول أغلبهم إلى أفرع القطاع الثاني والثالث، جراء نمو الخدمات العمومية في المدن، وآثار الجفاف الذي ضرب البلاد في فترات متلاحقة فيما بعد الستينات وحتى اليوم (ولد

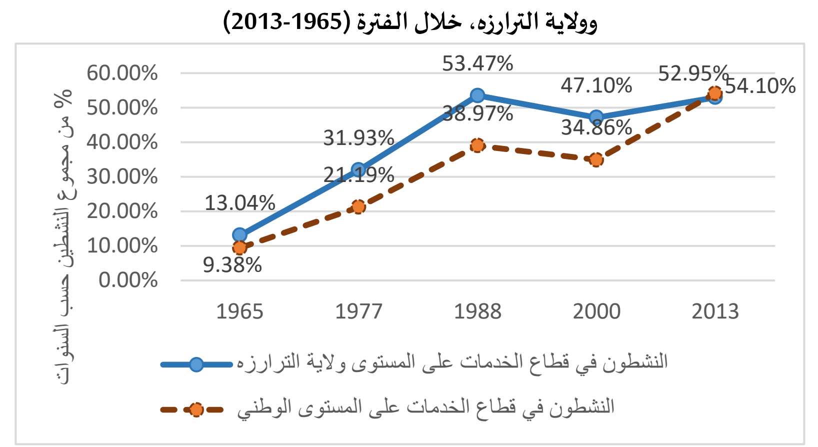
[3]–لقد تم تحليل النشاط الاقتصادي هنا من خلال معدل النشاط الاقتصادي الذي يعطي معدل النشاط من خلال نسبة السكان النشطين إلى السكان في سن العمل، إذ يبين المستوى العام للمشاركة في العمل لدى السكان في سن العمل، وأهمية اليد العاملة المتوفرة لإنتاج السلع والخدمات في اقتصاد ما (المكتب الوطني للإحصاء، 2015، ص:22).

التقي، 2013)؛ كما يعتبر تراجع أعداد العاملين وضآلة التشغيل في القطاع الرعوي، نتيجة حتمية مترتبة عن الظروف البيئية والتغيرات المناخية التي مرت بها البلاد خلال السنوات الأخيرة (تناقص مساحات المراعي الطبيعية، ازدياد نسب التصحر، انخفاض وتذبذب كميات التساقطات المطرية...) (ولد أحمدُّ فال، 1999 ، ص: 217).

ولعل ارتفاع نسب نمو الأنشطة الثالثية، يمكن رده إلى تأثير الطفرة العالمية في قطاع الخدمات، وانفتاح البلد على السوق الدولي والأنشطة الحديثة، كما تكمن أهمية نسب النشطين في التجارة ضمن ذلك القطاع في كون التجارة تعد من أهم الأنشطة الاقتصادية التي دأب سكان موريتانيا على مزاولتها منذ أمد ليس بالقريب، حين كانوا يربطون بين شمال القارة الإفريقية وممالك السودان في جنوب الصحراء الكبرى، عبر القوافل التجارية (Carles, 1975, P: 335)، فحافظ عليها السكان المحليون وورّث الأجداد لأحفادهم حرفة التجارة، رغم ما انتاب الطرق التجارية في القديم من تبدل وتغير، وهو ما ترسّخ، من خلال التراكم الطويل للتجربة في مجال التجارة، وشكل سمة بارزة لدى جل الموريتانيين جعلتهم مؤهلين لمزاولة التجارة في كثير من دول المنطقة(ولد أباه، 2000، ص: 35) (دول غرب إفريقيا خاصة)، وقد ساعد ولاية الترارزه في ذلك موقعها الحدودي على النهر، ما يفسر الأهمية التي حظيت بها مدينة روصو كمدينة تجارية ومعبر مبادلات حدودي هام.

ولعل تلك التقاليد في مجال التجارة وتوسع وتنوع الأنشطة الخدمية الأخرى داخل المجالات الحضرية الحديثة في البلاد، والتي لا تتطلب خبرة مسبقة كبيرة، هي ما يسهل انخراط الباحثين عن شغل، فيها بسهولة، تعد من أهم العوامل التي جعلت أعداد النشطين في قطاع الخدمات، تتزايد باضطراد، في البلد ككل، وفي ولاية الترارزه خاصة، انطلاقا من سنة 1965 وحتى 2013، حتى انتقلت نسبة العاملين في قطاع الخدمات عموما، من 13% سنة 1965، إلى 52,95% من مجموع النشطين في ولاية الترارزه، بنسق متزايد عند جل التعدادات السكانية التي رصدت تلك الأعداد، وكذا الحال بالنسبة لتزايد نسب النشطين في قطاع الخدمات من مجموع النشطين في البلد ككل (الشكل: 4).

الشكل (4): التطور النسبي لأعداد العاملين في قطاع الخدمات، على مستوى البلاد وولاية الترارزه، خلال الفترة (1965-2013)



(%)*: نسب أعداد النشطين في القطاع الثالث (الخدمات)، من مجموع النشطين (كل القطاعات).

المصدر: من إنجاز الباحث بالاعتماد على معطيات المصادر التالية، بتصرف:

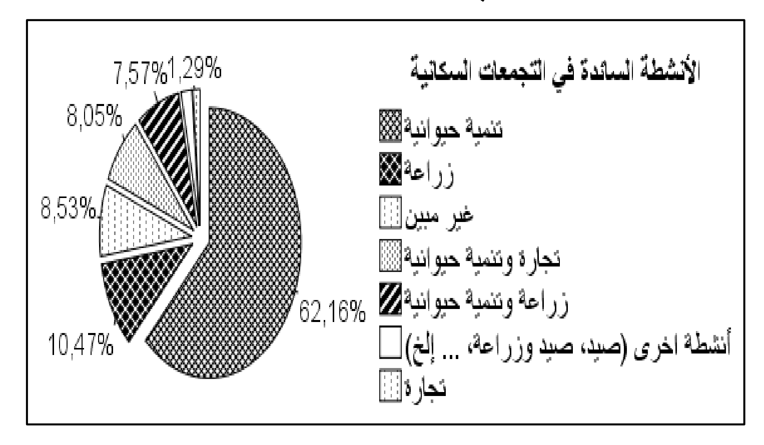
- **RIM, MFPFP, 1972, P: 178.**
- **RIM,MAT, (R.G.P), 1992, pp: 11 ; 35, 374**
- **RI M, MAED, ONS, 2003, P: 31.**
- **RIM, MAED, ONS, 2008, p: 24**
- **RIM, MAED, ONS,1983, PP : 16, 19.**[37].

وهكذا تعكس الأرقام والنسب السابقة تزايد أعداد النشطين في ولاية الترارزه في قطاع الخدمات، نتيجة لظروف عديدة، أبرزها الأرباح السريعة التي يمكن تحقيقها من العمل في ذلك القطاع لدى البعض ولاسيما في الأنشطة التجارية، والتي قد لا تتحقق من خلال العمل في الأفرع الاقتصادية الأخرى.

2.تزايد أعداد النشطين في قطاع الخدمات، حسب المقاطعات

رغم أن معطيات الاستمارة الميدانية سنة 2018 أبانت، أن نسبة 62,18% من مجموع التجمعات السكانية التي تفوق الـ 50 نسمة، (باستثناء تجمعات بلدية لگصيبه وبرينه)، سنة 2018 هي تجمعات تسودها أنشطة التنمية الحيوانية، بدرجة أولى، كما أن نسبة 10,47% من تلك التجمعات هي تجمعات زراعية أساسا، في حين تأتي أعداد التجمعات التي تسودها أنشطة أخرى أو تَجْمَع بين أنشطة مختلفة؛ في مراتب نسبية دنيا، من مجموع التجمعات التي تم استجواب البلديات التي تنتمي إليها (الشكل: 5).

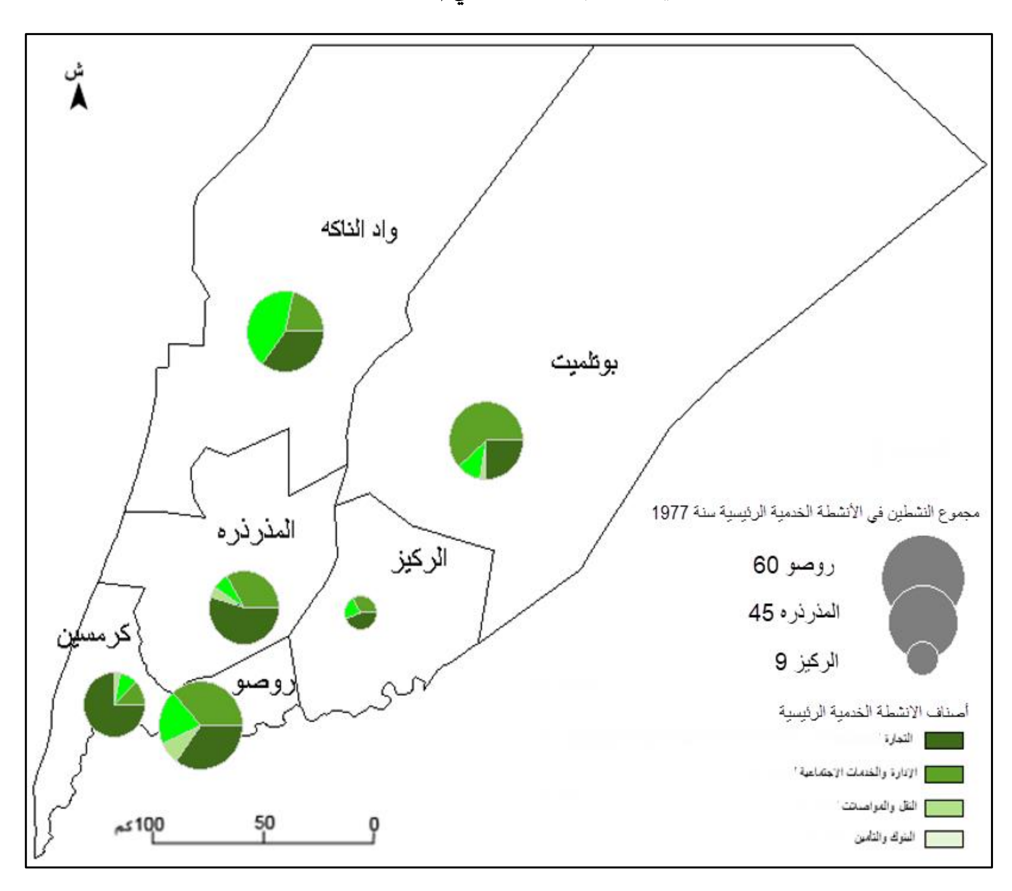
الشكل (5): التباين النسبي لأعداد التجمعات السكانية التي تفوق الـ50نسمة حسب الأنشطة السائدة، سنة 2018



المصدر: معيطات الاستمارة الميدانية الموجهة للبلديات، 2018

إلا أن النظر إلى التصنيف الاقتصادي لتلك التجمعات، اعتمادا على أعداد النشطين، يبين خلاف ذلك؛ حيث تأتي أعداد النشطين في قطاع التجارة، في مستوى أول، ثم أعداد النشطين في قطاع النقل والمواصلات وقطاعي الإدارة والخدمات الاجتماعية في مقدمة النسب المئوية لمجموع أعداد النشطين العاملين فعليا، في ولاية الترارزه، خلال الإحصاء السكاني الأخير (2013)، إذ مثلت نسب تلك الأنشطة مجتمعة 52,90% من مجموع النشطين في مجموع الولاية، وهي النسبة التي تزايد في السنوات الأخيرة حيث انتقلت من 40,99% من مجموع النشطين في إحصاء سنة 1977، هذا رغم انخفاضها عن المتوسط في مقاطعة الركيز (36,10% سنة 2013، و11,02% سنة 1977) التي ما زالت الأنشطة الريفية فيها تتبوأ مراتب الصدارة، (الخريطة: 2، و3).

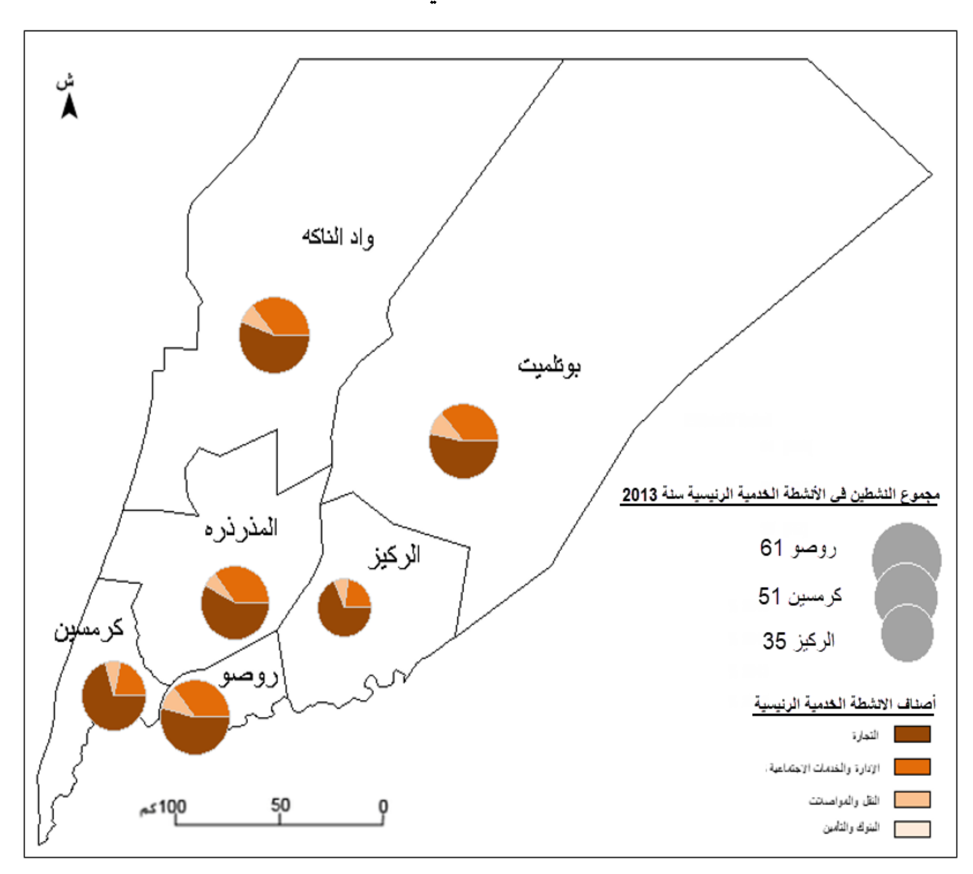
الخريطة (2): التوزيع النسبي (%) لأعداد النشطين في الأنشطة الخدمية الرئيسية في ولاية الترارزه، من مجموع النشطين، حسب المقاطعات في إحصاء 1977



المصدر: من إنجاز الباحث بالاعتماد على نتائج إحصاء السكان والمساكن لسنة 1977، (النتائج ذات الاولوية)

وتعتبر الزيادة الملاحظة في أعداد النشطين في القطاع الخدمي وشبه الخدمي في الولاية وحسب مختلف المقاطعات من الدلائل الهامة على التطور في اتجاه تشبع القطاع الخدمي وسيادته على باقي الأنشطة في الولاية. ولاسيما بالنسبة لأنشطة التجارة، وأنشطة الإدارة والخدمات الاجتماعية الأخرى والتي مثلت على التوالي 30,50% و17,10% من مجموع أعداد النشطين فعليا في ولاية الترارزه خلال إحصاء سنة 2013. وهكذا يعكس التفاوت في نسب النشطين في الأنشطة الرئيسية لقطاع الخدمات التباين العميق الذي شهدته تركيبة النشطين على مستوى المقاطعات "التَّرارزيَّة "، ولعل لتحضر سكان ولاية الترارزه وتطور مدنها علاقة جدلية هامة بهذا التطور (الخريطة :3).

الخريطة (3): التوزيع النسبي (%) لأعداد النشطين في الأنشطة الخدمية الرئيسية في ولاية الترارزه، من مجموع النشطين، حسب المقاطعات في إحصاء 2013



المصدر: من إنجاز الباحث بالاعتماد على: (RIM, ONS, 2017. P28)

وهكذا إذن تطورت أعداد النشطين في قطاع الخدمات، ولاسيما التجارية منها بشكل خاص، في اتجاه احتكار أنشطة الخدمات للمراتب العليا ضمن الأنشطة الاقتصادية الرئيسية في البلد ككل، وفي ولاية الترارزه بالرغم مما تتسم به من خصائص بيئية تتيح لأنشطة القطاع الأول أن تتبوأ مراتب الصدارة. وهنا يمكن القول أيضا أن التحول في بنية النشطين حسب مختلف القطاعات الاقتصادية، هو أحد أهم مظاهر التحضر الذي شهدته ولاية الترارزه ومدنها، لا بحكم المراتب التي حظيت بها مختلف أنشطة القطاع الثالث، الحديثة، على حساب الأنشطة الزراعية والرعوية، فحسب، وإنما أيضا من خلال تنوع وتضخم أعداد العاملين في أنشطة القطاع الثالث ولا سيما التجارية منها، والأنشطة المهنية الصغيرة التابعة لها، والذي يعد من أبرز نتائج ذلك التحول في التركيبة المهنية للنشطين، في ولاية الترارزه خصوصا، والبلاد عموما، مثلها في ذلك مثل غالب بلدان العالم النامي ولا سيما

في أوساطها الحضرية، وإن كان ذلك التضخم لا يمثل، لدى البعض، سوى شكل من أشكال البطالة المقنعة، إلا أنها قد تصبح أحد أبرز مظاهر الدينامية التي تتسم بها أنشطة القطاع الثالث في ولاية الترارزه، ولاسيما التجارية منها.

III.مكانة الخدمات في إعالة السكان، ودعم الأنشطة الاقتصادية في ولاية الترارزه

لا يقتصر دور الأنشطة الخدمية في ولاية الترارزه، على توفير الخدمات الاجتماعية وتلبية متطلبات السكان المحليين من السلع والحاجات الضرورية، فحسب وإنما لها تأثيرات على سوق العمل، بتوفيرها لمواطن شغل لأعداد معتبرة من السكان المحليين، وفي أصناف مختلفة من المهن، وإن كان معظمها، مهنا هشة وهامشية. كما يطال تأثيرها المجال المبني، لتكون محثا ومحركات لمسار التحضر، بتوسيعها للمجالات المبنية من خلال حثها للسوق العقارية في الولاية، وهي مسألة بدأت تظهر ولاسيما مؤخرا في بعض التجمعات التي وصلتها الطرق المعبدة التي كان لها الدور في حث الأنشطة التجارية، ومن ثم في حث المستثمرين الباحثين عن الربح سواء من التجار أو من المستثمرين العقاريين.

1.المكانة الهامة للخدمات في التشغيل والإعالة البشرية في ولاية الترارزه

تعتبر العناصر المدرجة ضمن الخصائص الرئيسية لسوق العمل في البلاد، كالسكان في سن العمل (14-60 سنة)، والسكان النشطين (la population active)، والسكان النشطين المشتغلين (la population active occupée)، ومعدلات النشاط (Tauxd'occupation)[4]، ومعدل التشغيل الاقتصادي[5]، من أهم المؤشرات الرئيسية للتشغيل التي تُخْرِج نتائج ذات نفع على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

وهي العناصر التي يمكن تحليلها، أيضا، من الاضطلاع على مستويات الإعالة البشرية، التي يمكن استخراجها من خلال مؤشر النشطين العاملين/سكان (أو معدلات الإعالة) الذي يعني نسبة عدد السكان النشطين في سن العمل (14-64سنة) إلى عدد السكان غير النشطين من نفس الفئة العمرية (14-64سنة) (RIM; ONS; 2017, p:40)،(أي النشطين في سن العمل، قسمة على غير النشطين من فئة سن العمل*100)، وهو مؤشر يمكن من فهم المعطيات حول مقدرة السكان النشطين في نشاط ما على إعالة السكان في سن العمل. حيث يتم اعتبار القيم والمتغيرات الزمنية للسكان في سن العمل، ذات علاقة وطيدة

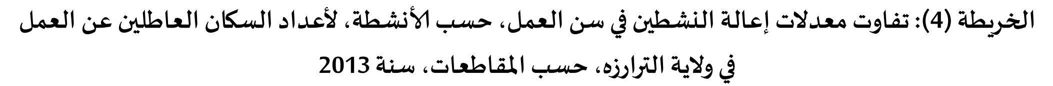
[4]-لقد تم تحليل معد النشاط الاقتصادي، في تعداد 2013، من مجموع السكان في سن العمل، في بلد معين، فهو يمكن من حصر السكان في سوق العمل ومستوى الولوج إلى التشغيل (المكتب الوطني للإحصاء، 2015، ص:25).

[5]- المستخرج من قبل الباحث بالاعتماد على: (RIM, ONS, DSDS, 1994, pages: 72-73-75-77-79-82)

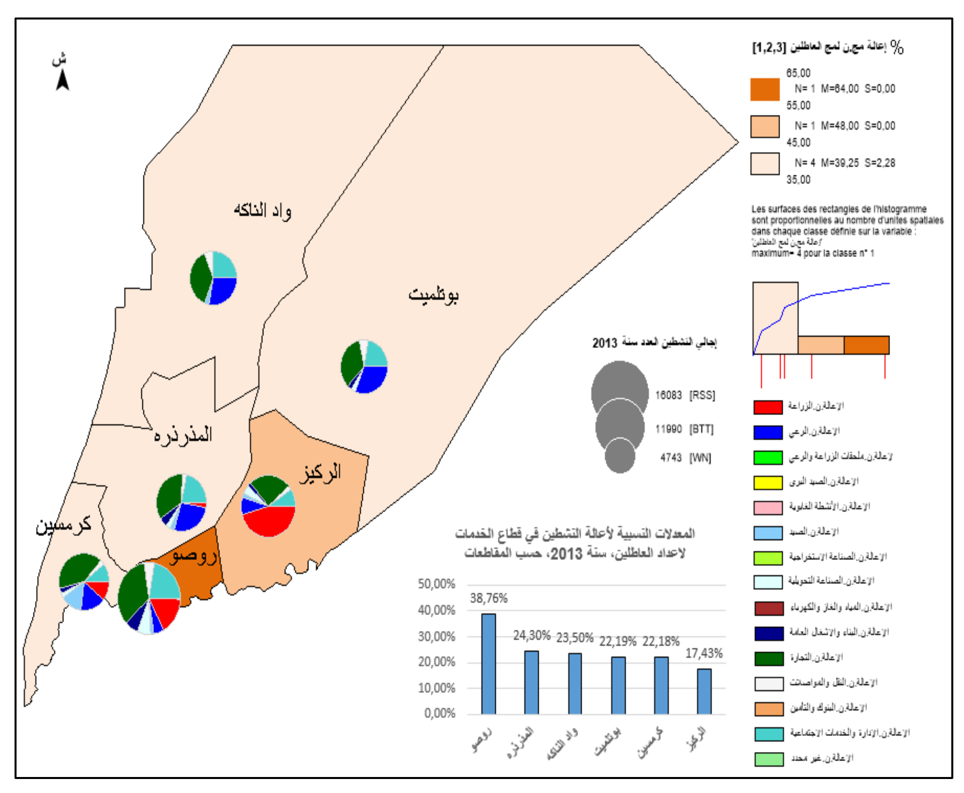
بالنمو الاقتصادي في مجال ما، كما يمكن من خلال ذلك المؤشر قياس إسهام القوى العاملة في إنتاج السلع والخدمات في الاقتصاد الوطني، كما يُمكّن من تحديد أي الأنشطة الاقتصادية أكثر استقطابا لليد العاملة في سن العمل (14-64 سنة)، من ناحية، وتحديد السكان الأكثر مساهمة في إنتاج السلع والخدمات من ناحية أخرى (RIM; ONS; 2017, p:40).

وفي هذا السياق بلغ معدل عامل/ساكن نسبة 36,6% حسب نتائج التحقيق الوطني حول الشغل والقطاع غير المصنف (ENESI) سنة 2017، بمستوى نسبي ضعيف لهذا المعدل، ما يظهر أن جزءً هاما من السكان في سن العمل لا يشارك مباشرة في الأنشطة الاقتصادية للدولة، مقارنة مع معدل الاستخدام المحدد في سنة 2012 انطلاقا من (ENESI)، والذي بقي شبه ثابت 39%، للسكان في سن العمل (RIM; ONS; 2017, p:40).

وعلى المستوى الجهوي لولاية الترارزه حاولنا في هذا العنصر من البحث استخراج ذلك المعدل من خلال حساب نسبة أعداد النشطين العاملين في كل الأنشطة إلى أعداد العاطلين، من جهة وحساب حصة نسبة النشطين في قطاع الخدمات إلى العاطلين، فتبين الارتفاع النسبي لإعالة النشطين في الخدمات للسكان، ففي حين تبين ارتفاع نسبي لمعدل الإعالة العامة (كل الأنشطة/كل العاطلين) في مقاطعة روصو، اتضح من خلال الخريطة (4) أن أعداد النشطين في التجارية في تلك المقاطعة هي الأكثر (الإعالة 55-65%)، في حين اتضح أن الإعالة العامة في مقاطعة الركيز والتي جاءت في الفئة الوسطى (45-55%) كانت بسبب ارتفاع عدد النشطين فيها في قطاع الزراعة، هذا في حين اتضح من خلال الخريطة (4) أن الدور الأساسي في الإعالة العامة في المقاطعات الأخرى التي كان ضمن الفئة (35-45%) كان من نصيب أنشطة التجارة بدرجة أولى (الخريطة: 4).



الخريطة (4): تفاوت معدلات إعالة النشطين في سن العمل، حسب الأنشطة، لأعداد السكان العاطلين عن العمل في ولاية الترارزه، حسب المقاطعات، سنة 2013



المصدر: من إنجاز الباحث، بالاعتماد على نتائج التعداد العام للسكان والمساكن 2013.

أما بالنظر إلى معدلات الإعالة بالنسبة للنشطين في الأنشطة الخدمية الرئيسية (RIM, ONS, 2017. P28)، يتضح أن نسب الإعالة تلك كان أعلى من نظيرتها في الأنشطة الأخرى (غير الخدمية)، وفي هذا الصدد احتلت مقاطعة روصو المرتبة الأولى بمعدل إعالة بلغ 38,76% تليها مقاطعة المذرذره بمعدل إعالة بلغ 24,30%، ثم مقاطعات واد الناكه، وبوتيلميت وكرمسين، بمعدلات إعالة متقاربة بلغت على التوالي 23,30%، 22,19%، و22,18%؛ أما مقاطعة الركيز فقد أثر عليها ارتفاع أعداد النشطين فيها في الأنشطة الأخرى غير الخدمية ولاسيما الزراعة (الخريطة: 4).

وهكذا ارتفعت النسبة الإجمالية لإعالة النشطين في الخدمات (في سن العمل) لأعداد العاطلين عن العمل 24,47% مقابل انخفاض نسبة الإعالة بالنسبة للنشطين في غير الأنشطة الخدمية التي لم تتجاوز 21,79%. وذلك بمعدل إجمالي عالٍ، في كل الولاية ولكل النشطين، ودون المتوسط بلغ 46,26%).

1.مكانة متميزة للأنشطة الخدمية في الأوساط الحضرية

تساعد معرفة الأوزان الوظيفية لأي مدينة أو تجمع ضمن أي مجال جغرافي في فهم الحركية المجالية للسكان، من وإلى تلك التجمعات، وفي هذا الإطار تنشأ المدن والتجمعات في العادة لتؤدي الوظائف التي تميزها عن غيرها من التجمعات، وتكون السبب في وجودها، ونموها (ولد التقي، 2013). ومن خلال التركيبة القطاعية للنشطين في المدن التَّرارزيَّة في إحصاء 1988 يمكن إعطاء نبذة عن مكانة الأنشطة الرئيسية في الأوساط الحضرية في ولاية الترارزه، بالنسبة لبعض الأنشطة الاقتصادية، وذلك رغم صعوبة التمييز بين وظيفة محددة لكل مدينة على حدة، غير أنه من خلال قرينة التخصص أو معامل التخصص الاقتصادي يمكننا إعطاء صورة عن تلك المدن على الأقل في ظل ما توفر من إحصاءات حول أعداد النشطين في تلك المدن، وهنا لم نتمكن –رغم حداثة الإحصاء الأخير 2013– من معطيات تفصيلية على مستوى أعداد النشطين في التجمعات، سوى بالنسبة لمدينة روصو، لذا كان إحصاء 1988 ملجأ لإعطاء صورة تقريبية عن التخصص الوظيفي لتلك المدن.

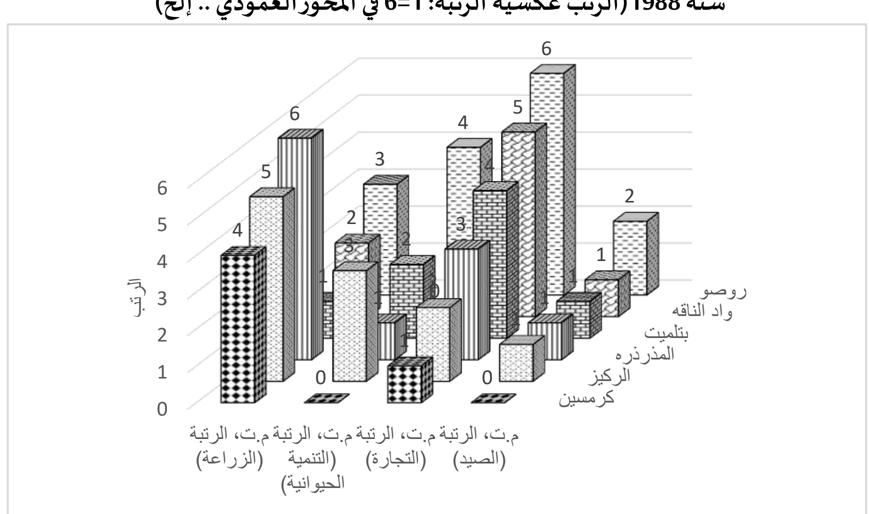
وهو المعامل الذي تتراوح قيمته بين الصفر الواحد (ولد عالي، 1997، ص:168)؛ وإن نظرة بسيطة على الشكل (6)، المقتبس من الأرقام المستخرجة انطلاقا من ذلك المعامل[6]، تتبين المرتبة الأولى لأعداد النشطين في التجارة، في ثلاث مدن تجارية وهي مدينة روصو ثم مدينة واد الناگه ومدينة بوتيلميت، في حين كانت أعداد النشطين في الزراعة في ذلك الإحصاء في المرتبة الأولى في باقي المدن (المذرذره، الركيز، كرمسين)، وذلك بمعامل تخصص تجاري بلغ 0,01 في روصو و0,05 في بوتيلميت، و0,04 في واد الناگه، بينما كان بأعداد سالبة تحت الصفر في باقي المدن، التي بلغ فيها معامل التخصص في النشاط التجاري، قيمة 0,17 في كرمسين، و0,05 في المذرذره، و0,07 في الركيز. هذا في حين تأتي أعداد النشطين في التنمية الحيوانية في مرتبة ثانية بالنسبة لمدينة الركيز بعد الزراعة، ثم في روصو وبوتيلميت بعد نشاط التجارة، أما في المذرذره، فتأتي أعداد النشطين في التجارة في المرتبة الثانية لذلك المعامل (الشكل: 6).

واعتمادا على تلك المعاملات يمكن الخروج بتصنيف للمدن التَّرارزيَّة على الأقل في الإحصاء قبل الأخيرين والذي يدعمه المسار التطوري نحو الزيادة لأعداد النشطين في التجارة، في المدن التجارية بالأساس وهي روصو التي

[6]– ويمثل 353 محلا ومؤسسة تخص المؤسسات والمحلات التي أجاب القيمون عليها عن سؤال طريقة اقتناء المحل

بلغت فيها نسبة النشطين في التجارة حينذاك 50,40% ثم بوتيلميت بنسبة 29,94%، ثم واد الناگه وإن كانت نسبة النشطين في التجار فيها متدنية 2,35% من مجموع النشطين في التجارة في مجموع تلك المدن، إلا أن معامل تخصصها فيها كان أعلى. أما المدن التي يمكن وصفها بالزراعية، حينها، فهي كرمسين التي بلغت فيها نسبة النشطين في التجارة 26,99%، من مجموع النشطين في تلك المدن، ثم الركيز بنسبة 9,66%، ثم المذرذره بنسبة 8,90%.

الشكل (6): تراتب المدن التَّرارزيَّة حسب معاملات التخصص في الأنشطة الاقتصادية الرئيسية فيها سنة 1988 (الرتب عكسية الرتبة: 1=6 في المحور العمودي .. إلخ)

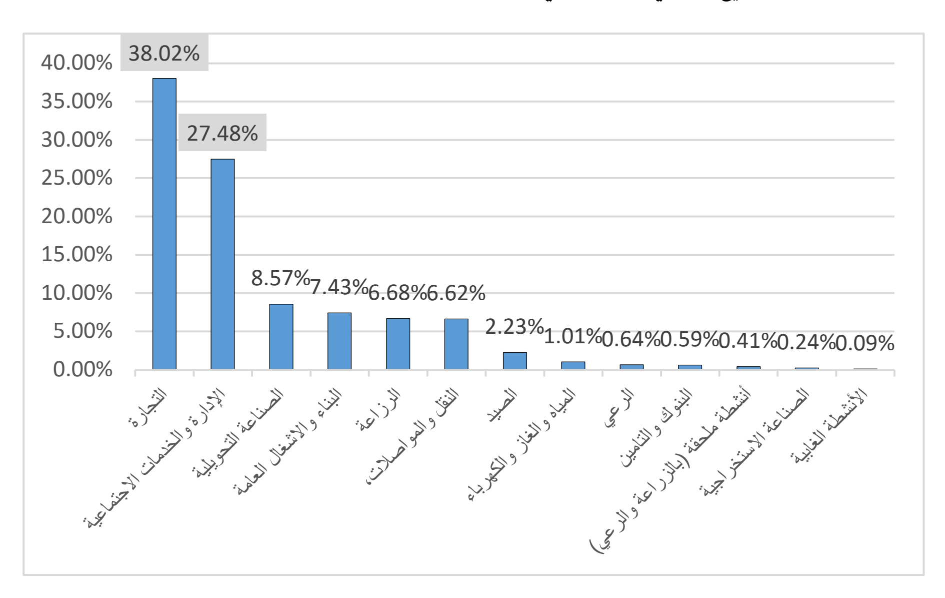


المصدر: من إنجاز الباحث بالاعتماد على المصدر التالي (RIM, ONS, DSDS, 1994, pages: 72-73-75-77-79-82)

ولا شك أن للتحولات الحاصلة بعد ذلك في اتجاه سيادة أعداد النشطين في القطاع الخدمي، دور هام في التخصص الوظيفي لتلك المدن في أنشطة غير أوليّة (القطاع الأول)، تغلب عليها أنشطة الخدمات وهو ما تؤكد عليه نتائج الإحصاء الأخير بالنسبة لمدينة روصو التي ظلت مدينة تجارية بامتياز، رغم الإمكانات الزراعية لمحيطها الطبيعي، وهذا ما يتضح من الشكل (7)، الذي يظهر النسبة العليا التي حظيت بها أعداد النشطين في تلك المدينة في إحصاء سنة 2013، والتي وصلت 38,02% من مجموع النشطين فيها في مختلف الأنشطة الاقتصادية، تليها نسبة النشطين في قطاع الإدارة والخدمات الاجتماعية، ثم النشطين في قطاع الصناعات

التحويلية، فيما تأتي الأنشطة الزراعية في مرتبة خامسة بعد أن كانت في مرتبة رابعة في سنة 1988 (الشكل: 7).

الشكل (7): التوزيع النسبي للنشطين في مدينة روصو، حسب الأنشطة الاقتصادية، سنة 2013



المصدر: من انجاز الباحث بالاعتماد على:(RIM, MAED, ONS, 2015, P :11)

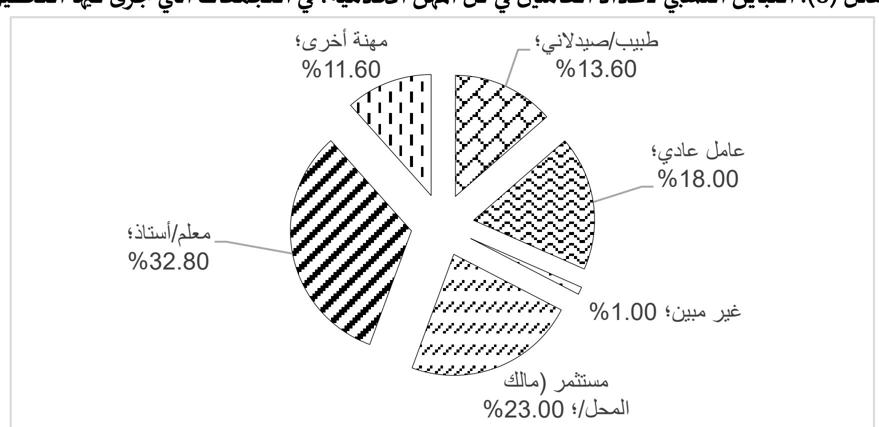
2. الخدمات وتنوع سوق الشغل الترارزي: تعدد أشكال العمل المرتبطة بالأنشطة الخدمية

من خلال نتائج الاستمارة الميدانية الموجهة للمؤسسات الخدمية، يتضح أن الأنشطة الخدمية المدروسة، قد وفرت مواطن شغل عديدة لعدد هام من السكان المحليين، في المدن وأريافها، وهو ما أدى إلى جعل سوق الشغل الخدمي أحد المرتكزات الرئيسية التي تأسست عليها المكانة الاقتصادية للأنشطة الخدمية في التجمعات السكانية، وهو ما يعني تدعيما للسوق ولبعض أنماط المهن الاقتصادية، ما يسهم في توزيع العمل في إطار فئات اجتماعية مهنية تسهم بالضرورة في إعالة أعداد هامة من العاطلين في سن العمل وخارجها، وتختلف تلك المهن بحسب طبيعة النشاط الخدمي، وفيما يلي استعراض لنسب العاملين في المؤسسات الخدمية المستجوبة في التجمعات المدروسة.

2.1.تعدد أشكال العمل في الأنشطة الخدمية: تنوع وتباين حسب الوسط

تعكس الأرقام المستخرجة من نتائج الاستمارة الميدانية النسب العليا التي حظيت بها أعداد العاملين من صنف المعلمين الأساتذة بنسبة (32,80%) من مجموع الأصناف المبينة في الاستمارة، تليها نسبة المستثمرين وهم ملاك المحلات الخدمية والذين يخصّون العاملين في الأنشطة التجارية، بنسبة 23%، ثم نسبة العمال العاديين وهم الفئة الثانية في عمال الأنشطة التجارية بنسبة 18%، أما الأطباء والصيادلة فقد جاءت نسبتهم في مرتبة رابعة حيث بلغت 13,60%، من مجموع العاملين من مختلف الأصناف، هذا في حين بقيت الأصناف الأخرى في نسب دنيا ناهيك عن غير المبين منها (الشكل: 8).

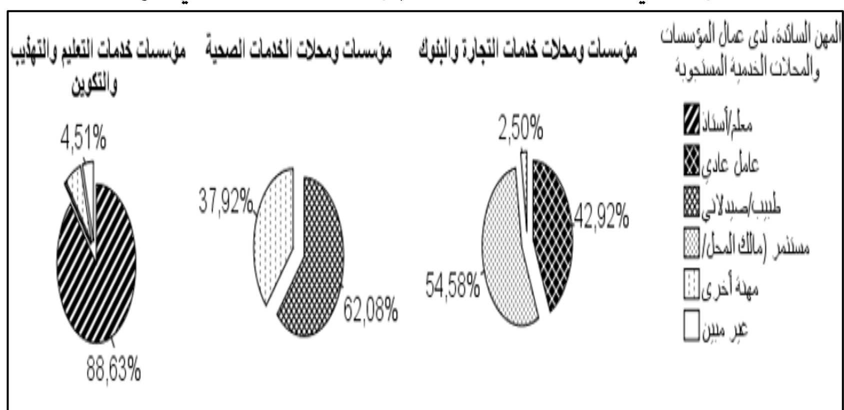
الشكل (8): التباين النسبي لأعداد العاملين في كل المهن الخدمية، في التجمعات التي جرى فيها التحقيق



المصدر: معطيات الاستمارة الميدانية، 2018

تعد الأصناف المهنية المرتبطة بالأنشطة الخدمية في المدن والتجمعات السكانية المدروسة، متباينة جدا بتباين الأصناف الخدمية، ففي حين تستقطب الخدمات الصحية صنفين من العمال وبنسب متفاوتة، هما الطبيب/الصيدلاني (62,06%) وعمال آخرون (مساعدون، ...)، نجد أن الأنشطة التجارية تستقطب عددا أكبر من تلك الأصناف أهمها التجار وملاك المحلات (54,58%) ثم العمال العاديون (42,92%) ثم العمال من أصناف أخرى (حراس، ناقلون... إلخ) 2,50% (الشكل: 9).

الشكل (9): التباين النسبي لأعداد العمال، حسب المهن والاصناف الخدمية في المؤسسات المستجوبة



المصدر: معطيات الاستمارة الميدانية، 2018

أما بالنظر إلى الشكل (10)، فتتبين أهمية أعداد العمال من صنف المعلم/الأستاذ في المرتبة الأولى في الوسطين الحضري والريفي (54,20% و30,30% على التوالي) تليها نسبة المستثمرين (التجار) في الحضر (24,7%)، ونسبة العاملين من مهن أخرى في الوسط الريفي 16,7%، وهو ما يعني نوعا من التخصص للمجالات الحضري في توفير أماكن العمل الخدمي من أصناف معينة من المهن، في حين ظل الريف مجال استقطاب للأيدي العاملة ذوي المهن التجارية بدرجة أولى، ثم المتخصصين في مهن أخرى ملحقة بالأصناف الخدمية الرئيسية (حارس، مساعد...).

الشكل (10): التباين النسبي لأعداد العاملين في المهن الخدمية في التجمعات، حسب الوسط



المصدر: معطيات الاستمارة الميدانية، 2018.

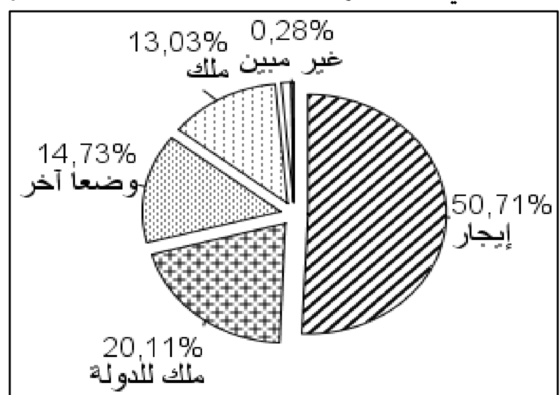
2.2.الخدمات والاستثمار العقاري: تكريس لأهمية الخدمات والعمل الخصوصي

ليس تعريف مصطلح العقار (foncier) المستخدم ككلمة عامة، فيما يبدو محل اتفاق بين المهتمين، إذ ترد عدة تعاريف مختلفة لدى المختصين، فهو محل تقاطع بين تخصصات عديدة، غير أن نظرتنا إليه في هذا السياق تنطلق من النظرة إلى إنتاج واستهلاك العقار، باعتبار تحول الأراضي الزراعية أو الأراضي البور غير المبنية إلى أراضي محضرة (urbanise) كأحد أوجه ذلك الإنتاج التي تعبر عن الانفجار أو التمدد الحضري (Mourad, 2017; p: 24). وتنطلق التساؤلات لدى الجغرافيين، حيال العقار بصورة عامة، من إشكالات واتجاهات عديدة، يرتبط أبرزها بالنمو (أو الإنفجار) الحضري، والظاهرة الضاحوية، بشكل عام، هذا فضلا عن المسائل ذات الصلة بإنتاج المجال واستهلاكه، وإشكالات العقار الفلاحي(Mourad, 2017; p: 24).

وفي هذا السياق تأتي نظرتنا إلى الاستثمار العقاري، كمنتج ومحفز للظاهرة الحضرية في ولاية الترارزه، منطلقين من إبراز مكانة الخدمات المدروسة، ضمن عمليات الإنتاج العقاري التي لها أطوار وأشكال مختلفة وتشترك فيها محركات عديدة(Mourad, 2017; p: 27-32)، ليست محل دراستنا هنا، وقد أظهرت نتائج الاستمارة الميدانية أهمية الإيجار كمحفز للاستثمار العقاري، ومن ثم استهلاك الأرض الحضرية وغير الحضرية للاستخدامات الخدمية، إذ بينت معطيات الاستمارة الميدانية اختلافا كبيرا بين طبيعة المحلات وأنماط استغلالها في التجمعات المدروسة، حيث بينت الأهمية النسبية الكبيرة للمحلات المؤجرة التي بلغت نسبتها 50,11% من مجموع تلك المحلات[7]، بينما لم تتجاوز نسبة المحلات المملوكة من طرف الدولة أو من طرف مستغليها سوى نسبة 20,11% و13,03% على التوالي، من مجموع تلك المحلات في مجمل التجمعات التي أجريت فيها الاستمارة مع المؤسسات، هذا فيما تقلّ نسبة المحلات الأخرى المستغلة بطرق متنوعة (الشكل: 11).

[7] يقصد بمبدأ استمرارية المرفق العام " أن نشاطات المرافق العامة لا يمكن، من الناحية المبدئية، أن تعرف التوقف أو الانقطاع. وذلك نظرا لكون هذه النشاطات تعد ضرورية لحياة المواطنين. مما يترتب عليه أن الإختلال بمبدأ الإستمرارية من شأنه أن يؤدي إلى المساس بالأهداف التي أنشئت من أجلها المرافق العامة (كرامي.، 2015، 294)

الشكل (11): التفاوت النسبي لأعداد المؤسسات والمحلات، حسب طبيعة حيازة المباني المستغلة



المصدر: معطيات الاستمارة الميدانية، 2018

ولذلك الترتيب صلة بالغة الأهمية بطبيعة الحال في تنشيط سوق الاستثمار العقاري ومن ثم في حث مسار التحضر لارتفاع نسبة المحلات المستغلة عن طريق الإيجار وهو ما يتضح من خلال الزيارات الميدانية التي أظهرت الحيوية العقارية في بعض المدن ولاسيما روصو التي تشهد عملية تشييد مستمرة للأسواق ومباني المحلات التجارية خاصة. وهو ما يؤكد على أن الأنشطة الخدمية في ولاية الترارزه، ليست مجرد أنشطة اقتصادية وظيفتها التوزيع أو اجتماعية وظيفتها تلبية خدمات معينة للسكان المحليين، والتأثير على المجتمع، وإنما لها أيضا تأثير بيّنٌ على المجال الحضري خاصة، وتوسعه، وتحولاته، بحيث تصبح محركا للتحولات الزمانية والاقتصادية والمجالية في ولاية الترارزه عموما ومدنه خصوصا. وهكذا يتضح مدى التشعب في الظواهر ذات الصلة بالأنشطة الخدمية في الولاية، التي أبانتها مختلف التحليلات المعتمدة على نتائج الاستمارة الميدانية وعلى الإحصاءات والوثائق النظرية.

خاتمة

تعتبر التحولات التي شهدها الاقتصاد الموريتاني بصورة عامة والخدمات بصورة خاصة من التجليات التي تجسد أهمية التطور الحاصل على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، الذي ينعكس على بنى وخصائص النظام الحضري في موريتانيا، ولا شك أنه كان لإنجازات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد انعكاسات على تحولات مختلفة ذات صلة وطيدة مباشرة أو غير مباشرة بتزايد أهمية قطاع الخدمات في ولاية الترارزه.

إذ من خلال مقارنة أولية لما وصلت إليه الأنشطة الخدمية في الولاية، بوضعها السابق، ولاسيما قبل انفتاح البلد على الأسواق الخارجية بشكل أكثر اندماجا، يتبين لنا أهمية التحولات على مستوى سوق الشغل والأنشطة الاقتصادية في الولاية والتي احتلت فيها الأنشطة الخدمية مراتب الصدارة. وهو ما كان له انعكاس على البنى

الاجتماعية والمهنية المرتبطة بممارسة تلك الأنشطة الخدمية، سيكون له انعكاس، بالضرورة، على مستوى تحضر ونمو المراكز الخدمية في تلك الولاية، ما يسهم في تحول الولاية من حيث العلاقات المجالية إلى مرحلة أكثر تعقيدا يكون لأنشطة القطاع الخدمي والأنشطة الحديثة فيه، الدور المحوري، لتصبح المراكز الخدمية في الولاية أكثر ارتباطا بمجالاتها والمجالات الخارجية، في سياق التطور السريع والترابط في الأنشطة الاقتصادية ولاسيما الخدمية منها. وهكذا سيكون استعراض التطور والتحول على مستوى الأنشطة الخدمية في الولاية ومكانتها في استيعاب سوق الشغل الترارزي، عنصرا هاما في توضيح مكانة تلك الأنشطة الخدمية كقناة من قنوات التأثير على المجتمع، وما يترتب عن ذلك من تأثير على المجال الجغرافي، في سياق تشعب الأبعاد المجالية والاجتماعية للأنشطة الخدمية.

لائحة والمراجع

أولا. المراجع باللغة العربية:

ولد الشيخ عمر (آد) 1404هـ، إدارة التعليم الأساسي في موريتانيا، دراسة تقويمية، رسالة ماجستير في الإدارة والتخطيط، قسم الترب، -كلية التربية، جامعة أم القرى، بمكة، (211 صفحة).

ج.إ.م، المكتب الوطني للإحصاء، 2012، المسح حول الفقر والأحوال المعيشية 2012.

ج.إ.م، كتابة الدولة لشؤون المرأة، إدارة الأسرة والطفل، (ب.ت)، السياسة الوطنية لتنمية الطفولة الصغرى في موريتانيا (58 صفحة).

ج.إ.م، كتابة الدولة لشؤون المرأة، إدارة الأسرة والطفل، الاستراتيجية الوطنية للترقية النسوية 2006-2008، (37 صفحة).

ج.إ.م، م.و.إ، 2015، التعداد العام للسكان والمساكن سنة 2013، الموضوع 10: خصائص المسكن، (45 صفحة).

ج.إ.م، وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، 2006، تقرير حول مراجعة البيانات الاقتصادية 1992-2004، يونيو 2006.

ج.إ.م، وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، الإدارة العامة لسياسة الاقتصادية واستراتيجيات التنمية، 2011، البرنامج الجهوي لمحاربة الفقر في ولاية الترارزه، 2011-2015، (112 صفحة).

ج.إ.م، وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، م.و.إ، 2012، المسح حول الفقر والاحوال المعيشية.

ج.إ.م، وزارة الصحة والشؤون الاجتماعية، 2004، السياسة الوطنية للصحة والعلم الاجتماعي 2005-2015 (35 صفحة).

جورج (بيار)، 2002م، معجم المصطلحات الجغرافية، ترجمة د. أحمد الطفيلي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط2، (1007ص).

لوريس (روبالكابا)، وروبن (جاريدو)، 2011، "التجمع الحضري لمراكز الخدمات الأوروبية ودو السياسات الإقليمية، ضمن كتاب مدن المعرفة: المداخل والخبرات والرؤى، (ترجمة خالد علي يوسف) أكتوبر 2011، سلسلة عالم المعرفة العدد 381 (470 صفحة).

النحوي (الخليل)،1987، بلاد شنقيط المنارة. والرباط، عرض للحياة العلمية والإشعاع الثقافي والجهاد الديني من خلال الجامعات البدوية المتنقلة (المحاضر)، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس (647 صفحة)

ولد اباه (السيد)، وآخرون،2000 موريتانيا، الثقافة والدولة والمجتمع، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 28، (205 صفحة).

ولد أحمدُّ فال (عبد الله)، 1999، السكان والتشغيل في موريتانيا، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، (490 صفحة).

ولد اعمر (مُحَمَّد)، التعليم والفقر التأثير والتأثر المجلة الموريتانية للقانون والاقتصاد، العدد 16، (ص ص 23-74)

ولد التقي (مُحَمَّد عالي)، 2013، الإشعاع التجاري للمدن ودوره في تنظيم المجال في ولاية الترارزه، ماجستير بحث في الجغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس، (180 صفحة+ملاحق).

ولد التقي (مُحَمَّد عالي)، 2018، معطيات العمل الميداني حول موضوع الخدمات والمجال في ولاية الترارزه بموريتانيا.

ولد حامدون (سليمان)، 2015، اللامركزية والتنمية المحلية بموريتانيا، حالة بلدية روصو، أطروحة دكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن طفيل، (525 صفحة).

ولد عالي (عبدوتي)، 1997، التخطيط الإقليمي في موريتانيا، "دراسة في البعد المكاني للتنمية"، ماجستير في الجغرافيا، قسم الدراسات والبحوث الجغرافية، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، (280 صفحة).

ولد عالي (عبدوتي)، 2012، مدخل إلى الاقتصاد الموريتاني الملامح والمؤشرات والمسيرة، ط1، المركز الموريتاني للدراسات الاستراتيجية، طوب برس-الرباط (142صفحة)

ولد مُحَمَّد الحسن (الشيخ سعد بوه)، 1999، التحولات المجالية والاقتصادية بولاية الترارزه، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية-الرباط جامعة مُحَمَّد الخامس-أگدال، (153 صفحة).

ج.إ.م، 2010، الطاولة المستديرة لموريتانيا، بروكسل، 22 – 23 يونيو 2010، الصيغة النهائية، (123 صفحة).

2- Bibliographieen Français

Belhedi A., 1998, Repères pour l’analyse de l’espace, Cahiers du CERES, Tunis, 459p.

Ben Jelloul M., 2017, Le foncier urbain en Tunisie,Processus de production et politiques publiques, Centre de publication Universitaire, et UR Régionalisation, Développement Régional et Urbain, Collection : Sciences humaines, sociales et religieuses, 336p.

Mérenne-Schoumaker B., 1996, La localisation des services, Nathan, Paris, (172p).

RIM, MAED, CMAP, 2006, Régionalisation des programmes de lutte contre la pauvreté, diagnostic du secteur rural dans la wilaya du Trarza, Version Provisoire, Préparée par les consultants nationaux, 51 p.

RIM, MAED, ONS, 2015, Monographie de la Ville de Rosso.

RIM, MAED, ONS, BCR, Résultats prioritaires du troisième R.G.P.H., 2000, Nouakchott, Janvier 2003.

RIM, MAED, ONS,2009, Annuaire statistique 2008, août 2009.

RIM, MAED,ONS,DSR, 2008, service régional du Trarza, 2008, Trarza en chiffres 2007

RIM, MAEF, ONS, Annuaire Statistique, Année 2001, Secteur informel.

RIM, MAT, CED, DSCN (RGP), 1977, Donnes essentielles, Centre d’études démographiques, direction de la statistique et de la comptabilité national, Mars 1983, (21p).

RIM, MFPF, 1965, Enquête démographique, résultats définitifs, Paris, 1972, 327p.

RIM, MS, DPCIS, SNIS, 2016, Annuaire des Statistiques Sanitaires, 107p.

RIM, ONS, 2017, Monographie régionale de la wilaya du Trarza, 36p.

RIM, ONS, DSDS, Septembre 1994, RGPH, 1988, Répertoire des Villages de la Mauritanie.

RIM, ONS, RGPH 1977, Répertoire des Villages de la Mauritanie, Département des Statistiques démographiques et sociales, Ministère de l’économie et des Finances, NKTT,

RIM, ONS; 2017; Situation de l’Emploi et du Secteur Informel en Mauritanie en 2017 (107Pages).

RIM,MAT, (R.G.P), 1988, Résultats prioritaires du recensement, 1988, Volume I, DSDS, janvier 1992.

TOUPET (Carles), 1975, La sédentarisation des nomades en Mauritanie centrale sahélienne, thèse de doctorat d’Etat à l’univ.de Paris VII.

استراتيجية المجتمع المدني في تنمية جودة المرافق العمومية بالمدن المتوسطة بالمغرب، حالة مدينة سوق السبت

Civil society's strategy in developing the quality of public equipment in medium cities in Morocco, case of the city of Souk El Sabt

سومية سويعد* ويوسف أيتخدجو وعبد الحق اهندار وعبد الغني الدباغي1،

Soumia SUIAD, Youssef AIT KHADJOU, Abdelhak AHANDAR, Abdelghani DABARHI, 1

[1]جامعة السلطان مولاي سليمان، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بني ملال المغرب، *soumia.suiad@gmail.com

	Abstract:	**ملخص**

تهدف هذه المقالة دراسة موضوع استراتيجية المجتمع المدني في تنمية جودة المرافق العمومية بالمدن المتوسطة بالمغرب، وتتوخى الإجابة على السؤال التالي ما مدى مساهمة المجتمع المدني في تنمية وجودة خدمات المرافق العمومية؟ وللجواب على هذا السؤال سننهج استراتيجية تمحيص كيفية وكمية، من خلال اعتماد أسلوبين لجمع البيانات؛ أولها البيانات الوثائقية والإدارية التي تم جمعها من مختلف المصالح الإدارية المختصة، وثانيهما البيانات الميدانية اعتمادا على عدة طرق منها العينة والاستمارة والمقابلة، وتطلب عرض النتائج تبني منهج نسقي. ويمكن عرض أهم النتائج المتوصل إليها فيما يلي: تعد تنمية جودة خدمات المرافق العمومية من ضمن أهم أولويات المجتمع المدني بمدينة سوق سبت، إلا أنها تعاني من مجموعة من المعيقات ولعل من أبرزها ضعف وقلة الموارد المالية، وضعف التواصل والتأطير والتكوين. يولي المجتمع المدني اهتماما مهما لتنمية جودة خدمات المرافق العمومية.

كلمات مفاتيح: ارافق العمومية، مجتمع مدني، مدن متوسطة، جودة الخدمات، تنمية،سوق السبت.

This paper examines civil society's strategy in developing the quality of public equipment in medium cities in Morocco. It desires to answer the following question: What is the contribution of civil society to the development and quality of public equipment and services? To answer this question, we will approach a qualitative and quantitative examination strategy by relying on two methods of data collection; The first is the documentary and administrative data that was then collected from the various specialized administrative departments, and the second is the method of collecting field data based on several methods, including the sample, the form, and the interview. Presentation of the results required the adoption of a systematic approach. The most important findings can be presented as follows: The development of the quality of public utility services is among the most critical priorities of civil society in the city of Souk Sabt, but it suffers from some obstacles, perhaps the most prominent of which are weak and lack of financial resources, and ineffective communication, framing and training.

Keywords: Public Equipment, Civil Society ,Medium Cities, Quality of services, Development,Souk Sebt

I.المقدمة (Introduction)

1.السياق العام

يكتسي موضوع تنمية جودة المرافق العمومية أهمية بالغة في الدراسات الحديثة، نظرا لكونها من أهم تجهيزات القرب الضرورية لتأطير السكان، وعنصر هام لقياس مستويات التنمية الحضرية للمدن وآلية من آليات رفع التهميش وفك العزلة عن المناطق القروية. فالمرفق العام يلعب دورا أساسيا في الضبط السوسيو سياسي للفئات المجتمعية التي تعيش وضعية هشة، كما يعد حضوره وتوزيعه بشكل متكافئ مؤشرا لقياس مدى تحقيق رغبات السكان وتلبية حاجياتهم الأساسية سواء منها الصحية أو الثقافية أو الرياضية.

إن ربط جودة المرافق العمومية بالعمل الجمعوي تعتبر من الدراسات الحديثة التي تندرج في خانة ما يعرف بالعطاء السوسيو تنموي، والذي يستدعي بالضرورة مقاربة المواضيع التنموية وفق مقاربة تشاركية وتكاملية بين مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

2.الإشكالية

2.1.الإطار النظري وتحديد مفهوم المرافق العمومية

اعتلى مفهوم المرافق العمومية حيزا مهما في الفكر المعاصر، إذ تعددت المشارب العلمية التي اهتمت بدراسة الموضوع، مما جعله مفهوما متشعبا ومركبا، تتعدد معانيه بتعدد العلوم والمناهج والنظريات التي قاربته الشيء الذي جعل تأصيله العلمي يتصف بطابع النسبية من حيث الكم والكيف. ومنه نجد المرافق العمومية تندرج في إطار مفاهيم عدة منها التجهيزات العمومية والخدمات الاجتماعية، إلا أن جل التعريفات انساقت وراء اعتبار المرفق ما يرتفق به وينتفع به ويستعان، ومنه مرافق المدينة: وهي ما ينتفع به السكان عامة كأجهزة النقل والشرب والإضاءة (أنيس وآخرون، 632). إن المرفق العام نشاط تمارسه مباشرة السلطة العامة (الدولة، جماعة ترابية) أو تحت إشراف مراقبتها (ونتحدث في هذه الحالة عن المرفق العام المفوض) بغاية إشباع حاجة ذات نفع عام (اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاقتصادية والمشاريع الاستراتيجية. 2013، 33). ويمكن تعريف المرفق العام حسب المعيار الموضوعي باعتباره النشاط أو الوظيفة أو الخدمة التي تلبي حاجيات عامة للجمهور خصوصا الخدمات الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها مثل الصحة، التعليم والتعليم العالي، البريد المواصلات وغيرها من الخدمات ذلك بغض النظر عن الجهة التي تقدم الخدمة (الصغير، 2004، 206 ورد في غربي، 2020). فالمرافق تندرج في إطار التجهيزات الضرورية والترفيهية التي يحتاج إليها السكان (الأسعد، 2006، 106). انطلاقا من هذا فإن

المرفق العام يرتبط بوجود المنفعة وضمان مبدأ استمراريتها[1]، ومنه فالهدف الأسمى من وجوده هو الارتقاء بجودة الخدمات لفائدة المستفيدين.

فدلالة المرفق العمومي تنطوي على بعدين؛ البعد الأول يعتبر المرفق هو نشاط أو خدمة تقوم بها السلطات العامة مثل الصحة والتعليم والأمن، وهو ما يطلق عليه **المفهوم المادي للمرفق** (The physical concept of the facility). أما البعد الثاني فيتمثل في كون المرفق ذو طابع شكلي أو عضوي والذي يعني أن **الخدمة أو النشاط** موضوع المرفق يجب أن يتم من جهاز إداري (أهندار، 2020، 35).

ويندرج مفهوم المرافق العمومية وفق ثلاثة تصورات نظرية، وهي: التصور البنيوي الماركسي الذي يؤطر مفهومها بمرجعية الاستهلاك الجماعي والتصور البنيوي الوظيفي الذي يربط المرافق بالخدمات العمومية والتصور السلوكي الذي يمزج بين العوامل المجالية وغير المجالية (الأسعد، 2019، 23).

وبناء على ما سبق ذكره يمكن تحديد المفهوم الإجرائي للمرافق العمومية على النحو التالي:

المرافق التعليمية: وتتضمن المدارس العمومية بمختلف أصنافها، مدارس التعليم الابتدائي، مدارس التعليم الثانوي الإعدادي، مدارس التعليم الثانوي التأهيلي؛

المرافق الصحية: تشمل شبكات المؤسسات الصحية الأولية (المراكز الصحية الحضرية، المراكز الصحية القروية، المراكز الصحية الجماعية مع وحدة التوليد، والمستوصفات القروية)، وشبكة المستشفيات (المستشفيات العامة والمستشفيات المتخصصة منها الجهوية والإقليمية)؛

مرافق الشباب: الأندية النسوية، أندية الشباب والمراكز الرياضية؛

مراكز التعاون: دور المسنين، دور الأطفال، مراكز ذوي الاحتياجات الخاصة، مراكز الاستقبال.

2 . 2تحديد مفهوم المجتمع المدني

عرف المجتمع المدني تطورا ملحوظا للوظائف المنوطة به حيث أضحى من بين أهم الدعائم التنموية المتعددة الأهداف والمقاصد، وقد أصبح يحظى باهتمام العديد من الباحثين في مختلف التخصصات العلمية، لذا نجد تعدد التعاريف والتحديدات التي أحاطت به. ففي معناه اللاتيني "Societas civilis" يعبر عن مجموعة سياسية تخضع للقوانين، هذه الرؤية للسياسي التي تجدها في كتب أرسطو لا تظهر التميز الموجود اليوم والمتفق عليه بين

[1] يعد هذا الميثاق بمثابة "التزام له طبيعة تعاقدية وأخلاقية وقيمية"، كما يحدد للديمقراطية التشاركية المتوخاة أربع غايات أساسية وهي: (1) المشاركة المدنية عبر التأثير في صناعة القرار العمومي؛ (2) تحقيق الشفافية؛ (3) تفعيل المساءلة المدنية؛ (4) تكريس الحكامة الجيدة في تدبير الشأن العام (تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2016، 41).

الدولة والمجتمع المدني، إذ يفهم التقليد الأوربي السياسي القديم، الدولة على أنها المقصودة بمجتمع مدني يمثل تجمع سياسي، أعضاؤه هم المواطنون الذي يعترفون بقوانين الدولة ويتصرفون وفقا لها (زعطوط & ضيف.، 2018، 41). ويعرف الباحث في العلوم السياسية (Dominique Colas) المجتمع المدني باعتباره الحياة الاجتماعية المنظمة انطلاقا من منطق خاص بها وخاصة الحياة المجتمعية التي تضمن ديناميكية اقتصادية وثقافية وسياسية (الحوسني.، 2013، 20). فهو نافذة على ممارسة الإستخلاف والمشاركة والمواطنة (بحكان وآخرون.،2011، 21)، ومنه فالمجتمع المدني يؤدي أدورا اقتصادية واجتماعية وسياسية يسعى من خلالها لتنظم العلاقة بين المجتمع والدولة وفق أسس مبنية على التسامح والاحترام.

إن المجتمع المدني يمثل مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، أي بين مؤسسات القرابة ومؤسسات الدولة التي لا مجال للاختيار في عضويتها، وهذه التنظيمات التطوعية الحرة تنشأ لتحقيق مصالح أفرادها أو لتقديم خدمات للمواطنين أو ممارسة أنشطة إنسانية متنوعة وتلتزم في وجودها ونشاطها بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح (شكر، 2003، 37). إذن فالمجتمع المدني هو ذلك الفضاء المستقل إزاء الدولة والسوق، الذي يهدف إلى التأثير والإيحاء والتأطير ضمن خيارات جماعية، وطنية وعالمية (شحادة، 2015، 35)، ويشير مصطلح المجتمع المدني أيضا إلى أشكال العمل الاجتماعي الذي يقوم بها أفراد أو جماعات ليس بدافع من الدولة ولا تحت إشرافها (تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2016، 22).

وتكمن أهمية المجتمع المدني في سعيه لتوفير الحرية للمواطنين (Cvetek & Daiber,2009, 10) باعتباره شبكة واسعة من المنظمات التي طورتها المجتمعات الحديثة عبر تاريخها الطويل والتي توازي عمل الدولة، وإذا شبهنا الدولة بالعمود الفقري، فالمجتمع المدني بهذا التحديد الأخير هو تلك الخلايا التي يتكون منها الأعضاء، والتي ليس للجسم الاجتماعي حياة من دونها، فليس هناك أي شكل من العداء بينهما؛ ولا اختلاف في طبيعة الوظائف، وإن كان هناك اختلاف في الأدوار (Nerberto, 1988,87). ويهدف المجتمع المدني إلى تحقيق أهداف متعددة المقاصد والمرامي ويمكن إجمالها فيما يلي:

- أهداف سياسية: تتعلق بالمشاركة في صنع القرار السياسي؛
- أهداف نقابية: تتجلى في الدفاع عن مصالح ومتطلبات الشغيلة العمالية، والارتقاء بحقوقها المهنية؛
- أهداف ثقافية: نشر الوعي الثقافي بين شرائح المجتمع من خلال دعم كل ما يتعلق بالشأن الثقافي؛
- أهداف اجتماعية: المساهمة في تنمية والنهوض بالقطاع الاجتماعي.

أما من الناحية الإجرائية فيقصد بالمجتمع المدني المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة (البحيري، 2011، 33)، ومنها الجمعيات، والأحزاب السياسية، والنقابات العمالية، والاتحادات المهنية (قرنفل، 1997، 54). وتقتصر هذه الدراسة على دراسة واحدة منها ويتعلق الأمر بالجمعيات، لما تتميز به خصوصية على مستوى التشكيل والأهداف.

وبالنظر إلى التعريفات السالفة الذكر، نجد أن تعريف المجتمع المدني يخضع إلى الأركان التالية: أولها ربط المجتمع المدني بالفعل الإرادي الحر والتطوعي؛ ثانيهما التنظيم، وأخيرا الركن السلوكي الأخلاقي القائم مبدأ الاختلاف والتنوع والتعاون والتسامح.

2.3مشكلة البحث

في ظل التحولات الديمقراطية التي شهدها المغرب على المستوى المحلي، برزت الديمقراطية التشاركية كمقاربة تدبيرية مهمة تسعى إلى إشراك الساكنة المحلية في اتخاذ القرارات التنموية، وهكذا تمكن المجتمع المدني من ولوج الحياة العمومية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والانخراط في مسلسل التغير الديمقراطي. ومنه وجب إثارة نقطة مهمة وتتعلق بدراسة موضوع استراتيجية المجتمع المدني في تنمية جودة المرافق العمومية، وبناء على ذلك نطرح السؤال الإشكالي التالي: ما مدى مساهمة المجتمع المدني (الجمعيات) في تنمية جودة خدمات المرافق العمومية (المرافق التعليمية، المرافق الصحية، مرافق الشباب ومرافق التعاون)؟

2.4.الأهداف

نتوخى من خلال هذه الدراسة تحقيق الأهداف التالية:

- قياس درجة رضى المجتمع المدني (الجمعيات) لجودة خدمات المرافق العمومية (المرافق التعليمية، المرافق الصحية، مرافق الشباب ومرافق التعاون)؛
- تشخيص دور المجتمع المدني في النهوض بجودة خدمات المرافق العمومية؛
- تشخيص التحديات التي تواجه المجتمع المدني في النهوض بجودة خدمات المرافق العمومية.

II.المنهجية (Méthodologie)

اعتمد البحث على دراسة ميدانية لحالة مدينة سوق السبت أولاد النمة التي تقع ما بين خطوط طول 6 درجات و45 دقيقة و6 درجات و40 دقيقة شمال خط الاستواء، وخطوط عرض 32 درجة و20 دقيقة، وتنتمي إداريا إلى إقليم الفقيه بن صالح الذي ينتمي بدوره إلى جهة بني ملال-خنيفرة، وجغرافيا تبعد مدينة سوق

السبت ب 36 كلم عن القطب الجهوي بني ملال، يحدها شمالا وشرقا الجماعة القروية لأولاد بورحمون، ومن جهة الجنوب والغرب تحدها الجماعة القروية لأولاد ناصر.

تبلغ المساحة الإجمالية للمدينة 15 كلم مربع، ويصل عددها سكانها حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى 60016 نسمة، وعدد الأسر 12145.

وتبنت الدراسة على استراتيجية البحث الكيفي والكمي لتمحيص الفرضية، وقد ارتكز أساسا على البيانات الميدانية، باعتماد الاستبيان كأسلوب لجمع المعلومات الكمية والنوعية منها، واعتمدنا على عينة عشوائية طبقية، تم الاعتماد على استمارة ميدانية تكونت من قسمين أساسيين:

- القسم الأول: يضم بيانات المتغيرات التابعة(الاستجابات) ويتكون من ثلاثة محاور:
  - المحور الأول: قياس درجة رضى جمعيات المجتمع المدني لجودة خدمات المرافق العمومية؛
  - المحور الثاني: ابراز وظائف المجتمع في تنمية جودة خدمات المرافق العمومية؛
- القسم الثاني: يشمل بيانات المتغيرات المستقلة (المثيرات أي العوامل المفسرة)، السن، الجنس، والمستوى الدراسي، عدد سنوات الانخراط.

وقد استخدم مقياس ليكر الثلاثي (راضي، محايد، غير راضي) لدرجة قياس رضى المبحوثين، وقد استدعت الضرورة البحثية استعمال الإحصاء، وهو أسلوب لتقدير واختبار المتغيرات وتفادي الأخطاء في الوصف والتأويل. ويرتبط اختيار وسائل المعالجة الإحصائية بطبيعة الموضوع وأسلوب المعالجة (الأسعد، 2012، 72)، وبناء على ذلك تم الاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package on Social Science) SPSS، للقيام بتحليل البيانات المعلمية (Données paramétriques) واللامعلمية (Données non paramétriques)، وذلك بهدف تشخيص وتفسير متغيرات البحث للوصول إلى نتائج تمكننا مناقشتها ، اعتمادا على أساليب الإحصاء الوصفي بأنواعها المتمثلة في مقاييس النزعة المركزية (المتوسط الحسابي، الوسيط) ومقاييس التشتت (Paramètres de dispersion) (التباين، الانحراف المعياري).

يقتضي تنظيم هذا العمل، اعتماد المنهجية العلمية "IMRAD"(الأسعد م.، 2002-2012) محاولين من خلالها تشييد بحث يراعي الضوابط والشروط العلمية، وتتضمن هذه المنهجية أربع خطوات أساسية وهي: المقدمة (I)، المنهجية (M)، النتائج (R)، وفي الأخير مناقشة النتائج (D).

III.النتائج (Résultats)

1.قياس درجة رضى جمعيات المجتمع المدني لجودة خدمات المرافق العمومية

1.1المرافق التعليمية: تقييم إيجابي لغالبية الخدمات

الجدول 1: قياس درجة رضى المجتمع المدني لجودة خدمات المر افق التعليمية

	راضي (%)	محايد (%)	غير راضي (%)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التباين
مستوى الرضى سهولة ولوجيه المرافق التعليمية	70	10	20	1.5	0.84	0.72
مستوى رضى تواجد الأطر التعليمية	60	30	10	1.5	0.70	0.50
مستوى رضى حول تواجد التجهيزات التعليمية	50	30	20	1.7	0.82	0.61
مستوى رضى توزيع عدد التلاميذ بالحجرات الدراسية	30	20	50	2.2	0.91	0.84
مستوى رضى حول صيانة المرافق التعليمية	50	30	20	1.7	0.82	0.67

المصدر: بحث ميداني 2022

انطلاقا من قياس درجة رضى جمعيات المجتمع المدني حول جودة خدمات المرافق العمومية (الجدول 1)، قد أبانت نتائج البحث الميداني أن غالبية الإجابات تتجه نحو تقييم إيجابي لجودة المرافق التعليمية، بنسب رضى تتراوح ما بين 50% و70 %. ففيما يتعلق بسهولة ولوج المرافق التعليمية وتوزيعها الجغرافي فقد أكد حوالي 70% من المبحوثين عن رضاهم عن ذلك، مقابل 20 % أقروا بعدم رضاهم عن التوزيع الجغرافي للمرافق التعليمية وسهولة الوصول إليها.

أما فيما يتعلق بقياس كفاية تواجد الأطر التربوية والإدارية، فنتائج البحث الميداني قد أكدت على أن 60 % من المبحوثين أقروا برضاهم حول عدد الأطر التعلمية (التربوية والادارية)، في حين أن 30 % من المبحوثين التزموا الحياد، بينما قرابة 10 %، من المبحوثين عبروا عن عدم رضاهم. وقد بلغ الانحراف المعياري 0.70 والتباين 0.50.

أما بالنسبة للتجهيزات والوسائل التعليمية (المكتبة، السبورة التفاعلية...)، فقد عبر حوالي 50 % من المبحوثين عن رضاهم حول تواجد التجهيزات التعليمية، في المقابل أكد ما يناهز 20% عن عدم رضاهم، بينما التزم 30 % من المبحوثين الحياد.

وعلى غرار ذلك نلاحظ أن التقييم السلبي هم توزيع عدد التلاميذ بالحجرات الدراسية، إذ أكد حوالي 50% من المبحوثين عن عدم رضاهم، في المقابل أكد 30% من المبحوثين عن رضاهم، بينما 20% التزموا الحياد.

1.2.المرافق الصحية: ضعف كبير في جودة خدماتها

الجدول 2: قياس درجة رضى المجتمع المدني لجودة خدمات المرافق الصحية

	راضي (%)	محايد (%)	غير راضي (%)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التباين
مستوى الرضى سهولة ولوجية المرافق الصحية	20	30	50	2.26	0.82	0.67
مستوى رضى حول كفاية تواجد الأطر الصحية	10	20	60	2.60	0.69	0.48
مستوى رضي حول تواجد التجهيزات الصحية	20	10	70	2.50	0.84	0.72
مستوى الرضى بتنوع الخدمات الصحية	20	30	50	2.30	0.82	0.67
مستوى رضى عن نظافة المرافق الصحية	30	10	60	2.30	0.94	0.90

المصدر: بحث ميداني 2022

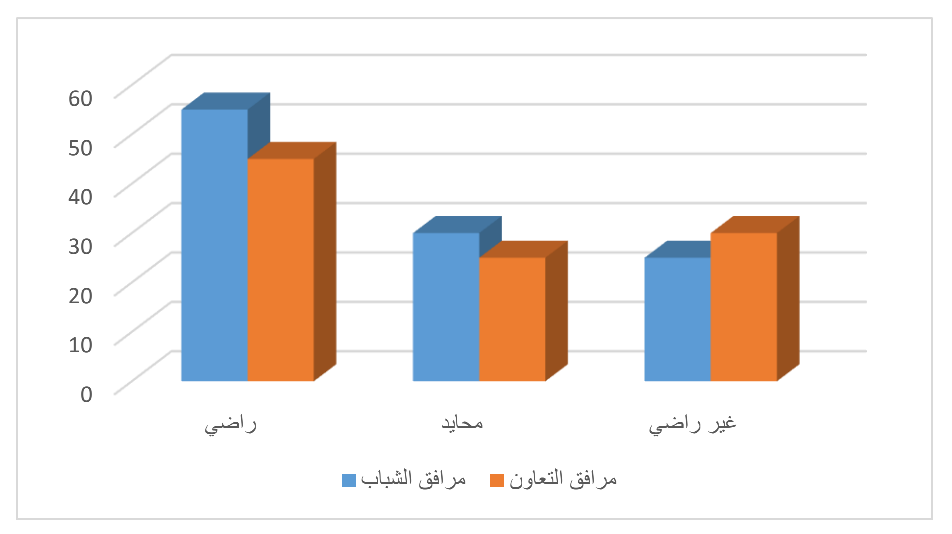
تتجه جل نتائج البحث الميداني (جدول 2) إلى تقييم سلبي للخدمات التي تقدمها المرافق الصحية بمدينة سوق سبت، حيث تتجه أغلبية التقييمات إلى عدم الرضى بنسب تتراوح ما بين 50% و70 %. ففيما يتعلق بسهولة ولوجية المرافق الصحية وتوزيعها الجغرافي فقد أكد حوالي 50% من المبحوثين عدم رضاهم عن ذلك، مقابل 20 % أقروا برضاهم عن توزيع الجغرافي للمرافق الصحية وسهولة الوصل إليها.

أما فيما يتعلق بقياس كفاية تواجد الأطر الطبية، فنتائج البحث الميداني قد أكدت على أن 60 % من المبحوثين أقروا بعدم رضاهم حول عدد الأطر الطبية المتواجدة (الأطباء والممرضين)، في حين أن 20 % من المبحوثين التزموا الحياد في الجواب، بينما زهاء 10 % من المبحوثين عبروا عن رضاهم. وقد بلغ الانحراف المعياري 0.69 والتباين 0.48.

أما بالنسبة للتجهيزات الطبية فهي الأخرى قد اتجهت نحو التقييم السلبي، فقد عبر حوالي 70 % من المبحوثين عن عدم رضاهم حول تواجد التجهيزات الصحية، حيث تغيب في الكثير من الأحيان مجموعة من التجهيزات الضرورية لتشخيص وعلاج المرضى، مما يضطرهم إلى اللجوء الى مستشفيات خارجة عن نفوذ دائرتهم الترابية أو الذهاب لمصحات خاصة، مما يجعلنا نتساءل حول قدرة المواطنين على تسديد النفقات العلاجية التي معظمها تكون ذو تكلفة مالية مرتفعة. أما ما يخص تنوع الخدمات الطبية والمقصود بها هنا تواجد تخصصات طبية متنوعة (تخصص الأطفال، تخصص القلب والشرايين، تخصص باطني ....) يمكنها متابعة الحالات المرضية حسب نوع المرض، فقد أكد 50 % بعدم رضاهم حول ذلك.

1.3 قياس درجة رضى المجتمع المدني لجودة خدمات مرافق الشباب ومرافق التعاون

الشكل 1: قياس رضى المجتمع المدني لسهولة الولوج لخدمات مر افق الشباب ومر افق التعاون



المصدر: بحث ميداني 2022

يتبين من خلال الشكل(1) أن اتجاهات قياس رضى المجتمع المدني لسهولة الولوج لخدمات مرافق الشباب ومرافق التعاون تتجه نحو تقييم إيجابي، حيث أن غالبية المبحوثين أقروا برضاهم عن سهولة الولوج. ومن الملاحظ تباين تمثلات المبحوثين بمجال الدراسة إذ أكد حوالي 55 % عن رضاهم حول سهولة الولوج لخدمات مرافق الشباب، مقابل 25 % عبروا عن عدم رضاهم، بينما 30 % من المبحوثين التزموا الحياد.

أما بالنسبة لتمثلات المبحوثين حول سهولة الولوج لمرافق التعاون، فقد أقر زهاء 45 % من المبحوثين عن رضاهم، بينما 25 % التزموا الحياد و30 % عبروا عن عدم رضاهم.

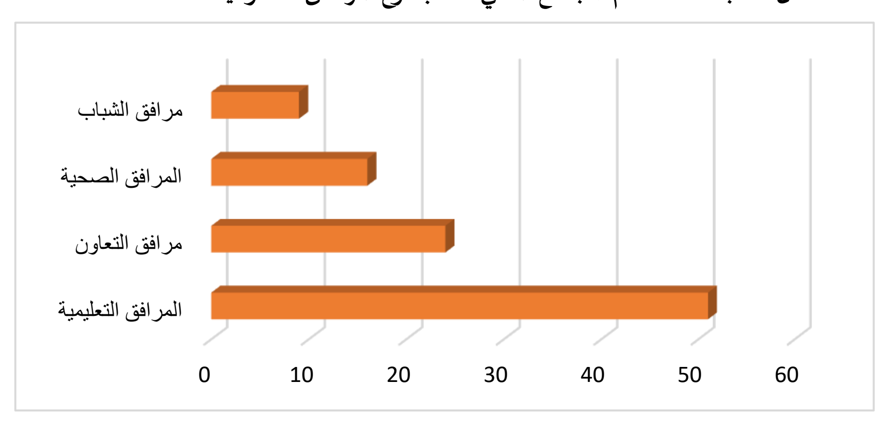
2.المجتمع المدني شريك مهم في النهوض بجودة خدمات المرافق العمومية

في ظل الخيارات الديمقراطية على المستوى المحلي، برز العمل الجمعوي كفعل ارادي تطوعي منظم يسعى إلى إشراك السكان في اتخاذ القرارات التنموية على المستوى المحلي، حيث أصبح يمثل ركيزة مجتمعية أساسية تسعى لسد حالة العجز التي وقعت فيها السلطات المحلية والمنتخبة، ومنه فالنسيج الجمعوي يمثل نقطة تكامل وتقاطع مع العمل الحكومي وبالتالي أصبح يطلق عليه بالقطاع الثالث (Third sector).

يتواجد بمدينة سوق السبت نسيج جمعوي مهم ذو اهتمامات تنموية عديدة، يقوم على بلورة فلسفة تدبيرية قائمة على التفاعل بين السلطة العمومية والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعين، وعلى دعم وتطوير نماذج تنموية. وبما أن المرافق العمومية تعد آلية من آليات رفع التهميش وقياس مستوى التنمية، فالمجتمع المدني بمدينة سوق سبت جعلها في صلب اهتماماته السوسيو تنموية، حيث أبانت نتائج البحث الميداني أن نسبة 87% من الجمعيات تهتم في برامجها السنوية بالنهوض بالمرافق العمومية وتحسين خدماتها وسهولة الولوج إليها.

1.2.المرافق التعليمية في صلب الاهتمامات التنموية للمجتمع المدني

شكل2: مجالات اهتمام المجتمع المدني حسب نوع المرافق العمومية



المصدر: بحث ميداني 2022

يتضح من خلال نتائج البحث الميداني تعدد اهتمامات جمعيات المجتمع المدني بنوعية المرافق العمومية (المرافق التعليمية، المرافق الصحية، مرافق التعاون ومرافق الشباب)، فمن الملاحظ اهتمام كبير بتنمية المرافق التعليمة وتحسين جدوة أدائها بنسبة 51 %، فيما أكد حوالي 24 % من الجمعيات اهتمامهم بمرافق التعاون بنسبة 21 %، في حين أن المرافق الصحية احتلت المرتبة الثالثة في دائرة الاهتمامات التنموية للجمعيات بنسبة 16%، وأخيرا مرافق التعاون بنسبة 9 %. وفي هذا السياق ذهب الملاحظون والخبراء الأجانب إلى أن تأثير عمل الجمعيات بالمغرب يتمحور في ميدان التعليم بنسبة تقدر ب 53 %، والجمعيات التنموية ب 42%، والجمعيات المهتمة بمساعدة الفقراء ب 14 % (البحيري، 2011، 42).

4 . جمعيات المجتمع المدني: تعدد الأدوار ومحدودية الوظائف

تعد المقاربة التشاركية من بين المستجدات الهامة التي برزت في الساحة الوطنية والكفيلة بأن تؤثر بشكل إيجابي على سيرورة حياة المجتمع المدني، وقد أكد دستور 2011 في الفصل 12 على " مساهمة الجمعيات في إعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية، وكذا في تفعيلها وتقييمها". ومن أجل تفعيل هذه الأحكام الجديدة. اقترح" الحوار الوطني حول المجتمع المدني والأدوار الدستورية الجديدة، اعتماد ميثاق للديمقراطية التشاركية[1]، والذي حدد الأدوار والالتزامات المنوطة بالفاعلين المدنيين والفاعلين العموميين (جدول3).

جدول 3: أدوار والتزامات الفاعلين المدنيين والفاعلين العموميين

الفاعلون المدنيون	الفاعلون العموميون
▪ الدفاع والترافع من خلال الاقتراحات والعرائض للمساهمة في حل المشاكل وإصلاح الأضرار وتبليغ الشكاوى الصادرة عن مرتفقي المرافق العمومية وجميع المواطنين. ▪ الوساطة وتحسيس السلطات العمومية والمجالس المنتخبة.	▪ إحداث آلية تنسيق غير ممركزة تكون هي المخاطب الرئيسي للفاعلين الجمعويين. ▪ اعتماد إجراءات مبسطة وشفافة قصد تشجيع المشاركة المدنية والولوج إلى المعلومة. ▪ تخصيص الموارد اللازمة من أجل مشاركة مدنية فاعلة (بما فيها توفير نظام ضريبي ملائم للعمل التطوعي).

[1] النقاط الواردة أسفله عبارى عن خلاصات تقرير مؤشر المجتمع المجني بالمغرب 2011، وتقارير للجامعة العربية، مفوضية المجتمع المدني حول دور المجتمع المدني في القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية: شراكة من أجل التنمية.

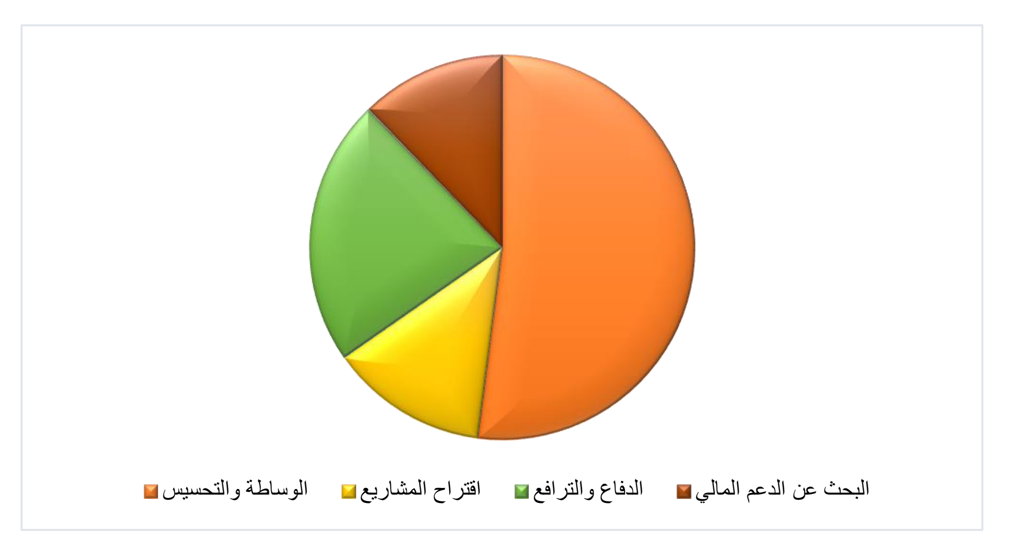
▪ التعاون مع المؤسسات العمومية عن طريق الخبرة الميدانية وتقديم الرأي. ▪ تجديد واقتراح مقاربات وحلول وممارسات جديدة. ▪ تقديم خدمات بديلة للقرب. ▪ النهوض بقدرات العاملين في الجمعيات وضمان حقوقهم الاجتماعية.	▪ تدبير شفاف للشركات: نشر المعلومات، معالجة المقترحات بكل شفافية وإعلان النتائج. ▪ اعتماد مقاربة تقوم على التمييز الإيجابي. ▪ تعميم ونشر ثقافة وتطوير الشعور المدني. ▪ الدراسات والبحث المتعلق بالمجتمع المدني.

المصدر: الحوار الوطني حول المجتمع المدني والأدوار

وبناء على دراسة وتحليل أدوار والتزامات الفاعلين المدنيين والعموميين، قد تمت محاولة تشخيص دور النسيج الجمعوي بمدينة سوق السبت في تحسين جودة الخدمات العمومية، والتي قد تجلت فيما يلي(الشكل3):



الشكل 3: دور النسيج الجمعوي في تنمية جودة خدمات المرافق العمومية



المصدر: بحث ميداني 2022

أبانت نتائج البحث الميداني على تعدد الأدوار التنموية التي يقوم بها النسيج الجمعوي لغرض تحسين جودة الخدمات العمومية، وتتجلى أساسا في الوساطة وتحسيس السلطات العمومية والمجالس المنتخبة بأهمية المرافق العمومية والإشكالات المرتبطة بها (51%)، يلي ذلك الدفاع والترافع من خلال الاقتراحات والعرائض للمساهمة

في حل المشاكل وإصلاح الأضرار وتبليغ الشكاوى الصادرة عن مرتفقي المرافق العمومية وجميع المواطنين (22%)، تم اقتراح مشاريع لتنمية المرافق العمومية وتحسين جودة أدائها (13%)، وأخيرا البحث عن الدعم المالي ووضع آلية تنسيقة مع الشركاء التنمويين في إطار العلاقات التي تجمعهم بالفاعلين بغية إنجاز المشاريع المتعلقة بتدبير المرافق العمومية.

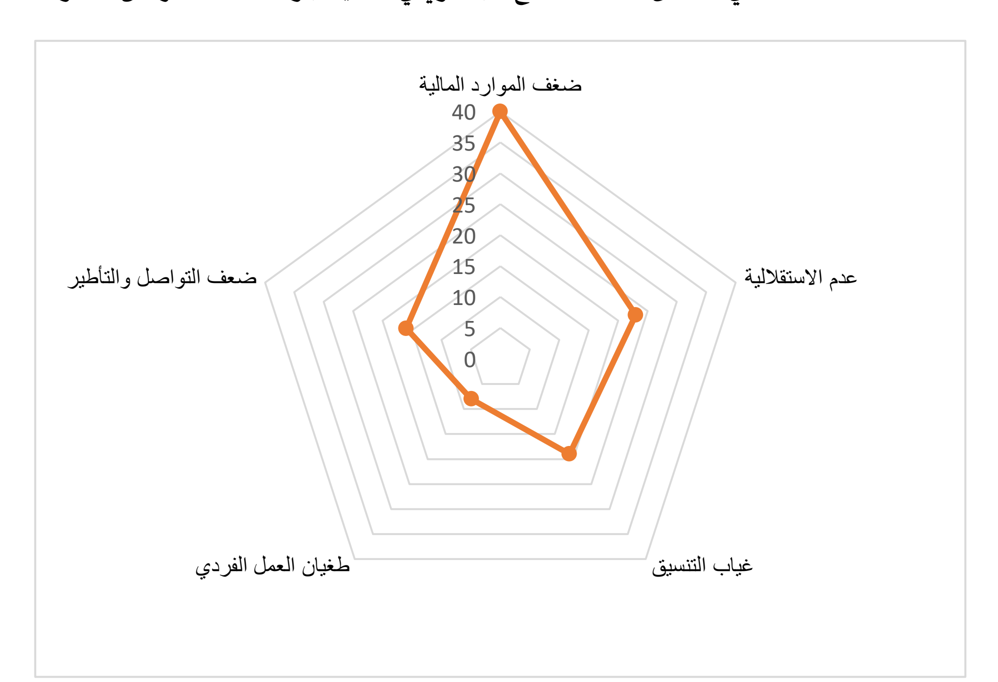
تأسيسا على النقاط التي تم التطرق إليها سابقا، والتي تؤكد في شموليتها على الحضور المهم والوازن لجمعيات المجتمع المدني في تدبير جودة المرافق العمومية، إلا أنه يتبين أن هذه الجهود المبذولة تشوبها مجموعة من العراقيل المشاكل التي تحد من فعالية تدخل هيئات المجتمع المدني، ويمكن أن نجمل أهمها فيما يلي[2]:

- عمق الفجوة بين النظرية والتطبيق، والافتقار إلى رؤية تنموية دقيقة تحدد الأهداف والمبادئ وآليات التنفيذ، وتتوقع حدود النجاح ومؤشرات الفشل؛
- طغيان العمل الفردي وغياب روح الفريق والعمل الجماعي؛
- عدم تداول المسؤوليات داخل المؤسسة الجمعوية؛
- إقصاء الشباب بشكل ممنهج من المكاتب التسييرية للجمعيات؛
- غياب الشفافية حول آليات صناعة القرار فيها؛
- ضعف التواصل والتأطير والتكوين؛
- الارتباط بالسلطات المحلية أو الجهات المانحة، مما يؤثر سلبا على استقلالية مكونات النسيج الجمعوي؛
- غياب رؤية استراتيجية وبعد سوسيو تنموي، مع صعوبة الانتقال من مستوى تقديم الخدمات إلى إنجاز برامج تنموية حقيقية؛
- غياب التشبيك وضعف التنسيق بين الكيانات الجمعوية؛
- قلة الأطر والكفاءات في معظم الجمعيات؛
- غياب الحس الجمعوي المتمثل أساسا في مبدأ التطوع؛
- ضعف وقلة الموارد المالية (البحيري، مرجع سابق،43).

وتماشيا مع هذا الطرح، فقد أوضح البحث الميداني مجموعة من المشاكل التي تعرقل السيرورة التنموية لجمعيات المجتمع المدني بمدينة سوق السبت والتي تجسدت فيما يلي:

[2]-المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاءات العامة للسكان والسكنى 1960 - 2014.

الشكل 4: المشاكل التي تحد من فعالية النسيج الجمعوي في تحسين جودة خدمات المر افق العمومية



المصدر: بحث ميداني 2022

أبانت نتائج البحث الميداني على تعدد المعيقات التي تحد من فاعلية تدخل النسيج الجمعوي لغرض تحسين جودة الخدمات العمومية، وتتجلى أساسا في ضعف الموارد المالية (40%)، يلي ذلك الارتباط بالسلطات المحلية أو الجهات المانحة، مما يؤثر سلبا على استقلالية مكونات النسيج الجمعوي(23%)، ثم غياب التنسيق بين الكايانات المجتمعية والسلطات العمومية (19%)،إضافة إلى ضعف التأطير والتكوين فيما يتعلق بالعمل الجمعوي (16%)، وأخيرا طغيان العمل الفردي وغياب روح الفريق والعمل الجماعي (8%)، وارتباط عمل مجموعة من الجمعيات بالموسمية تزامنا مع الاستحقاقات الانتخابية.

IV.المناقشة (Discussion)

استنادا إلى مقاربة وتحليل مجموع الدراسات السابقة التي عالجت موضوع المرافق العمومية وما ارتبط بها من إشكالات، ونظرا لكون الإشكالية البحثية التي نتناولها تصب في معالجة قضايا تنموية اجتماعية وفق منظور تشاركي. قد تم تأطير المشكلة البحثية ضمن الاتجاه السلوكي لذي يهتم بدراسة تمثلات الأفراد كمدخل لفهم سلوكياتهم وممارساتهم (سويعد س.، 2021/2022، 74)، لغرض تجاوز المقاربة التي اقتصرت على وصف المشاهد دون التعمق في تركيباته المعقدة. بطرق شمولية وبمقاربات منظوميه، ودون الاهتمام بمواقف السكان وأرائهم.

وقد استهدف البحث الإجابة على السؤال الإشكالي التالي: ما مدى مساهمة المجتمع المدني (الجمعيات) في تنمية جودة خدمات المرافق العمومية (المرافق التعليمية، المرافق الصحية، مرافق الشباب ومرافق التعاون)؟ ويمكن عرض أهم النتائج فيما يلي:

- تتجه غالبية التقييمات فيما يخص جودة خدمات المرافق العمومية التعليمة، مرافق الشاب ومرافق التعاون نحو الإيجاب، في المقابل تشهد المرافق الصحية تقييمات سلبية لجودة خدماتها.
- إن اتخاذ القرار المحلي لم يعد معطى تنفرد به فقط السلطة المتخصصة، بل أصبح لزاما إشراك الفاعلين المحليين في ذلك ومن ضمنهم المجتمع المدني.
- يعد المجتمع المدني ركيزة مجتمعية أساسية تسعى لسد حالة العجز التي وقعت فيها السلطات المحلية والمنتخبة في تحسين جودة خدمات المرافق العمومية.
- يتواجد بمدينة سوق السبت نسيج جمعوي مهم ذو اهتمامات تنموية عديدة، يقوم على بلورة فلسفة تدبيرية قائمة على دعم وتطوير نماذج تنموية، لغرض تحسين جودة الخدمات العمومية.
- تعدد الأدوار التنموية التي يقوم بها النسيج الجمعوي لغرض تحسين جودة الخدمات العمومية، وتتجلى أساسا في الوساطة وتحسيس السلطات العمومية والمجالس المنتخبة بأهمية المرافق العمومية والإشكالات المرتبطة، ثم الدفاع والترافع من خلال الاقتراحات والعرائض للمساهمة في حل المشاكل وإصلاح الأضرار وتبليغ الشكاوى الصادرة عن مرتفقي المرافق العمومية وجميع المواطنين.
- رغم الجهود المبذولة التي يقوم بها المجتمع المدني في تحسين أداء خدمات المرافق العمومية، إلا أنه يواجه جملة من العراقيل التي تحد من فعاليته.

V. الآفاق المستقبلية:

يعد المرفق العمومي آلية تنموية مهمة لرفع من جودة الحياة الاجتماعية لدى فئة مجتمعية عديدة، لذا وجع علينا اقتراح بدائل وحلول لغرض تنميته والرفع من جودة خدماته، ويمكن تفعيل ذلك باتباع الإجراءات التالية:

- التوزيع العادل للمرافق العمومية مما يضمن الاستفادة من خدماتها وسهولة الولوج إليها؛
- إعداد خطة استشرافية تنبني على مبدأ الفعالية والعدالة الاجتماعية عند إقامة المرفق العمومي؛
- تعزيز المرافق العمومية القائمة، بالتجهيزات الضرورية والأطر الآزمة لسد حاجيات السكان؛
- العمل على تقليص الفجوة بين الفاعلين ومحاولة التنسيق فيما بينهم لضمان تهيئية حضرية تناسب وخصوصية المدينة.

- إشراك مختلف الفاعلين في قضايا التنمية وإعداد التراب الوطني، بما فيها المجتمع المدني والساكنة.
- الانفتاح على شركاء جدد لبلورة سياسية تفاعلية تسعى لخلق جسر التواصل بين مختلف الفاعلين.

لائحة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

أهندار عبد الحق.، 2020، إشكالية سهولة الولوج إلى المرافق العمومية في المجالات الحضرية بالمغرب، حالة الجماعات الحضرية بإقليمي بني ملال والفقيه بن صالح: دراسة في جغرافية الخدمات، بحث لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بني ملال.

ابراهيم انيس واخرون، المعجم الوسيط دار الامواج للطباعة والنشر والتوزيع بيروت لبنان ، الجزء الاول الطبعة الثانية، صفحة 362.

بحكان وآخرون.، 2011، المجتمع المدني والتنمية المحلية، ورد في المجتمع المدني و الحكامة الترابية، (تنسيق الزرهوني م و البقصي م، منشورات الملتقى الثقافي لمدينة صفرو. الطبعة الأولى، فاس، ص 12-29.

سويعد سومية.، 2021/2022، التراث المعماري ودوره في تحديد الخصوصية الثقافية لجهة بني ملال-خنيفرة حالة المدن العتيقة: أبي الجعد و قصبة تادلة ودمنات، بحث لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، جامعة السلطان مولاي سليمان، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بني ملال.

شحادة ح.، 2015المجتمع المدني، سلسلة التربية المدنية، العدد 6، الطبعة الأولى.

شكر غ.، 2003، المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية، سلسلة حواران لقرن جديد، دار الفكر، طبعة الأولى، دمشق.

قرنفل ح.، 2000، المجتمع المدني والنخبة السياسية، إقصاء أم تكامل، إفريقيا الشرق الأوسط، الدار البيضاء، الطبعة الثانية.

غربي أ.، 2020، المرافق العامة في ظل جائحة كورونا كوفيد-19 بين الاستمرارية والتعطيل، ورد في المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 5، العدد 3، ص 53-75.

الأسعد مُحَمَّد.، 2006، المرافق الاجتماعية والحكم المحلي بالمدن الكبرى بالمغرب: نموذج مدينة الدار البيضاء، ورد في المدن المدن الكبرى للعالم العربي، الجزء الأول (تنسيق) شوقي م وآخرون، منشورات الجمعية الرياضية، السعودية، ص 105-126.

الأسعد محمد.،2012 اتخاذ القرار لدى الفلاحين في الأنظمة الرعي-زراعية بالبيئات شبه الجافة بالمغرب دراسة في الإيكولوجيا الثقافية، مجلة دفاتر دكالة عبدة، رقم 3، سلسلة رسائل وأطروحات جامعية، منشورات مؤسسة دكالة عبدة للثقافة والبيئة، الطبعة الأولى.

الأسعد محمد.، 2019، كرطغرافية المرافق العمومية بجهات المغرب، ورد في الجهة والبيئة وإعداد التراب، (تنسيق الأمين ح، منشورات كلية الآداب بنمسيك.

البحيري ز.، 2011، المجتمع المدني، التنمية والحكامة: العلاقات والإشكاليات، المجتمع المدني والحكامة الترابية، (تنسيق) الزرهوني م و البقصي م، منشورات الملتقى الثقافي لمدينة صفرو. الطبعة الأولى، فاس، ص 12-29.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. 2013، حكامة المرافق العمومية، مطبعة سيباما.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.، 2016، وضع دينامية الحياة الجمعوية، www.cese.ma

الجوسني خ.، 2013، الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني وأثره في تنمية المجتمع في دولة الإمارات العربية المتحدة- جمعيات النفع العام -دراسة حالة، رسالة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط.

كرامي م.، 2015، القانون الإداري، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء.

References

Bobbio, Norberto,1998, Gramsci and the concept of civil society", Johankeme. Ed. Civil society and the state, London.

Cvetek & Daiber,2009, qu'est-ce que la societe civile, Traduction en français: Rabary-Andriamanday Voahanitriniaina, Antananarivo

Easton , D 1967., A system analysis of political life ,2, ed..John Wiley.

Le robert petit dictionnaire de la langue française- paris - page 803-804.

Tozy M., 2011, la société civile au Maroc entre trqnsition démocratiqueet consolidation autoritaire ; In les sociétés civiles dans le monde musulman d'Q Bowwo et de P.J. Luizard la Découverte ; p249-270.

أهمية المرافق العمومية في تنقلات الساكنة: المحطات الطرقية بمدينة قلعة السراغنة نموذجا

The importance of public facilities in the movement of the poulation: transportation stations in the city of KalaatSraghna as a model

زهير النامي

Zouhair ENNAMY

[1]جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم سايس فاس، المغرب، zouhair.ennamy@usmba.ac.ma

ملخص

يشكل المرفق العمومي أحد أبرز المؤشرات المعبرة على المستوى التنموي لمجال معين، فكلما كانت المرافق العمومية أكثر جودة، كلما كانت درجة الرضى أعلى لدى الساكنة، أمام أهمية المرفق العمومي يسعى جل الفاعلين من جماعات ترابية ومصالح خارجية... إلخ، إلى تطوير هذه المرافق حتى تستجيب لتطلعات الساكنة، حيث تبرمج ميزانيات مهمة لتأهيل المرافق العمومية .

وتعد المحطات الطرقية من أهم المرافق العمومية، تضمن تنقل الساكنة نحو مختلف الوجهات، محليا، جهويا، ووطنيا، كما تعد علامة ومؤشرا على جودة النقل. وتضم مدينة قلعة السراغنة 9 محطات طرقية، ذات خصائص مختلفة من حيث المساحة والخدمات التي تتوفر عليها) أماكن الانتظار، مرافق صحية... (وتأتي هذه الدراسة لتشخيص واقع المرافق العمومية بمدينة قلعة السراغنة، والكشف عن دور الفاعلين في تأهيل هذه الفضاءات من خلال نموذج المحطات الطرقية. والهدف من ذلك تجويد الخدمات المقدمة، والرقي بمنظومة النقل بمدينة تعرف تحولات مهمة.

كلمات مفاتيح: المرافق العمومية؛ المحطات الطرقية؛ النقل؛ مدينة قلعة السراغنة

Abstract:

Public facilities constitute one of the most prominent indicators expressing the developmental level of a particular field. The higher the quality of public facilities, the higher the degree of satisfaction of the population. On account of the importance of public facilities, most actors from territorial municipalities and external departments...etc. seek to develop these facilities in order to meet the aspirations of the population. Important budgets are allocated for the rehabilitation of public facilities. Transportation stations are among the most important public facilities, they ensure the movement of the population to various destinations, locally, regionally, and nationally. They are also a sign and indicator of the quality of transport. The city of KalaatSraghna possesses 9 Transportation stations, with different characteristics in terms of space and services available (waiting areas, public convenience...) This study comes to diagnose the reality of public facilities in the city of KalaatSraghna, and to reveal the role of actors in rehabilitating these spaces through the example of public facilities. The aim of this is to improve the services provided, and to improve the transportation system in a city that isundergoing important transformations

Keywords: Public Facilities; Transportation Stations; Transport: the city of KalaatSraghna

مقدمة

تعتبر المرافق العمومية من بين الخدمات التي يرتفع الطلب عليها، كما تعد مؤشرا من مؤشرات التنمية، فالمجالات التي تتوفر على مرافق عمومية متنوعة، تبرز أهمية ونجاعة تدخل الفاعلين واهتمامهم بانتظارات الساكنة، عكس المجالات التي تفتقد للمرافق العمومية الأساسية، في هذا الإطار سعت مختلف الجماعات الترابية إلى تقوية المرافق العمومية.

ويعد النقل من القطاعات الاقتصادية المهمة، حيث حظي باهتمام خاص من طرف مختلف الفاعلين، ولعل المحطات الطرقية عنصرا أساسيا من عناصر منظومة النقل، هدفها ضمان تنقل الساكنة، وتضم مدينة قلعة السراغنة 9 محطات طرقية، توفر ولوجية الساكنة نحو مختلف الوجهات، سواء داخل المدينة، أو بين المدينة والجماعات المحيطة بها، وكذلك على المستوى الجهوي والوطني.

تعاني جميع المحطات الطرقية بمجال الدراسة من ضعف الخدمات ويتجلى ذلك في نقطتين: على مستوى البنية التحتية نسجل ضعف تأهيل المحطات الطرقية، فمجموعة من المحطات الطرقية غير معبدة الأرضية كمحطة سيارات الأجرة في اتجاه العطاوية، كما أن مجموعة من المحطات أو نقط نقل الركاب توجد بالشارع العام، كما تفتقر مجموعة من المحطات الطرقية لقاعات الانتظار وأماكن مغطاة تقي الركاب أشعة الشمس وبرودة الشتاء وأمطارها، كما تفتقر إلى المرافق الحيوية كدورات المياه وأماكن لأداء الصلاة. وعلى مستوى التدبير يلاحظ انتشار الفوضى وغياب التشوير حسب الوجهات. في هذا السياق تأتي هذه الدراسة لإبراز واقع المحطات الطرقية بمدينة قلعة السراغنة.

1. إشكالية الدراسة

يعتبر النقل من بين أبرز الخدمات التي يرتفع عليها الطلب، سواء بالمجالات الحضرية أو القروية، ويعتمد النقل على مجموعة من البنيات أبرزها الشبكة الطرقية والمحطات الطرقية، هذه الأخيرة تعتبر الموزع الرئيسي لحركية النقل العمومي، كما تعتبر مرفقا عموما ضروريا، تتوقف جودة النقل على الخدمات والمرافق التي تتوفر عليها المحطة الطرقية، كما ترتبط ظروف عمل مهنيي النقل بجودة المحطات الطرقية.

في هذا الإطار؛ سنحاول من خلال هذه الدراسة إبراز أهمية المحطات الطرقية في تنقلات الساكنة بمدينة قلعة السراغنة، من خلال تشخيص وضعيتها والوقوف على التحديات التي تواجهها. من هنا تتبلور إشكالية هذه الدراسة والتي يمكن صياغتها من خلال السؤال الإشكالي التالي "**أين تبرز أهمية المحطات الطرقية في تنقلات الساكنة بمدينة قلعة السراغنة؟**"، للإجابة عن الإشكالية المركزية سنحاول الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

- ما واقع المحطات الطرقية بمدينة قلعة السراغنة؟
- من هم الفاعلون المتدخلون في تدبير هذا المرفق الحيوي؟

- كيف يساهم هذا المرفق العمومي في تسهيل تنقل وولوجية الساكنة؟
- ما هي مختلف التحديات التي تعاني منها مرافق النقل بمدينة قلعة السراغنة وكيف يمكن معالجتها؟

2.فرضيات الدراسة

تعد الفرضية عنصرا أساسا من عناصر البحث الجغرافي، حيث تمكن من إعطاء أجوبة أولية للتساؤلات المطروحة، ومن أجل الإجابة عن الإشكالية الرئيسية انطلقنا من الفرضيات التالية:

- تعدد المحطات الطرقية بمدينة قلعة السراغنة، ولعل أبرزها محطة الحافلات ومحطات سيارات الأجرة والنقل المزدوج؛
- تعتبر الجماعة الترابية الفاعل الرئيسي في تدبير المحطات الطرقية بمدينة قلعة السراغنة؛
- تضمن المحطات الطرقية تنقل الساكنة وولوجيتها محليا وإقليما وجهويا ووطنيا؛
- تعاني المحطات الطرقية من ضعف الخدمات، الأمر الذي يستوجب تضافر جهود جميع الفاعلين من أجل تأهيلها وتجويد الخدمات المقدمة.

3.منهجية وأدوات الدراسة

لمعالجة الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة سلكنا عدة الخطوات، واعتمدنا على مجموعة الأدوات تماشيا مع طبيعة إشكالية النقل والمرفق العمومي، يمكن إجمالها في الآتي:

- البحث البيبليوغرافي: لا شك أن الفهم العميق لموضوع الدراسة يستلزم الاطلاع على مختلف ما كتب حول موضوع ومجال الدراسة، وفي هذا الإطار قمنا بقراءة عشرات الكتب ومئات المقالات حول النقل وكذلك مختلف ما كتب حول مدينة قلعة السراغنة، مما مكننا من الفهم العميق لإشكالية الدراسة ومجالها.
- الدراسة الميدانية: يعد الميدان ضروريا في الدراسات التي تهتم بموضوع النقل، هذا الأخير ذو طابع اجتماعي، وفي هذا الإطار قمنا بتحضير استمارة ميدانية وجهت إلى 5 % من الأسر بمدينة قلعة السراغنة، أي ما مجموعه 1007 عينة، شملت الاستمارة أسئلة حول النقل وإشكالياته.
- نظم المعلومات الجغرافية: تعتبر نظم المعلومات الجغرافية (SIG) من بين الوسائل المهمة في الدراسات الجغرافية، حيث تتيح معالجة البيانات وتمثيلها خرائطيا، وقد استعنا بهذه الوسيلة في رسم الخرائط.

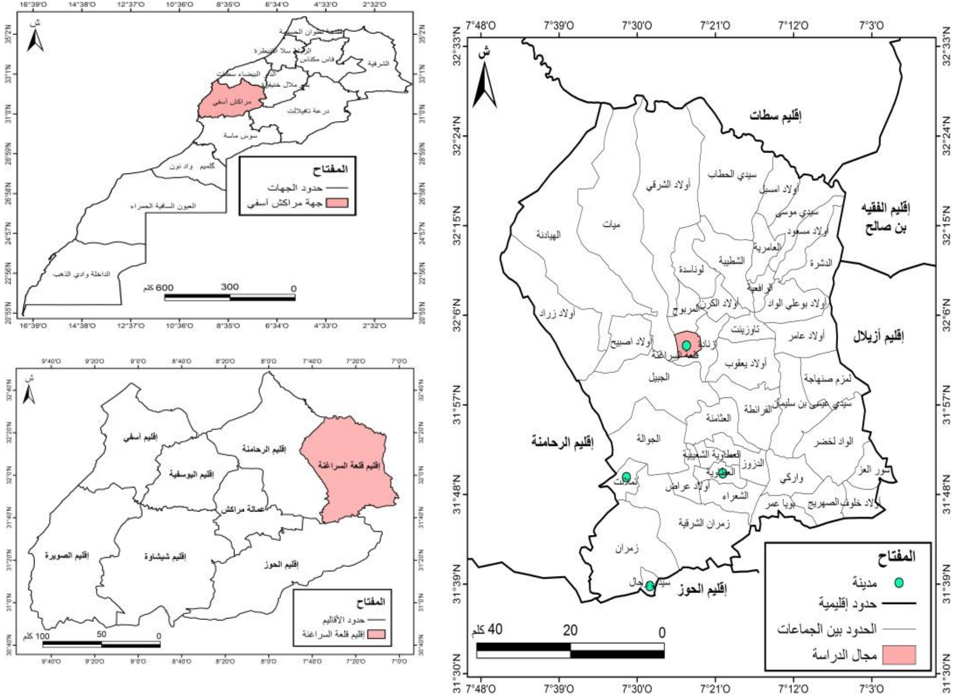
لتأتي مرحلة التفكيك والتحليل والتركيب، لبناء معرفة جغرافية حول نظام النقل والمحطات الطرقية، وتبني المقاربة النسقية التي عالجنا بها هذا الموضوع. وقد مكنتنا من استحضار كل الأنساق المكونة لنظام النقل من جهة ومكونات المدينة من جهة ثانية، وذلك في سياق تفاعلي.

4.تقديم مجال الدراسة

للغوص في مسألة النقل، اصطفينا مجال ترابي ضمن إقليم شاسع، وشكل منطلقا لدراستنا وعملنا العلمي، ويتجلى في مدينة قلعة السراغنة، عاصمة الإقليم، وصل تعداد ساكنتها حوالي 93927 نسمة سنة 2014 بعدما لم تكن تتجاوز 1982 نسمة سنة 1960[1]، ويعزى هذا التطور الديموغرافي السريع إلى ترقية مدينة قلعة السراغنة كعاصمة للإقليم سنة 1973، حيث استقطبت مجموعة من المصالح الإدارية، يحدها شمالا جماعة المربوح ومن الشرق والجنوب جماعة زنادة، وجماعة أولاد اصبيح غربا، والخرائط التالية توضح توطين مدينة قلعة السراغنة وطنيا وجهويا وإقليميا.



الخرائط 1. 3.2:توطين مدينة قلعة السراغنة وطنيا وجهويا وإقليميا



المصدر: إنجازشخصي 2022 اعتمادا على معطيات التقسيمات الإدارية الرسمية

[1] المصطفى حسني ، 2009، "إشكالية التنمية الترابية بالمغرب نموذج جهة عبدة دكالة"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في الجغرافيا، جامعة القاضي عياض، كلية الآداب والعلوم الإنسانية مراكش، ص 29.

تأتي هذه الدراسة لتشخيص واقع المحطات الطرقية بمدينة قلعة السراغنة من خلال محاولة الوقوف على طرق تدبيرها وكذلك وسائل تنقل الساكنة وأشكال تنقلها، بهدف الوقوف على إشكاليات النقل الحضري بغية اقتراح حلول لمعالجتها وبالتالي ضمان تنقل يساهم في تنمية المدينة وتطورها.

I. تشخيص واقع المحطات الطرقية بمدينة قلعة السراغنة

تتوفر مدينة قلعة السراغنة على مجموعة من المحطات الطرقية، تلبي خدمة تنقل وحركية الساكنة، سواء داخل المدينة أو خارجها، في هذا الإطار سندرس جميع المحطات المتواجدة داخل المدينة، إضافة إلى إبراز أهم الفاعلين المتدخلين في تشيدها وتدبيرها.

1. تعدد المحطات الطرقية بمدينة قلعة السراغنة

تضم مدينة قلعة السراغنة 9 محطات طرقية، تتواجد عند مخارج الشوارع الرئيسية للمدينة، وقد استعنا بتقنية GPS من أجل توطين موقع هذه المحطات الطرقية، والخريطة التالية تبرز ذلك.

الخريطة رقم 3: توزيع المحطات الطرقية بمدينة قلعة السراغنة سنة 2022



المصدر: إنجازشخصي

تتركز جل المحطات الطرقية بشارع يوسف ابن تاشفين، بالشمال الشرقي للمدينة، إضافة إلى شارع مُحَمَّد الخامس في الجنوب الغربي. انطلاقا من العمل الميداني يمكن التميز بين المحطات الطرقية على الشكل التالي:

الجدول 1: توزيع المحطات الطرقية بمجال الدراسة حسب خصائصها

اسم المحطة	معبدة	مكان مستقل	مغطاة	أماكن الجلوس	مرحاض	مسجد	العدد
المسافرين	X	X	X	X	X	X	9
تساوت السفلى سيارات الأجرة	X	X	X	X	X	X	
تساوت السفلى النقل المزدوج	X	X	X	X	X	X	
ابن جرير سيارات الأجرة		X					
ابن جرير النقل المزدوج							
العطاوية سيارات الأجرة		X					
العطاوية النقل المزدوج	X	X					
مايات سيارات الأجرة							
محطة الكوتشي		X					
المجموع	**4**	**7**	**3**	**3**	**3**	**3**	**9**

المصدر: البحث الميداني 2018

ويصل عدد المحطات الطرقية بمدينة قلعة السراغنة 9 محطات، لكن نجد 4 محطات معبدة فقط من أصل 9 محطات، في حين أن 5 محطات غير معبدة، و3 محطات فقط مغطاة و3 محطات فقط تتوفر على أماكن الانتظار ومراحيض وأماكن للصلاة. مما يحتم على الفاعلين خاصة المجلس البلدي إلى المبادرة بتأهيل المحطات الطرقية بالمدينة.

تعد المحطة الطرقية للمسافرين أهم مرفق للنقل بإقليم قلعة السراغنة، وتتميز بعدة خصائص:

- تصل مساحتها إجمالية 15328 متر^{2}؛
- قدرت تكلفة بنائها غلافا ماليا إجماليا يقدر بمليار و100 مليون سنتيم؛
- تستوعب 95 حافلة؛
- تتوفر على 13 شباك تذاكر للمسافرين، ومكاتب، ومحلات تجارية، وقاعة للصلاة، ومكتب لرجال الشرطة، ووكالة لتحويل الأموال، ومقهى، وكشك، وقاعة للانتظار. أما الطابق الثاني يتكون من قاعة الاجتماعات، ومكاتب، ومطعم، ومرافق صحية، إضافة إلى الفضاء الخارجي المكون من مواقف للحافلات، ومحطة سيارات الأجرة، وفضاء أخضر، ومساحة وممرات للراجلين،


الصورة 1: المحطة الطرقية بمدينة قلعة السراغنة



المصدر: عدسة شخصية بتاريخ 10 فبراير 2019

توضح الصورة أعلاه المحطة الطرقية لمدينة قلعة السراغنة، وقد تم تدشينها سنة 2016 وتضم مجموعة من المرافق كأماكن الانتظار وشبابيك بيع التذاكر إضافة إلى مجموعة من المحلات التجارية.

2.الفاعلون المتدخلون في تدبير المحطات الطرقية

"يعرف مفهوما التراب والفاعلين أهمية متزايدة في النقاشات التي تخترق العلوم الاجتماعية عامة ومنها الجغرافيا، فهما مترابطين عضويا إلى درجة أن الإحالة على أحدهما يؤدي آليا إلى الإحالة الثانية".[2] "والفاعل هو

[2]-سعيد بوجروف، 2012، "الجهة والجهوية بالمغرب أي مشروع لأي تراب"، المطبعة والوراقة الوطنية، الطبعة الأولى، ص 46.

من يقرر ويقوم بالفعل، ويتدخل باستعمال وسائل واستراتيجيات والتي ترتبط هي الأخرى بتمثلات الفاعل ومصالحه التي يهدف من خلالها سد حاجياته وتقوية تأثيره حتى يكون قادرا على مراقبة المحيط الذي يعيش فيه".[3]

وتجدر الإشارة إلى أن استعمال مفهوم الفاعل حديث جدا في الأدبيات الاجتماعية ببلادنا، أما استعمال الفاعل الترابي فهو شبه منعدم إن لم يكن منعدم فعلا؛ وقد جرت العادة أن يتم الحديث في المقابل عن النخبة المحلية والأعيان والوجهاء و"المنتخبون" كمفهوم عام وليس كمفهوم سياسي.[4] "فالفاعل الترابي متعدد التدخلات والرهانات، تحركه تارة رغباته ومصالحه وقدراته العقلية والمعرفية، وتارة أخرى حاجيات ومصالح الجماعة التي يعيش فيها، ويمكن له أن يغير مهامه وأدواره حسب السياقات الزمنية والمكانية".[5]

في هذا الإطار سنقتصر على دراسة ثلاثة فاعلين أساسين وهم الجماعة الترابية والمنظمون والجمعيات المهنية، لما لهؤلاء الفاعلين من أهمية في تدبير المحطات الطرقية بمدينة قلعة السراغنة.

أ.الجماعة الترابية

تعتبر الجماعات الترابية الفاعل الأقرب للساكنة حيث تعبر عن انشغالاتها وتحاول توفير متطلباتها، وتتعدد تدخلات الجماعات الترابية في ميدان النقل والتي يخولها لها القانون في شخص رئيسها الذي يعمل على "اتخاذ جميع التدابير الرامية إلى ضمان سلامة المرور والطرق العمومية وتنظيفها وإنارتها، ورفع معرقلات السير عنها، وكذلك تنظيم ومراقبة المحطات الطرقية ومحطات وقوف حافلات المسافرين وحافلات النقل العمومي وسيارات الأجرة وعربات نقل البضائع وكذلك جميع محطات وقوف العربات، وضبط وتنظيم تشوير الطرق العمومية داخل تراب الجماعة".[6] إضافة إلى تشييد وتهيئة المسالك والطرق القروية والحضرية وبناء المحطات الطرقية وتفويت صفقات مواقف السيارات بالجماعات الحضرية.

قامت الجماعة الترابية بتفويت المحطة الطرقية الجديدة للمسافرين بمدينة القلعة سنة 2016 بقيمة 415000 درهم لأحد الفاعلين الخواص بعد طلب تقديم عروض. وذلك في إطار التدبير المفوض لبعض المرافق الجماعية.

---

[3] المصطفى حسني، 2009، مرجع سابق، ص .29

[4] المصطفى حسني، 2009، مرجع سابق، ص 29.

[5] عبد الله شنفار، 2015، "الفاعلون المحليون والسياسات العمومية المحلية دراسة في القرار المحلي"، مطبوعات المعرفة، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، الطبعة الأولى ص 182 - 183.

[6] زهير النامي، 2019، "تيارات النقل بين المدن والأرياف وانعكاساتها على التنمية الترابية: حالة بعض الجماعات الترابية بإقليم قلعة السراغنة" أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، المغرب، ص 212.

ب.يسهر المنظمون على تنظيم النقل بالمحطات الطرقية "كورتي"

يمكن التمييز بين المنظمين الذين يشتغلون بنقل الركاب وبين المشتغلين بنقل السلع والبضائع، بالنسبة لنقل الركاب تتجلى مهام المنظمين في استخلاص مقابل النقل، وتؤدي إلى المنظم ثلاثة دراهم عن كل عملية بالنسبة لصنف سيارات الأجرة الكبيرة، في حين أن النقل المزدوج والحافلات يشتغل فرد دائم مع السيارة يقوم بهذه العملية، أما بصنف الحافلات فتتجلى مهمة المنظم "كريسون" في تقديم تذكرة السفر ووضع الحقائب في المكان المخصص.

كما يقوم المنظمون بتنظيم سيارات الأجرة وتحديد اتجاهاتها؛ داخل كل محطة يوجد أكثر من منظم، عند وصول سيارة الأجرة يتم تسجيل رقمها، وتتم المناداة على رقم سيارة الأجرة عند اقتراب موعد الرحلة حسب الوجهة ويبقى للسائق حق قبول أو رفض الوجهة المقترحة حسب أهميتها.

ونتيجة اضطراب علاقة مهنيي نقل سيارات الأجرة الكبيرة بمدينة قلعة السراغنة بمهنيي نفس الصنف بمدينة مراكش، يمنع على مهنيي النقل من مراكش بنقل الركاب من داخل مدينة قلعة السراغنة والعكس صحيح، ولتجنب ذلك يعتمد كلا الطرفين بوضع سيارة أجرة للحراسة عند مخرج المدينة لمنع الطرف الآخر من نقل الركاب، وفي هذا الإطار يحرس كل مهني يوم واحد، مقابل 5 دراهم يؤديها جميع السائقين للشخص المكلف بالحراسة، وفي أواخر سنة 2017 نشب صراع بين مهنيي مدينة قلعة السراغنة والعطاوية، والنتيجة نفس الشيء الحراسة بمدينة قلعة السراغنة وبمدينة العطاوية، إلا أنه تم التوصل لحل وسط عجل بنهاية الأزمة والعودة إلى العلاقة العادية.

ج.محدودية دور الجمعيات المهنية

يتجلى دور الجمعيات المهنية في الترافع والتواصل مع الجهات المسؤولة حول القضايا التي تهم المهنيين، وقد حاولنا لأكثر من سنتين الحصول على عدد الجمعيات المهنية الخاصة بالنقل بمجال الدراسة، حيث زرنا باشويتي قلعة السراغنة والعطاوية والعمالة مرات عديدة، لكن قوبل طلبنا بالرفض، ولتجنب النقص الحاصل في المعلومة الرسمية، اعتمدنا على المعطيات الميدانية.

ترتفع نسبة الانخراط لدى صنف النقل بواسطة الحافلات بنسبة 86 %، يليه صنف النقل المزدوج بنسبة 68 % ثم سيارات الأجرة من الصنف الأول، وأخيرا سيارات الأجرة من الصنف الثاني بنسبة لا تتجاوز 43 %، وتتعدد دوافع الانخراط حسب رأي المهنيين، فالانخراط بجمعية مهنية يضمن وجود إطار يوحد المهنيين من أجل الدفاع عن مصالحهم والبحث عن حلول للإشكاليات التي يعاني منها القطاع، في حين أن نسبة 36.5 % غير منخرطين لأسباب متعددة أبرزها عدم جدوى الجمعيات باعتبارها جمعيات صورية تخدم مصالح المكتب

المسير فقط.[7] وتلعب الجمعيات المهنية أدوارا مهمة في تدبير المحطات الطرقية من خلال تنظيم المهنيين، والحرص على النظافة، والدفاع على مصالح المهنيين.

II. أهمية المحطات الطرقية في تسهيل تنقل الساكنة

لا شك أن النقل وجد لخدمة الإنسان ومساعدته في تقليص المسافة الجغرافية، وذلك في ظل التباعد بين أماكن السكن ومختلف المرافق من عمل وخدمات صحية وإدارية وخدماتية وترفيهية...إلخ كنتيجة للتطور الديموغرافي السريع وتوسع المجالات الحضرية وتباعد المسافات بين مناطق الإنتاج ومناطق الاستهلاك. فالنقل يمثل العمود الفقري للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أن دوره أساسي لجميع القطاعات والأنشطة من فلاحة وتجارة وصناعة وسياحة...[8]

يعرف النقل "كمجموع الوسائل المتاحة لنقل الأفراد والسلع والبضائع من مجال إلى آخر في مدة زمنية محدودة"[9] كما أنه "مجموعة من الطرق والوسائل والوسائط والتكنولوجيا والإجراءات التنظيمية والاقتصادية التي تهدف إلى نقل الإنسان وإنتاجه من مكان لآخر".[10] في حين يعتبره مجيد ملوك السمرائي "نشاطا بشريا اقتصاديا يعتمد على أساس تحريك البضائع والأشخاص من مكان إلى آخر وذلك لقطع مسافة معينة خلال فترة زمنية محددة، بالاعتماد على عناصر متعددة كحركة الإنسان العضلية والحيوانات والسيارات والسفن والقطارات والطائرات،[11] وعلى العموم فالنقل هو "تغيير مواقع الأفراد والأشياء ببذل طاقة واستخدام إحدى وسائل الانتقال، وذلك بغرض الحصول على منفعة أو زيادتها على أن يتم ذلك في زمن معين ومكان محدد."[12] وتتنوع دوافع تنقل

---

[7] زهير النامي، 2020، "النقل: الفاعلون والتنمية الترابية حالة إقليم قلعة السراغنة"، مطبعة سيكما فورنيتور، الطبعة الأولى، الدار البيضاء، المغرب، ص 4.

[8] THOREZ P, EMANGARD P.H, 2009, *« les échelles et leur articulation »*, Transport et territoires Enjeux et débats, sous la direction de Madeleine Brocard, édition Ellipses,p 33.

[9] أحمد حبيب رسول، 1986، "دراسات في جغرافية النقل"، دار النهضة العربية، بيروت، ص 22.

[10] مجيد ملوك السامرائي، 2015، "جغرافية النقل المعاصرة وتطبيقاتها الحاسوبية"، دار اليازودي العلمية للنشر والتوزيع، مطبعة رشاد برس، الأردن، ص 15.

[11] كمال الدين عفيفي أحمد، فؤاد حسن، 2006، "تخطيط الطرق والنقل والمرور في المدينة"، ص 69.

[12] زهير النامي، إلهام كريم، عبد العزيز عبد الصادق، 2020، "دور الجماعات الترابية في تدبير النقل وبنياته: حالة جماعتي قلعة السراغنة وسيدي عيسى بن سليمان"، الكتاب الجماعي تحت عنوان إقليم قلعة السراغنة: التراب، الديناميات ورهانات التنمية، مطبعة سوبر كوبي، فاس، المغرب، ص 232.

الأفراد من عمل ودراسة وتطبيب...إلخ.تتنوع وسائل النقل العمومي بمدينة قلعة السراغنة ويمكن إجمالها في أربعة وسائل أساسية وهي:

- سيارات الأجرة من الصنف الأول: يصل عددها إلى 162 رخصة، تؤمن النقل للساكنة بين المدينة والجماعات الترابية المجاورة وكذلك نحو مدينة مراكش بني ملال ودمنات وبن جرير... إلخ.
- النقل المزدوج: تؤمن النقل بين المدينة والجماعات القروية بإقليم قلعة السراغنة، يصل عدد الرخص بمدينة قلعة السراغنة 33 رخصة.
- سيارات الأجرة من الصنف الأول: أو سيارات الأجرة الصغيرة، تمكن الساكنة من التنقل داخل المدار الحضري بتسعيرة قارة، 8 دراهم عن كل تنقل تضاف لها نسبة 25 % في الليل بين 20.00 و6.00 صباحا، ويصل عددها 128 رخصة، في حين لم تكن تتجاوز 110 رخصة سنة 2014، أي سيارة أجرة لكل 733 نسمة.
- عربات الكوتشي: تعتبر عربات "الكوتشي" وسيلة نقل أساسية بمدينة قلعة السراغنة، تربط بين شمال وجنوب المدينة من خلال مجموعة من الخطوط، ويتم استغلالها بموجب رخصة مسلمة من طرف المجلس الجماعي، يصل عددها إلى 52 عربة، تشتغل طيلة أيام الأسبوع، وتصل تسعيرتها درهمين في الأيام العادية و3 دراهم يوم انعقاد السوق الأسبوعي (الاثنين)، وتتراوح قيمة كراء الرخصة ما بين 400 و600 درهم شهريا حسب أقدمية الكراء، في حين تصل تكلفة كراء العربة 300 درهم شهريا.[13]



الصورتان 2 .3: بعض وسائل النقل المستعملة بمدينة قلعة السراغنة



[13] مديرية الاسكان والتعمير وسياسة المدينة، الشبكة المعيارية الخاصة بالتجهيزات الجماعية



المصدر: زهير النامي، 2019، ص 89 - 95

توضح الصورة على اليمين سيارة نقل من الصنف الثاني بمدينة قلعة السراغنة، تتسع لثلاثة مقاعد، وتتميز سيارات الأجرة من الصنف الثاني بإقليم قلعة السراغنة بلونها الأزرق، في حين توضح الصورة الثانية عربات "الكوتشي" والتي تنقل الركاب من المحطات الطرقية إلى مختلف أحياء المدينة بخطوط منتظمة، ونظرا لتكلفتها المنخفضة يكثر عليها الإقبال خاصة يوم السوق الأسبوعي.

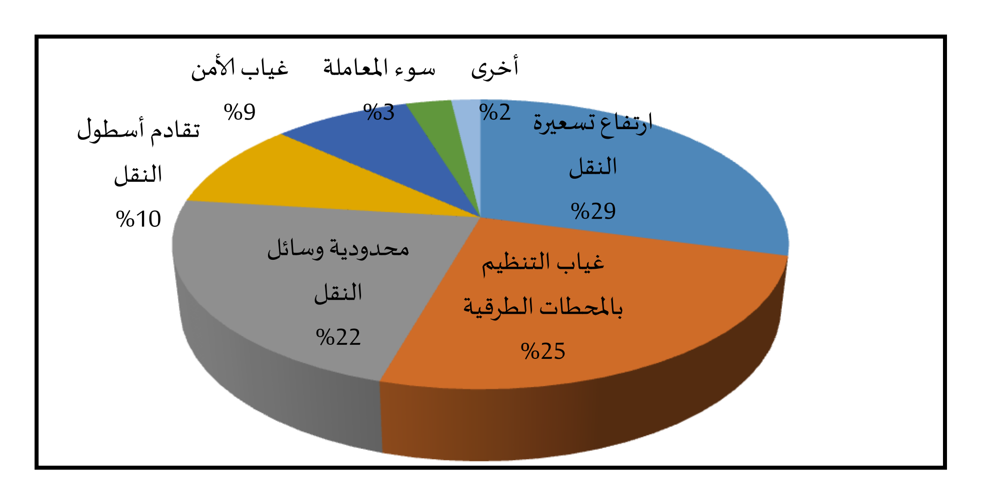
III.المحطات الطرقية بمدينة قلعة السراغنة: التحديات واستراتيجيات التأهيل

بعد إبراز الدور المهم للمحطات الطرقية بمدينة قلعة السراغنة، وكذا وسائل تنقل الساكنة، سنقوم بتشخيص أبرز التحديات التي تواجه تدبير المحطات الطرقية بمدينة قلعة السراغنة، وكذا اقتراحات لتأهيلها.

1.التحديات التي تعاني منها المحطات الطرقية بمدينة قلعة السراغنة

تتعدد إشكاليات النقل الحضري بمدينة قلعة السراغنة، ولعل غياب التنظيم بالمحطات الطرقية أبرزها، هذا ما يمكن الوقوف عليه من خلال الدراسة الميدانية، حيث أن غياب التنظيم بالمحطات الطرقية يعبر ثاني أكبر إشكال يواجه النقل الحضري بمدينة قلعة السراغنة حسب رأي الساكنة، وأرقام المبيان التالي تبرز ذلك.

المبيان 1: إشكاليات النقل الحضري بمدينة قلعة السراغنة حسب آراء الساكنة



المصدر: البحث الميداني 2017

تعاني جميع المحطات الطرقية بمجال الدراسة من ضعف الخدمات ويتجلى ذلك في نقطتين: على مستوى البنية التحتية نسجل ضعف تأهيل المحطات الطرقية، فمجموعة منها غير معبدة الأرضية كمحطة سيارات الأجرة بقلعة السراغنة في اتجاه العطاوية، كما أن مجموعة من المحطات أو نقط نقل الركاب توجد بالشارع العام، كما تفتقر مجموعة من المحطات الطرقية لقاعات الانتظار وأماكن مغطاة تقي الركاب أشعة الشمس وبرودة الشتاء وأمطارها، كما تفتقر إلى المرافق الحيوية كدورات المياه وأماكن لأداء الصلاة. وعلى مستوى التدبير يلاحظ انتشار الفوضى وغياب التشوير حسب الوجهات، أمام هذا الوضع تظاهر مهنيو سيارات الأجرة من الصنف الأول أمام باشوية وبلدية قلعة السراغنة يوم 16 غشت سنة 2018 كما توضح الصورة التالية.

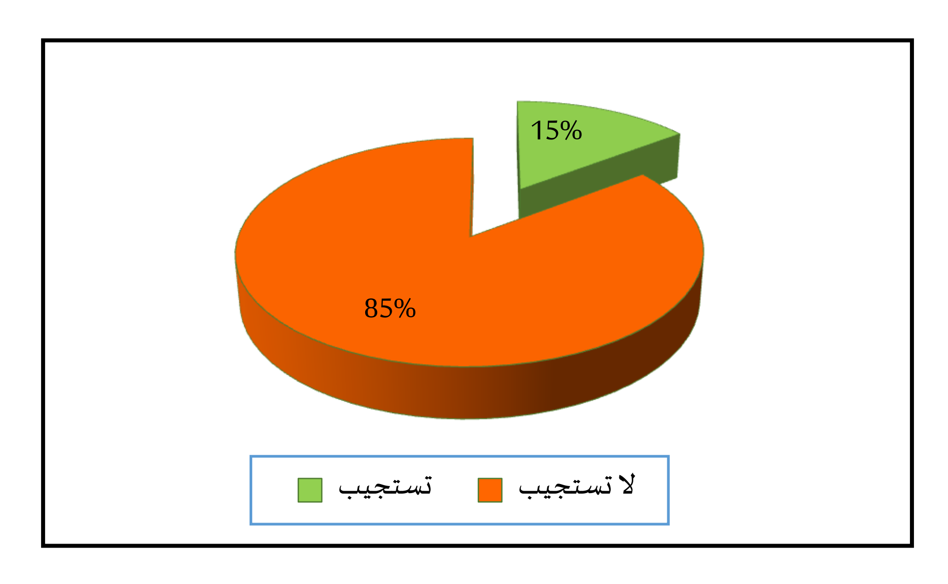
تظاهر العشرات من مهنيي النقل من الصنف الأول أمام باشوية المدينة (على يسار الصورة) وبلدية قلعة السراغنة (على يمين الصورة) بسبب الفوضى التي تعرفها المحطة الطرقية في اتجاه العطاوية وكذلك المضايقات التي يتعرض لها المهنيون من طرف الباعة المتجولين(الصورة4). كما أن جل المهنيين صرحوا بأن المحطات الطرقية لا تستجيب لتطلعاتهم كما يظهر من خلال المبيان رقم 2.

الصورة 4: الوقفة الاحتجاجية لمهني سيارات الأجرة جراء الفوضى التي تعرفها محطة العطاوية



المصدر: عدسة شخصية بتاريخ 16 غشت 2018

المبيان 2: مدى استجابة المحطة الطرقية لتطلعات المهنيين



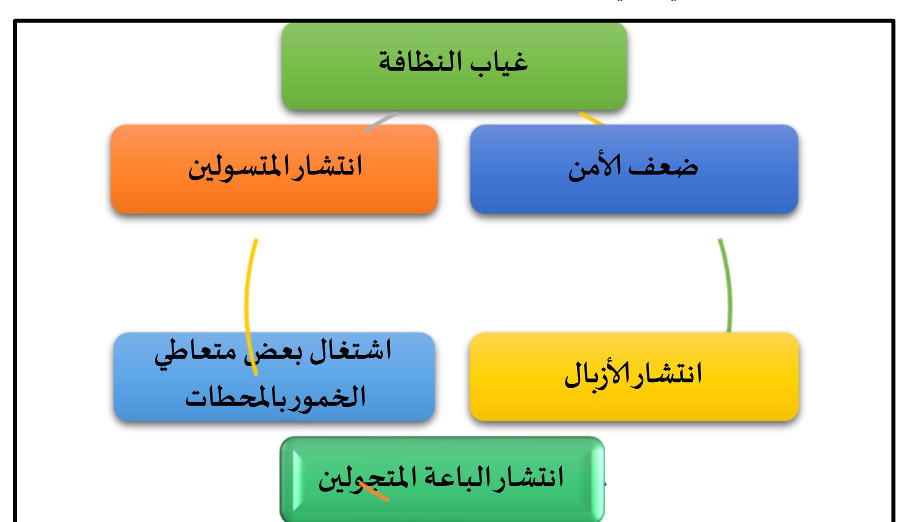
المصدر: البحث الميداني 2017

بتحليل أرقام المبيان أعلاه، يتضح أن 85 % من المهنيين غير راضين على وضعية المحطات الطرقية، وتتجلى هذه الفئة من المهنيين الذين يشتغلون بمحطات العطاوية وابن جرير كون هذه المحطات تفتقر للمرافق الأساسية، بينما ترى نسبة 15 % من المهنيين أن المحطات جيدة، وتتجلى في فئة نقل بواسطة الحافلات وكذا مهنيي محطات تساوت السفلى.

خلال السنوات الأخيرة أضحت المسألة الأمنية تفرض نفسها بشدة، حيث بدأ يلاحظ بعض الاعتداءات في بعض الجماعات القروية عبارة عن "قطاع الطرق" يعترضون سبيل المارة، كما سجلت مجموعة من السرقات لوسائل النقل "الدراجات النارية" في واضحة النهار، وخلال إجراء الدراسة الميدانية سجلنا مجموعة من الأحداث بالجماعات القروية، مما جعل المسألة الأمنية تبرز ضمن إشكاليات النقل بنسبة 10%، رغم ذلك فمجال الدراسة مقارنة بالمدن الكبرى يعتبر آمنا إلا في بعض الحالات كما سبقت الإشارة إل ذلك.

كما يظهر ضعف الأمن بالمحطات الطرقية بمدينة قلعة السراغنة خلال الساعات المتأخرة من الليل، إذ تصبح المحطات ملجأ للمتشردين والمتعاطين للخمور، مما يفرض توفير الأمن سواء بالعالم القروي أو الحضري.

الشكل 1: أبرز المشاكل التي تعاني منها المحطات الطرقية بمدينة قلعة السراغنة



المصدر: إنجازشخصي 2022

يلخص الشكل أعلاه أبرز الإشكاليات التي تعاني منها المحطات الطرقية، كغياب النظافة وضعف الأمن وانتشار المتسولين... إلخ، مما يفرض تضافر الجهود من أجل تأهيل هذه المحطات والرقي بالخدمات المقدمة.

2.استراتيجيات تأهيل وتجويد خدمات المحطات الطرقية

تفتقد المحطات الطرقية لجل العناصر الأساسية للعمل المريح بالنسبة للمهنيين، ولتجاوز هذه الإشكاليات نقترح ما يلي:

- إخراج المحطتين الطرقيتين لسيارات الأجرة بقلعة السراغنة في اتجاهي العطاوية وابن جرير إلى حيز الوجود؛
- توفير الأمن بالمحطات الطرقية؛
- تأهيل المحطات الطرقية؛
- توفير مقاعد الانتظار للركاب وتغطية المحطات الطرقية وتعبيدها؛
- تنظيم أماكن وقوف السيارات وتحديد اتجاهاتها؛
- خلق مرافق موازية من مراحيض ومساجد...؛
- الحرص على نظافة المحطات الطرقية.

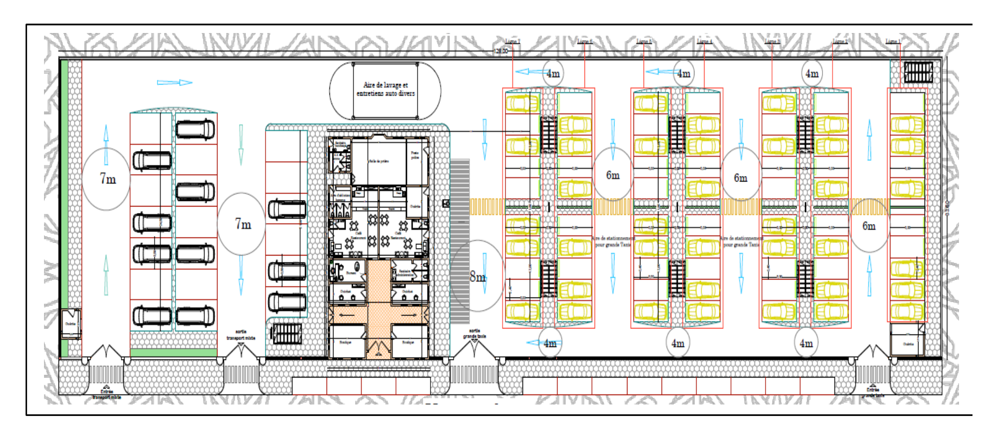
كما يضم المخطط المستقبلي لعمالة قلعة السراغنة مشروعين لبناء محطتين طرقيتين لسيارات الأجرة بقلعة السراغنة، الأولى بجنوب المدينة في اتجاه مدينة العطاوية بالطريق الوطنية رقم 8، والثانية غرب المدينة في اتجاه مدينة ابن جرير على الطريق الجهوية 206.

الشكلين2 . 3: تصميم محطة سيارات الأجرة بقلعة السراغنة في اتجاه العطاوية





الشكل 4: تصميم محطة سيارات الأجرة بقلعة السراغنة في اتجاه ابن جرير



المصدر: عمالة قلعة السراغنة، 2016، "مقترح المخطط التنموي لإقليم قلعة السراغنة"، ص 25.

من خلال المعاينة الميدانية تمت زيارة المكان المخصص لمحطة سيارات الأجرة في اتجاه العطاوية، وهو محاط بسياج في انتظار بداية الأشغال بعدما تم تدشينها بتكلفة 3 ملايين درهم. وبخصوص المحطة الثانية في اتجاه ابن جرير، فليست هناك أية معلومة حول تكلفتها وتاريخ الشروع في تشييدها.

خاتمة

استهدفت هذه الدراسة تشخيص واقع المرافق العمومية بالمدن المتوسطة، من خلال حالة المحطات الطرقية بمدينة قلعة السراغنة، اعتمادا على الدراسة البيبليوغرافية والميدانية ونظم المعلومات الجغرافية، وبعد معالجة الإشكالية الرئيسية بات بالإمكان التحقق من الفرضيات التي انطلقنا منها.

كانت الفرضية الأولى "تعدد المحطات الطرقية بمدينة قلعة السراغنة، ولعل أبرزها محطة الحافلات ومحطات سيارات الأجرة والنقل المزدوج" وهي فرضية صحيحة، حيث تضم مدينة قلعة السراغنة 9 محطات طرقية، تعد محطة الحافلات حديثة التشييد أهمها، إضافة إلى محطات النقل المزدوج وسيارات الأجرة الكبيرة والصغيرة ومحطة عربات الكوتشي، وتتوطن هذه المحطات بمخارج المدينة. أما الفرضية الثانية فهي "تعتبر الجماعة الترابية الفاعل الرئيسي في تدبير المحطات الطرقية بمدينة قلعة السراغنة" وهي فرضية صحيحة أيضا، كون الجماعة الترابية أهم فاعل، يسهر على تشييد مرافق النقل وتفويضها للخواص من أجل تدبيرها، كما نجد تدخل مهم للمنظمين والجمعيات المهنية... إلخ.

بخصوص الفرضية الثالثة فهي "تضمن المحطات الطرقية تنقل الساكنة وولوجيتها محليا وإقليما وجهويا ووطنيا" وهي فرضية صحيحة، حيث تضمن المحطات الطرقية خدمة تنقل وولوجية الساكنة سواء داخل أحياء

المدينة، أو نحو مختلف الجماعات القروية بالإقليم، كما توفر المحطات خدمة تنقل الساكنة نحو مدن الجهة، وكذا مختلف المدن على الصعيد الوطني. أما الفرضية الرابعة والأخيرة فكانت "تعاني المحطات الطرقية من ضعف الخدمات، الأمر الذي يستوجب تضافر جهود جميع الفاعلين من أجل تأهيلها وتجويد الخدمات المقدمة" وهي فرضية صحيحة أيضا، فمن خلال معاينة وضعية المحطات وآراء المهنيين والساكنة، نسجل معاناة المحطات من ضعف المرافق والتنظيم، وضعف الأمن، الأمر الذي يستوجب على الفاعلين التدخل من أجل تأهيل هذا المرفق العمومي الحيوي.

إن الاهتمام بالمرافق العمومية من شأنه الرقي بمؤشرات التنمية الحضرية بالمدن المغربية، فتجويد الخدمات المقدمة في جميع المرافق بات ضرورة ملحة، ومطلبا أساسيا من طرف الساكنة، وهو ما يفرض فتح نقاش جاد بين مختلف المتدخلين في تدبير المدينة. من أجل مدن أكثر جاذبية واستقطابا.

لائحة المراجع

أحمد حبيب رسول، 1986، "**دراسات في جغرافية النقل**"، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.

زهير النامي، 2019، "**تيارات النقل بين المدن والأرياف وانعكاساتها على التنمية الترابية: حالة بعض الجماعات الترابية بإقليم قلعة السراغنة**" أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، المغرب. 360 صفحة

زهير النامي، 2020، "**النقل: الفاعلون والتنمية الترابية حالة إقليم قلعة السراغنة**"، مطبعة سيكما فورنيتور، الطبعة الأولى الدار البيضاء، المغرب، 208 صفحة.

زهير النامي، إلهام كريم، عبد العزيز عبد الصادق، 2020،" دور **الجماعات الترابية في تدبير النقل وبنياته: حالة جماعتي قلعة السراغنة وسيدي عيسى بن سليمان**"، الكتاب الجماعي تحت عنوان إقليم قلعة السراغنة: التراب، الديناميات ورهانات التنمية، مطبعة سوبر كوبي، فاس، المغرب، ص 222 - 239.

سعيد بوجروف، 2012، "**الجهة والجهوية بالمغرب أي مشروع لأي تراب**"، المطبعة والوراقة الوطنية، الطبعة الأولى، المغرب.

كمال الدين عفيفي أحمد، فؤاد حسن، 2006، "**تخطيط الطرق والنقل والمرور في المدينة**"، مصر.

مجيد ملوك السامرائي، 2015، "**جغرافية النقل المعاصرة وتطبيقاتها الحاسوبية**"، دار اليازودي العلمية للنشر والتوزيع، مطبعة رشاد برس، الأردن.

المصطفى حسني، 2009، "**إشكالية التنمية الترابية بالمغرب نموذج جهة عبدة دكالة**"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في الجغرافيا، جامعة القاضي عياض، كلية الآداب والعلوم الإنسانية مراكش، المغرب.

عمالة قلعة السراغنة، 2016، "**مقترح المخطط التنموي لإقليم قلعة السراغنة**"، المغرب.

Refernces

THOREZ P, EMANGARD P.H, 2009, *« les échelles et leur articulation »*, Transport et territoires Enjeux et débats, sous la direction de Madeleine Brocard, édition Ellipses, France.

تقييم سهولة الوصول إلى المرافق التعليمية بالتعليم الثانوي بمدينة قصبة تادلة بالمغرب

Examination of accessibility to educational equipment in secondary education in the city of Kasbah Tadla, Morocco

عبد الحق اهندار* ويوسف أيتخدجو وسومية سويعد وعبد الغني الدباغي1،

Abdelhak AHANDAR, Youssef AIT KHADJOU, Soumia SUIAD, Abdelghani DABARHI, 1

[1]جامعة السلطان مولاي سليمان، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بني ملال المغرب،abdelhakahandar@gmail.com *

ملخص

يعالج المقال مسألة التوزيع الجغرافي والتقييم المكاني للخدمات ، فضلا عن الرضى عن الخدمات التعليمية التي تقدمها، كما يتوخى الإجابة عن السؤال الإشكالي الاتي: ما علاقة سهولة الوصول إلى الخدمات التعليمية بالرضى عنها ؟ وماتأثير المتغيرات السوسيوديمغرافية عن هذا الرضى؟ نهج البحث استراتيجية تمحيص كمية وكيفية من خلال طريقتين لجمع البيانات؛ اولهما البيانات الوثائقية والإدارية من المصالح الإدارية المختصة سواء على المستوى الوطني أو الجهوي، ثانيهما الأسلوب الميداني باعتماد عينة عشوائية ثانيهما الأسلوب الميداني باعتماد عينة عشوائية بالسحب الطبقي الأمثل. ويمكن عرض أهم النتائج: أ-تتركز مؤسسات التعليم الثانوي الإعدادي على مستور مركز المدينة، الأمر الذي يؤدي إلى ازدياد مسافة وزمن وصول التلاميذ لمؤسساتهم كلما ابتعدنا عن المركز. ب – يتبنى أفراد العينة اتجاهات سلبية اتجاه الخدمات التعليمية التي تقمها مؤسسات التعليم الثانوي، ويرجع ذلك إلى البعد عن مواقعها والضغط عليها(الاكتظاظ) وتدني مستوى جودة الخدمات التي تقدمها. د-تؤثر بعض المتغيرات السوسيوديمغرافية وخصوصيات البيئة الحضرية على الرضى عن سهولة الوصول.

كلمات مفاتيح: سهولة الوصول، المرافق التعليمية، مؤسسات التعليم الثانوي الإعدادي ،مؤسسات التعليم الثانوي التأهيلي، الرضى، قصبة تادلة، المغرب..

Abstract:

This paper addresses the geographical distribution and spatial evaluation of services and satisfaction with their educational services. It also seeks to answer the following problematic question: What is the relationship between the ease of access to educational services to the negative? What is the effect of socio-demographic variables on this satisfaction? To respond to this question, the research will approach a quantitative and qualitative strategy via two methods of data collection; The first is the documentary and administrative data from the competent administrative departments, whether at the national or regional level. Results. The most important results can be presented: A - Secondary and preparatory education institutions are concentrated in the hidden centre of the city, which leads to an increase in the distance and time of students' arrival to their establishments the further away from the centre. B - The sampling members embrace negative attitudes towards educational services provided by secondary education institutions due to the distance from their locations, pressure on them (overcrowding) and the low level of quality of services they provide. D - Some socio-demographic variables and the specifics of the urban environment affect the satisfaction with the ease of access to secondary education institutions

.**Keywords:** accessibility, educational facilities, secondary qualification institutions, qualifying secondary education institutions, Satisfaction, Kasbah Tadla, Morocco

I.مقدمة ومنهجية

1. مقدمة

يعد التعليم احد الركائز الرئيسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن عوامل استدامتها، وإذا كان تحقيق رفاهية الإنسان في مجتمع متطور هو غاية التنمية فإن ذلك لا يمكن تحقيقه في غياب الإنسان المتعلم والمواطن المنتج، وبالتالي فأن توفير الخدمات التعليمية وتمكين المواطنين من الالتحاق بالمؤسسات التعليمية والاستفادة منها بشكل كامل ومستمر يمثل احد اللبنات الأساسية في طريق التنمية البشرية وتوسيع الخياارت والمهاارت في بناء المواطن المنتج. أن أولوية جعل التعليم متاحا لجميع مواطني المملكة المغربية، باعتباره حقا أساسيا من حقوق الإنسان تعكسه بوضوح الرؤيا الاستراتيجية لإصلاح منظومة التربية (2015-2030)، والتي تنص على ضرورة تأمين الحق في ولوج مؤسسات التربية والتعليم والتكوين – الوطنية وضمان العدالة وتكافؤ الفرص في هذا الولوج، وكذا العمل على مكافحة الهدر المدرسي والقضاء على الأمية.

1.1.الإطار النظري وتحديد مفهومي الخدمات التعليمية والوصول

يندرج مفهوم المرافق التعليمية ضمن مفهوم عام وهو المرافق العمومية، ويتأطر هذا المفهوم في الدراسات الحضرية بتصوريين نظريين هما :التصور الوظيفي الذي يحدد مفهوم المرافق التعليمية في الخدمات العمومية التي تقدم الخدمات التعليمية لكل السكان، والتي يختلف توزيعها في المدينة، إذ أنه كلما ارتفع مستواها زاد تركزها وسعة منطقة نفوذها، وكذا ارتباطها بالأحياء الأكثر كثافة سكانية وبشكة طرق المواصلات ، الأمر الذي يسهل يسهل من الوصول إليها (Murphy, 1966 ; 358)، وانطلاقا من هذا فإن مستوى خدمة المرفق التعليمية تتفاوت على مستوى المسافة والزمن والكلفة وحجم الساكنة التي تغطيها، الأمر الذي يؤدي إلى عدم تحقيق العدالة المكانية والاجتماعية في الولوج والاستفادة من خدمات المرافق التعليمية بالنسبة للجميع، وفي نفس السياق فإن الوصول إلى المرافق التعليمية يختلف حسب المسافة التي يقطعها الناس من مراكزهم السكنية إلى مواقع الخدمات التعليمية، وبناء عليه فالتنقل المدرسي يشمل 5 مجالات هي: القرب من المدرسة وحركة المرور ومخاوف السلامة الشخصية والاتصال والراحة والجاذبية وإمكانية الحفاظ على رأس المال الاجتماعي في الرحلة المدرسية (Mitra,2013)، وقد تم تسليط الضوء على هذه العناصر المتنوعة للبيئة الحضرية، مع التركيز على القضايا ذات الصلة فيما يتعلق بخلق التصورات بين كل من الأطفال والآباء وعمليات صنع القرار المشتركة ، مثل المرافق ، والعوامل البيئية المتعلقة بالشخصية. وسلامة المرور ، وتوجيه المسار ، إلخ.

أما التصور الثاني فهو سلوكي نسقي يدمج العوامل المجالية ومنها عرض الخدمة وتوزيعها والولوجية مع العوامل غير المجالية، وخاصة تلك المتعلقة بالمتغيرات الفردية والأسرية للمستفيدين وسمات المجتمع المحلي(مستوى

ونمط العيش وا لاختيارات والتفضيلات)...وخصوصيات الإدارة التعليمية المحلية والوطنية، إلى جانب الموارد المادية والبشرية، فضلا عن جودة الخدمات التعليمية المقدمة (Lewin, 2015 ;35-36) ، وكل هذه العوامل تتفاعل في إطار نسق لتحدد لنا وضعية المرافق التعليمية سواء على مستوى الطلب أو العرض، وكذلك مدى كفاءتها وكفايتها في الاستجابة لحاجيات الساكنة المحلية. كما أن العوامل السالفة الذكر سواء على مستوى العرض أو الطلب ورغم دورها الكبير كمثيرات في فهم الولوجية فإنها تطرح مشاكل كثيرة، الأمر الذي يتطلب إدارتها ومعالتها بشكل استباقي من أجل تحقيق العدالة المجالية والاجتماعية، وبالتالي الاستفادة من خدمات المرافق على قدم المساواة.

ويمكن تحديد مفهوم المرافق التعليمية في عدة مفاهيم منها :المؤسسات العمومية التي تقدم الخدمات التعليمية ويختلف توزيعها في المدينة (Murphy, 1966 ; 358) ، وهي أيضا تصميم وبناء الخدمات التعليمية التي تلبي حاجيات المتعلمين والمجتمعات بشكل عادل ومنصف (Story, 2006) ويقصد بها ايضا البنية التحتية والمنشئات التعليمية التي تتميز بتوزيعها عير المتكافئ (Lewin, 2015 ;22) ، وتندرج أيضا في إطار العلاقة ما بين التجهيزات التعليمية وأماكن وجود السكان مع الأخذ بعين الاعتبار سهولة الوصول إليها (التقليص من المسافة والزمن والكلفة) (نجيل ونغام، 2007 ، ص 6) يبدو هذا التعريف أكثر صوابا على اعتبار أنه حدد مجموعة من العوامل المتحكمة في ولوج الخدمات التعليمية ،إذ أن أي مؤسسة خدمية ترتبط بسياق جغرافي(المكان والزمان)ويختلف مجال خدمتها من منطقة لأخرى، وبالتالي فالمرافق التعليمية لا يمكن فصلها عن الوصول إليها.ويقصد كذلك بالمرافق التعليمية المنشئات والبنيات التحتية والمؤسسات التي تقدم الخدمة التعليمية لسكان منطقة معينة، وترتبط بعدة عوامل منها مدى سهولة الوصول إليها ومستوى خدمتها وعلاقة توزيعها بحجم السكان(الحجم الوظيفي) وتوزيعهم والكفاءة الاقتصادية مع أهمية الاعتبارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ونقصد بالمرافق التعليمية المنشئات والبنيات التحتية والمؤسسات التي تقدم الخدمة التعليمية لسكان منطقة معينة، وترتبط بعدة عوامل منها الولوجية ومستوى خدمتها وعلاقة توزيعها بحجم السكان)الحجم ال وظيفي) وتوزيعهم والكفاءة الاقتصادية مع أهمية الاعتبارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية(اهندار، الأسعد وميوسي، 2020، ص71).

تعد إمكانية الوصول مفهومًا مهمًا في دراسات النقل وتخطيط المدن، وظهر هذا المفهوم لأول مرة مع " هانسن" (Hansen,1959) والذي عرفها بأنها " الفرص المحتملة التي يمكن الوصول إليها من مكان معين " ويقاس بوظيفة وحجم الأنسطة حول المكان(Hansen,1959 ;19) ، ومنذ منذ ذلك الحين إرتبط مفهوم الوصول بمفاهيم القرب أو تسهيل التفاعل المكاني، ولاسيما فيما يتعلق بالفرص الاقتصادية والاجتماعية، وقد

تعرض " هانسن" لمجموعة من الإنتقادات أهمها إهمال البعد الزمني في تفاعل الأفراد وأنشطتهم بناءً على فكرة أن أبعاد الزمان والمكان مترابطة ويجب دمجها في نماذج الطلب على النشاط والسفر (Lee.2007 ; Kwan,1998 ; Haggerstand,1970). ووفقًا لذلك ، فالأفراد يوجودون في مكان ما ويتنقلون فيه في أوقات محددة، وقد تم تطبيق مفاهيم الزمان والمكان بشكل شائع لتحديد فرصة الوصول والاستفادة من الأنشطة في استخدامات الأراضي الكختلفة والبنى التحتية للنقل والاتصالات وتفسيرها القيود والحواجز الزمنية والمكانية.

ويندرج الوصول في الدراسات الحضرية في اتجاهين فكريين هما: البينوي الوظيفي(الوصول الجغرافي) والسلوكي(الوصول الاجتماعي)، ويرتبط الوصول الجغرافي بعدد الفرص التي يمكن الوصول إليها في غضون وقت سفر معين أو قطع مسافة من منطقة سكنية للوصول إلى مواقع الأنشطة والخدمات، ويقصد من هذا القياس الإشارة إلى إمكانية الوصول المادي لمجموعة من السكان إلى عدد متنوع من الفرص(Wach& Kumagai ,1973)

بينما يميل باحثون أخرون إلى أن قياس الوصول إلى الأنشطة والخدمات يختلف من منطقة إلى أخرى حسب المسافة الجغرافية والوقت والحدود الجغرافية والحواجز ومواقع السكا.(Gesler & al,1995) .كما أن قياس كفاءة وكفاية وتوزيع الخدمات يتم من خلال تحديد المسافة والزمن والكلفة من نقطة الانطلاق إلى نقطة الوصول للخدمات بهدف تحقيق أقصى منفعة بأقل كلفة سواء كانت جسدية أو نفسية أو مادية (الفقيه، 1995 ، ص 117)، كما يدمج باحثون أخرون بين المسافة المكانية والمسافة الاقتصادية في سهولة الوصول؛ أما المسافة المكانية فهي الحاجز المكاني الذي يتعين التغلب عليه للوصول إلى خدمات المرافق العمومية المختلفة، أما المسافة الاقتصادية فهي التكلفة التي يتحملها الفرد للوصول لها)تكاليف التنقل والاستفادة من الخدمة (Fabiyi & Ogunyemi,2015 ;543)، وبالتالي تصبح متغيرات مثل دخل الفرد، وتكاليف التنقل، ونوع الخدمة... مركزية في تفسير الوصول بالنسبة لأصحاب هذا الاتجاه. وعلى العموم يربط أصحاب هذا الاتجاه مابين المسافات والحواجز المتعددة التي تقف أمام الوصول إلى الخدمات عند الحاجة إليها. وهي تشمل تأثير المسافة على الوقت المتاح للأشخاص، ودرجة مرونتهم لترك العمل والمسؤوليات الأخرى ، وقدرتهم على تلبية التكاليف المباشرة وغير المباشرة المرتبطة بالسفر في هذه المسافات (Perry & Gesler, 2000)، وعندما يتعلق الأمر بالوصول المادي في الوصول فإن المسافة الفاصلة مابين موقع المستفيذ وموقع الخدمة ليست كافية في تفسير الوصول،حيث تؤثر بنية شبكات النقل وطاقتها الاستيعابية بشكل مباشر في مستويات الوصول أو سهولته من مكان لآخر، وعلى إثر ذلك تستخدم نظم المعلومات الجغرافية على نطاق واسع في هذا المجال معتمدة على التحليل المكاني والشبكي

.(Liu & Zhu, 2004, pp45-46)، وأيضًا القرب من الطرق الرئيسية وما إذا كان النقل متاحًا أم لا، وكذلك الأوقات التي تكون فيها الخدمة متاحة(Hundt et al,2012 ;40) . لقد ركزت الغالبية العظمى من العمل على الوصول إلى الرعاية الصحية على النماذج القائمة على المسافة ، حيث يُفهم أن المسافة إلى مرفق الرعاية الصحية ، المقاسة على طول شبكات الطرق ، هي العامل الأكثر أهمية في تشكيل الوصول، تتمثل إحدى نقاط الضعف في هذا النهج في أنه نادرًا ما يأخذ في الحسبان عوامل مثل الفقر والحواجز التنظيمية والاجتماعية والثقافية، والتي تعتبر بمثابة محددات أساسية للوصول.

يشمل الوصول الاجتماعي-التنظيمي مجموعة كبيرة ومتنوعة من خصائص المجموعات السكانية الفرعية التي تؤدي إلى اختلافات وعوائق في احتياجات الخدمات العامة والوصول إليها ، مثل المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية التي تسهل أو تعيق استخدام الخدمات. فالوصول كمفهوم يمثل درجة "رضى" بين الزبناء والخدمات، والتعرف على أبعاد الوصول "المناطق المحددة أكثر للرضى"؛ مثل الوفرة وسهولة الوصول والإقامة والقدرة على تحمل التكاليف والمقبولية تبقى عوامل حاسمة في الوصول وتفسيره. وتختلف أبعاد الوصول هذه عن الأبعاد الأخرى، التي تعرف بأنها "العلاقة بين موقع العرض وموقع الزبون، مع مراعاة موارده، وكذا مسافة وتكلفة الوصول، وخصائصه الديمغرافية والأسرية " (Penchansky& Thomas،1981). وفي هذا السياق فإن الوصول هو تفاعل مابين جوانب العرض والطلب، أما "جانب الطلب" ، مثل دخل الأسرة ، والعوامل النفسية والثقافية، والخصائص الشخصية الأخرى بالإضافة إلى ميزات النظام "جانب العرض" مثل نوع المنشأة ، والتكاليف، وتوافر التجهيزات، ومواقف الموظفين (Ensor & Cooper,2004 ;70-71) تم تصور الوصول على أنه يتضمن عددًا من الأبعاد عند تطبيقه على بلدان الدخل المنخفض والمتوسط، مثل التوافر والقدرة على تحمل التكاليف والمقبولية بدلاً من استخدام تدابير الاستخدام (Mcintyre & Thiede، 2009) ، إذ تم تفسير الوصول اعتمادا على عدة متغيرات ومنها لجنس والعمر والعرق والفقر (Mooney et al., 2000; Perry & Gesler, 2000)،الأمر الذي أدى إلى تطورات نظرية مهمة ومعقدمة لتفسير الوصول وبناء على كل هذا لايمكن الفصل مابين المتغيرات الديمغرافية والاجتماعية للسكان على سبيل المثال يؤكد (Perry & Gesler (2000 بأن " البيئات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والمادية مجتمعة لايمكن فصلها عن سياق الخدمات(Perry & Gesler, 2000 ; 1187)

يعد مفهوم الوصول من المفاهيم التي تم تعريفها على نطاق واسع، ولذلك نجد هذا المفهوم يأخد عدة معاني، ومنها " الفرص محتملة التي يمكن الوصول إليها من مكان معين " ويقاس بوظيفة وحجم الأنسطة حول المكان " (Hansen,1959;P19). ونجد دراسات أخرى تنظر إليه على أنه يهتم بالفرصة المتاحة للأشخاص في موقع معين للمشاركة في مجموعة معينة من الأنشطة (Maroto & Zofío,2016;P11). كما يقصد

به قدرة الفرد على المشاركة في نشاط معين أو مجموعة من الأنشطة، والوصول هو وظيفة تنقل الفرد والموقع المكاني لفرص النشاط من الموقع المكاني للفرد إلى موقع النشاط، مع الأخذ بعين الاعتبار الأوقات التي تتوفر فيها الأنشطة، وبناء عليه فالوصول يعتمد على وسائل النقل المتاحة للأفراد ، والتوزيع الزمني والمكاني للأنشطة ، والأدوار الاجتماعية والاقتصادية للأفراد التي تحدد متى وأين ومدة ممارسة الأنشطة المختلفة. (Odoki et al ,2001;P602) . ويعرّف كذلك بأنه درجة الصعوبة التي يواجهها الأشخاص أو المجتمعات المحلية في الوصول إلى المواقع لتلبية احتياجاتهم الاجتماعية والاقتصادية الأساسية مثل التعليم الرعاية الصحية ، والتجارة والنقل(Donnges ,2003;P10) . ونجد أيضًا أن الوصول قد تم تعريفه بأنه سهولة الوصول إلى الأنشطة من مكان معين باستخدام نظام نقل معين (Johnston et al. 2000). ويشير كذلك هذا المفهوم إلى السهولة التي يمكن للناس من خلالها الوصول إلى كل وجهة من أصلهم – سهولة الوصول الجغرافي، وتشمل إمكانية الوصول في هذا السياق المسافة الجغرافية بين الأصل والوجهة والمسافة من حيث الوقت المستغرق للوصول إلى الموقع (Agbenyo, Nunbogu& Dongzagla ,2017 ;1) ومن جهة أخرى يقصد به "مدى تمكين استخدام الأراضي وأنظمة النقل من الأفراد للوصول إلى الأنشطة أو الوجهات عن طريق (مزيج) من وسائط النقل" الوصول يجب أن تشمل أربعة أنواع من المكونات: استخدام الأراضي ، والنقل ، والزمان ، والفرد، هذا هو التعريف الرئيسي المستخدم في دراسات النقل المعاصرة، وكذلك فهو يتماشى مع أهداف دراستنا(Plazinić & Jović,2018 ;170).). ونجد دراسات أخرى تحدد الوصول إلى بسهولة الوصول إلى بعض الفرص ذات الصلة بأوقات السفر المقاسة والمرجحة (جاذبية الفرص) (Frank et al ,2021;P2) وفي الأخير يقصد بالوصول قدرة مجتمع معين بالمعنى الواقعي ، أي بما في ذلك مجموعة معينة من الأفراد والأماكن والمؤسسات والبنى التحتية ، للسماح لكل مواطن بالوصول إلى المواقع في وقت وتكلفة معقولة (Caschili et al ,2014;P1) .

1.2. مشكلة الدراسة

أدت الزيادة السكانية الكبيرة التي تشهدها مدينة قصبة تادلة بشكل خاص، والتوسع العمراني المصاحب إلى ضغط كبير على الخدمات التعليمية، وبذلك لا تستطيع هذه الخدمات الوفاء باحتياجات السكان المتزايدة، وذلك نتيجة غياب التخطيط المسبق لاحتواء أي زيادة محتملة في عدد السكان، وهذا يحتم تدخل المخططين وصانعي القرار ومسؤولي التنمية لاتخاذ التدابير الكفيلة بتحقيق كل ما يتطلع إليه المواطن من خدمات تتميز بعدالة التوزيع واختيار الموقع المناسب لتقديم الخدمات بكفاءة وجودة عالية.

1.3. أهمية الدراسة:

يعتبر موضوع "سهولة الوصول لمدارس التعليم الثانوي والرضى عن خدماتها في مدينة قصبة تادلة " أحد موضوعات الجغرافية البشرية وتحديدا ضمن دراسة جغرافية الخدمات، حيث أن الخدمة التعليمية من حيث توزيع المدارس والاستخدام الأرضي التعليمي وعلاقة ذلك بنمو السكان وتوزيعهم والتنمية البشرية لأجل الوصول إلى رؤية جغرافية تساهم في وضع برامج التخطيط والتنمية الحضرية.

وتأتي أهمية دراسة هذا الموضوع في جوانب عدة منها:

أولا : ضرورة تبيين مدى توافق التوزيع الجغرافي للمدارس الثانوية مع النمو المطرد للنطاق العمراني بمدينة قصبة تادلة.

ثانياً :النمو السكاني المتزايد والتطور العمراني التي تشهده مدينة قصبة تادلة يتطلب دراسة جدية للخدمات التعليمية لما تحتله من الأهمية في الخدمات العامة التي يجب أن يحصل عليها السكان بطريقة مناسبة وسهلة.

ثالثاً : عدم وجود أية دراسة جغرافية متخصصة تتناول الخدمات التعليمية في مدينة قصبة تادلة.

رابعا: تعد هذه الدراسة محاولة للإسهام الجغرافي في تقديم بعض المقترحات للجهات المختصة بهذا القطاع الحيوي إيمانا بالدور الذي تقوم به الجغرافيا في عملية التنمية ولأجل وضع نتائج هذه الدراسة أمام فريق المخططين كاشفة عن ايجابيات وسلبيات نمط الانتشار المكاني الحالي هذه الخدمة في مدينة قصبة تادلة.

1.4. أهدف وفرضيات الدراسة

يهدف هذا البحث إلى دراسة سهولة الوصول لمدارس التعليم الثانوي والرضى عن خدماتها في مدينة قصبة تادلة كأحد الدراسات الخدمية المهمة في المنطقة دراسة جغرافية والخروج بعدد من النتائج والتوصيات في هذا المجال، ويفترض البحث أنه لاتوجد في فروق سهولة الوصول الى خدمات التعليم الثانوي والرضى عنها حسب العومل المتحكمة في الوصول وهي مدى البعد عن مواقع المدارس والمتغيرات السوسيوديمغرافية، إضافة إلى خصائص المجال الحضري.

2. منهجية ومجال الدراسة

1.2. منهجية الدراسة

اتبعت الدراسة استرتيجية تمحيص كمية وكيفية وتهتم بوصف وتحليل سهولة الوصول لمدارس الثانوي والرضى عن خدماتها في مدينة قصبة تادلة. وقد تم اعتماد عدة مصادر في جمع المادة العلمية، أولها قراءة وتقييم العديد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع المرافق التعليمية وسهولة الوصول على المستوى الدولي أو الوطني، ثانيها جمع البيانات الوثائقية والإدارية من مختلف المصالح الإدارية المختصة سواء على المستوى الوطني من

خلال الوزارة الوصية على القطاع والمندوبية السامية للتخطيط، أو على المستوى الجهوي والإقليمي من لدن المديرية الإقليمية والأكاديمية الجهوية للتربية والتعليم.

وبالنسبة للبيانات الميدانية فقد اعتمد البحث عينة عشوائية تم استخلاصها عن طريق السحب الطبقي الأمثل بالنظر إلى (معياري الثقالة المكانية للمرافق وحجم السكان بالمدن) (بنسبة 40%) لمجموع 276 أسرة، مع اختيار 15% الأحياء الوحدات السكنية عشوائيا بمدينة قصبة تادلة.

أما فيما يتعلق باستمارة العمل الميداني فتم إعدادها سنة 2020 وتشمل صنفين من المتغيرات:

المتغيرات التابعة: وتضم معلومات حول وضعية مرافق التعليم الثانوي والرضى عن جودة خدماتها وأسباب عدم الرضى

المتغيرات المستقلة: وتحوي معطيات ومعلومات حول المستجوبين ومنها (السن والمستوى الدراسي ومكان الإقامة والعمل والدخل الفردي...)، إضافة إلى قياس المسافة والزمن، زيادة على خصائص البيئة الحضرية(وضعية الأرصفة والطرق، الإنارة العمومية، الشعور بالراحة والأمان، ووضعية توزيع مدارس التعليم الثانوي بالقرب من السكان....).

وتطلب تحليل البيانات اعتماد المقاربة الاحصائية في دراسة وضعية المرافق التعليم الثانوي والرضى عن جودة خدماتها، ولذلك تم الإستعانة بمقاييس إحصائية هي المتوسط الحسابي والإنحراف المعمياري ، بالإضافة إلى بعض الإختبارات الإحصائية ومنها إختبار كاي تربيع Khi deux وإختبار الدلالة (ف) V of Crammer واختبار التحليل العاملي. أما على مستوى الادوات الخرائطية فتم اعتماد أدوات التحليل المكاني ولقياس المسافة والزمن لولوج المرافق، وتحديد نطاق خدمتها، ومدى كفاءتها وكفايتها اعتمد البحث على أدوات للقياس للجغرافي ومنها المتوسط المركزي، والمسافة المعيارية، وخوارزمية حساب المسافة، والحزام المكاني.

2.2. مجال الدراسة

انشات جماعة قصبة تادلة مع بداية الستينات طبقا للظهير الشريف الصادر سنة 1959 المتعلق بالتقسيم الاداري للمملكة ، وكذلك الظهير الصادر بتاريخ 23/06/1960 الخاص بالتنظيم الجماعي ولم تكن الا امتدادا للاراضي التابعة للمنطقة المسماة كطاية والتي كانت تضم انذاك كل الوحدات التابعة لبني ملال. يهم مجال الدراسة حدود المجال الحضري لبلدية قصبة تادلة التي تقع بين خطي عرض 32 ° 57 '372 و 32 ° 61' 939 شمال خط الاستواء وبين خطي الطول 6 ° 23 '746 و 6 ° 29' 005 غرب غرينتش على الضفة اليمنى لنهر أم الربيع ، ويحدها شمالا جماعة سمكيت وجنوبا جماعة كطاية وشرقا جماعة سمكيت وغرباجماعة كطاية وأولاد سعيد، وتمتد مدينة قصبة تادلة على ارتفاع 515 مترا فوق سطح البحر على مستوى مجال سهلي شاسع على

مساحة 17 كيلومتر مربع (0.38٪) من إجمالي مساحة أراضي إقليم بني ملال، وإداريا تنمي لعمالة اقليم بني ملال (جهة بني ملال – خنيفرة)، ويقدر عدد سكانها وحسب الإحصاء العام للسكان والسكنى سنة 2014 ، بلغ عدد سكان المدينة 47343 نسمة و 11488 أسرة (أنظر الخريطة رقم 1).

II. النتائج

1. التوزيع المطلق والتحليل المكاني لمرافق التعليم الثانوي

1.1. التوزيع المطلق لمرافق التعليم الثانوي

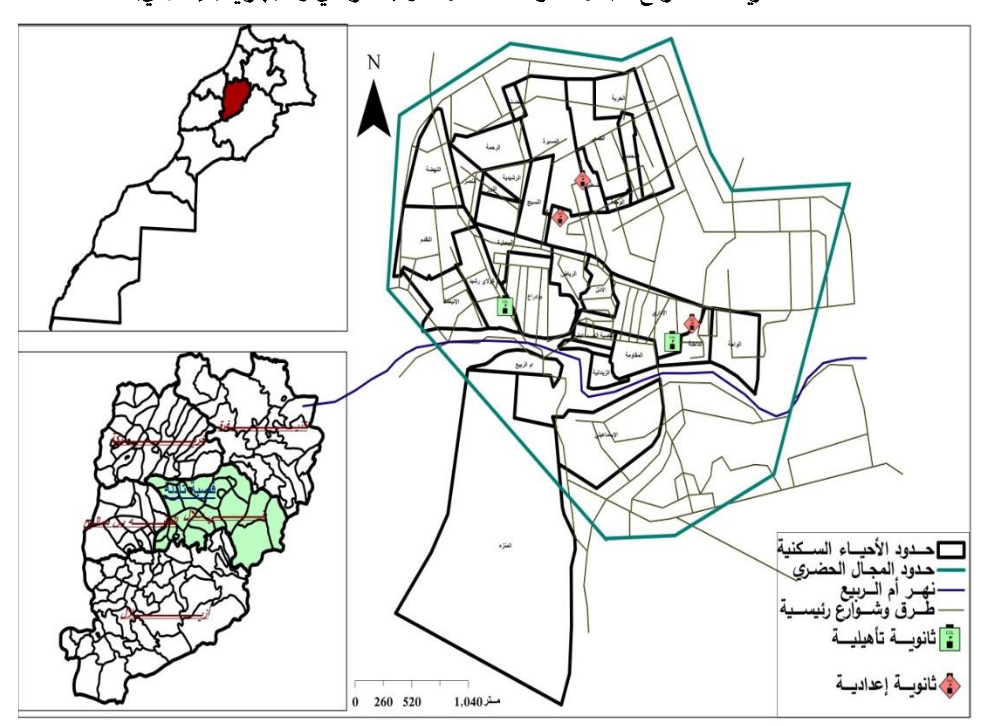
يشمل التعليم الثانوي بالمغرب مستويين :التعليم الثانوي الإعدادي وتستغرق الدراسة بهذا السلك 3 سنوات ويستقبل التلاميذ الذين أتموا بنجاح التعليم الابتدائي. التعليم الثانوي التأهيلي : يستقبل التلاميذ الذين أتموا بنجاح السنة الثالثة من التعليم الثانوي الإعدادي ووجهوا إلى إتمام دراستهم بإحدى شعب التعليم العام أو التقن . تتراوح أعمار هذه الفئة من التلاميذ ما بين

12 و 19 سنة.

ويقدر عدد مدارس التعليم الثانوي بمدينة قصبة تادلة 5 مدارس (ثلاث منها للتعليم الثانوي الإعدادي ومدرستين للتعليم الثانوي التأهيلي)، يبلغ متوسطها الحسابي 0.17، بينما يسجل الإنحراف المعياري 0,53 ومعامل التباين 0,29 (29% من الإنحراف على متوسطها)، الأمر الذي توزيعها المتفاوت على مستوى الإحياء السكنية، إذ أنها تتركز على مستوى أحياء مركز المدينة، فيما لاتتوفر الهوامش على أي مدرسة.

وباختبار العلاقة الإحصائية مابين عدد مدارس التعليم الثانوي وتوزيها على مستوى الأحياء السكنية بالمدينة فقد وجدنا فروق ذات دلالة إحصائية في توزيعها، وهو مايؤكد تركزها على أحياء دون أخرى، كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

الخريطة 1. موقع مجال الدراسة داخل التراب الوطني والجهوي (الإقليمي)



(المصدر: عمل شخصي، 2022)

1.2. التحليل المكاني لمرافق التعليم الثانوي

يقصد بالتحليل المكاني دراسة التوزيع المكاني للمرافق التعليمية بتوظيف أدوات التحليل الجغرافي على مستوى القرب (المسافة والزمن) مابين مواقع المرافق والسكان، ووضعية ونمط توزيعها لمعرفة مدى كفاءتها (علاقة توزيعها بتوزيع السكان) وكفايتها (قدرتها على الإستجابة لحاجات السكان). وسندرس كل هذا بتتبع مجموعة من الخطوات

لقياس سهولة الوصول إلى مدارس التعليم الثانوي اعتمادا على المسافة الجغرافية فقد تطلب الأمر القيام بمجموعة من العمليات وهي:

-تعيين مواقع مرافق التعليم الثانوي باعتماد خرائط تصاميم التهيئة الحضرية، والصور الجوية باعتماد برنامج Sas (Planet، فضلا عن الخرجات الميدانية.

-تحديد مناطق التجمعات السكانية في المناطق الإحصائية، وذلك بإيجاد نقاط تجمع المساكن، وتكوين المركز الجغرافي لكل منطقة إحصائية.

-قياس المسافة ما بين موقع المرافق ، ونقطة التقاء المساكن(المركز الجغرافي) باعتماد أداة (Points Distance) باعتماد برنامج.(Arcgis).

-تكوين قاعدة بيانات مكانية، وتصنيفها حسب فئات مسافة سهولة الوصول وتصنيفها وترتيبها حسب مدى المسافة(فارق أكبر مسافة من أصغر مسافة بالنسبة لكل نطاق على حدى) تصاعديا.

اعتمدنا أيضا نطاق تأثير الخدمة (Buffer) عن طريق رسم دائرة حول مواقع مرافق التعليم الثانوي، وذلك لتحديد نطاق الحواجز. كما استخدمنا المسافة المعيارية لمعرفة مدى التركز أو التشتث في مرافق التعليم الثانوي

أما فيما يتعلق بالمسافة الزمنية فقد فقد قمنا بمقابلة المسافة الجغرافية (المترية) مع عامل الزمن باعتماد الصيغة التالية: أن معدل سير الانسان العادي على الأقدام هو دقيقتين لكل 100 متر(عوادة، 2006). مع تحديد البعد الزمني حسب كل مرفق على حدى اعتمادا على ملحق البرمجة العمرانية للمرافق ذات الاستعمال الإداري والثقافي والاجتماعي بالمغرب

1.2.1. المسافة الجغرافية والوصول إلى مدارس التعليم الثانوي

يقدر متوسط المسافة الخطية (الجغرافية) للوصول إلى مدارس التعليم الثانوي الإعدادي بحوالي 775 مترا، وهي مسافة معقولة علما أن المعايير الوطنية تحدده في 2250 مترا، ويبلغ الإنحراف المعياري 407.99 ومعامل الإختلاف يوضح 54% من التباين، ونفس الأمر بالنسبة لمتوسط الوصول إلى مدارس التعليم الثانوي التأهيلي، إذ يسجل المتوسط 960 مترا، والإنحراف المعياري 531.63، الأمر الذي يؤكد التفاوت الكبير في توزيع المسافة من الأحياء السكنية نحو مواقع المدارس.

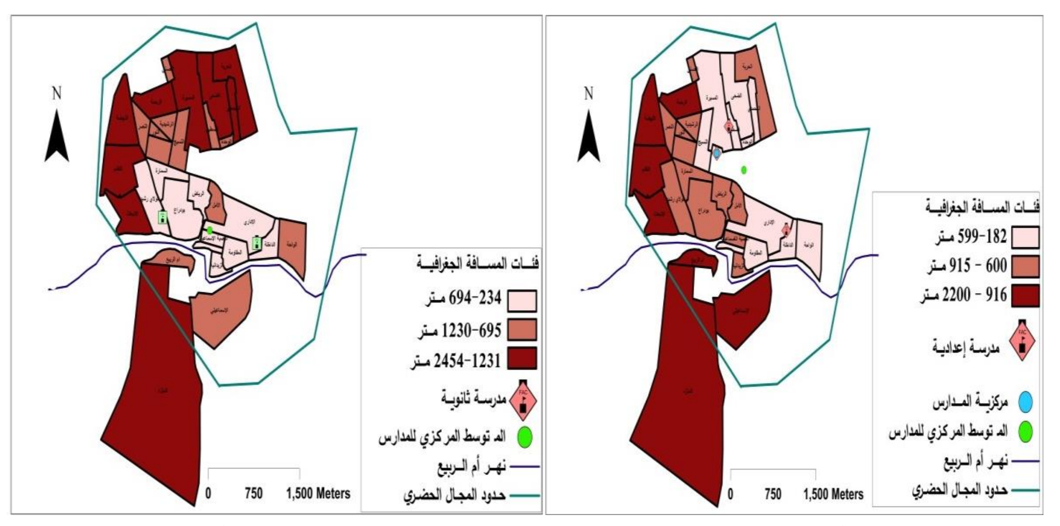
ويمكن تصنيف المسافة اللازمة للوصول إلى مدارس التعليم الثانوي الإعدادي في ثلاث فئات مجالية وهي: الفئة الأولى، سهلة الوصول (182-599 مترا)، وتتوزع هذه الفئة في وسط المدينة، وتضم مجموعة من الأحياء السكنية والوظيفية (وخاصة الوظيفة الإدارية)، والفئة الثانية، متوسطة الوصول (600-915 مترا) وتحيط هذه الفئة بالفئة السابقة، وتعد أحياء سكنية بامتياز، ولاسيما في الوسط الغربي، اما الفئة الثالثة، صعبة الوصول (916-2200 مترا) فتنتشر على مستوى الغرب والجنوب (الهوامش).

ويمكن توزيع فئات الوصول الجغرافي إلى مدارس التعليم الثانوي التأهيلي هي الاخرى في ثلاث فئات مجالية وهي: الفئة الأولى، سهلة الوصول(234-694 مترا) وتتوزع على مستوى مركز المدينة، والفئة المجالية الثانية، متوسطة الوصول(695-1230 مترا) وتيحط بالفئة السابقة من كل الاتجاهات، والفئة الثالثة، صعبة الوصول(1231-2454 مترا)، وتسود في الشمال والشمال الشرقي من المدينة، إضافة إلى جنوبها.

يتضح مما سلف ذكره أن المسافة الجغرافية تتفاوت،إذ تتوزع على شكل هالات متداخلة تبدأ من مركز المدينة في اتجاه هوامشها، وتعد مدارس التعليم الثانوي أفضل توزيعا مقارنة بمدارس التعليم الثانوي التأهيلي (الخريطيتين 2و3).

الخريطة 2. المسافة الجغرافية للوصول إلى مدارس التعليم الإعدادي بمدينة قصبة تادلة

الخريطة 3. المسافة الجغرافية للوصول إلى مدارس التعليم التأهيلي بمدينة قصبة تادلة



(المصدر: عمل شخصي اعتمادا على مخرجات حساب المسافة، 2022)

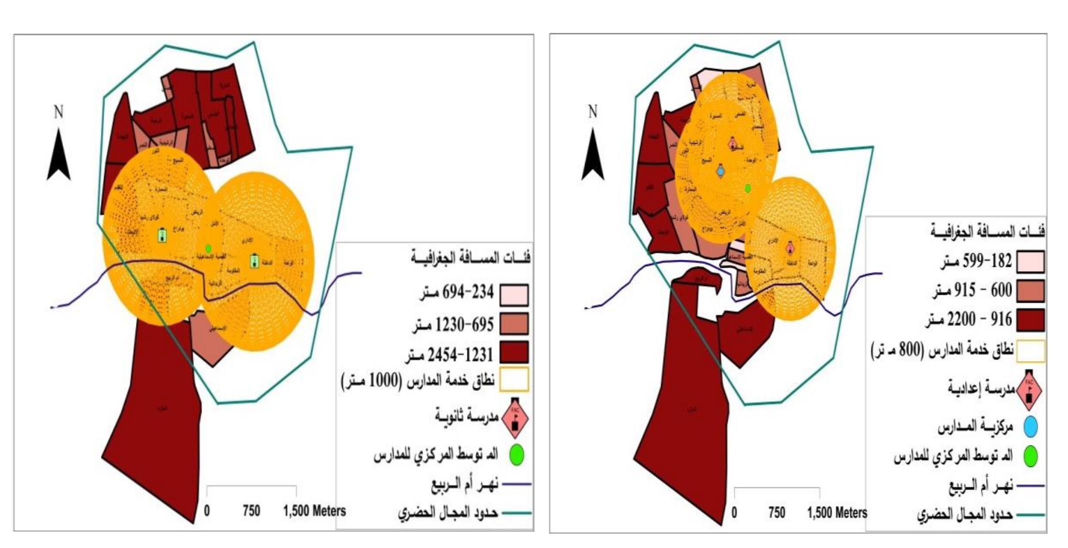
1.2.2.نطاق خدمة مدارس التعليم الثانوي

يقصد بنطاق خدمة مدارس التعليم الثانوي المجال الذي تغطيه الخدمة من حولها، وذلك برسم حواجز حول موقع المدارس بمسافة معينة، ولهذا الغرض تم اعتماد أداة الحزام المكاني (نطاق الحواجز) برسم دائرة قطرها المتوسط المركزي حول موقع المدارس بمسافة 800 متر لمدارس الثانوي الإعدادي و 1000 متر بالنسبة لمدارس الثانوي التأهيلي، ويمكن تبرير ذلك بالمساحة الكلية للمدينة وتجمع الأحياء السكنية، وبناء عليه يمكن تصنيف فئات نطاق خدمة مدارس التعليم الثانوي الإعدادي في ثلاث فئات مجالية وهي: النطاق الأول، الأكثر تغطية ويمتد في وسط المدينة وفي وسطها الشمالي، حيث هذا النطاق يتوفر على كل المدارس فضلا عن القرب فيما بينها، مما يجعل ساكنة هذا النطاق يمكن أن يصلوا إلى أكثر من مدرسة ويستفيدوا من خدمتها ، إذ يمكن التنقل بسهولة مابين الأحياء السكنية وموقع المدارس، أما النطاق الثاني، متوسط التغطية فيحيط بالنطاق السابق ويستفيد من قربه من مدارس النطاق السابق، وهو أيضا نطاق غير صعب في الوصول ومغطى بالخدمة، أما النطاق الثالث، الأقل تغطية، ويسود في غرب وجنوب المدينة(الهوامش)، على الرغم من أنها هذه الفئة تمثل أحياء

ذات استعمال سكني في الغالب، فإنها تبقى بعيد عن مدارس النطاق الأول، الأمر الذي يجعله صعب الوصول، وبالتالي فهي غير مغطى بالخدمة.

اما بالنسبة لمدارس التعليم الثانوي فيمكن تصنيف نطاق خدمتها هي الأخرى في ثلاث فئات مجالية وهي: الفئة الأولى، الأكثر تغطية، وتسود هذ الفئة على مستوى مركز المدينة، إلا أن مايمكن ملاحظته هو أن كل ثانوية لها نطاق خدمة خاصة بها(على عكس الثانويات الإعدادي)، والفئة الثانية، متوسطة التغطية، وتحيط بالفئة السابقة وخاصة على مستوى الوسط الشمالي، حيث تمتد حواجز نطاق الخدمة لتشمل الأحياء السكنية المحيطة بالمدارس نظرا لعدم التباعد الكبير بين المدارس وتجمع الأحياء، والفئة الثالثة، الأقل تغطية، ونجدها على مستوى الشمال والشمال الشرقي، زيادة على الشمال الغربي من المدينة، حيث عدد مهم من الأحياء غير مغطاة بالخدمة. انطلاقا مما سلف ذكره يتبين على ان مدارس التعليم الثانوي لاتغطي كافة أنحاء المدينة (الأحياء السكنية)، إذ نجد أن وسط المدينة الأكثر تغطية وتقل كلما اتجهنا نحو هوامشها (الخريطتين 4 و 5).

الخريطة 4. نطاق خدمة مدارس التعليم الإعدادي الخريطة 5. نطاق خدمة مدارس التعليم التأهيلي



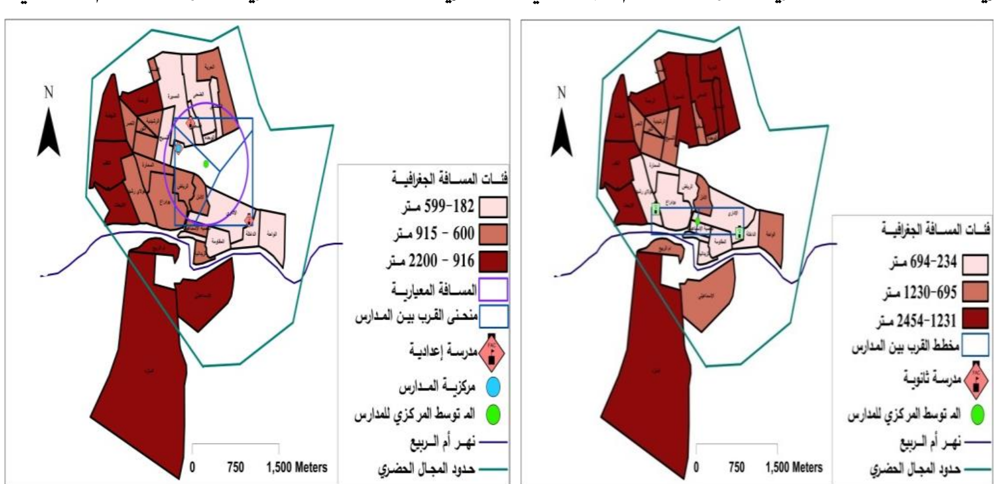
(المصدر: عمل شخصي اعتمادا على مخرجات حساب نطاق الخدمة، 2022)

3.2.1.كفاءة المواقع المكانية لمدارس التعليم الثانوي

يقصد بكفاءة المواقع المكانية لمدارس التعليم الثانوي مدى التركز أو التشتت (الانتشار) في مواقع المدارس، إذ أنه كلما كانت المدارس أكثر انتشارا دل ذلك على كفاءتها وكفايتها، وخلاف ذلك صحيح، ولهذا الغرض سنعتمد أداة المسافة المعيارية، وذلك برسم دائرة حول مواقع المدارس للحكم على هذه الكفاءة.

وبناء عليه يتضح أن دائرة المسافة المعيارية الخاصة بمدارس الثانوي الإعدادي لم تتجاوز مواقعها على مستوى مركز المدينة (النطاق الأول)، الأمر الذي يؤكد عدم التشتث في مواقع المدارس وقرب المسافات بينها، وهو مايمكن تأكيده من خلال منحنى القرب بين المدارس، أما النطاق الثاني فيستفيذ من القرب بسببيا من مواقع مدارس النطاق السابق، حيث تغطي دائرة المسافة المعيارية أجزاء قليلة من الأحياء وخاصة في اتجاه الغرب والجنوب، أما الثالث فلا تصله التغطية نظرا لبعده عن مواقع المدارس. أما بالنسبة مدارس التعليم الثانوي التأهيلي فإنها تعد أكثر انتشارا، إلا أن قلتها وارتباط مواقعها بعدد محدود من الأحياء السكنية يجعلها غير كفؤة، وهذا يمكن ملاحظته من خلال مخطط القرب بين المدارس(الخريطتين 6و 7).

الخريطة 6. المسافة المعيارية لمدارس التعليم الإعدادي **الخريطة 7. المسافة المعيارية لمدارس التعليم التأهيلي**



(المصدر: عمل شخصي اعتمادا على مخرجات حساب المسافة المعيارية، 2022)

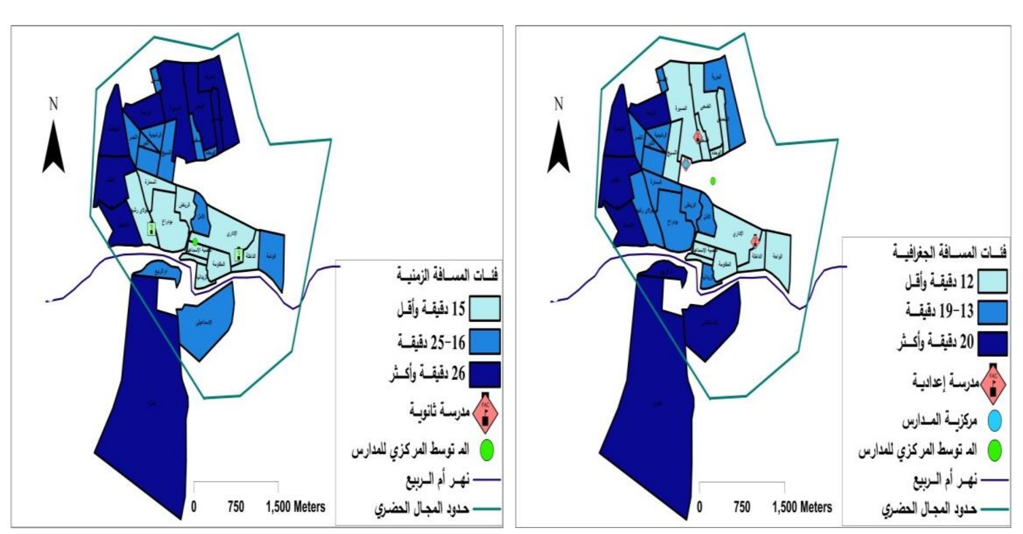
4.2.1.المسافة الزمنية للوصول إلى مرافق التعليم الثانوي

يقدر متوسط الزمن للوصول إلى مدارس التعليم الثانوي الإعدادي ب 22 دقيقة وحوالي 27 دقيقة، وهي مسافة معقولة علما أن المعايير الوطنية تحدده في 30 دقيقة، ويتميز هذا المتوسط بالتشتث والاختلاف حسب مواقع التجمعات السكانية، وعلى العموم يمكن تصنيفه في ثلاث فئات مجالية:

وبالنسبة لمدارس التعليم الثانوي نجد الفئة الأولى، سهلة الوصول، ويقدر فيها الوقت اللازم للوصول في 12 دقيقة وأقل، وتتركز على مستوى الوسط الشرقي للمدينة، والفئة الثانية، متوسطة الوصول، تتراوح مابين 13 و 19 دقيقة وتحيط بالفئة السابقة، ولاسيما في اتجاه الشرق، ثم الفئة الثالثة صعبة الوصول، ويتجاوز فيها الوقت المستغرق 20 دقيقة وتسود في أقصى غرب المدينة وجنوبها (الخريطة 7).

أما بخصوص مدارس التعليم الثانوي التأهيلي فهي الأخرى يمكن تصنيفها في ثلاث فئات مجالية وهي: الفئة الأولى سهلة الوصول، وتسجل 15 دقيقة وأقل، وتنتشر على مستوى مركز المدينة بالأساس، والفئة الثانية، متوسطة الوصول، وتتأرجح ما بين 16و 25 دقيقة، وتحيط بالنطاق السابق، والفئة الثالثة، صعبة الوصول، ويتجاوز فيها الوقت المستغرق 26 دقيقة وتتركز في أقصى الشمال والشمال الشرقي، إضافة إلى الغرب، وأقصى الجنوب (الخريطة 8). يستفاد مما سلف ذكره أن الزمن المستغرق للوصول إلى مرافق التعليم الثانوي تتوزع على شكل هالات متداخلة تبدأ من وسط المدينة (النطاق الأسهل في الوصول) إلى هوامشها (النطاق الأصعب في الوصول).

الخريطة 8. المسافة الزمنية للوصول إلى التعليم الإعدادي　　　الخريطة 3. المسافة الزمنية للوصول إلى مدارس التعليم التأهيلي



(المصدر: عمل شخصي اعتمادا على مخرجات حساب المسافة المعيارية، 2022)

2. مستويات الرضى عن جودة خدمات مدارس التعليم الثانوي

ظهر مفهوم الرضى في علم الإدارة بصورة الرضى الوظيفي، وهو مقياس يدل على درجة رضى العامل عن عمله وما يحيط به من عوامل وظروف. وقد استخدم للدلالة عن مستوى ولاء العامل لمؤسسته التي يعمل فيها، وقد اجتهد علماء الإدارة(ولاسيما المهتمين بالموارد البشرية) في البحث عن المحفزات التي تزيد عن درجة رضى

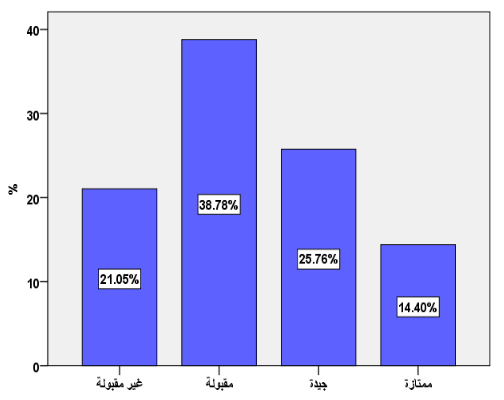
العامل، لما لذلك من تأثير ايجابي في زيادة الإنتاج كما وكيفا، وكذا تحقيق الخطط الطموحة والزيادة في الأرباح. تم انتقل هذا المفهوم إلى المؤسسات الخدمية بصورة رضى المستفيدين عن الوصول للخدمات، ومنها الخدمات التعليمية.

يتضح من خلال نتائج التحليل الميداني على أن 61% من أرباب الاسر يؤكدون رضاهم عن سهولة وصول أبنائهم إلى مدارس التعليم الثانوي الإعدادي، بينما 35% منهم يعبرون عن رضاهم، كما نجد 4% منهم لم يكونوا متأكدين من إجاباتهم. ويتبين أيضا أن 52% من أفراد العينة يعبرون عن رضاهم في سهولة الوصول إلى الثانويات التأهيلية، في حين أن نسبة مهمة 47% يرون خلاف ذلك، أما النسبة المتبقية فتسجل لدى المحايدين.

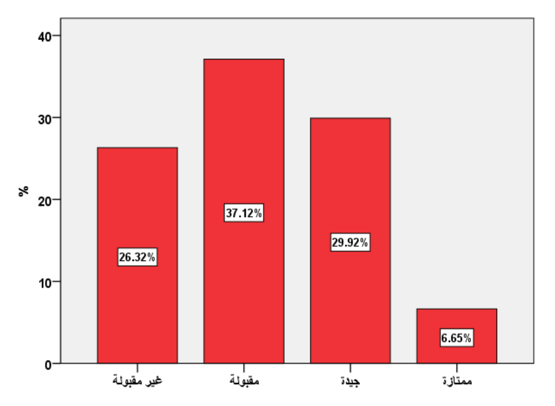
ويتضح من خلال الشكل (4) أن 40% من أرباب الأسر المستجوبين يعتقدون بأن خدمات التعليم الثانوي الإعدادي جيدة إلى ممتازة، في حين أن 32% منهم يقرون بانها مقبولة بالنسبة لهم، اما النسبة المتبقية فأن خدماتها تثير استيائهم (غير مقبولة). ومن جانب أخر يؤكد 38% من أرباب الأسر على أن خدمات مدارس التعليم الثانوي التأهيلي مقبولة بالنسبة لهم، بينما نفس النسبة يشعرون بأن خدماتها جيدة إلى ممتازة، وتتجاوز نسبة الذين يقرون بأن خدماتها تظل دون المستوى المطلوب الخمس (24%) (الشكل5).

ويرجع عدم رضى أفراد العينة عن خدمات مدارس التعليم الثانوي بسلكيه إلى نقص عددها وعدم كفاءتها نتيجة لزيادة الطلب عليها، فضلا عن توزيعها غير المتوافق مع توزيع السكان.

الشكل 1. مستويات رضى سكان مدينة قصبة تادلة عن خدمات مدارس التعليم الإعدادي



شكل 2. مستويات رضى سكان مدينة قصبة تادلة عن خدمات مدارس التعليم التأهيلي



(المصدر: العمل الميداني، 2021)

3. مستويات الرضى عن خدمات مدارس الثانوي وعلاقتها بالمتغيرات الديمغرافية والاجتماعية والثقافية

3.1. مستويات الرضى عن خدمات مدارس الثانوي الإعدادي وعلاقتها بالمتغيرات الديمغرافية والاجتماعية والثقافية

3.1.1.مستويات الرضى عن خدمات مدارس الثانوي الإعدادي ومتغيري التركيبة العمرية والبنية الجنسية

يعتقد الثلثان من الذكور المستجوبين بأن خدمات الثانويات الإعدادية جيدة إلى ممتازة، وأيضا61% من الإناث المستجوبات يؤكدن نفس الرأي، وفي المقابل فإن أزيد من الثلث من كلا الجنسين يعبران عن بمقبولية الخدمات المقدمة من الثانويات الإعدادية.

وتوجد أيضا اختلافات على مستوى البنية العمرية، حيث تقع الفئات التي تؤكد بأن خدمات المدارس الإعدادية جيدة إلى ممتازة ضمن الفئات العمرية مابين 36 و 44 سنة (24%) و الفئة 65 سنة فأكثر (12%)، فضلا عن الفئة العمرية 35 سنة وأقل (8%)، وينتمي المستجوبين الذين يؤكدون علىها مقبولة إلى الفئتين العمريتين التاليتين: ما بين 45 و 56 سنة و ما بين 57 و 64 سنة بنسبة 46% و 21% على التوالي

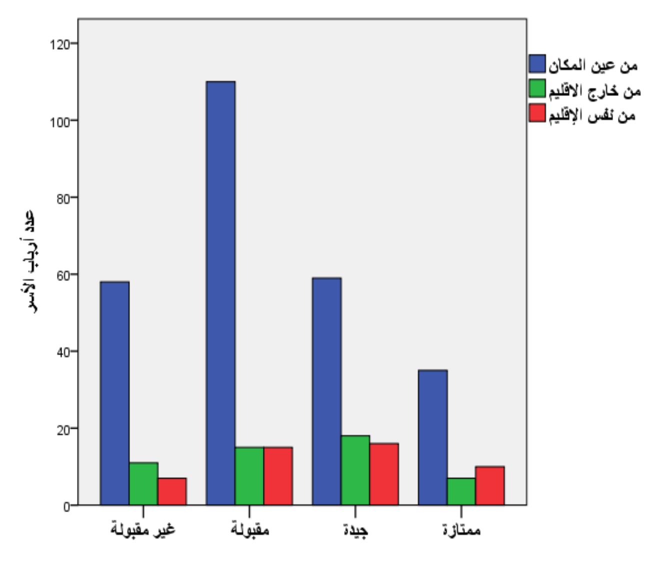
تدل نتائج اختبار (كاي تربيع) بأنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية ما بين الرضى عن خدمات مدارس الثانوي الإعدادي تبعا لمتغيري البنية الجنسية والتركيبة العمرية عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ، وهذا يشير إلى أن هذين المتغيرين لايؤثران تقييم الخدمة.

3.1.2. مستويات الرضى عن خدمات مدارس الثانوي الإعدادي ومتغيري الحالة العائلية والأصل الجغرافي

يعتبر أرباب الأسر الذين يعبرون عن الرضى بشدة (جيدة إلى ممتازة) عن خدمات التعليم الثانوي الإعدادي من فئة(فئة المتزوجين بحوالي 74%)، كما يتفق حوالي 16% و 10من المطلقين والأرامل على التوالي مع ذلك ، بينما يعتقد 71% من المتزوجين بأنها مقبولة، لتسجل فئتي المطلقين والأرامل نسبة لاتتجاوز 15% لكل منهما.

أما فيما يتعلق بالأصل الجغرافي فيعبر زهاء 80% من المستجوبين المنحدرين من عين المكان على أن خدمات التعليم الثانوي جيدة إلى ممتازة، بينما نجد نسبة لاتقل تتجاوز 11% من الفئتين الأخريين تعتقد ذلك، وفي المقابل فإن أكثر من 70% من أفراد العينة المنحدرين من نفس المكان يرون بأن خدماتها مقبولة، وهو ما فئتي الوافدين من نفس الإقليم ومن خارجه بنسبة لا تتعد 18% (الشكل9).

شكل 3. مستويات الرضى عن خدمات التعليم الثانوي الإعدادي تبعا لمتغير التركيبة العمرية لأرباب الأسر



(المصدر: العمل الميداني، 2021)

لاتوجد علاقة ذات دلالة احصائية مابين الرضى عن خدمات التعليم الثانوي الإعدادي حسب متغيري الحالة العائلية والأصول الجغرافية لأرباب الأسر عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ، وبالتالي فالاصول الجغرافية لايفسر الرضى أو عدمه على جودة وكفاءة الخدمات التي تقدمها مؤسسات التعليم الثانوي، ويرجع ذلك إلى أن أغلب الاسر مستقرة بالمدينة منذ فترة، وبالتالي فهي على دراية على مستوى جودتها، وفي هذا الصدد فقد وجدنا أن هناك تتطابقا كبيرا من بين أراء أفراد العينة على مستوى جودة وكفاءة الثانويات الإعدادية بالمدينة.

3.1.3.مستويات الرضى عن خدمات مدارس الثانوي الإعدادي ومتغيري المستوى الدراسي والأصل الجغرافي

ينتمي أرباب الأسر الذين يؤكدون على أن خدمات مدارس الثانوي الإعدادي جيدة إلى ممتازة إلى الفئات التالية: إذ يؤكد 26% و 23% من المستجوبين ذوي التعليم الابتدائي والإعدادي ذلك، كما يعتقد 8% من غير المتعلمين نفس الأمر، وينتمي الذين يؤكدون على أن خدماتها مقبولة إلى أصحاب التعليم العالي بحوالي 21%، كما يعبر 19% من ذوي التعليم الثانوي التأهيلي عن مقبوليتها، وفي الأخير نجد 2% فقط من الكتاب يؤكدون نفس الكلام.

ويتضح من خلال تحليل اجابات أفراد العينة حسب مهنهم أن الفئات التي تقر برضاها خدمات الثانويات الإعدادية (ممتازة إلى جيدة) تتركز على مستوى مهن الموظفين (بزهاء الثلث) وربات البيوت بنسبة 19% وفئة المستخدمين (8% فقط)، في حين ينتمي المبحوثين الذين يؤكدون بمقبوليتها إلى فئتي المهن الحرة والمهن الأخرى بنسبة 33% و 16% على الترتيب

نستنتج من خلال تحليل هذه العلاقة أنه لاتوجد علاقة ذات دلالة احصائية ما بين الرضى عن مستوى خدمات مدارس التعليم الثانوي تعزى لمتغيري المستوى التعليمي ومهن أرباب الأسر.

2.3.مستويات الرضى عن خدمات مدارس الثانوي التأهيلي وعلاقتها بالمتغيرات الديمغرافية والاجتماعية والثقافية

2.3.1.مستويات الرضى عن خدمات مدارس الثانوي التأهيلي ومتغيري التركيبة العمرية والبنية الجنسية

يتبين من خلال نتائج العمل الميداني أن 72% من الذكور المستجوبين يعتقدون بأن خدمات مدارس الثانوي التأهيلي مقبولة، بينما يؤكد 28% من الإناث ذلك، ومن جهة أخرى فإن 63% من الذكور يرون بأن خدماتها ممتازة إلى جيدة وهو ما تؤكده نسبة لاتتجاوز 37% من الإناث.

تشير أيضا نتائج التحليل إلى أن الرضى عن مستوى خدمات التعليم الثانوي يتباين حسب التركيبة العمرية لأرباب الأسر، حيث ينتمي المستجوبون الذين يؤكدون مقبوليتها إلى فئتي ما بين 45 و 56 سنة و مابين 36 و 44 سنة (بنسبة 46% و 23% على التوالي)، في حين ينتمي المبحوثون الذين يرون بأنها جيدة إلى ممتازة إلى الفئات التالية: ما بين 57 و 64 سنة (21%) والفئتين 35 سنة وأقل و65 سنة وأكثر بنسبة لاتتجاوز 12% لكل منهما.

بعد اختبار عامل الإستقلالية بخصوص رضى أفراد العينة عن مستوى خدمات التعليم الثانوي التأهيلي تبين أنه مستقل عن متغيري بنيتهم الجنسية وتركيبتهم العمرية، حيث أنه توجد فروقات ذات دلالة إحصائية، بناء عليه نقبل الفرض البديل (ف1).

2.3.2.مستويات الرضى عن خدمات مدارس الثانوي التأهيلي ومتغيري الحالة العائلية والأصل الجغرافي

يعد أفراد العينة الذين يؤكدون على أن خدمات التعليم الثانوي التأهيلي جيدة إلى ممتازة من فئة(أرباب الأسر المتزوجين بحوالي 76%)، كما يؤكد حوالي 12% من فئتي المطلقين والأرامل ذلك، بينما يرى 75% من المتزوجين بأنها مقبولة، في حين تسجل فئتي المطلقين والأرامل نسبة لاتتجاوز 16% و 9% على الترتيب.

وبالنظر إلى متغير الأصل الجغرافي فإن 73% أرباب الاسر من عين المكان يشيرون إلى أن خدمات مدارس الثانوي التأهيلي، أما فئة الوافدين من خارج المدينة لاتتجاوز 16%، وعلى صعيد أخر فإن نسبة 70%

من المستجوبين الأصليين في المدينة يرون بأن خدماتها مقبولة، ولاتتجاوز نسبة المبحوثين الوافدين من خارج المدينة (20%).

يبرز اختبار الاستقلالية أن تقييم الرضى عن خدمات التعليم الثانوي التأهيلي لايتأثر بالحالة العائلية لأرباب الاسر وأصولهم الجغرافية، حيث توجد فروقات ذات دلالة إحصائية، بناء عليه نقبل الفرض الصفري (ف0).

2.3.3.مستويات الرضى عن خدمات مدارس الثانوي التأهيلي ومتغيري المستوى التعليمي والمهنة

ينتمي أرباب الأسر الذين يؤكدون بأن خدمات المدارس التأهيلية جيدة إلى ممتازة إلى الفئات التالية: إذ يؤكد 27% من المستجوبين ذوي التعليم الابتدائي ذلك، كما يقر 14% و 7% من المبحوثين غير المتعلمين والكتاب على أنها جيدة إلى ممتازة، ويتواجد الذين يعبرون على مقبولية الخدمة ضمن فئات ذوي التعليم الثانوي الإعدادي (28%) وأصحاب الثانوي التأهيلي والتعليم العالي بنسبة (18% لكل فئة) .

أما بخصوص مهن المستجوبين في علاقتها بمستويات الرضى عن خدمات مدارس الثانوي التأهيلي فنسجل تفاوتا بارزا، حيث تنتمي المهن التي تعبر عن مقبولية الخدمة إلى أصحاب المهن الحرة والموظفين بنسبة 34% لكل منهما، بينما ترى 21% من ربات البيوت بأنها جيدة إلى ممتازة، وهو ما يؤكده أصحاب المهن الأخرى والمستخدمين بنسبة 14% و 9% على التوالي.

تدل نتائج تحليل اجابات أفراد العينة بأنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية ما بين الرضى عن خدمات مدارس الثانوي التاهيلي تبعا لمتغيري المستوى التعليمي والمهنة عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ، وهذا يشير إلى أن هذين المتغيرين لايؤثران تقييم الخدمة.

4.خصوصيات المجالات الحضرية والرضى عن سهولة الوصول إلى مدارس الثانوي الإعدادي

4.1.خصوصيات المجالات الحضرية والرضى عن سهولة الوصول إلى مدارس الثانوي الإعدادي

1.4.1.توزيع الخدمات بالقرب من السكان والرضى عن سهولة الوصول إلى مدارس الثانوي الإعدادي

ينتمي المستجوبون (الذين يعبرون عن رضاهم في سهولة الوصول إلى مدارس الثانوي الإعدادي) إلى فئة الذين يشعرون بأن هناك توزيعا نسبيا للخدمات بالقرب منهم بنسبة 73%،ويأتي في المرتبة الأخيرة المستجوبين الذين لا يشعرون بتوزيع الخدمات بالقرب منهم بنسبة 53%.

1.4.2.الإحساس بالراحة والأمان والرضى عن سهولة الوصول إلى مدارس الثانوي الإعدادي

يؤكد 76% من أرباب الأسر الذين يرون أن ابنائهم يشعرون بالأمان والراحة في تنقلهم رضاهم عن سهولة الوصول إلى مواقع الثانويات الإعدادية، ويأتي في المرتبة الثانية المبحوثين الذين يرون بأن أبنائهم يحسون

بالراحة والأمان نوعا ما في تنقلهم (65%)، وأخيرا يعبر56% من أرباب الاسر الذين يرون عدم إحساس أبنائهم بالرحة والأمان عن رضاهم .

1.4.3.الإنارة العمومية والرضى عن سهولة الوصول إلى مدارس الثانوي الإعدادي

ينتمي المبحوثون (الذين يؤكدون رضاهم عن سهولة الوصول إلى لمدارس الاعدادية) إلى فئة الذين يرون توفر الإنارة العمومية بشكل كافي (68%)، ويأتي في المرتبة الثانية فئة الذين يقرون بنقص أو عدم وجود الإنارة العمومية بنسبة 61%، وفي الأخير يقر نصف المستجوبين الذين وجود الإنارة العمومية نوعا ما برضاهم.

1.4.4.التنقل عبر الشوارع الرئيسية والرضى عن سهولة الوصول إلى مدارس الثانوي الإعدادي

نلاحظ من نتائج العمل الميداني أن ثلثا المستجوبين الذين لا يصل ابنائهم إلى المدارس الإعدادية عبر الشوارع الرئيسية يؤكدون رضاهم عن الوصول، ويأتي في المرتبة الثانية الذين يتنقل أبنائهم دائما عبر الشوارع الرئيسية (63%)، وأخيرا يعبر 54% من أولئك الذين يشيرون إلى تنقل أبنائهم عبر الشوارع الرئيسية في معظم الأحيان عن رضاهم.

وبالنظر إلى الدلالة الاحصائية للفروقات فإنه توجد فروقات ذات احصائية ما بين سهولة الوصول إلى المدارس الإعدادية من وجهة نظر ابائهم حسب كيفية توزيع الخدمات بالقرب منهم و الإحساس بالراحة والأمان و وجود الإنارة العمومية، وكذا التنقل عبر الشوارع الرئيسية، وبالتالي يصير قبول الفرض البديل (ف1) ممكنا.

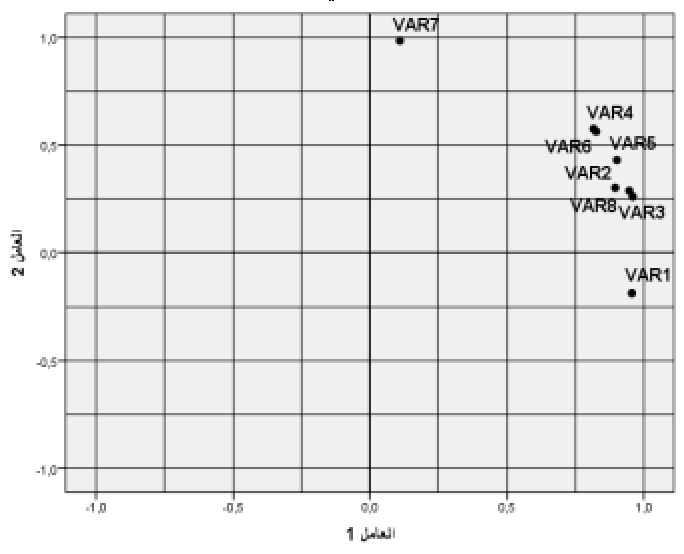
1.4.5.أنظمة خصوصيات المجالات الحضرية والرضى عن سهولة الوصول إلى مدارس الثانوي الاعدادي

تتفاعل المتغيرات المتعلقة بخصوصيات المجالات الحضرية أعلاه، وتنتظم بعوامل داخلية تشمل نفس المتغيرات. لهذا سنقوم بتحديد وزن المتغيرات المؤثرة على تنظيم الرضى عن سهولة الوصول إلى مدارس الثانوي الإعدادي.

يظهر من نتائج التحليل العاملي مكونين أساسيين يفسران 97% من التباين العام، مع أن المكون الأول يمثل 71%، في حين لا يمثل المكون الثاني سوى 26% (الشكل 59).

يرتبط المكون الأول بمجموعتين من المتغيرات الداخلية أما المجموعة الأولى فتتكون من فئة الذين يؤكدون الشعور بالرحة والأمان في تنقلهم والذين يقرون بان هناك توزيعا جيدا للخدمات بالقرب منهم والذين لايتنقلون عبر الشوارع الرئيسية، فضلا عن وجود الإنارة العمومية بشكل كافي. أما المجموعة الثانية فتتأثر بفئة أولئك الذين يرون نقصا في الإنارة العمومية أو عدم وجودها والذين لايشعرون دائما بالراحة والأمان. بينما يتأثر المكون الثاني بمتغير واحد وهي الفئة التي تتنقل عبر الشوارع الرئيسية.

الشكل4.التوزيع العاملي للمكون الرئيسي والرضى عن سهولة الوصول إلى مدارس الثانوي الإعدادي



1 الخدمات موزعة جيدا بالقرب   3 الإحساس بالراحة والأمان   5 وجود الإنارة العمومية

2 الخدمات غير موزعة بالقرب   4 عدم الإحساس بالرحة والأمان   6 عدم وجود الإنارة العمومية

7 التنقل عبر الشوارع الرئيسية   8 عدم التنقل عبر الشوارع الرئيسية

(المصدر: مخرجات التحليل العاملي، 2021)

4.2 خصوصيات المجالات الحضرية والرضى عن سهولة الوصول إلى مدارس الثانوي التأهيلي

4.2.1 توزيع الخدمات بالقرب والرضى عن سهولة الوصول إلى مدارس الثانوي التأهيلي

يعبر 70% من أرباب الأسر الذين يشعرون بتوزيع الخدمات نسبيا بالقرب منهم عن رضاهم في سهولة الوصول إلى مدارس الثانوي التأهيلي، ويأتي في المرتبة الثانية فئة الذين يشعرون بتوزيعها بالقرب من سكنهم بحوالي 55%، وفي الأخير يقر 50% من المستجوبين الذين لا يشعرون بتوزيع الخدمات بالقرب منهم برضاهم.

4.2.2. الإحساس بالراحة والأمان والرضى سهولة الوصول إلى مدارس الثانوي التأهيلي

يقر حوالي 62% من المبحوثين الذين يشعر أبنائهم بالراحة والأمان برضاهم عن سهولة الوصول إلى مدارس الثانوي التأهيلي، كما يعبر 22% فقط من الذين لا يشعر أبنائهم بالراحة والأمان عن رضاهم.

4.2.3. الإنارة العمومية و الرضى عن سهولة الوصول إلى مدارس الثانوي التأهيلي

يتبين من نتائج البحث الميداني أن 68% من المبحوثين الذين يرون توفر الانارة العمومية بشكل كافي يعبرون عن رضاهم عن سهولة الوصول، ويأتي في المرتبة الثانية المستجوبين الذين يؤكدون وجودها نسبيا بزهاء 40%، وفي الأخير يؤكد 35% من الذين يرون نقص أو عدم توفر الإنارة العمومية عن رضاهم.

4.2.4 التنقل عبر الشوارع الرئيسية والرضى عن سهولة الوصول إلى مدارس الثانوي التأهيلي

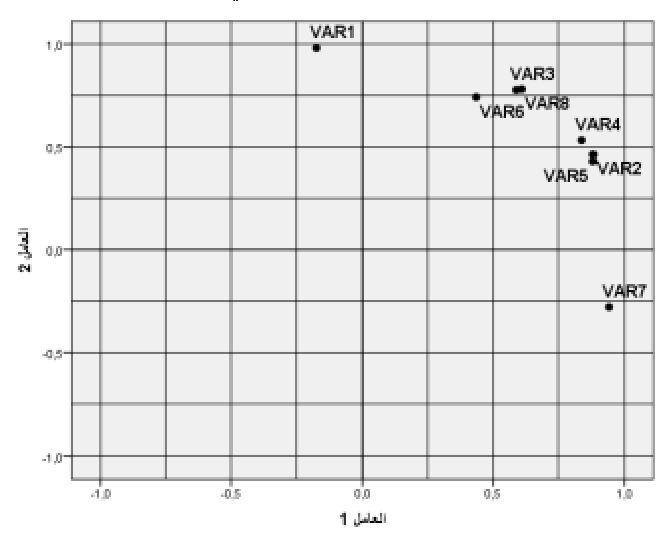
ينتمي أرباب الأسر (الذين يعبرون عن رضاهم في سهولة الوصول إلى مدارس الثانوي التأهيلي) إلى مجموعة الذين يتنقل أبنائهم دوما عبر الشوارع الرئيسية (59%)، ويأتي في المرتبة الثانية المستجوبون الذين لايتنقل أبنائهم عبرها بنسبة 54%، وفي الأخير يؤكد 48% من الذين يتنقل أبنائهم في الغالب عبر الشوارع الرئيسية عن رضاهم.

بعد اختبار العلاقة مابين الرضى عن سهولة الوصول إلى مدارس الثانوي التأهيلي وجميع متغيرات خصوصيات المجالات الحضرية أنهما غير مستقلين عن بعضهما البعض، حيث أنه توجد فروقات ذات دلالة إحصائية، بناء عليه نقبل الفرض البديل (ف1).

5.2.4 أنظمة مكونات خصوصيات المجالات الحضرية والرضى عن سهولة الوصول إلى مدارس الثانوي التأهيلي

تتفاعل نفس المتغيرات المتعلقة بكيفية توزيع الخدمات والإحساس بالراحة والأمان في التنقل و وفرة الإنارة العمومية والتنقل عبر الشوارع الرئيسية في إطار علاقات داخلية تشمل نفس عناصر هذه المتغيرات لتنظيم الرضى في سهولة ولوج مدارس التعليم الثانوي التأهيلي.

الشكل 5. التوزيع العاملي للمكون الرئيسي والرضى عن سهولة الوصول إلى مدارس الثانوي التأهيلي



1 الخدمات موزعة جيدا بالقرب　　3 الإحساس بالراحة والأمان　　5 وجود الإنارة العمومية

2 الخدمات غير موزعة بالقرب　　4 عدم الإحساس بالرحة والأمان　　6 عدم وجود الإنارة العمومية

7 التنقل عبر الشوارع الرئيسية　　8 عدم التنقل عبر الشوارع الرئيسية

(المصدر: مخرجات التحليل العاملي، 2021)

يبرز التحليل العاملي للمكون الرئيسي مكونين أساسيين يفسران 94% من التباين العام، مع أن المكون الأول يفسر زهاء 51% ، بينما المكون الثاني لا يفسر سوى 43% (الشكل 60).

يتأثر المكون الأول بمجموعتين من المتغيرات الداخلية؛ أما المجموعة الأولى فتتكون من المبحوثين الذين يتنقلون عبر الشوارع الرئيسية، والذين يؤكدون عدم توزيع الخدمات بالقرب منهم. والمجموعة الثانية ترتبط بالذين لايشعرون بالراحة والأمان في تنقلهم إطلاقا والذين يشعرون بهما نوعا ما والذين يعبرون عن نقص أو عدم وجود الإنارة العمومية. بينما نجد المكون الثاني يتاثر بأربعة متغيرات وهي فئة المستجوبين الذين يشعرون بتوزع جيد للخدمات بالقرب منهم والذين لايتنقلون عبر الشوارع الرئيسية للوصول وأولئك الذين يعبرون عن إحساسهم بالراحة والأمان ووجود الإنارة العمومية في حالة التنقل ليلا .

IV. مناقشة وخلاصات

1. المناقشة

إنطلقت هذه المقالة من تصورين فكريين أطرا موضوع سهولة الوصول إلى مرافق التعليم الثانوي بمدينة قصبة تادلة بالمغرب-حسب ما توفر لنا من مراجع- وهي التصور البنيوي الوظيفي الذي يحدد مفهوم المرافق التعليمية في الخدمات العمومية التي تقدم خدماتها لكل السكان في مجال نفوذها الترابي، والتي يختلف توزيعها حسب مستواها ومجال نفوذها، الأمر الذي يؤدي إلى تفاوت مستوى خدمتها للسكان بالمدينة،كما تتباين سهولة وصول السكان إلى مواقعها ، الأمر الذي يؤدي إلى كلفة مادية ومعنوية بالنسبة للتلاميذ، إذ أن عوامل القرب من المدرسة وحركة المرور ومخاوف السلامة الشخصية والاتصال والراحة والجاذبية كلها عوامل تؤثر في التنقل وسهولة الوصول إلى مرافق التعليم الثانوي. كما أن الرضى عن سهولة الوصول وجودة الخدمات المقدمة لايقل أهمية عن محددات الوصول الجغرافي، فالرضى مفهوم مواقفي يؤثر على الاختيارات والتفضيلات ويتأثر في نفس الأن بمستوى الخدمة ومدى كفايتها والخبرة الشخصية وسمعة المؤسسة وكفاءة الأطر البشرية... وبناء عليه فإن النتائج المتوصل عليها تتفق مع كلا التصورين؛ التصور الوظيفي(Murphy, 1966) و(Mitra,2013)،والتصور السلوكي (Lewin, 2015)، إذ لايمكن الفصل مابين الوصول الجغرافي الذي يشمل عدة عوامل، ومنها عرض الخدمة وتوزيعها وسهولة الوصول والوصول غير الجغرافي (التنظيمي والاجتماعي)، والذي يربط الوصول بالمتغيرات الفردية والأسرية للمستفيدين وسمات المجتمع المحلي)مستوى ونمط العيش والاختيارات والتفضيلات...(وخصوصيات الإدارة التعليمية المحلية والوطنية، إلى جانب الموارد المادية والبشرية، فضلا عن جودة الخدمات التعليمية المقدمة، وبناء عليه نقترح هذا النموذج التفسيري لسهولة الوصول إلى المرافق التعليمية، ونطلق على هذا النموذج الوصول العادل والفعال(الشكل 6).

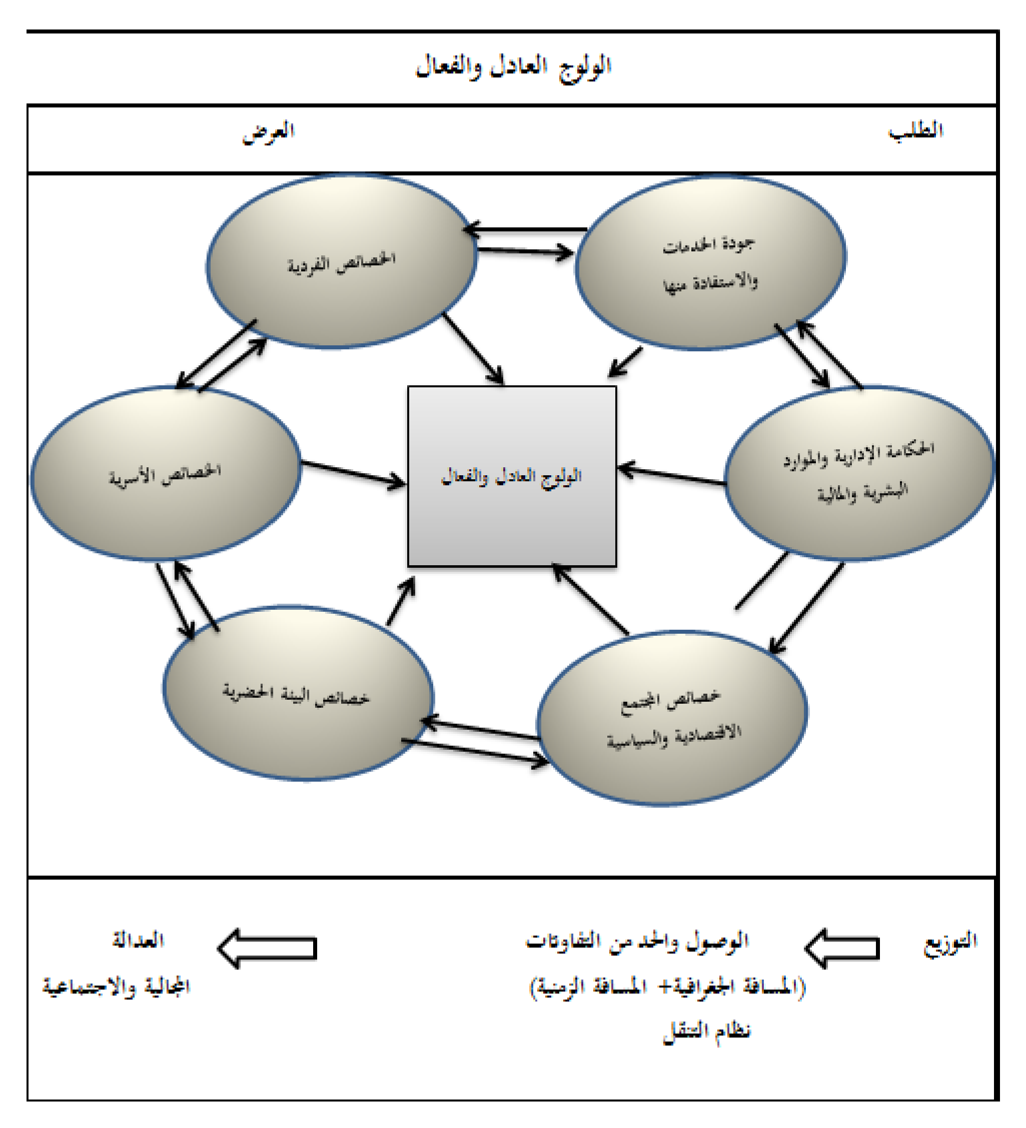
2. خلاصات

كان الهدف من هذه الدراسة التحليل المكاني (سهولة الوصول) إلى مرافق التعليم الثانوي وتفسير ذلك بالمتغيرات الديمغرافية والاجتماعية والثقافية وخصوصيات البيئة الحضرية، وبناء على التحليل الإحصائي والكارطوغرافي فقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تتركز مؤسسات التعليم الثانوي الإعدادي على مستور مركز المدينة، الأمر الذي يؤدي إلى ازدياد مسافة وزمن وصول التلاميذ لمؤسساتهم كلما ابتعدنا عن المركز.
- يتبنى أفراد العينة اتجاهات سلبية اتجاه الخدمات التعليمية التي تقمها مؤسسات التعليم الثانوي، ويرجع ذلك إلى البعد عن مواقعها والضغط عليها(الاكتظاظ) وتدني مستوى جودة الخدمات التي تقدمها.

تؤثر بعض المتغيرات السوسيوديمغرافية وخصوصيات البيئة الحضرية على الرضى عن سهولة الوصول إلى مؤسسات التعليم الثانوي الإعدادي

الشكل 1.نموذج تفسيري لسهولة الوصول إلى المرافق التعليمية بالمجالات الحضرية



إن التخطيط المكاني للمرافق العمومية يجب بالضرورة أن يولي اهتماما كبيرا لجودة الخدمات التي تقدمها ومدى كفاءتها وكفايتها للساكنة المحلية، زيادة على الحكامة الجيدة وإدارة الموارد البشرية والمادية. ومهما كانت

التدبير والاجرءات التي يتم اتخاذها سواء من طرف الإدارة الوطنية —على مستوى القطر– والإدارة المحلية فإنها بدون شك سوف تتفاعل مع المتغيرات الفردية والاسرية، وسمات المجتمع المحلي، فضلا عن خصوصيات هذه المجالات الحضرية لتحقيق الولوج العادل الومنصف والفعال (العدالة الاجتماعية والمجالية).

يطرح قانوني العرض والطلب في المرافق العمومية على حد سواء إشكاليات تؤثر على مفهوم الوصول، وبالرغم من أن تخطيط المرافق منذ البداية يميل إلى التركيز على مدخلات العرض أكثر من جوانب الطلب على اعتبار أن عرض الخدمة يعد أسهل في تخطيطه بالنسبة لأصحاب القرار والمخططين، مثلا فإن ضعف البنيات التحتية، و/أو نقص في الموارد البشرية وضعف كفاءتها خاصة على مستوى بعض الخدمات الحيوية كالصحة والتعليم، من شأنه أن يعرف تدخلا وتخططيا ملائما من طرف المصالح المكلفة.

إن المدخلات المرتبطة بالطلب تبقى ضرورية ويجب أن تحظى بأهمية كبرى من طرف المصالح الكلفة بالتخطيط واصحاب القرار دون إغفال دور الباحثين يتعلق الأمر اختيارات الموارد البشرية وتكوينهم، ومواكبة الزبائن والاستجابة لحاجياتهم مع مراعاة اتجاهاتهم وميولاتهم واختياراتهم... وكلها عوامل يمكن أن يساهم أن تحقيق الولوج العادل والفعال، فضلا عن رضى السكان عن الخدمات التي تقدمها المرافق العمومية.

يمكن أن تنشأ مشاكل أخرى في سهولة الولوج وهي مرتبطة بالأساس بالتناقض ما بين مدخلات العرض وجوانب الطلب على الخدمة كإرتفاع كلفة الولوج للمرفق ماديا من خلال ارتفاع أو تفاوت في المسافة الجغرافية والزمنية في الولوج سواء ما بين الفئات الاجتماعية أو الوحدات المجالية، وبما أن هذه المسافة هي الحاجز الطبيعي الذي يتعين على طالب الخدمة التغلب عليه للوصول إنطلاقا من موقع ما في المدينة، فلا بد من إعادة النظر في تخطيط المرافق حتى لايترتب عن ذلك كلفة. كما يمكن أن تكون المسافة الاقتصادية عائق في الولوج ويتعلق الأمر بتكاليف التنقل والاستفادة من الخدمة ماديا ومعنويا، أضف إلى ذلك أن نظام التنقل أيضا يلعب دورا هاما في فهم الولوج. ومن جهة أخرى فإن ضعف الخدمات المقدمة وعدم الرضى عنها من طرف الساكنة المحلية يشكل إحدى الصعوبات المرتبط بالولوج.

إن العوامل السالفة الذكر سواء على مستوى العرض أو الطلب ورغم دورها الكبير كمثيرات في فهم الوصول فإنها تطرح مشاكل كثيرة، الأمر الذي يتطلب إدارتها ومعالتها بشكل استباقي من أجل تحقيق العدالة المجالية والاجتماعية، وبالتالي الاستفادة من خدمات المرافق على قدم المساواة.

V. توصيات وأفاق مستقبلية

- بناء على النتائج التي توصلنا غليها في البحث نوصي بما يلي:
- ضرورة تحديد مواقع المرافق انسجاما مع الحجم السكاني، وكذا توزيعها بالمدينة أكثر وخاصة المجالات التي تعاني من النقص منها.
- تطبيق مبدأ الفعالية والعدالة المجالية والاجتماعية عند إقامة مرافق التعليم الثانوي مستقبلا، حتى لايشكل توزيع مواقع هذه المرافق عبأ على السكان من أجل الولوج العادل والاستفادة من الخدمة.
- تعديل رتب المواقع المكانية التي لا تتوفر على مرافق التعليم الثانوي أو تعزيز المرافق القائمة برفع قدرتها في الاستجابة لأكبر عدد ممكن من الساكنة.
- إعداد خطط مستقبلية لاستيعاب النمو السكاني ومواكبتها بالحجم المثالي لمرافق التعليم الثانوي.
- ضرورة الاهتمام بمختلف الفئات الاجتماعية بمختلف أجناسها وأعمارها ومستواتها الثقافية والاقتصادية والجتماعية واحترام خصوصياتها ومواقفها في تخطيط مرافق التعليم الثانوي.
- ضرورة الأخذ بعين الإعتبار أن مدينة قصبة تادلة ستعرق مستقبلا نموا سكانيا بالنظر إلى ضهور أنشطة اقتصادية واجتماعية مهمة والرغبة في تخفيف الضغط عن المركز، الأمر الذي يتطلب مواكبتها بمرافق التعليم الكافية.

VI. المراجع

اولا: المراجع باللغة العربية

أريج بهجت أحمد،د. 2016. تنمية الخدمات التعليمية والصحية في محافظة دي قار. مجلة كلية التربية الأساسية: 22(95): 281-299.

الأسعد . محمد. 2006. المرافق الاجتماعية والحكم المحلي بالمدن الكبرى بالمغرب: نموذج مدينة الدار البيضاء. الملتقى الثالث للجغرافيين الشباب: 105-126.

الأسعد محمد. 2019. كرطغرافية المرافق العمومية بجهات المغرب. ورد في بن الأمين الحسين، بإشراف الأستاذين الأسعد محمد ومحي الدين محمد. الجهة والبيئة وإعداد التراب (pp. 21-40): الدار البيضاء: منشورات كلية الأداب بنمسيك. المغرب

الفقيه نجاة. 1995. الوظيفة التعليمية لمدينة صنعاء. كلية التربية، جامعة ابن رشد: بغداد. العراق.

اهندار عبد الحق ، الأسعدمُحَّد وميوسي مُحَّد . 2020. الولوج إلى المرافق التعلمية بالمدن الكبرى – دراسة على مدينتي بني ملال والفقيه بن صالح-. المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث. العدد6 المجلد 4 ،؟؟

اهندار عبد الحق، الأسعد مُحَّد وميوسي مُحَّد. (2020). اشكالية الولوج للمرافق الصحية بالمدن الكبرى والمتوسطة بالمغرب حالة مدن:بني ملال والفقيه بن صالح وسوق السبت. مجلة التخطيط العمراني والمجالي،العدد3 المجلد 1 ، 102-124.

اهندارعبد الحق. 2019. سهولة الوصول للمرافق الصحية بالمجالات الجبلية بالمغرب حالة مدينة القصيبة. دراسات في علوم الانسان والمجتمع: 1(2) 8-37: جامعة جيجل. الجزائر.

رحمان رباط الايدامي. 2009. التحليل الجغرافي للتعليم الابتدائي في محافظة القاديسية. مجلة القاديسية للعلوم الانسانية: 255-276.

عبير فالح ذياب. 2017. التوزيع الجغرافي للمستويات التعليمية في محافظة بابل. مجلة كلية التربية جامعة المستنصرية: 407-442.

نغام فيصل ونجيل كمال. 2007. كفاءة توزيع الخدمات التعليمية في منطقة الأعظمية. مجلة المخطط والتنمية، (16): 1-15

ثانيا: المراجع غير العربية

References

Agbenyoa Fauster., et al.(2017). Accessibility mapping of health facilities in rural Ghana, Journal of Transport&Healthxxx(xxxx)1–11, http://dx.doi.org/10.1016/j.jth.2017.04.010

Andrés Maroto, José Luis Zofío .(2016). Accessibility gains and road transport infrastructure in Spain: A productivity approach based on the Malmquist index, Journal of Transport Geography 52 (2016) 143–152, http://dx.doi.org/10.1016/j.jtrangeo.2016.03.008

Apparicio, P & Séguin, A,M. (2006). L'accessibilité aux services et aux équipements : un enjeu d'équité pour les personnes âgées résidant en HLM à Montréal. Cahiers de géographie du Québec,139(50), 23-44.

Brejon De Lavergnee, N. (1984). Schémas d'armature rurale et problématique des équipements collectifs. Revue de Géographie du Maroc.8, 77-92.

Caschili, S., et al. Accessibility and rurality indicators for regional development. Computers, Environment and Urban Sys- tems (2014), http://dx.doi.org/10.1016/j.compenvurbsys.2014.05.005

Ensor T, Cooper S. Overcoming barriers to health services access: influencing the demand side. Health Policy Plan 2004;19: 69–79.

Frank,L, Dirks,N & Walther,G.(2021). Improving rural accessibility by locating multimodal mobility hubs, Journal of Transport Geography 94 (2021) 103-111, https://doi.org/10.1016/j.jtrangeo.2021.103111.

Fabiyi,O & Ogunyemi,S. (2015). Spatial Distribution and Accessibility to Post Primary Educational Institution in Ogun State, Southwestern Nigeria: Case Study of Yewa South Local Government Area, Nigeria. Journal of Scientific Research & Reports, 5(7): 542-552,

Gesler, W. M. (1995). "Analysis of Hospital Service Areas in the Charlotte Mecklenburg Region of North Carolina, USA through GIS Approaches." Proceedings of the IVth CREDES Colloquium. Geography and Socio-economic Aspects of Health Care. Paris,France (85-99).

Hagerstrand, T.(1970). What about people in regional science? Papers of the Regional Science Association 24, 7-21

Hansen, W.G., 1959. How accessibility shapes land use. J. Am. Inst. Planners 25 (2), 73–76. http://dx.doi.org/10.1080/01944365908978307.

Hundt Gillian Lewando., et al.(2012). The provision of accessible, acceptable health care in rural remote areas and the right to health: Bedouin in the North East region of Jordan, Social Science & Medicine 74 (2012) 36-43, doi:10.1016/j.socscimed.2011.08.042

Irwin EG, Isserman AM, Kilkenny M, Partridge MD. (2010). A century of research on rural development and regional issues. Am J Agric Econ 92(2):522–553

Jacquet, P& Charnoz, O. (2003). Infrastructures, croissance et réduction de la pauvreté, le Forum franco-vietnamien.

Johnston, RJ., with Gregory, D., Pratt, G., & Watts, M. (2000). The Dictionary of Human Geography (fourth edition). Blackwell Publishers.

Lee, Y., Hickman, M., Washington, S.(2007). Household type and structure, time-use pattern, and trip-chaining behavior. Transp. Res. Part A: Policy Pract. 41 (10),

Lewin, K,M . (2015). Educational accese,equity and development:planning to make rights realities: UNESCO: international institute for educational planning. Paris. France. 1-170.

Liu, S., and Zhu, X., (2004), An Integrated GIS Approach to Accessibility Analysis, Blackwell Publishing Ltd. Garsington Road, Oxford OX4 2DQ, UK and 350 Main Street, Malden, MA02148, USA.

Mcintyre, D., & Thiede, M. (2009). Access as a policy relevant concepts in low and middle income countries. Journal of Health Economics, Policy and Law, 4(2), 179e193.

Mitra, R., 2013. Independent mobility and mode choice for school transportation: a review and framework for future research. Transp. Rev. 33 (1), 21–43.

Mooney, C., Zwanziger, J., Phibbs, C. S., & Schmitt, S. (2000). Is travel a barrier to veterans' use of VA hospitals for medical surgical care? Social Science & Medicine, 50, 1743–1755.

Murphy, Raymonde. (1966). The American City: An Urban Geography. New York. USA.

Odoki,J,B,. et al.(2001). An integrated model for quantifying accessibility-benefits in developing countries, Transportation Research Part A: Policy and Practice 35(7), 601-623

Ouhelli. (2010). Les disparités dans l'accés au soins au Maroc :Etudes des cas. Rabat. Maroc

Penchansky, R & Thomas,J. (1981). The concept of Access definition and relationshipto Consumer Stisfication Medical care. 19(2), 127-140.

Perry, A., & Gesler, W. (2000). Physical access to primary health care in Andean Bolivia. Social Science & Medicine, 50, 1177–1188.

Ranković Plazinić, Biljana & Jović, Jadranka, 2018. "Mobility and transport potential of elderly in differently accessible rural areas," Journal of Transport Geography, Elsevier, vol. 68(C), pages 169-180.

Wachs, M. & Kumagai, T. G. (1973). Physical accessibility as a social indicator. Socio-Economic Planning Science, Vol. 7, 437-456.

Weber, J & Kwan, M,P. (2003). Evaluating the effects of Gepgraphic contexts on individual Accessibility: A multievel approch. Urban Geography,24(8), 647-671

هشاشة المنظومة التعليمية ومسألة مواجهة الفقر ببعض جماعات الأطلس المتوسط الشمالي الشرقي جنوب تازة (المغرب)

The fragility of the educational system and the issue of confronting poverty in some commons of the northeastern Middle Atlas south of Taza (Morocco)

محمد المرصعي 1 * وعبد القادر السباعي 1،

Mohamed EL MRESEI, Abdelkader SBAI, 1

[1]جامعة محمد الأول، كلية الآداب والعلوم الإنسانية وجدة، المغرب، mohammed.elmrisi@ump.ac.ma *

ملخص

يشكل واقع التعليم مظهرا جليا للهشاشة الاجتماعية بمجال الدراسة، حيث يمثل البعد عن المدرسة وضعف توفر مستوى الثانوي التأهيلي، وهشاشة البنية التعليمية وعدم قدرة الأسر على مواكبة مصاريف تعليم الأبناء، وقلة تدخلات الفاعليين، أبرز المشاكل التي تعاني منها المنظومة التعليمية، بموازاة الإكراهات الطبيعية المتمثلة في توقف الدراسة بسبب المناخ، وبالتالي إهدار الزمن المدرسي الذي يشكل آفة المناطق الجبلية. تمت مقاربة هذه الإشكالية (هشاشة المنظومة التعليمية ومسألة مواجهة الفقر) بأدوات منهجية متكاملة فيما بينها، تتمثل في الملاحظة والمقابلة والاستمارة، بعد الرجوع إلى مختلف الإنتاجات والكتابات التي اهتمت بالموضوع سواء من قريب أو من بعيد. خلصت الدراسة إلى أن هشاشة منظومة التعليم بالأطلس المتوسط الشمالي، التي تستمدها من تأثيرات هشاشة الوسط وساكنته، لا تساهم بالقدر الكافي في التغيير المنتظر منها، سواء على مستوى المتمدرسين أم الأسر فيما بعد، حيث تعتبر الأسر أن طول سنوات الدراسة، وارتفاع تكاليف تدريس الأبناء، تزيد من تأزيم وضعيتهم المادية أمام ضعف الدخل وهامشية تدخل الفاعلين وجمعيات المجتمع المدني. وتم تقديم مجموعة من المقترحات، والتي من شأنها الرفع كفاءة منظومة التدريس بالشكل الذي يجعل منها رافعة للتنمية البشرية والرقي الاجتماعي وسلاحا لمحاربة الفقر والهشاشة. **كلمات مفاتيح**: المنظومة التعليمية، مواجهة الفقر، الهشاشة السوسيومجالية، الخدمات التعليمية، الارتقاء الاجتماعي، الأطلس المتوسط الشمالي الشرقي.

Abstract:

The reality of education is a clear manifestation of the social fragility in the field of study. The distance from school, the poor availability of the secondary qualification level, the fragility of the educational structure, the inability of families to keep up with the expenses of the education of their children, and the lack of interventions by actors, are the most prominent problems that the educational system suffers from, in parallel with the natural constraints of stopping school because of the climate. Thus, wasting school time is a scourge of mountainous areas.This search problem (the fragility of the educational system and the issue of facing poverty) was approached with integrated methodological tools, represented in observation, interview and questionnaire, after writing a literature review concerned the subject.The study concluded that the fragility of the education system in the Northern Middle Atlas, which derives from the effects of the fragility of environment and its inhabitants, does not sufficiently contribute to the expected change, whether at the level of teachers or families later. Families consider that the long years of schooling and the high costs of teaching their children exacerbate their financial situation in the face of poor income and the marginal intervention of actors and civil society associations.. A set of proposals were presented, which would raise the efficiency of the teaching system that would make it a lever for human development and social advancement and for fighting poverty and fragility..
Keywords: Educational System, Facing Poverty, Socio-spatial Vulnerability, Educational Services, Social Advancement, Northeastern Middle Atlas.

I.مقدمة

تنتمي منطقة الدراسة إلى المجالات الجبلية بالمغرب التي طالها نسيان التدخلات العمومية لفترة طويلة، وساكنتها اليوم تعرف أشكالا وألوانا متعددة للفقر، تساهم فيها عوامل طبيعية ترتبط بالخصوصيات البيئية للمجالات الجبلية وأخرى بشرية تتعلق بالسياق التاريخي والتدخلات العمومية. وبين هذا وذاك شكلت البنية التعليمية جانبا من الجوانب المهملة، التي لم تعرف هي الأخرى أي التفاتة إلا في السنين الأخيرة، مما جعل هشاشة المنظومة التعليمية تساهم في فقر الساكنة، وتحرمهم من فرص الارتقاء الاجتماعي عبر التعليم.

يشكل واقع التعليم مظهرا جليا للهشاشة الاجتماعية بمجال الدراسة، حيث يمثل البعد عن المدرسة وعدم توفر مستوى الثانوي التأهيلي، بالإضافة إلى هشاشة البنية التعليمية وضعف قدرة الأسر على مواكبة مصاريف تعليم الأبناء، وقلة تدخلات الفاعليين أبرز المشاكل التي تعاني منها المنظومة التعليمية، تنضاف إليها الإكراهات الطبيعية المتمثلة في توقف الدراسة بسبب المناخ، وبالتالي إهدار الزمن المدرسي الذي يشكل آفة المناطق الجبلية.

اهتمت هذه الورقة بتشخيص وضعية التعليم بالمنطقة، وإبراز الأعطاب والمشاكل التي تعاني منها المنظومة وتحول دون إتاحة مسارات الارتقاء الاجتماعي للمتمدرسين، لمواجهة هشاشة وفقر الأسر في المستقبل، انطلاقا من نتائج البحث الميداني.

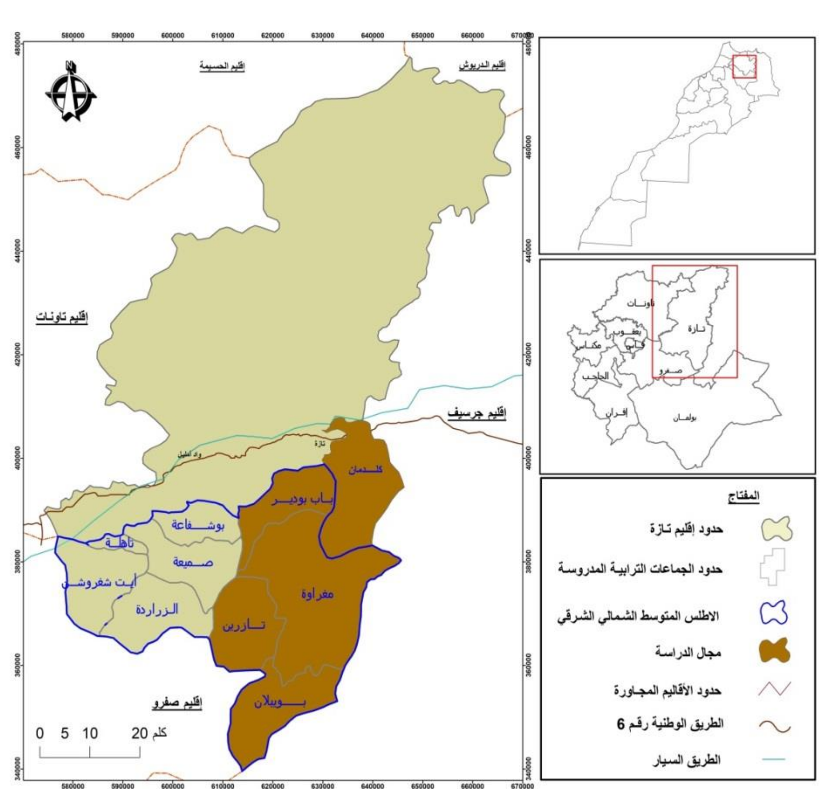
تمت مقاربة هذه الإشكالية (هشاشة المنظومة التعليمية ومسألة مواجهة الفقر) بأدوات منهجية متكاملة فيما بينها، تتمثل في الملاحظة والمقابلة والاستمارة، بعد الرجوع إلى مختلف الإنتاجات والكتابات التي اهتمت بالموضوع سواء من قريب أو من بعيد.

1.تقديم مجال الدراسة: الأطلس المتوسط الشمالي الشرقي مجال جبلي تطبعه الهشاشة طبيعيا وبشريا

يعيش الأطلس المتوسط الشمالي الشرقي وضعية طبيعية عنوانها الأزمة والقساوة على عدة مستويات، تساهم بشكل مباشر في هشاشة الساكنة وفقرها، بالإضافة إلى تراجع الأنظمة الطبيعية الإيكولوجية والثقافية. فترابط قساوة العوامل الطبيعية من (تساقطات ثلجية، والانخفاض الشديد لدرجة الحرارة، الجريحة، الشركي، والتساقطات الوابلية...) مع جوانب التدهور الطبيعي التي لا يخلو منها دور الإنسان (تراجع الغطاء النباتي،

تراجع الموارد المائية، تسارع دينامية التشكيل...)، لم تبقي الأطلس المتوسط خارج مسلسل التدهور الذي تعيشه باقي المجالات الجبلية بالمغرب. وأصبح مجال الدراسة ليس جوابا فقط لظروفه الطبيعية، ولكن السؤال حول المصير، يحتاج في الآن نفسه إلى جواب تنموي يوقف مسلسل التدهور الذي يعيشه الإنسان والمجال.

خريطة رقم 1: موقع مجال الدراسة



المصدر: الخرائط الطبوغرافية والتقسيم الإداري

1.1.ظروف طبيعية هشة وقاسية

يتقاسم مجال الدراسة مع باقي المجالات الجبلية العديد من تجليات القساوة الطبيعية، التي تفاقمت مع التحولات الراهنة في نمط العيش وأسلوب الاستغلال، وكذا تمثلات الساكنة لظروفها السوسيومجالية، وتتجلى أبرز مظاهر القساوة في:

مناخ جبلي بامتياز، يطول فيه فصل الشتاء الذي يأتي بالتساقطات الوابلية والعاصفية المفاجئة أحيانا، التي تتميز بتركزها في الزمان والمكان، حيث تكون في الغالب عارضا للأخطار الطبيعية من انزلاقات أرضية، انكسار الأشجار...، كما يشاهد في باب بودير وكلدمان، وتساقط الكتل كما يشاهد على الطرقات (على الطريق الرابطة بين باب الأربعاء ومغراوة وباب بودير)، والتهدلات التي يمكن ملاحظتها في كل المجال بدون استثناء، بالإضافة إلى أن الانخفاض السريع لدرجة الحرارة وما يصاحبه من ظواهر الجريحة والجمد يؤدي إلى خسارة المحاصيل مثل ما شهدته كل من "مغراوة وبوشفاعة وتازرين سنة 2020 حيث تضررت محاصيل 120 شجرة مثمرة"[1]، ناهيك عن منع التساقطات الثلجية مختلف قطعان الماشية من الوصول إلى المسارح والتنقل للمراعي سواء بمحاذاة الغابة أو في الأزغار المعتادة.

تتميز التضاريس بالتجزؤ وسيادة الانحدارات القوية، خاصة في المحدبات الجنوبية والشرقية في كل من سلسلة بويبلان وبوناصر مع ضيق المنخفضات بينها. أما الترب فتكسوها المستويات الحصوية وتسود البروزات الصخرية التي تقلل من فرص حرث الأرض وتطوير المغروسات، عكس ما يلاحظ في أقصى الشمال الشرقي لمنطقة كلدمان على هوامش ممر تازة، حيث تطورت الفلاحة للتلاؤم النسبي بين الطبوغرافيا والتربة، لكن تبقى "الارتفاعات حاجزا جوهريا في الفلاحة"[2] بمجال الدراسة.

هبوب الهواء الجاف من الواجهات الشمالية الشرقية المعروفة برياح الشركي، وهي رياح قوية وباردة خلال فصل الشتاء، حارة محرقة في فصل الصيف، يهابها سكان المنطقة ويتلطفون منها لأنها تؤدي إلى تدمير فلاحتهم المعاشية، خاصة منها الزراعات التي تأتي متأخرة، وغالبا في فصل الربيع بسبب تساقط الثلوج.

الجفاف الذي يضرب المنطقة خلال فصل الصيف الجاف، يتسبب في تراجع الينابيع المائية سواء لطبيعة الطبقات الصخرية التي تتميز بالنفاذية العالية أو لطبوغرافية المنطقة التي تسرع الجريان المائي نحو السافلة، مما يجبر الساكنة على التنقل وأحيانا لمسافات طويلة من آجال الانتجاع والحصول على الماء، خاصة بتازرين ومغراوة وبويبلان، حيث تقل أماكن تجميع المياه من المطفيات والحفر أمام تزايد حاجيات القطيع والإنسان على حد

---

[1] – معطيات مديرية الفلاحة تازة، 2021، برنامج التدخل في المخاطر الطبيعية، ص12.

[2] -Zaanoun El Houssain,1983. La confédération des tribus Ait-Warin. Etude géographique d'évolution d'une tribu berbère. Thèse de 3ème cycle en Géographie. Paris 7, p 54.

* نشير في نفس الإطار إلى استجواب أحد الرحل بمنخفض كلدمان بالقرب من الفحامة (المنطقة التي كان يرحل إليها أغلب رعاة بني وراين من مغراوة وتازرين)، أثناء البحث الميداني أنه في السنة الماضية بتاريخ 2021/08/14، كان بجواره أكثر من 3 رحل، أما اليوم فهو لوحده، بداعي تناقص القطيع، وبالتالي لا داعي للترحال حيث يتم الاكتفاء بالعلف.

سواء. أما في المجالات الفلاحية السقوية كما هو الحال بكلدمان وزراردة وأيت سغروشن، فيتجلى الصراع حول الماء، واستنزافه من طرف أصحاب الضيعات الفلاحية الجدد، عن طريق وسائل الضخ العصرية وبمنتوجات موجهة نحو السوق.

ارتهان الغطاء النباتي بالظروف المناخية، يجعل هو الآخر، النشاط الرعوي تحت رحمة فرصة الاعتدال المناخي من جهة، وأسعار العلف من جهة أخرى التي ما فتئت تتزايد، فكلا الفترتين سواء الشتاء أو الصيف لا تخلو من إكراهات. فالشتاء حيث الثلوج يستحيل التنقل، فيقع الضغط على حواشي الغابات التي يتقدم اجتثاثها مع توالي السنوات، ويصعب تزود الساكنة بحاجياتها الضرورية، أما في الصيف فيقل الكلأ الطبيعي والأعشاب في المسارح باستثناء داخل الغابات التي تدخل في إطار المحمي والممنوع.

وعموما تعيش المنطقة بسبب الظروف المناخية في عزلة تامة بسبب الثلوج والبرد وقلة الإمكانيات، فحتى استغلال الموارد المحلية يصبح صعب المنال، وتظل بالتالي الساكنة عرضة للبرد والجوع والتهميش بشكل دوري، يتأثر بها التنقل والدرس المدرسي، أمام تدخلات عمومية محتشمة ومبادرات انتقائية للمجتمع المدني يغلب عليها الطابع الإحساني.

1.2.خصوصيات بشرية يغلب عليها طابع الفقر والهشاشة

تبين مقارنة معطيات الإحصاءات العامة للسكن والسكنى الخاصة بالجماعات الترابية التابعة للأطلس المتوسط الشمالي الشرقي جنوب إقليم تازة خلال إحصاءات 1994 و2004 و2014، أن وتيرة تسارع النمو السلبي تتزايد منذ التسعينيات لتصل إلى معدلات صادمة تعبر عن إفراغ سكاني خلال إحصاء 2014.

الجدول 1: لتطور السكان بمجال الدراسة ما بين إحصائي 2004 و2014

جماعات مجال الدراسة	عدد السكان سنة 2004	معدل النمو السنوي للسكان 1994/2004	عدد السكان سنة 2014	معدل النمو السنوي للسكان 2014/2004
كلدمان	***20162***	*0.42*	*21433*	*0.15*
باب بودير	***6100***	*-1,2*	*5082*	*-1,8*
مغراوة	***10406***	*-0,2*	***8204***	*-2,4*

بويبلان	**3534**	0,6	**2410**	-3,8
تازرين	**3465**	-0,7	**2623**	-2,8
العدد والمعدل الإقليمي	**558853**	1.2	**526986**	-0,006
العدد والمعدل الجهوي	**3873214**	1.6	**4236892**	0,009

المصدر: عمل تركيبي استنادا إلى الإحصائيات الرسمية لسنوات 2014/2004/1994، المندوبية السامية للتخطيط

ما بين إحصائي 1994 و2004، عرفت جل جماعات الأطلس المتوسط الشمالي الشرقي (باب بودير، مغراوة، زراردة، أيت سغروشن، تازرين، الصميعة) نموا سلبيا يقترب أو يقل بقليل عن 1%- أما الزرارد % 4.5-، حيث الاختلالات الديمغرافية الكبرى وقعت في المنطقة الغربية من مجال الدراسة.

أما المرحلة الثانية ما بين 2004و2014، فتميزت بمعدل نمو سلبي مضاعف في كل الجماعات القروية، حيث عرفت كل من جماعة مغراوة وبويبلان وتازرين، معدلات نمو سكانية سالبة% 2.4-و3.8%- و2.8%-، بالرغم أنها سجلت معدل ولادات مرتفع نسبيا سنة 2014: % 4.7 و 6.4% و 3.4%.

ترتبط هذه الأرقام بمعطيات جديدة أسدلت بتأثيراتها على ديمغرافية المنطقة بقوة، لها علاقة بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي اخترقت المجتمع القبلي الذي كان تقليديا بالأمس يجعل من عدد أفراده مصدر قوته. فالتحولات التي عرفتها المنطقة سواء الداخلية المرتبطة بتحول نمط العيش أو تفكك الأسرة الممتدة، ساهمت، إلى جانب تحولات أخرى خارجية مرتبطة بالالتحاق بصفوف الجندية والوظيفة العمومية والرغبة في مستوى من التعليم والتطبيب والشغل أحسن مما يتوفر في الجبل، في ظاهرة الإفراغ السكاني نحو المناطق الفلاحية المنخفضة وفي المراكز الحضرية تاهلة وتازة.

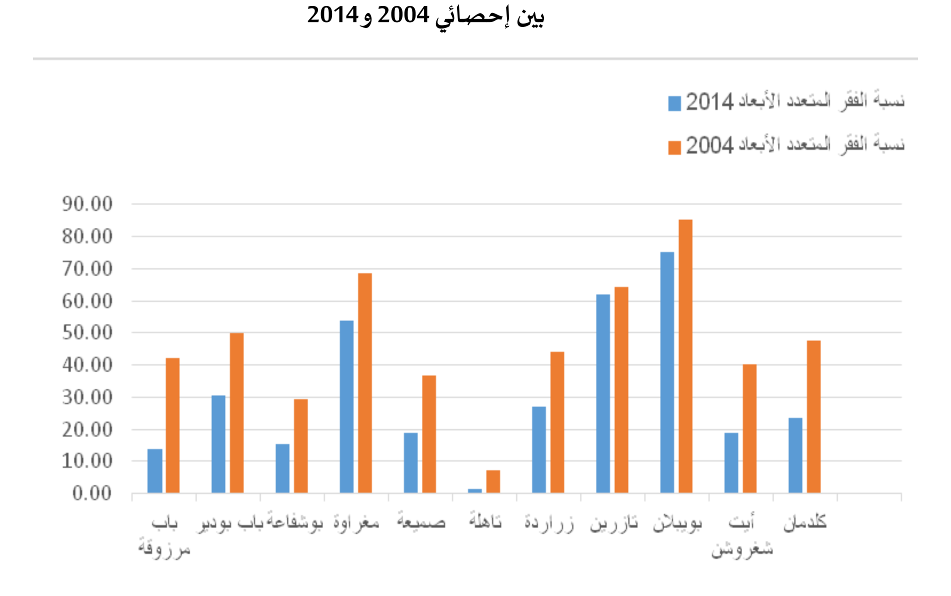
يتبين كذلك، وفي ارتباط بما ذكر سابقا أن الهرم السكاني في مجال الدراسة أصبح يعرف أشكالا من الاختلال تمس قاعدته الشابة، وتتمثل في تراجع الفئة العمرية المتراوحة ما بين 22 و45 سنة السائدة فيما سبق، والتي تدل على فتوة المجتمع وتوفره على سواعد الإنتاج الملائمة لطبيعة ظروف الجبل، إلى بنية عمرية تتسع فيها الفئة الأكثر تقدما عمريا ما بين 45 و59 سنة المحالة على فترة الشيخوخة، باستثناء آيت سغروشن وزرارد اللتان مازالتا تحتفظان بهيمنة الفئة ما بين 25 و44 سنة. هذا ما يؤشر على انعكاسات سلبية بالأطلس المتوسط

الشمالي الشرقي جنوب تازة، الذي مازالت ساكنته تعتمد بشكل واسع على الأنماط التقليدية للإنتاج المرهونة بالسواعد الفتية القادرة على التطويع والتأقلم مع الظروف القاسية.

يرتفع معدل النشاط بمعظم الجماعات الترابية للأطلس المتوسط الشمالي الشرقي جنوب تازة، إذ يزيد عن% 40 بكل من جماعة مغراوة وتازرين وباب بودير وكلدمان، ويتراوح ما بين% 35 و% 40 بكل من صميعة، بوشفاعة، آيت سغروشن. في حين نجد أن الجماعة الترابية لبويبلان تسجل أعلى نسبة نشاط بما يناهز%60. فلهذه النسب المرتفعة نسبيا ما يفسرها، ففي مجال دراستنا حيث يسود النشاط الفلاحي والرعي الذي مازال يتم في إطار جماعي تعاوني من داخل الأسر، وفي علاقة مع المعيار الإحصائي الذي عندما حدد مفهوم النشيط المشتغل لم يأخذ بعين الاعتبار نوع العمل ومدته، واعتبر النشيط مشتغلا ولو كان مجرد عامل عرضي أو عامل شكلي. فأغلبية ساكنة الدراسة تزاول نشاطا ولكن ليس بالضرورة لها مدخول مادي.

المبيان 1 : نسبة الفقر المتعدد الأبعاد بالجماعات الترابية للأطلس المتوسط الشمالي الشرقي

بين إحصائي 2004 و 2014



المصدر: عمل تركيبي استنادا إلى الإحصائيات الرسمية لسنوات 2014/2004/1994، المندوبية السامية للتخطيط

انطلاقا من قراءة معطيات المبيان، نلاحظ أن نسبة الفقر المتعدد الأبعاد انخفضت في كل الجماعات الترابية المدروسة من سنة 2004 إلى 2014 بعدما كان الفقر المتعدد الأبعاد يضرب أكثر من نصف الساكنة، وذلك لدرجة التهميش" التي يمكن اختزالها في البعد التاريخي الذي يرتبط بالإرث الاستعماري للمناطق الجبلية التي شكلت قاعدة المقاومة

المسلحة لدى قبائل آيت وراين"[3]، حيث سجلت بويبلان سنة 2004 نسبة 85 % من الساكنة التي تعرف فقرا متعدد الأبعاد.

إلى حدود إحصاء 2014، ظل ما يقارب نصف الساكنة يعاني من فقر متعدد الأبعاد باستثناء كلدمان بنسبة 23.47 %؛ في حين استقرت في تازرين في حدود 62 % ومغراوة 54 %، وباب بودير 30.5 %، فيما ظلت مرتفعة ببويبلان في 75.10 % من الساكنة التي تعيش فقرا متعدد الأبعاد.

ترتفع نسبة الفقر المتعدد الأبعاد في الجماعة الترابية لبويبلان لارتفاع مؤشرات الحرمان المتعلقة بكل مكونات الأبعاد الثلاث لهذا المؤشر التركيبي سواء المتعلقة بالتعليم أو الصحة وكذا ظروف العيش. فمعدلات تمدرس الأطفال والبالغين سن التمدرس هي الأخفض. أما مؤشر الصحة، فليس أحسن من التعليم وذلك لغياب المرافق أو بعدها، التي يمكن أن تتكفل بالمعاقين أو تتدخل في وفيات الأطفال. أما بالنسبة لظروف العيش، فضعف شبكة الماء والكهرباء وغياب التطهير هي من بين عوامل أزمة المجالات الجبلية بما فيها مجال الدراسة.

تقل نسبيا نسبة الفقر المتعدد الأبعاد في كل من مغراوة وتازارين، نظرا للتدخلات المهمة التي عرفتها الجماعتان في إطار استراتيجية 2020 للتنمية القروية على مستوى التنمية البشرية، لكنه يستشري في أكثر من نصف الساكنة. في حين تنخفض في كل من باب بودير وكلدمان، حيث العديد من الخدمات كالتعليم والصحة، تتلقاه الساكنة من مدينة تازة بسبب القرب الجغرافي، وهو ما له تأثير مباشر على تخفيض نسب الفقر المتعدد الأبعاد بهما.

2. واقع التمدرس مظهر للهشاشة السوسيومجالية

ظلت منطقة الأطلس المتوسط الشمالي الشرقي، شأنها شأن باقي مناطق المغرب، تشكل تحديا أمام كل سياسة تعليمية تتوخى تحقيق مبدأ التعميم"[4] والجودة. لكن واقع التمدرس به لا يعكس ذلك، ومنه فمن شأن وصف حالة التمدرس ووضعيته، إبراز عوامل إنتاج الهشاشة السوسيومجالية "في وسط له خصوصيات اقتصادية واجتماعية ريفية، إلى جانب عوائق طبيعية تعرقل تنمية التمدرس، سواء من حيث بنياته التحتية وأطره وإشعاعه المجالي، أو قدرته على خلق تغيرات اجتماعية إيجابية"[5].

---

[3]- مقبوب إدريس،2008، إكراهات تمدرس الفتاة القروية بالأطلس المتوسط الشمالي الشرقي، مجلة علوم التربية، دورية مغربية متخصصة. العدد السابع والثلاثون يونيو، ص 82.

[4]- ضايد حسن،2005، المجال والمجتمع جنوب الريف الأوسط، أطروحة دكتوراه الدولة في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس فاس ، ص 2.

[5]- عبد الهادي أعراب، 2008، واقع التعليم بالوسط القروي، ملاحظات واستنتاجات ميدانية، مجلة علوم التربية. دورية مغربية متخصصة، العدد السابع والثلاثون، ص 56.

2.1.هشاشة التوزيع المجالي للمؤسسات والمستويات التعليمية بمجال الدراسة

يأتي في مقدمة مظاهر هشاشة المنظومة التعليمية بمجال الدراسة، التموضع المجالي للمؤسسات ، إذ غالبا ما تتواجد الفرعيات في مواقع طبوغرافية صعبة، في المنخفضات بالقرب من الأودية أو معلقة في قمم الجبال. وقد يتواجد بعضها في سفوح شديدة الانحدار، وذلك بحكم طبيعة المجال الذي تقل فيه المنخفضات، ويتميز بتشتت توزيع السكان في دواوير متباعدة.

تجعل العوامل السالفة الذكر، من موضعة المدرسة أمرا صعبا، غالبا ما يخضع لتدابير ترقيعية يطغى عليها هاجس التدبير، وتوطين المدرسة بالشكل الذي لا يجعل منها آلية للتنظيم وتنشيط المجال، من أجل بلوغ فرص التنمية التي تتيحها البنية التحتية.

صورة 1: مدرسة دوار أدمام نموذج مدرسة بالقرب من الواد.



التقطت الصورة في فصل الصيف حيث منسوب مياه الواد متراجع نسبيا، ولكن خلال فصل الشتاء والربيع بعد ذوبان الثلوج، يقطع الواد المسلك المؤدي للمدرسة، كما يشكل خطرا في

صورة 2: مجموعة مدارس مغراوة نموذج مدرسة في منخفض بي جبلي تكسوه الثلوج.



المدرسة متواجدة في وسط منخفض مغراوة محاطة بجبال، ذو توجيه شمالي غربي. خصوصيات المناخ المحلي تجعل هذا المنخفض يستقبل تساقطات مطرية مهمة، مع تذرية ريحية للثلوج. يتسبب هذا الوضع في

المصدر: تصوير شخصي، البحث الميداني بتاريخ 2021/8/25

يتضافر سوء تموضع المؤسسات مع ما تتوفر عليه من مستويات تعليمية، حيث تتواجد المدارس والفرعيات في العديد من الدواوير، في حين تتمركز الإعداديات في مراكز الجماعات القروية فقط، التي غالبا ما تبعد عن

أغلب الدواوير بحكم شساعة المجال وتشتت مواطن الساكنة، بينما تتواجد الثانويات خارج مجال الدراسة باستثناء ثانوية بتاهلة، والصميعة المحدثة مؤخرا.

يصطدم توطين المؤسسات التعليمية بمجال الدراسة بإكراهات جمة لا تتلاءم والتوجهات التقليدية المعمول بها في تخطيط وتوزيع البنايات التعليمية. فالمجال الجبلي كمجال الدراسة له من الإكراهات الطبيعية والبشرية، ما يتطلب معه اختيار المواقع بدقة ومراعاة العديد من الخصوصيات، من قبيل تشتت السكن، تموقع الدواوير، ممارسة الترحال من قبل دواوير أعالي الجبال، تواجد المسالك أو الطرق التي تسهل الولوجية، الأسواق الأسبوعية، وعمل التلاميذ في بعض فترات السنة، بالإضافة إلى اختلاف الخصائص المناخية داخل مجال الدراسة.

تطرح هشاشة التوزيع المجالي للمؤسسات التعليمية انطلاقا من سوء توطينها، العديد من الإكراهات يتأثر بها كل من الأستاذ والتلميذ على حد سواء. بالنسبة للأستاذ ما أن يتسلم تعيينه " تبتدئ رحلة مشاكله العديدة مع الوسط سواء بوصفه مجالا طبيعيا أو فيزيقيا بالنظر إلى خصوصياته القيمية والثقافية، وبوصفه مجالا اجتماعيا إذ يصطدم بواقع غريب عنه يستشعر نفسه داخله منفيا ومقصيا، وهو إحساس تعمقه حالة التهميش الذي يعاني منه هذا الوسط"[6].

تزداد المعاناة مع تموضع المؤسسات وتوزيعها عند المتمدرسين، خاصة منهم في السنوات الأولى، فخطورة التنقل اليومي قائمة لدى أغلبهم، خاصة في فصل الشتاء حيث انقطاع المسالك واضطراب أحوال الطقس التي تستدعي المكوث في المنازل[7]، حيث مواجهة الطبيعة في هذه الحالة تؤدي إلى كوارث بشرية، وقع ضحيتها العديد من التلاميذ في مواقع مختلفة من الجبال المغربية.

وعلى العموم، يشكل اختلال التوزيع والتموضع المجالي للبنيات التعليمية سواء في مجال الدراسة أو على مستوى التراب الوطني، من منطقة إلى أخرى، حسب تركز السكان ومناطق قدم التعمير، بالإضافة إلى محدودية

---

[6]- تداول في مواقع التواصل الاجتماعي يوم 2021/01/13، فديو يوثق معاناة التلاميذ وهم يتنقلون صباحا متوجهون إلى المدرسة، ويظهر مقطع الفيديو 3 أطفال يحاولون التغلب على وعورة الطريق المكسوة بالثلوج، والوصول إلى قاعات الدرس المتواجدة في سافلة الجبل، بدوار ركو، الجماعة الترابية لبويبلان.

[7]- يقترن الجبل بالتهميش والبدائية في مخيلة ساكنة المدن خاصة منها الواقعة على المنخفضات، حيث يقال في سياق حديث خصامي مثلا، (واش جاي من الجبل) أي هل أنت آت من الجبل، بمعنى منطقة تخلف وتهميش والبعد عن الحضارة، وهذا ما يخلق نوعا من الفتور في التعامل مع مجال تقترن به شتى أنواع الهشاشة، حيث تختفي سبل التنمية ويصعب تنزيلها، وهذا ما ينطبق حتى على التعليم، لذلك الظروف العامة به لم تسمح ببروز طاقاته البشرية التي تتعرض بدورها للتهميش.

المناطق التي استفادت من أولوية الاستثمار في هذا الجانب منذ الاستقلال، ومكانة السهل والجبل في نظر المتدخلين، عوامل للتفاوتات المجالية والاجتماعية في التعليم، وأحد المثبطات التي تعوق جعله رافعة للتنمية البشرية.

2.2.هشاشة تطور عدد المتمدرسين في ظل واقع سوسيومجالي غير محفز

إلى حدود قريبة لم يكن هناك مجال لمناقشة تطور عدد المتمدرسين في مجال الدراسة، حيث أن الجواب مسبق يمنح من التمثلات حول الظروف الاجتماعية للجبل*، وامتناع الأسر عن تقبل فكرة تمدرس الأبناء. لكن مع انتشار المدارس وإقبال الأسر على تدريس الأبناء كنوع من الاستثمار المستقبلي، بموازاة مع جهود السلطات والوزارة المعنية في التشجيع على التمدرس، نلمس نموا في عدد المتمدرسين خاصة في المستوى الابتدائي. هذا النمو الذي يعرف تباينا حسب الدواوير، وخصوصيات البنية التعليمية في كل جماعة من الجماعات الترابية للأطلس المتوسط الشمالي الشرقي.

الجدول 2: تطور عدد المتمدرسين من 2015 إلى 2021 بالأطلس المتوسط الشمالي الشرقي

الجماعات الترابية	عدد المتمدرسين في الأسلاك الثلاث 2021/2020			عدد المتمدرسين في الأسلاك الثلاث 2019/2018			عدد المتمدرسين في الأسلاك الثلاث 2015/2014		
	الابتدائي	الإعدادي	الثانوي	الابتدائي	الإعدادي	الثانوي	الابتدائي	الإعدادي	الثانوي
باب بودير	461			443			450		
كلدمان	2339	623		2350	613		2401	565	
مغراوة	793	368		750	443		853	357	
تازرين	250			270			260		
بويبلان	196			212			221		
المجموع	4039	991	0	4025	1056	0	4185	922	0

المصدر: معطيات المديرية الإقليمية للتربية الوطنية بتازة+ البحث الميداني.

عرف النمو الإجمالي لعدد المتمدرسين اختلافا بين الجماعات المدروسة، في الفترة الممتدة ما بين 2015 و2021، حيث يمكن تصنيف الاختلافات بين مجموعتين: المجموعة الأولى التي تمثلها كلدمان وباب بودير القريبتين من المراكز الحضرية تازة وتاهلة، عرفت ارتفاعا نسبيا ولو ضعيفا في عدد المتمدرسين، انتقل بباب بودير في السلك الابتدائي من 450 تلميذ إلى 461 سنة 2021، وكلدمان من 2401 إلى 2339 في نفس الفترة. وبخصوص

المستوى الإعدادي، ارتفعت الأعداد بنفس الوتيرة في كلدمان، لحجم هذه الفئة داخل الهرم السكاني، أما باب بودير فلا تتوفر على مستوى السلك الثانوي الإعدادي.

المجموعة الثانية التي تمثلها كل من بويبلان وتازرين ومغراوة، عرفت انخفاضا في عدد المتمدرسين سواء بالنسبة للابتدائي أو حتى الإعدادي بالنسبة لمغراوة، وتمثل بويبلان الجماعة التي عرفت أكبر تناقص لعدد المتمدرسين من 2014 إلى 2021، حيث انخفض عدد المتمدرسين من221 إلى 196 متمدرس فقط.

ويرجع تزايد المتمدرسين في المجموعة الأولى إلى عدة أسباب مرتبطة بتطور الفئة العمرية من 6 إلى 14 سنة وتأثيرها على الخدمات التعليمية باعتبارها الفئة التي تقبل على التعليم، خاصة في كلدمان التي شكلت فيها هذه الفئة ***17.3 %*** من مجموع السكان حسب إحصاء 2014، بعدما كانت تشكل ***25.49 %*** سنة 1994". ومن المرجح أن تصل إلى 22"[8] من مجموع الساكنة حسب الإسقاطات الديمغرافية المستقبلية. وبالرغم من تزايدها المرتبط بتزايد ساكنة الجماعة الترابية بشكل عام، فإن تطور عدد المتمدرسين في السلك الابتدائي طفيف نظرا لهجرة الأسر نحو مناطق مختلفة داخل الإقليم وخارجه.

وبخصوص المجموعة الثانية فإن التناقص في عدد المتمدرسين، يعد حتميا بالنظر إلى الإفراغ الذي تعرفه المنطقة وما يسببه من تناقص في عدد الأسر، بما فيها الشباب الذين لا يحملون فكرة الاستقرار بالمنطقة، بل التوجه خارج الجبل بحثا عن الأفضل، أما بالنسبة للأسر المتواجدة إلى حدود الساعة، دائما يحركها دافع الهجرة لإتمام دراسة الأبناء، بالإضافة إلى التخلص من العزلة والاستفادة من الخدمات الاجتماعية الأخرى التي تصبح الأسرة لا محال في حاجة إليها كلما ارتقى المستوى الدراسي للأبناء وحاجياتهم إلى المراكز الحضرية حيث تتوفر الخدمات التعليمية بشكل نسبي.

وعلى العموم، بقي عدد المتمدرسين بمجال الدراسة مستقرا عدديا إذ انتقل من 4185 متمدرس في السلك الابتدائي و922 متمدرس بالسلك الإعدادي سنة 2015، إلى 4025 بالسلك الابتدائي و1056 بالإعدادي سنة 2018، ثم إلى 4039 في السلك الابتدائي و991 بالسلك الإعدادي، بزيادة طفيفة جدا تقدر ب 9 تلاميذ في السلك الابتدائي ونقص أكثر من 66 تلميذ في السلك الإعدادي في مدة لا تزيد عن 5 سنوات.

"نستطيع التأكيد بأن إقبال الأطفال البالغين سن التمدرس في المنطقة لا يسير وفق طموحات ومتمنيات الجهات المسؤولة مما يجعل وتيرة التمدرس تتميز بالبطء"[9]، وتعكس إلى حد كبير هشاشة الأسر، وركود المجال الذي

[8]- برنامج عمل الجماعة الترابية لكلدمان،2021، ص 12.

[9]- إدريس مقبوب، 2005، إكراهات تمدرس الفتاة القروية في الأطلس المتوسط الشمالي الشرقي (تازة نموذجا)، أطروحة لنيل الدكتوراه في علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز فاس المغرب، ص 42.

لا يدعم ازدياد عدد المتمدرسين، انطلاقا من الإكراهات المجالية السالفة الذكر المرتبطة بهشاشة تموضع المؤسسات التعليمية، والولوجية للبنية التحتية، الذي يظل حلم أغلب ساكنة الدراسة يغنيها عن مغادرة تراب الأجداد[10].

2.3.هشاشة البنية التحتية التعليمية وضعف تأهيل المدرسة

ساهم تراكم التأخر والإهمال في البنية التحتية التعليمية، لغياب استراتيجيات وطنية خاصة لتنمية التعليم بالمناطق الجبلية، في هشاشة البنية التعليمية وأدوارها. وقد عرف مجال الدراسة إحداث العديد من الوحدات المدرسية التي همت بالخصوص التعليم الابتدائي، والتي لم تستطع هي الأخرى التخفيف من هشاشة منظومة التعليم بالمنطقة، بل أفرزت العديد من الصعوبات التي تعيق التمدرس بالمجال، نظرا لتفاوت إمكانياتها وغياب بعض أبسط الشروط التي تضمن نجاح العملية التعليمية التعلمية والانفتاح على المحيط.

أ.وضعية البنية التحتية للتعليم الأولي تؤشر على انطلاقة هشة في المشوار التعليمي

يقصد بالتعليم الأولي المرحلة التربوية التي تتكفل بها المؤسسات التي يقبل فيها الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين أربع سنوات كاملة وست سنوات. ويهدف التعليم الأولي إلى ضمان أقصى حد من تكافؤ الفرص لجميع الأطفال المغاربة قصد ولوج التعليم المدرسي وتيسير نموهم البدني والعقلي والوجداني وتحقيق استقلاليتهم وتنشئتهم الاجتماعية، وإن كان من المفروض أن يتم في مدارس أو دور مخصصة لذلك كالحضانات ورياض الأطفال، فإنه يشكل في مجال الدراسة مظهرا لانطلاقة هشة في المشوار الدراسي، غالبا ما تفضي إلى الانقطاع والفشل مستقبلا.

شكلت الكتاتيب القرآنية والمساجد قديما في القرى والجبال المغربية، المنبت الأول لتعلم الحروف وحفظ القران، وأشرف على ذلك فقيه الدوار بنفسه لتواجده به شريطة تعليم الأبناء والصلاة برجالاته، إذ مازال ينطبق نفس الوضع على مجال الدراسة حيث يفتقر التعليم الأولي لمرافق خاصة ويقتصر بذلك على المساجد. هذا الأخير الذي يلعب دورا في جل دواوير المنطقة في إطار تعليم ديني تقليدي، باستثناء مركزي كلدمان ومغراوة اللذان يتمركز فيهما كتابان مهيكلان، لا يسايران طموح تعميم التعليم الأولي، ولا تلبي خدماتهما حاجيات الأطفال المقبلين على التمدرس.

[10]– مازالت ساكنة المنطقة من الجيل الأول والثاني، تتمسك بتراب أجدادها ويرون الحياة خارجها سجنا، ورغم إمكانياتهم البسيطة والحياة الصعبة التي ولدوا وكبروا فيها، فإنهم راضون بحياتهم، يقتسمون المراعي ويواجهون المخاطر بتضامن قساوة الطبيعة ووعورة الجبال. "هذا ما وجدنا عليه أجدادنا وآباءنا وعلى نفس أسلوب الحياة نستمر"، يقول محمد البالغ 79سنة من دوار باب الأربع جماعة مغراوة، وهو ينظر إلى الجبال المكسوة بالبياض، آملا أن يكون مستقبل أحفاده أفضل .

الجدول 3: بنية التعليم الأولي المهيكل بمجال الدراسة

الجماعات الترابية	عدد الوحدات	عدد التلاميذ		الأقسام
		المجموع	الإناث	
كلدمان	1	21	8	2
مغراوة	1	20	7	2
المجموع	2	41	15	4

المصدر: معطيات المديرية الإقليمية للتربية الوطنية بتازة+ البحث الميداني.

يتوفر مجال الدراسة على وحدتين للتعليم الأولي المهيكل في كل من مغراوة وكلدمان المركز، تضم كل واحدة منهما قسمان، استقبلت وحدة كلدمان 21 طفل من بينهم 8 إناث، بينما استقبلت وحدة مغراوة 20 طفل من بينهم 7 إناث خلال الموسم الدراسي 2021. ويبقى عدد الإناث قليلا بالمقارنة مع عدد الذكور، الشيء الذي يتأثر به التعليم الابتدائي والثانوي فيما بعد. وتبقى هذه البنية المهيكلة إلى جانب الأخرى التي تتم سواء بالمساجد أو في إطار مبادرات شبابية فردية أو من خلال الجمعيات، غير كافية من جهة وغير مؤهلة من جهة ثانية لمد أطفال المنطقة بكفايات التعليم الأولي التي من شأنها تيسير مشوارهم الدراسي، ما جعلنا نرصد العديد من الحالات التي لم تلج التعليم الأولي لا في المساجد ولا في أي مكان، مع ارتفاع السن للولوج إلى التعليم الابتدائي، مما يدل على التردد الكبير بالنسب للأسر لإرسال الأطفال للتمدرس في الوقت المناسب.

الجدول 4: معدلات التعليم الأولي ببعض دواوير مجال الدراسة

الجماعة	الدوار	معدل التعليم الابتدائي ب%	معدل التعليم الأولى ب%
مغراوة	تمورغوت	11.24	90
	مغراوة المركز	8.24	94.11
كلدمان	تعرببت	4.00	80.5
	اديسان	3.90	55

المصدر: معطيات المندوبية السامية للتخطيط الخاصة بالدواوير حسب إحصاء 2014+ البحث الميداني.

ب.التعليم الابتدائي ومشاكل المؤسسة والمدرس

عرف مجال الدراسة من حيث بنية مؤسسات التعليم الابتدائي تطورا مهما بالرغم من مختلف الصعوبات والعراقيل التي تحول دون أداء هذه البنية الدور المنوط بها. ويختلف عددها من جماعة إلى أخرى حسب عدد السكان بكل جماعة، بالإضافة إلى ضعف التجهيزات التي تعرفها حجرات بعض الفرعيات منها وغياب التجهيزات الأساسية، كما يلاحظ توزيعها غير المتكافئ.

الجدول 5: بنية التعليم الابتدائي بمجال الدراسة

الجماعات الترابية	التعليم العمومي الابتدائي 2021/2020		
	عدد المؤسسات	عدد الفرعيات	المدرسين
باب بودير	2	11	32
كلدمان	5	19	93
مغراوة	4	12	39
تازرين	2	9	16
بويبلان	1	6	10
المجموع	14	57	190

المصدر: معطيات المديرية الإقليمية للترابية الوطنية بتازة+ البحث الميداني.

يضم مجال الدراسة 14 مؤسسة للتعليم الابتدائي، تتركز غالبيتها في مراكز الجماعات. فمثلا مركز مغراوة يضم مدرستين من أصل 4 متواجدة بالجماعة، كما يتفرع عن المؤسسات المركزية عدد من الفرعيات تتواجد بدواوير لتقريب الخدمات من المتعلمين. ونظرا لشساعة المجال الجغرافي للجماعات وتشتت الساكنة، فمسألة توطين المدارس تعرف إكراهات كبيرة، لهذا فعدد الفرعيات يفوق عدد المركزيات. فمدرسة بويبلان بمركز الجماعة تتفرع عنها 6 فرعيات في كل من دوار(تانكرارمت، تمزاريط، ترغزاين، لعري عكراد، تافراط)أما في مركز كلدمان نجد 5 مدارس مقابل 19 فرعية. ويصل في مجموع الفرعيات في المجال المدروس 46 فرعية، مقابل 14 مركزية. تقترب الفرعيات من الدواوير لتتواجد بعيدة عن الطريق ومعلقة في سفوح الجبال أو المنخفضات بجانب الوديان بدون فضاء ملائم للتمدرس.

ويبلغ عدد أطر التدريس على مستوى الجماعات الخمس المدروسة من الأطلس المتوسط الشمالي الشرقي 190 مدرس، بمعدل أستاذ لكل 22 تلميذ، وهو معدل محترم إذا ما قورن بعدد التلاميذ لكل مدرس الذي يصل إلى 36 تلميذ لكل مدرس بالنسبة لأقرب تجمع حضري تازة مثلا، "يجسد هذا المعدل في الظاهرة ضعفا إذا ما

قورن بالجماعات الأخرى، بينما يمثل في الواقع العدد المناسب لإجراء فعل تعليمي ناجح عكس الحجرات الدراسية الأخرى سواء في المراكز الحضرية كتاهلة مثلا حيث الاكتظاظ يعد عائقا من عوائق تحقيق المردودية"[11].

يمكن القول من خلال الملاحظة الميدانية، أن مجال الدراسة يعيش مشاكل من مستوى آخر، تحكمها بالأساس الظروف الطبيعية التي تعوق إقامة وتنقل الأساتذة الذين غالبا ما يأتون من الحواضر المجاورة، الشيء الذي غالبا ما ينتج عنه إهدار الزمن المدرسي للتلميذ بسبب الغياب والتأخر، وهو ما يشكل دافعا من الدوافع التي ترددت أثناء البحث الميداني لإخراج الأسر أطفالها من المدرسة. وإذا كان من حق الطفل التمدرس في أجود الظروف، فمن حق الأستاذ الاشتغال في ظروف سليمة، فأمام صعوبة العيش في الدوار لانعدام التوصيل بالماء وقلة الكهرباء والسكن الذي كانت إلى حدود قريبة توفره الساكنة للمعلم، يعقد مسألة حضور المدرس ضمن بنية التنشئة الاجتماعية بالمنطقة.

أمام المجهودات المبذولة لتحسين واقع التعليم بالمنطقة ووعيا باحتياجات المنطقة، لاحظنا ثمار ذلك بتواجد أطر ومدرسين من أبناء المنطقة في بعض الدواوير، كما رصدناه في داور تمورغوت بمغراوة، حيث الساكنة تستحسن الأمر وتعتبره عاملا من عوامل استمرار أبناء الدوار في الدراسة، بل وسبب في تخرج العديد من النخب، لما يوفره استقرار الأستاذ من دور في تلقي الأسس التعليمية التي تحول دون انقطاع التلاميذ عن الدراسة في المستقبل.

أ.غياب البنية التحتية للتعليم التأهيلي، غياب أفق التمدرس بمجال الدراسة

تشكل البنية التحتية من مؤسسات التعليم الثانوي، أبرز مشاكل التعليم التأهيلي بمجال الدراسة، حيث أن ضعف حصيص التلاميذ لبناء مؤسسة تأهيلية، بالإضافة إلى افتقار الميزانية وضعف الشركاء المتدخلين في قطاع التعليم أهم التبريرات التي يقدمها المسؤولون، لعدم تواجد مؤسسات التعليم الثانوي رغم حاجة الساكنة لها.

الجدول 6: بنية التعليم الثانوي الإعدادي بمجال الدراسة

الجماعات الترابية	التعليم العمومي الإعدادي 2021/2020		
	عدد المؤسسات	عدد الداخليات	المدرسين
كلدمان	*1*	1	*23*
مغراوة	*1*	1	*14*
المجموع	*2*	2	37

[11] – مقبوب، مرجع سابق، ص 36.

المصدر: معطيات المديرية الإقليمية للترابية الوطنية بتازة+ البحث الميداني.

تتوفر اليوم كل من جماعتي كلدمان ومغراوة على إعدادية مع داخلية تستقبل التلاميذ الذين يأتون من الدواوير البعيدة بطاقة استيعابية تصل إلى 40 تلميذ وتلميذة، يشرف على عملية التدريس 23 مدرس بإعدادية ابن المقفع بكلدمان و 14 مدرس بإعدادية مغراوة. وإذا عززت هذه البنية العرض المدرسي في الإعدادي بالمجال المدروس، وقلصت من الهدر المدرسي بالسلك الإعدادي، وخففت تنقل التلاميذ لإكمال الدراسة بعيدا عن الأسر، فإن المجهودات لا تعدو سوى تأخير للمعاناة إلى السلك الثانوي مادام هناك غياب تام للثانويات بمجال الدراسة، حيث أن متوسط البعد عن الثانوي يقدر ب20 كلم.

فالجماعات الخمس المدروسة لا تتوفر على ثانوية تأهيلية، مما يجعل التلاميذ ممن حالفتهم ظروف أسرهم يتنقلون إلى المراكز المجاورة، حيث تلامذة كلدمان ومغراوة وباب بودير يتجه أغلبهم إلى مدينة تازة؛ في حين تلاميذ(ات) تازرين وبويبلان فيتجهون إما إلى رباط الخير أو تاهلة، ومنذ 2021 إلى الصميعة حيث تعزز العرض المدرسي ببناء ثانوية تأهيلية.

إذا كانت وتيرة تطور بنية التعليم الثانوي الإعدادي والتأهيلي تنم عن المجهود الكبير الذي بذل في مجال تقريب المدرسة من التلميذ(ة)، باعتبار التعلم حق دستوري، ورمز للعدالة المجالية والاجتماعية المرجوة التي قامت عليها استراتيجية 2020 للتنمية القروية، فإنه بمجال الدراسة، الذي ظل إلى حدود قريبة منسيا على كل الأصعدة، ويبقى اليوم غير كافي ويتطور بشكل بطيء أمام الطلب المتزايد، نتيجة اتساع شريحة الأطفال بجل جماعات الدراسة والتشبث بالتمدرس على الرغم من هشاشة الظروف الاجتماعية للأسر.

ب. التجهيزات الاجتماعية التربوية وجودة التمدرس

تساهم التجهيزات الاجتماعية التربوية بشكل مباشر إما في تشجيع الإقبال على المدرسة أو النفور منها لدواع ثقافية واجتماعية، وهو الأمر الذي خلص إليه الأستاذ مقبوب في أطروحته حول تعليم الإناث التي شملت مجال الدراسة؛ حيث أكد على أن " عدم ربط المؤسسات التعليمية بالماء والكهرباء يساهم في إفراغ المدرسة من زبائنها خاصة الإناث وبالتالي انخفاض التمدرس، ويؤثر ذلك سلبا على سيرورة ودينامية التمدرس. وما يساهم في تأزم الوضع هو عدم انخراط الفرقاء والأطراف الفاعلة في تدبير الشأن العام لتحسين شروط فعل التمدرس بالمنطقة حيث المجالس الجماعية لا تؤدي دورها بالشكل المرغوب فيه "[12].

[12]– مقبوب، مرجع سابق ص 45.

إلى حدود قريبة، كانت أغلب الحجرات مجال الدراسة مهددة بالسقوط نظرا لتقادمها وطبيعة المواد التي بنيت بها (المفكك) لعدم قدرتها على مقاومة قساوة الطبيعة بالمنطقة التي تشهد تساقط الثلوج والأمطار بقوة، بالإضافة إلى أن أغلبها كان لا يتوفر على التجهيزات الأساسية من مرافق صحية، وكهرباء، وماء صالح للشرب، وأغلبها غير مسيجة ولا يتوفر على حراس، إلا أنه يلاحظ تجديد بناء المؤسسات من الجيل الجديد مع استمرار النمط القديم في بعض الدواوير.

صورة3 :مر افق صحية بفرعية شيكر دوار بشار جماعة باب بودير

صورة3 :استمرار تواجد النمط المفكك في بعض الدواوير نموذج فرعية دوار تلاجدوت



المصدر: تصوير شخصي بتاريخ 2021/08/15+ البحث الميداني.

شكل إدراك أهمية البنية التحتية والمرافق المدرسية، في الإقبال على المدرسة بمنطقة الدراسة تغيرا ملحوظا، حيث وقفنا في الميدان على أن العديد من الفرعيات أصبحت تتوفر على مرافق صحية وحراس بالإضافة أنها مزودة بالكهرباء والماء، إلا أن غياب الصيانة ومتابعة هذه المرافق، نظرا للضغط القوي عليها سواء من التلاميذ أو الأحوال الجوية، يجعل دورها ظرفيا ورهينا بمبادرات محدودة، أمام أهمية استمرارية المرفق العام ووعي التلاميذ والمسؤولين بضرورة الحفاظ عليه.

الجدول 6: بنية الإطعام المدرسي بمجال الدراسة

الجماعات الترابية	مكان الإطعام		مجموع المستفيدين	
	ابتدائي	إعدادي	ابتدائي	إعدادي
باب بودير	حجرة		384	
تازرين	حجرة		257	

مغراوة	حجرة	مطعم داخلية +مطعم دار الطالب	685	243 منهم 12+ إناث
بويبلان	أخر		214	
كلدمان	حجرة	مطعم دار الطالب+ مطعم مدرسي	1814	278 منهم 150 إناث

المصدر: معطيات مديرية الترابية الوطنية بتازة+ البحث الميداني

الإطعام المدرسي بمجال الدراسة من الخدمات التي مازالت تعرف إكراهات كبيرة، مع عدم إنكار ما تم تحقيقه من منجزات، والتي تظل غير كافية بالمقارنة مع التكلفة المادية والزمنية للتطور، ووعود المسؤولين بالارتقاء بالتعليم بالمجالات الهامشية كالتي نحن بصدد دراستها.

يتم الإطعام المدرسي بمجال الدراسة في مستويين، الأول يتمثل في إنجاز وتقديم الإطعام المدرسي في فضاءات متعددة لانعدام بنيات خاصة بالإطعام، ما ينطبق على الخدمات المطعمية في جل مؤسسات التعليم الابتدائي، والمستوى الثاني مرتبط ببنيات خاصة كمطعم ودار الطالبة في المستوى الإعدادي بكل من مغراوة وكلدمان. وتظهر المعطيات المتعلقة بالإطعام المدرسي بالسلكين الابتدائي والإعدادي أن الاستفادة منه تتم بشكل غير متكافئ لا على مستوى الأطلس المتوسط الشمالي الشرقي بشكل عام ولا بين الجماعات المدروسة وبين المدارس المركزيات والفرعيات، "لذلك تعتبر جماعة مغراوة وباب بودير وتازرين وبويبلان المجالات التي تكره على تقبل ما تبقى عن المركز، إنها المجالات التي تأتي من الدرجة الثانية"[13]. وعلى العموم، يعاني الإطعام المدرسي من ضعف على مستوى الجودة في الوسط القروي إذ لا تعدو أن تكون مكونات الوجبة سوى ¼ خبزة وعلبة سردين من النوع العادي في بعض الفرعيات في كل من بويبلان ومغراوة، وهو ما وقفنا عليه أثناء زياراتنا للمدارس في إطار البحث الميداني خلال فبراير 2022.

وقد كان إلى حدود قريبة توفير السكن للمدرسين من الأماني الصعبة التحقق لرجال التعليم في الأوساط القروية، حيث أن توفير السكن للمدرسين بالمؤسسات التعليمية في الوسط القروي على وجه الخصوص وربطها بالتجهيزات الأساسية (الإنارة والماء الصالح للشرب) يساعد أطر التدريس على الاستقرار، لكن اليوم تتبعنا توفر بعض المركزيات في باب بودير وبويبلان وكذا مغراوة على حجرات تستغل كسكن حيث تستعمل من طرف فئة

[13] – مقبوب، مرجع سابق، ص 49.

قليلة في صفوف الأساتذة الذكور، بينما لا تستغل من طرف أغلب الأساتذة وخاصة الأستاذات الذين يفضلون أن يتنقلوا إلى أقرب مركز قروي، أو إلى المدن المجاورة: تازة، تاهلة، رباط الخير.

2.4.هشاشة تمدرس الفتاة لا يخفيها تحسن معدلات التمدرس

تشكل هشاشة تمدرس الفتاة في الأوساط القروية وخاصة منها الجبلية الفقيرة، مشكلا عاما ليس بالمغرب فقط، وإنما بكثير من الدول النامية المصنفة في مراتب متأخرة من التنمية البشرية، وهو وضع لا يأتي من فراغ ولكن جراء تضافر عوامل ثقافية واقتصادية ومجالية، ومن الإكراهات التي تبقي على استمرار نفس الوضعية في العديد من مناطق المغرب، هي "استمرارية نفس القيم الثقافية التي تحاصر الأنثى مجاليا بالبيت، وتمنعها من التمدرس"[14].

أما بمجال الدراسة، فالإكراهات التي تلحق الذكور في تعليمهم هي نفسها التي تنطبق على الأنثى، مع تعمق أوجه الحيف لدى الفتيات لتجدر التفاوتات القائمة بين الذكور والإناث وغياب المساواة وتكافؤ الفرص في كافة المجالات، تغذيها حالة النسيان العام والنواقص الكثيرة على مستوى البنية التحتية، من بعد المدرسة عن السكان وصعوبة الوصول إليها مع غياب الطرق المعبدة وغياب التجهيزات التي لا تراعي حاجيات الأنثى داخل المدرسة.

الجدول 6: نسبة الفتيات المرسلة لخوض تجربة التمدرس ببعض دواوير مجال الدراسة

الجماعة	الدوار	عدد الأسر	نسبة إرسال الفتيات إلى التمدرس.	عدد الإناث التي سبق إرسالهم إلى المدرسة	عدد الأبناء من الإناث
مغراوة	تلاجدوت	200	50	295	592
	تمورغوت	62	50	91	184
كلدمان	ايديسان	45	50	54	109
	كراشحة	230	50	278	557
باب بودير	أدمام	76	50	93	189
بويبلان	تانكرارمت	50	50	78	157

المصدر: معطيات المندوبية السامية للتخطيط الخاصة بالدواوير حسب إحصاء 2014+معطيات مديرية التربية الوطنية بتازة+ البحث الميداني.

[14]-أعراب، مرجع سابق ص 61.

من خلال استقراء مخرجات البحث الميداني الممثلة في الجدول أعلاه ببعض دواوير مجال الدراسة، نلاحظ أنه حدث تطور مهم جدا بخصوص إرسال الفتيات إلى المدرسة بالمقارنة مع الذكور لخوض تجربة التمدرس، حيث وجدنا أن نصف فتيات الدواوير يتم إرسالهن إلى المدرسة فور بلوغهن سن التمدرس، بعدما كانت الفكرة والفعل مقتصر على أغلبية الذكور. إلا أن مجموعة من العوائق تحول دون إكمال فتاة المنطقة دراستها، والتي تختلف بدورها من أسرة إلى أخرى حسب تعليم الأب وإمكانياته الاقتصادية وكذلك قرب الدوار من المراكز الحضرية. هذا ما يجعل أن النسبة التي تكمل الدراسة من مجموع المتمدرسين، غالبا ما تكون من فئة الذكور، وهو ما يغطيه تطور عدد المتمدرسين الإجمالي، حيث تختفي هشاشة تعليم الفتاة أمام تعليم الذكور.

تنعكس مسألة إرسال الفتاة إلى المدرسة، والاستفادة من حقها في التمدرس، على ظاهرة الأمية في صفوف النساء، حيث بالرغم من المجهودات التي بذلت في مجال الدراسة لتعليم المرأة ومحو الأمية في صفوفها، مازالت النسب لا تتطور بشكل إيجابي كما هو الشأن بالنسبة للرجل، كما أنها لازالت تحكمها رواسب الخلفيات التاريخية التي تتخذ من الشرف والعار إيديولوجية أساسية لمنع المرأة من التعلم، بالإضافة إلى فقر الأسر واتجاههم إلى الاستثمار في الذكر أكثر من الأنثى، التي تنخرط في الإنتاج منذ عزوبتها من خلال الأدوار التي تلعبها في البيت وخارجه قبل الالتحاق بمؤسسة الزواج، وهذا يلاحظ أكثر كلما اتجهنا إلى الجماعات المنعزلة (بويبلان مثلا).

إذا كانت الرواسب التاريخية إلى جانب فقر الأسر، عوامل محورية في أمية النساء بمجال الدراسة، فإن غياب التجهيزات المدرسية ودعم التمدرس وبعد الثانوية عن أغلبية الدواوير، عوامل إن لم تساهم في أمية الفتاة، تكون سببا في انقطاعها عن مشوارها الدراسي، وهي عوامل تتضافر لإفراز نفس النتيجة، أمية الفتاة القروية بشكل عام والمناطق الجبلية بشكل خاص، هذا "الوضع ينعكس لا شك على وضعية النساء الاجتماعية ويجعل منهن أنصاف مواطنات داخل مجتمعاتهم"[15].

كما يلفت الانتباه بمجال الدراسة خاصة لدى قبيلة غياثة، بعدد من الدواوير بجماعتي كلدمان وباب بودير، بعض الأسر ممن اتخذت من إرسال الفتيات في سن التمدرس كعاملات بالبيوت، لتساهم في مداخيل الأسرة الفقيرة، وتحسين وضعيتها الاقتصادية والمعيشية، وهذا ما يعزز تحكم العامل الاقتصادي في أمية الفتاة بمجال الدراسة.

[15]- أعراب، مرجع سابق، ص62.

يغذي ضعف تعليم الفتاة بمجال الدراسة، قلة الجمعيات والفاعلين في تلقين دروس محو الأمية. فرغم تغطية أغلب الدواوير بالمدرسة، تبقى لمثل هذه التدخلات أهمية في ترميم ما تم إهماله في الماضي وينعكس على مستوى تعليم فتاة المنطقة في الحاضر.

وفي الأخير، يمكن القول إن النظرة القدرية المميزة لعقلية الأسر، تحول دون تحقيق طموح تعميم تعليم الفتاة بمنطقة الدراسة، على اعتبار أن الأصل الاجتماعي يحدد قبليا القدر الدراسي كما يقول بورديو، ويترتب عن ذلك حرمان فتيات منطقة الدراسة الفقيرات من التمدرس لصالح المنتميات إلى الأصول المتميزة اجتماعيا[16]، وهي فئة تقل في منطقة الدراسة، إذ الحالة الاجتماعية العامة هي حالة الفقر والهشاشة.

3.عوامل هشاشة التمدرس ومكانة المدرسة بمجال الدراسة

3.1.طول المسافة بين الدوار والمدرسة وبعد الإعدادية والثانوية

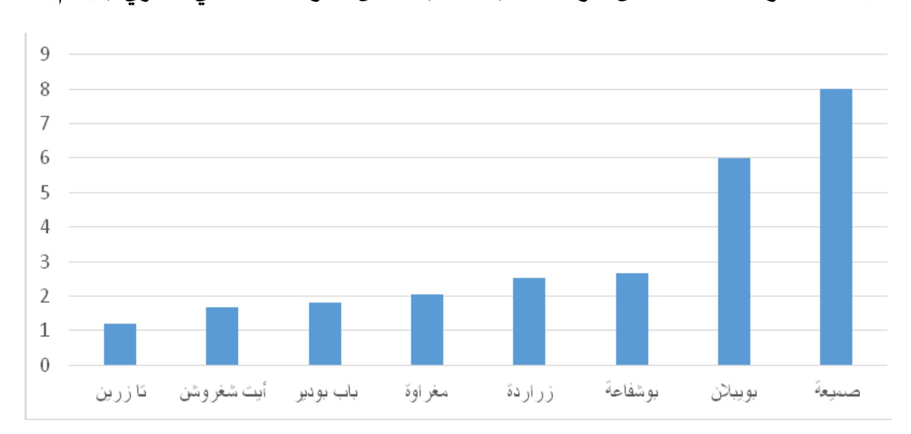
توجد علاقة عكسية واضحة، ما بين معدل التمدرس في المستويات الدراسية وبعد الطريق والدوار عن المؤسسة، إذ تتقلص معدلات التمدرس نسبيا في بعض الدواوير خلال الطور الابتدائي، وفي كل الجماعات أثناء وصول المتمدرسين إلى المستوى الإعدادي بسبب بعد المؤسسات التعليمية الذي يتراوح ما بين 4 كلم و35 كلم في اتجاه أقرب مؤسسة.

تتفاوت متوسطات المسافة المقطوعة بين الجماعات وبين الدواوير داخل الجماعة نفسها، بحكم تشتت السكن وتموضع الدواوير، حيث في تازرين يقطع التلاميذ أقل مسافة للوصول إلى أقرب مدرسة، في حين يقطع تلامذة بويبلان في المتوسط ما لا يقل عن 6 كلم. هذه المسافة تزيد عن 16 كلم بالنسبة لأقرب إعدادية، حيث توجد حوالي إعداديتان في مجال الدراسة، والأخرى قريبة في تاهلة وتازة ورباط الخير، تحتاج إلى وسائل النقل المدرسي (المبيان 2).

[16] - مقبوب، مرجع سابق، ص 68.



المبيان2 : متوسط المسافة عن المؤسسة الابتدائية بالأطلس المتوسط الشمالي الشرقي ب(كلم)



المصدر: معطيات المندوبية السامية للتخطيط الخاصة بالدواوير حسب إحصاء 2014 + البحث الميداني

تطرح مسألة بعد المدرسة وغياب المؤسسات الدراسية للتعليم التأهيلي عوائق في إتمام المشوار الدراسي لدى أغلبية المتمدرسين بالمنطقة، وتشكل الوضعية سببا في الانقطاع والهدر المدرسي الذي تكون بدايته العواصف الثلجية والمخاطر على الطرقات خلال فصل الشتاء، حيث تنقطع المسالك بسبب الثلوج أو بسبب فيضانات الوديان، هذا ما جعل بعض الجماعات تلجأ إلى النقل المدرسي، لكن بوضعيته الراهنة، لا يشكل حلا لبعد المدرسة عن التلميذ، بل يفاقم في بعض الأحيان التفاوتات الاجتماعية والمجالية، ويشكل في أحيان أخرى مجالا للاستغلال الانتخابي والصراع الطبقي.

الجدول 7: عدد المستفيدين من النقل المدرسي برسم السنة الدراسية 2021

الجماعات	عدد المتمدرسين	عدد المستفيدين من النقل المدرسي		
		ذكور	إناث	المجموع
باب بودير	461	58	32	90
تازرين	250	14	2	16
مغراوة	1161	108	95	203
بويبلان	196	0	0	0
كلدمان	2962	183	172	355
المجموع	5030	363	301	664

المصدر: معطيات المديرية الإقليمية للتربية الوطنية بتازة+ البحث الميداني.

يعتبر عدد المستفيدين من النقل ضعيف جدا بالمقارنة مع الطلب على التنقل من طرف المتمدرسين، الذي يبلغ عددهم داخل المجال 5030 تلميذ وتلميذة في الأسلاك الثلاث. ويمثل تلامذة كلدمان الأكثر استفادة من النقل المدرسي بنسبة 53.46% من مجموع المستفيدين، فيما تبلغ نسبة الاستفادة في تازرين 2.4 % و 0 % ببوييلان. وتعيق عملية الاستفادة من النقل المدرسي هشاشة المسالك وقلة وسائل النقل من جهة أخرى. ونجده منعدما في بعض الجماعات كالجماعة الترابية لبوييلان التي يتنقل فيها جل التلاميذ لمسافات طويلة تقدر في بعض الدواوير إلى ساعتين مشيا ذهابا وإيابا، بينما يعود ارتفاع عدد المستفيدين من الجماعة الترابية كلدمان، لتواجد العديد من جمعيات النقل المدرسي التي تشرف على نقل التلاميذ من الدواوير إلى الإعدادية، أو من الدواوير إلى الإعداديات والثانويات بتازة، بعدما حققت الكثير من المكتسبات في إطار التعاون مع مختلف الفرقاء خاصة الجماعة الترابية لكلدمان.

3.2. ضعف قدرة الأسر على تكلفة التمدرس وهشاشة مستقبل المتمدرسين

يشكل الإنفاق على التعليم عبئا يثقل كاهل الأسر، لاسيما إذا تضافرت كثرة الإنفاق مع قلة مداخيل الأسرة، إذ تشكل الحالة الاجتماعية للأسر عاملا حاسما في تعليم الأبناء. فغالبا ما تضعف نسب التعليم في الأوساط الهشة والفقيرة التي تعيش فيها الأسر على طائلة دخل متدني، حيث تتجه إستراتيجية الأسر إلى تسخير الأبناء للمساعدة العائلية والإسهام في إنعاش الاقتصاد العائلي، الشيء نفسه يأخذ أبعادا مختلفة حينما يتعلق الأمر بالأسر المتوسطة والميسورة، حيث يصبح تعليم الأبناء رأسمالا رمزيا يمكن منه الأبناء، إن لم يتحول إلى رأسمال مادي، يساهم لا محال في الارتقاء الاجتماعي والثقافي.

الجدول 8: درجة تأثر الأسر ببعض المصاريف العائلية في الدواوير المدروسة

نوع المصاريف	تأثير ضعيف	تأثير متوسط	تأثير كبير	المجموع
مصاريف الأرض والقطيع	8	16	112	136
ارتفاع الأسعار	3	6	12	21
الخسائر والأضرار الطبيعية	2	4	8	14
تكلفة الماء والكهرباء	10	69	102	181
تعليم الأبناء	31	76	192	299

قلة مساعدات الجمعيات	7	42	80	129
المجموع	61	213	506	780

المصدر: نتائج استمارة البحث الميداني صيف 2021، شملت 780 أسرة من خلال عينة لدواوير مجال الدراسة.

في مجال الدراسة حيث ترتفع معدلات الفقر والهشاشة، تشترك الأسر في العديد من المعاناة التي تتسبب فيها تكلفة تعليم الأبناء، وهذا ما لمسناه ميدانيا، فأغلبية الأسر رجحت مسألة تعليم الأبناء في أول قائمة المصاريف التي تثقل كاهل الأسرة.

صرحت 192 أسرة مبحوثة من أصل 780 أسرة، من الدواوير التي شملها البحث بمنطقة الدراسة، أنها تتأثر تأثيرا كبيرا بالمصاريف المترتبة عن تعليم الأبناء، سواء المتعلقة بشراء الأدوات المدرسية أو تكاليف النقل المدرسي، أو المصاريف المتعلقة بالإقامة في الداخلية ابتداء من السلك الإعدادي، بينما صرحت العديد من الأسر بقلة المساعدات من طرف الجمعيات[18]، وهو ما يشير إلى المتطلبات المدرسية التي لا تقدر غالبية الأسر على توفيرها، هذا وتستفيد المنطقة من تدخلات مهمة بتوزيع المحفظات والأدوات المدرسية، سواء في إطار مبادرة مليون محفظة التي تشرف عليها الوزارة الوصية أو تدخلات بعض الجمعيات[19]، لكن تظل معاناة الأسر مع مصاريف التعليم واضحة لدى أغلبها بمنطقة الدراسة.

وعلى العموم، نسجل أن هناك ارتباطا بين مستوى إمكانيات الأسر وتراجع التسجيل المدرسي وبين الخطاب الذي يتبناه الآباء حول عدم قدرتهم على تحمل التكاليف المادية للتمدرس[20]. نفس الظروف من الجهل والفقر والعجز، ما توجه أرباب الأسر بمنطقة الدراسة إلى التخلي الكلي عن ذهاب الأبناء للمدرسة، دون تتبع ومراقبة موازية، ويكتفون بصرف ما تمنحه الجهات المانحة من دعم على عدم كفايته.

[18] – من بين الملاحظات البارزة خلال البحث الميداني، أن الساكنة لا تفرق بين دور الدولة والجمعيات التي تقدم المساعدة في الميدان، ما دام الأولى تتم تحت إشراف الثانية، وهو ما جعل الساكنة تعبر عن حاجتها الكبيرة إلى مساعدات الجمعيات التي تجدها تختلف من جماعة إلى أخرى بين الجماعات المدروسة.

[19] – يصرح الحسين من دوار تمورغوت أن أبنائه استفادوا من تدخل لجمعية خلال الموسم الدراسي 2021/2020، لكن يعتبره غير كافي، ولم تغطي كل حاجيات الابن المدرسية، مما اضطره للتنقل لتازة لشراء الكتب، والتي تشكل نصيب الأكبر في التكاليف المدرسية، كما اضطره الأمر تأخير ولوج الابن الأصغر إلى السنة الأولى ابتدائي إلى السنة القادمة.

[20] – مبارك ربيع، 1984، عواطف الطفل، الدار العربية للكتاب، ص 342.

الجدول 9: المستفيدون من برنامج دعم التعليم تيسير بمجال الدراسة 2021/2020

الجماعات	عدد المستفيدين من الدعم المدرسي تيسير		
	ذكور	إناث	المجموع
باب بودير	192	198	390
تازرين	114	98	212
مغراوة	571	559	1130
بويبلان	105	80	185
كلدمان	1518	1213	2731
المجموع	2500	2148	4648

المصدر: معطيات المديرية الإقليمية للترابية الوطنية بتازة+ البحث الميداني.

يستفيد حوالي 4648 تلميذ وتلميذة ممن ينحدرون من الأسر المعوزة بمجال الدراسة من الدعم المالي المدرسي ضمن برنامج تيسير، ما يمثل 92.40% من مجموع المتمدرسين. ويتباين عدد المستفيدين حسب عدد المتمدرسين في كل جماعة، فالجماعات المستفيدة أكثر هي كل من كلدمان ومغراوة، بينما تعد بويبلان الأقل استفادة، وهذا راجع إلى ضعف عدد المتمدرسين وتناقص عدد الأسر. ومهما اختلفت الأعداد من جماعة إلى أخرى، ما يجدر تسليط الضوء عليه، هو أثر هذه المساهمة على الرفع من عدد المتمدرسين وتراجع عدد المنقطعين.

في الجماعات المدروسة، يلاحظ ارتفاع عدد المتمدرسين بموازاة فترة انطلاق برنامج تيسير، لما شكلت هذه المساهمة من ارتياح في تغطية جانب من مصاريف الأسر التي تعاني الفقر وقلة الحيلة في تتبع مصاريف أبنائها النتزايدة، إلا أن محدودية فترة الدعم وتوقفها[21]، منذ السلك الثانوي حيث يتطلب تلميذ(ة) المنطقة مصاريف أكبر لاستكمال الدراسة في الثانوية بالمدن المجاورة، يجعل أعدادا كبيرة من التلاميذ تنقطع عن الدراسة في هذا المستوى بالضبط، وتتقاطر في هذا الصدد العديد من الذرائع، كتلقي ما يكفي من الدراسة التي تجعل الابن قادرا على الانخراط في الحياة الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة المتطلبة للتعلم بالمدرسة.

[21]– مهام برنامج "تيسير" للتحويلات المالية المشروطة ، الحد من ظاهرة الانقطاع المدرسي في الأوساط الحضرية والقروية الهشة، حيث قامتالوزارة بتنسيق وثيق مع المجلس الأعلى للتعليم والجمعية المغربية لدعم التمدرس ببلورة التجربة انطلقت خلال شهر شتنبر 2008، يمنح البرنامج 600 درهم لكل تلميذ في المستوى الأول والثاني،800 درهم لكل تلميذ في الثالث والرابع ابتدائي، 1000درهم للمستوى الخامس والسادس، 1400–درهم لتلاميذ الإعدادي .

هذه التمثلات التي تهدر الطاقات وتقضي على حلم الترقي الاجتماعي لدى العديد من الأسر، خاصة مع بروز بعض النماذج من أبناء الدوار الحاملين للشهادات والعاطلين عن العمل، أدى إلى تواري مسألة ربط تعليم الأبناء بتأمين المستقبل انطلاقا من الحصول على وظيفة قارة. فالتمدرس حسب العديد من أسر المنطقة ليس بالاستثمار المضمون في الأبناء[22]، حيث تعلم الحرف والهجرة وممارسة الأنشطة الرعوية، بدائل تركها الأجداد لمستقبل أبناء المنطقة حسب رأي أرباب الأسر.

3.3.ارتفاع معدلات الأمية حصيلة مدرسة لا تخدم الرأسمال البشري

"التمدرس مؤشر محدد للسلوك الديمغرافي التقليدي وعامل أساسي في امتلاك القدرات الثقافية، التي تتكيف مع التحولات"[23]، وفي هذا الإطار عرف المجتمع المغربي تطور الإقبال على التعليم، كوسيلة للترقي الاجتماعي، ما نتج عنه تقلص نسبة الأمية.

في مجال الدراسة، حيث يسود النشاط الرعوي بموازاة مع أنشطة فلاحية مقلالة، المدرسة لم تأتي في إطار تحديث فلاحي أو انفتاح خارجي يدعو إلى تعليم الأبناء لمواكبة التحولات الداخلية. فمجال الدراسة لم يعرف تأثير التحولات الخارجية، اللهم المرتبطة بالالتحاق بالجندية، حيث كانت الجندية لا تتطلب إلا الشهادة الابتدائية، والإعدادية فيما بعد على الأكثر.

جعل هذا الأثر التاريخي، في الوقت الحاضر مساهمة الآباء في تعليم أبنائهم محدودة، بل أغلب أرباب الأسر أصبحت تترسخ لديهم معتقدات مضادة للمدرسة، كونها مجرد مضيعة للوقت وبدون عائدات اقتصادية، مما يدفع العديد منهم إلى سحب أبنائهم في المستويات الأولى وتغير استراتيجياتها في التعامل مع الأبناء، كلما احتاجت الأسرة من يساهم في تدبير حاجياتها اليومية، خاصة في ظل الظروف الجبلية الصعبة للاستغلال والتي تحتاج إلى يد عاملة أكثر فأكثر للتغلب على صعوباتها

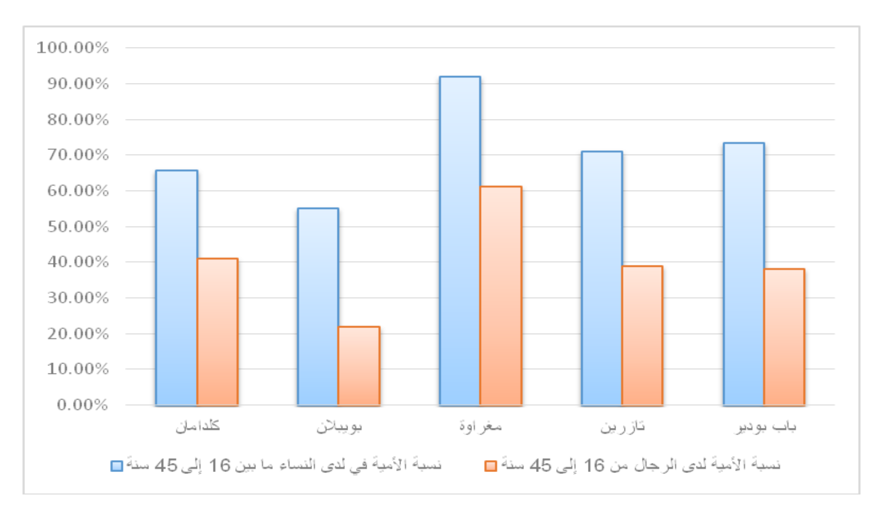
يعرف مجال الدراسة نسبا مرتفعة من الأمية، سواء في صفوف النساء أو الرجال، حيث تسجل جماعة مغراوة ارتفاعا في نسبة الأمية بصفة عامة بين الفئة العمرية (من 16 إلى45 سنة) لتصل إلى 65,5% في

[22]– يحمل أغلب أرباب الأسر ممن ناقشنا معهم مسألة تعليم الأبناء، فكرة أن المدرسة تعادل البطالة، وأن إستراتيجية أغلب الأسر بالمنطقة أصبحت ترجح تعلم الحرف، والهدف واحد هو الاستفادة من الطفل اقتصاديا قبل ضمان مستقبله في حرفة أو غيرها، خاصة مع تراجع نشاط الرعي الذي يلعب فيه الأطفال درورا كبيرا، سواء بتقليص أعداد القطيع أو نقص ثمن البيع التي انخفضت بسبب وباء كرونا، حيث منع أغلب الكسابة من التنقل إلى أسواق المدن، للبيع بأثمنة تنافسية.

-[23]Lamiae BEZZARI,2014, Le développement territorial au Moyen Atlas Centro-occidental. Atouts, contraintes et enjeux d’acteurs, thèse doctorat géographie humaine Saïs Fès ; p104.

صفوف الذكور، وتبلغ لدى فئة النساء 92%، وهي من أعلى النسب على الصعيد الإقليمي والوطني، تأتي بعدها تازرين بنسبة 60% وتصل لدى فئة النساء إلى 72%، ثم بعدها تأتي جماعة باب بودير بنسبة 60%، وهي الأخرى ترتفع في الفئة العمرية للإناث حيث تمثل % 73.31، أما الأقل نسب الأمية من بين الجماعات المدروسة فتأتي كل من كلدامان وبويبلان، حيث أن الأكيد في انخفاض معدل الأمية في بويبلان هو انخفاض نسبة الساكنة التي تتراوح أعمارها ما بين 16 و45 حيث تسود في هذه الجماعة الفئة الأكثر من 45 سنة، أما في كلدمان لتواجد بعض الجمعيات التي تشرف على محو الأمية(المبيان 3).

المبيان3: نسبة الأمية من الجنسين في الفئة من 16 إلى 45 سنة



المصدر: معطيات المندوبية السامية للتخطيط حسب إحصاء 2014 + البحث الميداني

هذا ما يجعلنا نخلص أن نساء ورجال منطقة الدراسة، تعاني من تفشي الأمية والبطالة الناتجة عن ظروف عيشها الهشة بنسبة عالية، خاصة المرأة التي تجعلها وضعيتها عنصرا غير فاعل في المجتمع وغائبا عن كل إستراتيجية تنموية، "وتطالب الساكنة في هذا المضمار بتكثيف الجهود لإدماج المرأة في كل مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وذلك بإحداث برامج لمحو الأمية لفائدة النساء"[24]، حيث نقص التدخل في هذا الإطار يفاقم أمية الفتاة بالمنطقة.

ويعود انتشار الأمية أيضا، إلى ضعف المنظومة التربوية بالجماعة وكذا عامل الفقر الذي لا يسمح بتغطية متطلبات ومصاريف الدراسة بالمؤسسات التعليمية خارج الجماعة، ينضاف إلى ذلك هشاشة الوسط الطبيعي والعوامل الثقافية، ناهيك

[24] – تتكرر هذه الفكرة في كل من برامج عمل الجماعات المدروسة.

عن تناسي أهمية التعليم ودوره كرافعة أساسية لمواكبة التحولات وتحقيق التنمية في المناطق الجبلية، التي تعيش ركودا بنيويا على مستوي التنمية بشكل عام والتنمية البشرية بشكل خاص.

وعلى العموم، هذا النقص المقلق والمتراكم على مستوى محاربة الأمية يجد أصوله في السلوك الاجتماعي للساكنة والعوامل الاقتصادية التقليدية المرتبطة بخصوصيات المجال الجبلي المغربي، ولهذا نجد أن الوزارة الوصية خصصت مجموعة من البرامج لتخفيف حدة الأمية بالمناطق القروية ذات الطابع الجبلي، نذكر منها البرنامج العام لمحو الأمية وبرنامج جمعيات المجتمع المدني لمحو الأمية والبرامج الحكومية. هذه البرامج استفاد منها بعض من الساكنة، لكن أثرها يبقى غير واضح.

3.4.المزاوجة بين التمدرس والعمل الفلاحي سيرورة للفشل الدراسي

أمام ضعف الإحصائيات والدراسات الدقيقة حول عمل الأطفال بمنطقة الدراسة في سن التمدرس، سنكتفي ببعض المظاهر التي لمسناها خلال البحث الميداني، حيث تتمظهر ظاهرة تشغيل الأطفال خلال العطل المدرسية وفي أيام الأسواق الأسبوعية، وغالبا ما يتم فرضه من طرف الأسر لمزاولة بعض الأنشطة الفلاحية والرعي وجلب الماء، كما يلاحظ وقوف بعض الأطفال في سن التمدرس على جنبات الطريق لبيع المنتوجات الترابية، وفي بعض الأحيان التواجد كمساعدين في الدكاكين بمختلف الدواوير بدون استثناء. ولقد عاينا هذه المسألة ووقفنا على بعض التبريرات التي يقدمها أرباب بعض الأسر، كون تشغيل الأبناء في هذه الفترة تعلمهم الصلابة وتحمل المسؤولية وتساعدهم على اكتشاف العالم وإكراهات العيش في هذا الزمن.

يزيد من استفحال ظاهرة عمل الأطفال المتمدرسين، هشاشة منظومة التدريس والبنية التحتية المعدة للأنشطة المدرسية. فالمؤسسة التعليمية كفضاء للتربية تدخل هذه المسألة من صلب اختصاصها. ففي بعض الأحيان بمجالنا لا تتوفر حتى على التجهيزات الأساسية، ناهيك عن البنية التنشيطية التي قد تكون من داخل واقع مجالنا من الكماليات، وبالتالي غدت الدراسة لا تشكل إلا واحد من الأنشطة العديدة التي يقوم بها أطفال المنطقة، وهذا ما يجعل أغلبية الأطفال المتمدرسين يلجؤون إلى العمل الأسري والفلاحي وفي بعض الأحيان التجاري كنوع من الهوايات التي تمارس عليهم استلابا لشخصيتهم ومستواهم العمري.

الصورتين 4: نماذج أطفال في سن التمدرس يبيعون منتوجات ترابية على جنبات الطريق




المصدر: تصوير شخصي صيف 2020.

عديدة هي الانعكاسات التي تنتج عن هذه الظاهرة غير التربوية على مستقبل الأطفال وتعليمهم، للوصول إلى أعلى مراتب التمدرس، كعدم التفرغ للدراسة بشكل تام، وأخذ المستقبل الدراسي بالجدية الكافية، بالإضافة إلى الاقتناع بالدراسة كوسيلة لتحقيق الرقي الاجتماعي والفكري، وتتسبب ظاهرة عمل الأطفال في النهاية الفشل والانقطاع الدراسي، وهذا ما تعاني منه المنطقة بشكل كبير ويشكل مظهرا من مظاهر هشاشة المنظومة التعليمية، وبهذه الموصفات والمؤشرات المقلقة لا يمكن للتعليم أن يكون قاطرة للتنمية وآلية من آليات العدالة للارتقاء الاجتماعي.

خاتمة

تؤكد أغلب الدراسات التي انطلقت من الفقر لتفسير ضعف التعليم، أن أغلب الأطفال الذين يعيشون هشاشة اجتماعية في المرحلة الابتدائية والمرحلة ما قبل المدرسية لا يكملون دراستهم ولا يستفيدون من ثمارها. وفي مجال دراستنا، تأكد لنا أن هشاشة المنظومة التعليمية سبب في تدني المستوى التعليمي والانقطاع المدرسي. وإذا تأرجحت الأسباب بين الأولى والثانية، فإن الهشاشة وضعف التعليم وجهان لعملة واحدة، ومنه تبقى الحكامة والعدالة الاجتماعية والمجالية مدخل أساسي للحد من آثار الفقر والهشاشة بالمناطق الجبلية، فكثيرة هي نماذج المدارس حول العالم التي حققت نجاحات مع التلاميذ في البيئات الهشة والفقيرة التي لا توفر بيئة ملائمة للمتمدرسين، فلابد أن تنتهي الحلقة المفرغة للشكوى أو الاستقالة، ونتبنى رسالة فكرة التعليم أساس تقدم الأمم،

وفهم خصوصيات المجال والانطلاق منه سر نجاح المشاريع والتدخلات التنموية، ما سيسهم في "تعزيز التماسك الاجتماعي والاندماج ويمنح هوية وتقدير إيجابيين للمجال من قبل ساكنته"[1].

توصيات :

إن الدعوة لنهج إستراتيجية مفكر فيها في التعليم بالمجالات الجبلية، أمر بات ملحا، ذلك أن المطلوب في المرحلة الراهنة، الاعتماد على تدخلات تراعي خصوصيات الجبل وأكثر شمولية، تجعل التعليم قاطرة للتنمية البشرية والرقي الاجتماعي، وفي هذا الإطار نسوق بعض التوصيات:

- ضرورة التعامل مع منطقة الدراسة بمنطق التميز الإيجابي نظرا لخصوصيتها الطبيعية والبشرية القاسية، برفع الاستثمارات المخصصة للبنية التحتية من الطرقات والمؤسسات التعليمية.
- تحسين شروط عمل المدرسين وتكيف المناهج التربوية مع محيطها الجهوي والإقليمي.
- توفير أجهزة القرب الضرورية وخدمات القرب وتأهيل الطرق بما يمكن من تحسين مؤشرات التنمية البشرية والاجتماعية، وتساعد على اندماج المدرسة داخل محيطها.
- تحسين مداخيل الأسر، بتوسيع الأنشطة المدرة للدخل، مستفيدة من وفرة الموارد الترابية الجبلية، لتكون سندا للأبناء في الحاضر، واستثمارا للأسر في المستقبل.
- تعبئة المدرسة، لتنزيل النموذج التنموي في شقه الخاص بالأوساط الجبلية.
- الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات اللغة الأمازيغية كلغة أساسية للتواصل موازاة مع اللغة العربية، لغة البلاد الرسمية تعبيرا وكتابة.

لائحة والمراجع

أولا: المراجع العربية

البقالي خالد، 2021، تشخيص واقع الخدمات الصحية والتعليمية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية (حالة الجماعات الترابية بضاحية مدينة مكناس)، المجلة الإفريقية العلمية، الجلد 3، العدد الرابع.

إيريك جنسن، 2015، الفقر والتعليم: ماذا يفعل الفقر بمخ أطفالنا، وماذا تفعل المدرسة لتصلح ما أفسده الفقر، المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى.

إدريس مقبوب، إكراهات تمدرس الفتاة القروية في الأطلس المتوسط الشمالي الشرقي (تازة نموذجا)، أطروحة لنيل الدكتوراه في علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز فاس 2006/2005.

1 –البقالي خالد، 2021، تشخيص واقع الخدمات الصحية والتعليمية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية (حالة الجماعات الترابية بضاحية مدينة مكناس)، المجلية الإفريقية العلمية، المجلد 3، العدد الرابع، ص 167.

عبد الواحد بوبرية وآخرون، 2013، التعليم والتنمية القروية بالأطلس المتوسط الشمالي الشرقي: حالة تاهلة، مؤلف جماعي تازة ومحيطها الموارد الترابية وأفاق التنمية المستدامة، منشورات مرايا الطبعة الأولى.

عبد الهادي أعراب، 2008، واقع التعليم بالوسط القروي، ملاحظات واستنتاجات ميدانية، مجلة علوم التربية دورية مغربية متخصصة، العدد السابع والثلاثون.

ضايد حسن،2005، المجال والمجتمع جنوب الريف الأوسط، أطروحة الدكتوراه الدولة في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس فاس.

مقبوب إدريس، 2008، إكراهات تمدرس الفتاة القروية بالأطلس المتوسط الشمالي الشرقي، مجلة علوم التربية، دورية مغربية متخصصة العدد السابع والثلاثون.

معطيات مديرية الفلاحة تازة، برنامج التدخل في المخاطر الطبيعية.

برنامج عمل الجماعة الترابية لكلدمان،2021.

مبارك ربيع،1984، عواطف الطفل، الدار العربية للكتاب.

ثانيا: المراجع الأجنبية

Bezzari Lamiae,2014, Le développement territorial au Moyen Atlas Centro-occidental. Atouts, contraintes et enjeux d’acteurs. Thèse de doctorat en géographie humaine. Saïs Fès.

Idil Amar,1982, L’évolution des structures sociales et spatiales dans le Moyen Atlas du nord-est. Maroc. Université de Toulouse le Mirail. Institut de géographie Daniel Faucher.

Zaanoun El Houssain, 1983, La confédération des tribus Ait-Warin. Etude géographique d’évolution d’une tribu berbère. Thèse de 3ème cycle en Géographie. Paris 7.

اتجاهات ساكنة المجالات الهامشية بمدينتي بني ملال والفقيه بن صالح نحو كفاية وجودة الخدمات التعليمية (المغرب)

Tendencies of population towards the adequacy and quality of educational services in the marginal areas of Beni Mallal and Fkih ben (Saleh cities (Morocco

عبد الغني الدباغي* ويوسف أيتخدجووعبد الحق اهندارسومية سويعد1،

Abdelghani DABARHI, Youssef AIT KHADJOU, Abdelhak AHANDAR, Soumia SUIAD1

[1]جامعة السلطان مولاي سليمان، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بني ملال المغرب،abdelhakahandar@gmail.com *

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص وضعية الخدمات التعليمية وتفسير اتجاهات ساكنة هوامش مدينتي بني ملال والفقيه بن صالح نحو جودتها وكفاءتها. تمت صياغة إشكالية الدراسة في السؤال الأتي: ما هي اتجاهات ساكنة هوامش مدينتي بني ملال والفقيه بن صالح نحو جودة وكفاءة الخدمات التعليمية؟ وللإجابة عن هذا السؤال نضع الفرضيتين التاليتين: لا توجد فروق في وضعية المجالات الهامشية لمدينتي بني ملال والفقيه بن صالح الخدمات التعليمية، لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في اتجاهات ساكنة التجمعات السكنية نحو كفاية وجودة الخدمات التعليمية حسب متغيرات الجنس المستوى التعليمي والأصل الجغرافي ونوع النشاط. ولتحقيق أهداف الدراسة تم اعتماد المنهجين المقارن النسقي والتحليل الإحصائي عبر اعتماد مؤشرات الإحصاء الوصفي (المنوال، الوسيط، ...) والإحصاء الاستدلالي من خلال توظيف اختبار كاي مربع ومعامل ف كرامر. وتم سحب عينة عشوائية بسيطة من الأسر؛ حددت في 321 أسرة بمدينة بني ملال و231 أسرة بمدينة الفقيه بن صالح. توصلت الدراسة إلى أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في اتجاهات الساكنة نحو جودة وكفاءة الخدمات التعليمية حسب معظم المتغيرات، وأوصت بضرورة تزويد هوامش المدينتين بخدمات تعليمية كافية والرفع من جودتها من خلال الزيادة في الموارد البشرية وتشييد وحدات دراسية إضافية تتناسب والنمو الديموغرافي المتزايد. **كلمات مفاتيح:** اتجاهات، مجالات هامشية، كفاية وجودة الخدمات التعليمية، بني ملال، الفقيه بن صالح..

Abstract:

This study aims to diagnose the situation of educational services, and to explain trends in the margins of Beni Mallal and Fkih ben Saleh cities towards their quality and efficiency. The problem with the study was formulated in the following question: What are the trends in the margins of the Beni Mallal and Fakih ben Saleh cities towards the quality and efficiency of educational services? The study's hypotheses were formulated in the form of two hypotheses zero (H0) as follows: there are no differences in the status of marginal areas of the cities of Beni MaLlal and Fkih ben Saleh Educational Services. There are no statistically significant discrepancies in the population trends towards the adequacy and quality of educational services according to gender variables, level of education, geographical origin and type of activity. In order to achieve the objectives of the study, the comparative methodologies and statistical analysis were adopted. and evidentiary statistics through the recruitment of a square Chi test and its examination by the Kramer coefficient.A simple random sample of families was withdrawn; In 321 families in Beni Mellal city and 231 families in Fkih ben Saleh city, the form was designated as a study tool. The study found that there were no statistically significant differences in static trends towards the quality and efficiency of educational services according to most variables, and recommended that the two cities' margins should be provided with adequate educational services and upgraded through increased human resources and the construction of additional modules commensurate with in creased demographic growth..**Keywords:**Trends, Marginal Areas, Adequacy and Quality of Educational Services, Beni Mallal, Fkih ben Saleh

1. مقدمة:

1.1. السياق العام

تندرج الدراسة في سياق النمو الديموغرافي الذي تعرفه المدن المغربية بمراكزها وهوامشها، وما يصاحب ذلك من تحديات اجتماعية واقتصادية، أبرزها ظهور فوارق مجالية واجتماعية بين بين مركز المدينة ومحيطها نتيجة ازدياد حدة الهجرة الريفية، نظرا للتهميش الذي تعيشه الأرياف المغربية على مستوى البنيات التحتية والخدمات العمومية أو الاجتماعية والأنشطة الاقتصادية غير المرتبطة بالقطاع الفلاحي. ويأتي موضوع هذه الدراسة للبحث في دراسة اتجاهات ساكنة المجالات بمدينتي بني ملال والفقيه بن صالح الهامشية نحو جودة وكفاءة الخدمات التعليمية.

1.1.1. أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها من عدة مبررات علمية وميدانية نجملها فيما يلي:

- أهمية الخدمات في تحسين مؤشرات التنمية المستديمة.
- استجلاء وضعية هذه الخدمات بالمجالات الهامشية لمدينتي بني ملال والفقيه بن صالح والمناطق المحيطة بهما.
- تبيان مدى رضى الساكنة على هذه الخدمات وتحديد اتجاهاتها نحوها.

1.1.2. إشكالية الدراسة ومفاهيمها

أ. إشكالية الدراسة

الخدمة التعليمية هي تلك الخدمة التي تستهدف توفير المباني المدرسية لمختلف المستويات والمراحل التعليمية بما يتناسب وعدد السكان والفئة العمرية المطلوب استيعابها بكل مرحلة (دليل المعدلات والمعايير التخطيطية للخدمات بجمهورية مصر العربية؛ 2014، ص 16). يشكل قطاع التعليم قاطرة للتنمية بكل تجلياتها في جميع بلدان العالم، ولأجل ذلك فقد حظي بمكانة متميزة في البرامج والمخططات الحكومية وغير الحكومية، لما له من أهمية في التكوين والتربية وتطوير المجتمع على جميع الأصعدة (اقتصاديا، اجتماعيا، ثقافيا، ...). يحتل هذا القطاع الرتبة الثانية في المغرب بعد قضية الوحدة الترابية، ولأجل تحديثه تم إدماجه ضمن المخططات الاقتصادية التي دشنها المغرب بعد الاستقلال، ومن ضمنها المخطط الخماسي (1960-1964)، لكن إدراجه ضمن برنامج التقويم الهيكلي الذي طبقه المغرب سنة 1983 جعله يدخل في أزمة؛ أثرت بشكل كبير على كل القطاعات الاجتماعية ومن ضمنها قطاع التعليم. ولإصلاح هذا القطاع الحيوي تم إنشاء عدة مؤسسات أهمها المجلس الأعلى للتعليم، ووضع عدة قوانين أبرزها الميثاق الوطني للتربية والتكوين الذي تمت المصادقة عليه سنة

2000. رغم الإصلاح الذي شهده قطاع التربية والتعليم بالمغرب في النصف الثاني من القرن 20 وبداية القرن 21 في إطار "اللاتركيز" الذي تبناه المغرب في مختلف القوانين والتي كان آخرها دستور 2011؛ حيث أقر الفصل 31 بمبدأ المساواة في الحصول على تعليم عصري وميسر الولوج وذي جودة، لكن رغم كل ذلك فلازال عدد كبير من سكان المغرب وخاصة في المناطق المعزولة و "الشبه منسية" محرومون من تعليم ينسيهم معاناة أجدادهم اتجاه الأمية والجهل اللذان قاسوهما في مرحلة ما. في الواقع، يتضح بجلاء أن المناطق الهامشية وخاصة بمجال الدراسة، تعيش ساكنتها وضعا يتسم بغياب العدل والمساواة، ومن أبرز تجلياته غياب المؤسسات التعليمية وعدم كفايتها في معظم التجمعات السكنية بهوامش مدينتي بني ملال والفقيه بن صالح، إلى جانب "ضعف الجودة ."

تتحدد إشكالية البحث في السؤال التالي: ما هي اتجاهات ساكنة المجالات الهامشية لمدينتي بني ملال والفقيه بن صالح نحو كفاية وجودة الخدمات التعليمية.

ويمكن بسط هذا التساؤل في السؤالين الفرعيين التاليين:

- كيف هي حالة الخدمات التعليمية بالمجالات الهامشية لمدينتي بني ملال والفقيه بن صالح وأحوازهما؟
- ما هو اتجاه الساكنة المحلية نحو جودة وكفاية تلك الخدمات التعليمية؟

ب.المفاهيم الاجرائية للدراسة

ستتطرق هذه الورقة إلى مفاهيم أساسية هي: الاتجاه، المجالات الهامشية والخدمات التعليمية.

يعرف تريسون (Trison) الاتجاه (Attitude) بأنه مجموع ميول الفرد وانحيازاته مع أفكاره ومخاوفه نحو موضوع معين أو ضده، كما أنه استعداد مكتسب يتسم بالاستقرار والثبات إلى حد ما لمعرف مشاعر الفرد وسلوكه إزاء قضايا معينة، ويتمثل في درجات القبول أو الحياد أو الرفض تجاه تلك القضايا (السيد العنتبلي وآخرون، 2021؛ ص 102). ويعرف جوردون ألبورت (A.Jordon) الاتجاهات بأنها إحدى حالات التهيؤ والتأهب العقلي العصبي التي تنظمها الخبرة، ويعتبر الاتجاه مؤثرا وموجها لاستجابات الفرد للأشياء والمواقف المختلفة فهو بذلك ديناميكي عام، أما ثرستون (Thuerstone) فيرى أن الاتجاه درجة الشعور الايجابي أو السلبي المرتبط ببعض الموضوعات السيكولوجية (هشام بن فروج ومليكة بن العربي، 2020؛ ص 6). وقد عرفه مورجان (Morgan) بأنه ميل استجابة الفرد نحو أو ضد موضوع أو شخص إيجابي أو سلبي تجاه مجموعة من المثيرات (زبيدة مشري، 2021؛ ص 861).

يعد مفهوم المجال الهامشي من المفاهيم المعقدة بالنظر إلى تعدد مقارباته، فهو مرادف لأطراف المدينة أو محيطها، كما أنه هو التقاء المجال الحضري والمجال الريفي ضمن المخططين الاقتصاديين والاجتماعيين (عبد الغني الدباغي ومحمد ميوسي ، 2020؛ ص 140). وأشارت الباحثة حبيبة الساهل (ESSAHL habiba,

(2011; p 93)إلى أنه مرادف "للأحياء غير المنظمة" أو "السرية" التي بني بطريقة غير شرعية، أما الباحثة وزان فقد وصفت الهوامش الحضرية – وخاصة بالدول العربية والنامية – بأنها في غالب الأحيان تكون عبارة عن حزام البؤس ومن تم تشكيل أحياء ناقصة التجهيز والتي تحتوي على مباني غير منظمة، وذلك راجع إلى طبيعة البنية العقارية وانعدام رخص البناء، وفي النهاية فهذه الأحياء غير "مندمجة" مع المدينة في وثائق التعمير اجتماعيا واقتصاديا .(Wazzan Kinda, 2012 ; p 5) فالهامشية صفة لا تختص بمجال محدد، وقد جاء هذا التوصيف بعد توظيف العلوم الاجتماعية لمفاهيم أخرى من قبيل الفقر والأقلية والمنحرف والمقصي والمتخلف وهي تسميات متعددة تغطي بطريقة مختلطة ظواهر اجتماعية واقتصادية (ministère de l'équipement, des transports de l'aménagement du territoire, du tourisme et de la Mer, et l'université Jean Monnet de Saint-Etienne, 2014 ; p 9-10). فالهامشية تجمع بين المنحرف والمتشرد من الناحية القانونية، وبين المجنون والمدمن من الناحية الصحية، وبين الأمي والمهاجر من الناحية الثقافية، وبين الفقير جدا والعاطل من الناحية الاجتماعية والاقتصادية (عبد الرحمان تبرماسين وصورية جيجخ، 2014؛ ص 29). كما أنها وصف لساكنة عاطلة وغير مندمجة في التنمية الحضرية، إضافة إلى فقرها وسكنها بالأحياء الصفيحية .(Merlin P & Choay, , 1988 ;p 398-399) يتضح مما سق ان هناك غموض كبير في تعريف الهامشية، بحيث هناك من يصف ساكنة الهامش بالهامشية؛ أي أنها لم تستطيع الاندماج في الوسط المعيش، وهناك من يصفها بالمهَمشة؛ أي أنها مقصية ومبعدة من البرامج التنموية التي تقوم بها الدولة أو من ينوب عنها .

وتعرف الخدمات على أنها الأنشطة التي يقدمها المجتمع لأفراده في نواحي مختلفة كالتعليم والصحة والثقافة والرياضة والترفيه والدين...إلخ (دليل المعدلات والمعايير التخطيطية للخدمات بجمهورية مصر العربية، 2014؛ مرجع سابق، ص 6) ، كما أنها سلسلة من الأنشطة والعمليات التي توفرها جهة حكومية أو من ينوب عنها، وتهدف إلى تلبية حاجيات المتعاملين عبر قنوات مختلفة، بحيث تكون مبنية على التفاعل بين مقدم الخدمة والاشخاص المستفيدين من الخدمة (بوصالح سفيان، 2016؛ ص 17)، وتُعَرفُ كذلك على أنها منفعة مدركة بالحواس وقائمة بحد ذاتها أو متصلة بشيء مادي، وتكون قابلة للتبادل، ولا يترتب عليها ملكية، ومن خصائصها أنه غير ملموسة، وتلازمية، وغير متجانسة وغير قابلة للتخزين، إضافة إلى عدم امتلاكها (قيدري فاطنة، 2015؛ ص 9)، وتصنف الخدمات إما حسب نطاق تأثيرها إلى خدمات محلية (حي سكني/ قرية) ومركزية (على مستوى المدينة الواحدة) وإقليمية (يتعدى نطاق تأثيرها المدينة الواحدة وهي تتواجد بالمدن المليونية)، أو حسب وظيفتها؛

فمن ضمنها الخدمات التعليمية التي تشمل مدارس التعليم الأساسي والثانوي والجامعي (دليل المعدلات والمعايير التخطيطية للخدمات بجمهورية مصر العربية، 2014؛ مرجع سابق، ص 7-8).

سيتم النظر في هذه الورقة البحثية إلى الاتجاه على أنه موقف أو وجهة نظر أو مستوى من الرضى لساكنة المجالات الهامشية لمدينتي بني ملال والفقيه بن صالح نحو كفاية وجودة الخدمات التعليمية. وإلى المجالات الهامشية على أنها تجمعات سكنية غير مندمجة ولا تتوفر على مختلف الخدمات الاساسية والبنيات التحتية والشغل، ويسعى سكانها إلى التزود بها عبر تنقلهم إلى مركز المدينة. أما الخدمات التعليمية فسيتم النظر لها على أنها مختلف المؤسسات التعليمية التابعة للجهات الحكومية أو من ينوب عنها، والمتواجدة في نطاق جغرافي معين والمتمثل في مجال الدراسة. وإلى المجالات الهامشية على أنها مختلف المجالات الجغرافية البعيدة عن مركز المدينة بمسافة غير محدد أو ملامسة له، والتي تتميز عادة بضعف التجهيزات العمومية والخدمات الأساسية والبنيات التحتية وضعف التشغيل، وستتمثل في هذه الدراسة في الأحياء العشوائية بمدينتي بني ملال والفقيه بن صالح والتجمعات السكنية المنتمية لأحوازهما. وبناء على ما سبق، سيتم تأطر موضوع الدراسة ضمن نظرية المركز والهامش (centre et périphérie) (A.Raynaud, 1981 التي تتبنى أطروحة التيار الراديكالي.

1.1.2أهداف وفرضيات الدراسة

تروم الدراسة تحقيق هدف رئيسي؛ معرفة اتجاهات ساكنة المجالات الهامشية بمدينتي بني ملال والفقيه بن صالح اتجاه كفاية وجودة الخدمات التعليمية، من خلال:

- التعريف بالخدمات التعليمية.
- تشخيص وضعية الخدمات التعليمية بمدينتي بني ملال والفقيه بن صالح وأحوازهما.
- تحديد مواقف واتجاهات ودرجة رضى الساكنة عنها وتفسيرها.

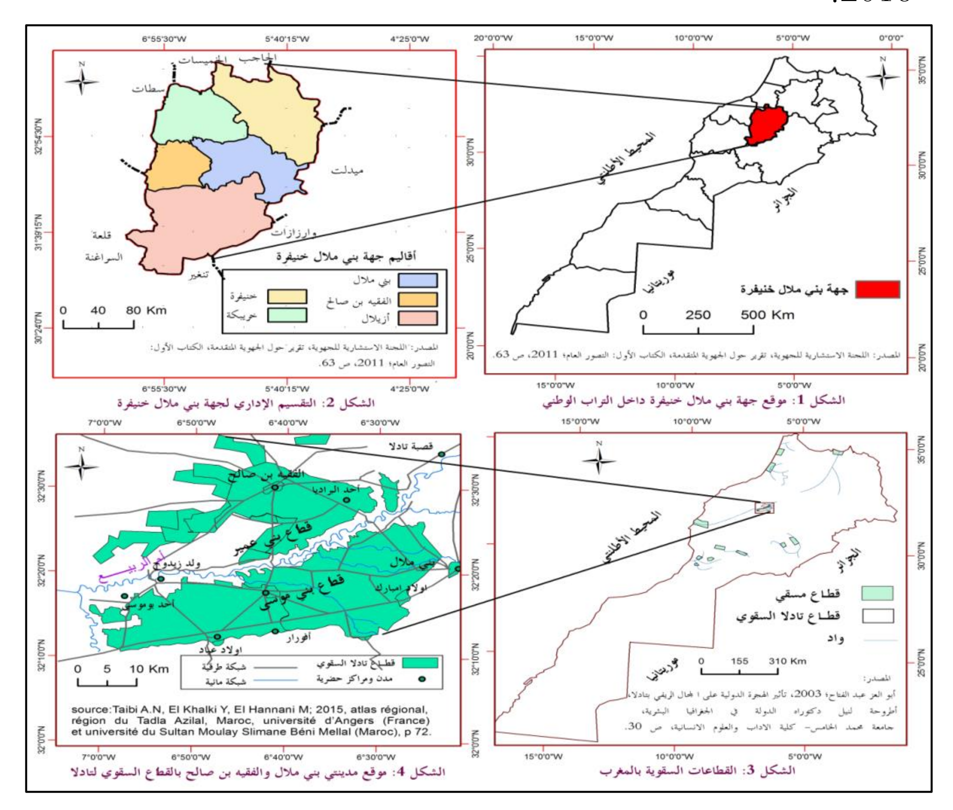
لتحقيق هاته الأهداف تمت صياغة فروض الدراسة على شكل فروض عدمية كالتالي:

- لا توجد فروق في وضعية المجالات الهامشية لمدينتي بني ملال والفقيه بن صالح حسب الخدمات التعليمية.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية اتجاهات الساكنة نحو كفاية وجودة الخدمات التعليمية، حسب متغيرات الجنس، العمر، نوع النشاط، المهنة، الدخل الفردي، صفة الحيازة، مكان الاقامة والمستوى التعليمي بين ساكنة التجمعات السكنية بهوامش بني ملال مقارنة بهوامش الفقيه بن صالح.

1.1.3.حدود الدراسة

✓ الحدود الزمنية: ما بين سنتي 2016 و 2019.

- ✓ الحدود الموضوعية: يتمثل موضوع الدراسة في معرفة اتجاهات ساكنة المجالات الهامشية لمدينتي بني ملال والفقيه بن صالح وأحوازهما نحو الخدمات التعليمية.
- ✓ الحدود المكانية: تقع مدينتا بني ملال والفقيه بن صالح من حيث شبكة الإحداثيات الجغرافية بين خطي طول ’6°10 و ’6°60 غرب خط غرينيتش ودائرتي عرض ’32°10 و ’32°40 شمال خط الاستواء (أنظر الشكل 3). وتنتمي المدينتان إلى القطاع السقوي تادلا الذي يعد من أقدم القطاعات السقوية بالمغرب. أما على مستوى موقعة البحث في الزمان فسيتم الاعتماد على العمل الميداني لسنة 2016.



2. منهجية وأدوات الدراسة

اعتمدت الدراسة على البيانات الميدانية خصوصا الاستمارة الموجهة للساكنة، وقد تم التركيز فيها على أسئلة الرأي والاتجاهات بناء على مقياس ليكارت (l'échelle de Likert) الخماسي لقياس درجة الموافقة. وفيما يخص اختيار وحدات المعاينة فقد تم تحديد عينة طبقية مساحية بشكل عشوائي بناء على درجة تشتت (الانحراف عن المتوسط الحسابي) المرافق التعليمية والصحية بهوامش المدينتين، وقد وقع السحب على 7 وحدات

مجالية من أصل 34 وحدة مجالية ببني ملال (20 %) و 7 وحدات مجالية من أصل 25 وحدة مجالية بالفقيه بن صالح (28 %)، كما تم تحديد عينة عشوائية بسيطة من السكن بكل وحدة مجالية بطرق رياضية كذلك، حيث تم سحب 321 أسرة ببني ملال و 231 أسرة بالفقيه بن صالح. وفي ما يخص أدوات الدراسة فقد تم الاشتغال على برنامج اكسيل (Excel)، و برنامج الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية (spss) (إصدار 21.) وبرنامج أركجيس (ArcGIS) (إصدار 10.1) للتمثيل الخرائطي. وعلى مستوى المنهج؛ تم اعتماد المنهج النسقي المقارن والتحليل الإحصائي. أما فيما يتعلق بالاختبارات الإحصائية التي وظفت فهي اختبار كاي مربع (Test chi deux) و معامل ف كرامر (V de Cramer).

3. نتائج الدراسة.

3.1.اتجاهات ساكنة المجالات الهامشية لمدينتي بني ملال والفقيه بن صالح اتجاه الخدمات التعليمة

سنركز في هذا المحور على تبيان الاتجاه العام للساكنة المحلية نحو الخدمات التعليمية وخصوصا ما يتعلق بمؤسسات التعليم العمومية والمتمثلة في مستويات التعليم الابتدائي والثانوي وكذا العالي، مع تحديد دلالة الفروق الإحصائية حسب بعض المتغيرات.

1.3.1.تتراوح اتجاهات أغلب السكان نحو عدم كفاية الخدمات التعليمية وضعف جودتها

بالنظر إلى النمو الديموغرافي السريع بالمجالات الهامشية بمدينتي بني ملال والفقيه بن صالح من جهة، والتهميش الذي تعرفه من جهة ثانية على مستوى الخدمات العمومية وعلى رأسها الخدمات التعليمية، فإن اتجاه الساكنة المحلية عموما نحو هذه الأخير ة هو عدم كفايتها وضعف جودتها.

الجدول 1: اتجاه ساكنة التجمعات السكنية الهامشية لمدينتي بني ملال والفقيه بن صالح نحو الخدمات التعليمية

المدينة	التجمع السكني	الاتجاه نحو الخدمات التعليمية (بالنسبة المؤية)					
		كافية جدا	كافية	غير كافية	ضعيفة	ضعيفة جدا	المجموع
بني ملال	اولاد امبارك	4.8	43.4	21.7	14.5	15.7	100
	ادوز	0	0	14.3	17.9	67.9	100
	جغو	0	2.7	0	29.7	67.6	100
	الكعيشية	3.1	18.8	28.1	18.8	31.3	100
	عين الغازي	0	0	0	5.3	94.7	100
	تفريت	0	0	3.2	9.7	87.1	100
	اوربيع	16.3	16.3	23.6	20.9	14	100

الفقيه بن صالح	الكرين	0	3.3	50	20	26.7	100
	شنيولة	0	30	33.3	16.7	20	100
	لارمود	0	56.7	10	16.7	16.7	100
	الامام البخاري	3.2	29	51.6	12.9	3.2	100
	اولاد عبدون	0	3.3	6.7	3.3	86.7	100
	اولاد سيدي	0	0	3.3	40	56.7	100
	اولاد يحيا	0	6.7	33.3	46.7	13.3	100

المصدرالإحصائي: بحث ميداني، 2016.

يتبين من خلال الجدول رقم (1) أن أراء المستجوبين تختلف من تجمع سكني إلى آخر، وذلك حسب القرب أو البعد من المؤسسات التعليمية؛ لكن عموما، فمعظم آراء السكان تتراوح ما بين "غير كافية" و "ضعيفة جدا" سواء بهوامش بني ملال أو هوامش الفقيه بن صالح؛ حوالي 68 % من ساكنة تجمع ادوز وحي جغو، وحوالي 57 % بدوار اولاد سيدي شنان، وما يزيد عن 86 % بدوار أولاد عبدون وحي تفريت، وحوالي 95 % بحي عين الغازي يرون أن المرافق التعليمية ضعيفة جدا، بينما حوالي 52 % من ساكنة حي الإمام البخاري، 50 % بدوار الكرين، و 33.3 % بدوار أولاد يحيا و حي شنيولة يرون أن المرافق التعليمية غير كاغية. من جهة أخرى فحوالي 32 % من ساكنة حي الإمام البخاري و 21.9 % بحي الكعيشية وما يقارب 50 % بأولاد أمبارك، 30 % بحي شنيولة و 56.7 % بحي لارمود يرون أن تلك المرافق التعليمية كافية أو كافية جدا. مما يعني أنه داخل التجمع السكني الواحد قد نجد اختلافا في الآراء سواء توفرت المرافق التعليمية به أم لم تتوفر، وهو ما يفسر تشتت السكن وتباعده أحيانا مما يصعب من الولوج إلى تلك المرافق في ظل وعورة المسالك في بعض التجمعات السكنية.

1.3.2.التوزيع الجغرافي للخدمات التعليمية المجالات الهامشية لمدينتي بني ملال والفقيه بن صالح

يرتبط اتجاه وموقف ساكنة المجالات الهامشية بمدينتي بني ملال والفقيه بن صالح نحو كفاية وجودة الخدمات التعليمية في مستويات التعليم الابتدائي، الثانوي والتأهيلي والتعليم العالي بعدة عوامل، منها ما يرتبط بوفرة المؤسسات واستيعابها للأعداد المتزايدة من المتمدرسين، ومنها ما يرتبط بالتوزيع الجغرافي لتلك المؤسسات

ومدى قربها أو بعدها من مقر سكنى المتعلمين، إضافة إلى طبيعة الموارد البشرية المعتمدة في العمليات التعليمية التعلمية ومدى تمكنها من الكفايات التي من شأنها الرفع من جودة التعلم والتدريس لدى التلاميذ.

1.3.3. تتميز الخدمات التعليمية بالضعف من حيث المؤسسات

بالنظر إلى موقع مجال الدراسة بمحاذات أطراف مدينتي بني ملال والفقيه بن صالح أو بضاحية المدينتين فإن المؤسسات التعليمية قليلة جدل خصوصا بالسلكين الإعدادي والتأهيلي.

الجدول رقم (2): أهم الخدمات التعليمية ببعض المجالات الهامشية بمدينتي بني ملال والفقيه بن صالح

المدينة	التجمع السكني	مدرسة ابتدائية	ثانوية اعدادية	ثانوية تأهيلية	مركز للتكوين المهني	مؤسسة للتعليم العالي
بني ملال	اولاد امبارك	03	02	02	01	00
	ادوز	01	00	00	00	00
	جغو	00	00	00	00	00
	الكعيشية	00	00	00	00	00
	عين الغازي	01	00	00	00	00
	تتفريت	00	00	00	00	00
	اوربيع	01	00	00	00	00
الفقيه بن صالح	الكرين	01	00	00	00	00
	شنيولة	01	00	00	00	00
	لارمود	00	00	00	00	00
	الامام البخاري	01	01	00	00	00
	اولاد عبدون	01	00	00	00	00
	اولاد سيدي	01	00	00	00	00
	اولاد يحيا	01	00	00	00	00

المصدر: (عبد الغني الدباغي ويوسف أيت خدجو، 2020؛ ص 97)

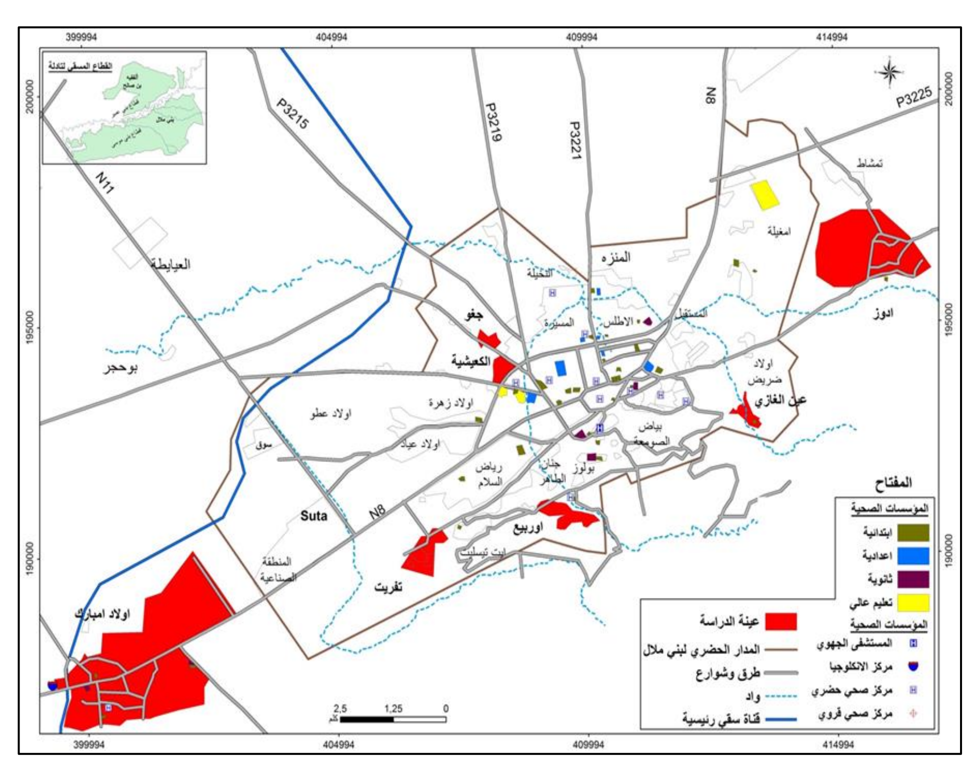
يتضح من خلال الجدول أعلاه أن عدد الخدمات التعليمية بالمجالات الهامشية لمدينتي بني ملال والفقيه بن صالح ضعيف جدا، مقارنة بما تعرفه من نمو سكاني سريع يتوفر تجمع اولاد امبارك على مختلف الخدمات التعليمية الأساسية؛ حيث هناك ثلاث مدارس ابتدائية وثانويتين اعداديتين وثانويتين تأهيليتين، بينما تفتقد معظم المجالات الهامشية الأخرى إلى مثل تلك الخدمات، باستثناء بعض المدارس الابتدائية بتجمعي أدوز

وأوربيع المنتميين لمدينة بني ملال وكل التجمعات السكنية المنتمية لمدينة الفقيه بن صالح باستثناء حي لارمود المجاور لحي الامام البخاري الذي يتوفر بدوره على مدرسة وثانوية إعدادية.

1.3.4.تتميز المؤسسات التعليمية بالمجالات الهامشية بالتشتت مقارنة بمركز مدينتي بني ملال والفقيه بن صالح.

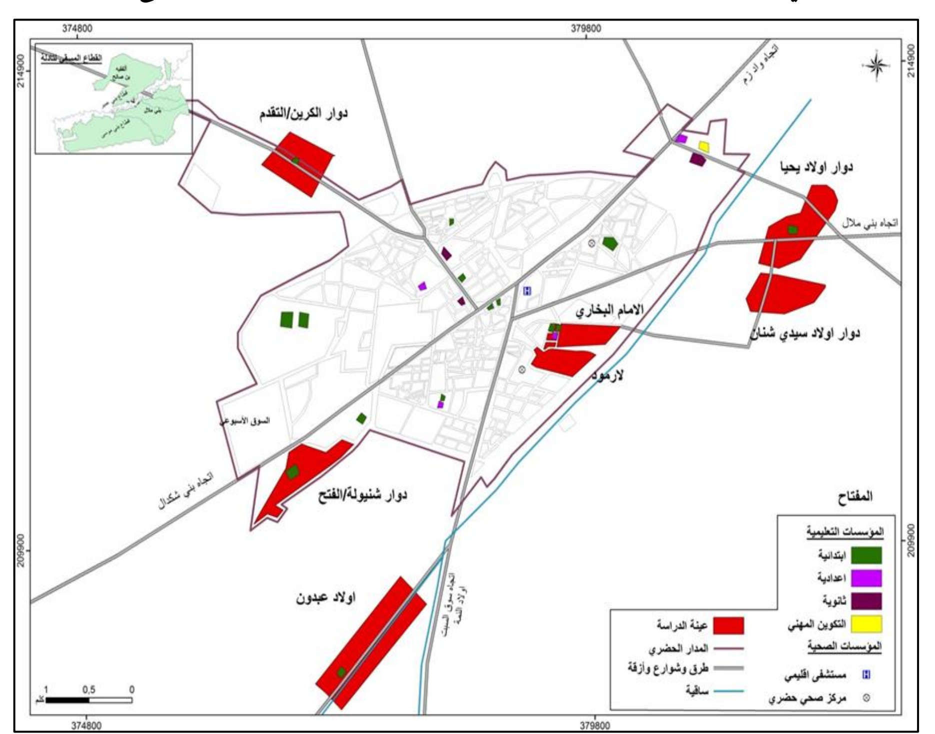
تعرف الخدمات مختلف الخدمات الأساسية وما يرتبط بها من مرافق اجتماعية وادارية واقتصادية بالمغرب توزيعا متباينا بين مركز المدينتين ومجالاتها الهامشية، وهو ما يزكي مسلمة هيمنة المركز على مختلف الخدمات والمرافق الاجتماعية وغيرها، في مقابل خضوع الهامش وتفقيره وتبعيته المستمرة لقرارات المركز. ومن هذا المنطلق سيتم توطين مختلف الخدمات التعليمية بمجال الدراسة، بغية دراسة توزيعها مجاليا، ومن ثمة المقارنة بين مركز مدينتي بني ملال والفقيه بن صالح ومجالاتهما الهامشية.

الخريطة 5: توطين الخدمات التعليمية بمركزوهوامش مدينة بني ملال



المصدر: مركزبني ملال والهوامش الحضرية (SDAU de Beni Mellel provisoire 2013)، اولاد امبارك وادوز (العمل الميداني، 2017)

الخريطة 6: توطين الخدمات التعليمية بمركزوهوامش مدينة الفقيه بن صالح



المصدر: العمل الميداني، يوليوز2018.

يتضح من الخريطتين رقم (5) و (6) أن توزيع الخدمات التعليمية بمدينتي بني ملال والفقيه بن صالح وهوامشهما يتميز بالتباين؛ حيث إن مركزي المدينتان يهيمنان على المرافق التعليمية بمختلف أنواعها ومستوياتها، أو على الأقل "تتناسب" وحجم الساكنة، وبالمقابل فإنها تقل بالتجمعات السكنية الهامشية أو تنعدم. من هنا يتضح أنه توجد فروقات في وضعية الخدمات التعليمية بين التجمعات السكنية بهوامش بني ملال والتجمعات السكنية بهوامش الفقيه بن صالح، ويظهر ذلك من خلال عدد تلك الخدمات وتوزيعها المجالي.

1.3.5. الموارد البشرية العاملة في القطاع التعليمي العمومي بأقاليم جهة بني ملال خنيفرة وسؤال الجودة

يعد المتمدرس والمدرس أهم أركان العملية التعليمية التعلمية، ومن خلالها فمتوسط عدد التلاميذ داخل الفصل الدراسي أحد المؤشرات التي تعمل عليها الوزارة الوصية في السنوات الأخيرة من أجل تقليصه، بغية ضمان الجودة. وبالنظر إلى غياب معطيات إحصائية دقيقة تخص عدد المدرسين والمتمدرسين بالمجال المدروس، تم اللجوء إلى الإحصائيات الخاصة بالإقليمين اللذان ينتمي إليهما هذا المجال، وكان الهدف من ذلك هو معرفة المتوسط العام لعدد المتمدرسين لكل مدرس.

الجدول رقم (3): توزيع المُدَرسين والمُتَمَدْرسين بالتعليم العمومي بأقاليم جهة بني ملال خنيفرة موسم 2019/2018

الإقليم	عدد المدرسين			عدد المتمدرسين		
	وسط حضري	وسط قروي	المجموع	الوسط القروي	الوسط الحضري	المجموع
بني ملال	758	1307	2065	34539	24423	58962
الفقيه بن صالح	545	1474	2019	42739	18522	61261
أزيلال	250	3140	3390	72988	8644	81632
خنيفرة	583	1153	1736	24780	17009	41789
خريبكة	926	986	1912	21474	30349	51823
المجموع	3062	8060	11122	196520	98947	295467

المصدر: (وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، 2019؛ ص 106-110)

من خلال القراءة الأفقية للجدول رقم (3) يتضح أن متوسط عدد المتمدرسين لكل مدرس يتراوح ما بين 24 و 30 خلال الموسم الدراسي 2018-2019، وبالتالي فهو رقم يبعث عن التفاؤل بالنسبة للمنظومة التربوية داخل الجهة، بالنظر إلى أنه في السنوات الماضية كان هناك خصاصا كبير في هيئة التدريس بكل عام، لكن رغم هذا التطور الإيجابي فعدد مهم من المؤسسات التربوية بالمجالات الهامشية بإقليمي بني ملال والفقيه بن صالح تشتكي من نقص حاد في المدرسين في الوقت الذي يعرف فيه عدد التلاميذ تطورا ملحوظا، وقد أفرز هذا الوضع ظاهرة غير تربوية تمثلت في "الاكتظاظ"، ويمكن تفسير هذه الظاهرة بعاملين أساسيين؛ الأول يتعلق بسوء تدبير الحركة الانتقالية لهيئة التدريس وكذا الفائض والخصاص داخل الجماعة الترابية الواحدة وخارجها، والثاني يتعلق بلجوء بعض رؤساء المؤسسات التربوية إلى "ضم الأقسام" لضمان استمرار العملية التربوية لأكبر عدد من التلاميذ خصوصا بالمناطق النائية والريفية على وجه الخصوص، وهو ما يجعل تحقيق الجودة في العملية التعليمية التعلمية محط تساؤل أولياء الأمور، وهو ما جعل عدد كبير منهم يسجلون أبنائهم في المؤسسات التعليمية الخصوصية رغم ظروفهم الاجتماعية الصعبة من جهة، وارتفاع أثمنة تلك المؤسسات من جهة أخرى.

4.تفسير اتجاه ساكنة المجالات الهامشية لمدينتي بني ملال والفقيه بن صالح نحو الخدمات التعليمية

لبسط دلالة الفروقات الإحصائية في اتجاه الساكنة نحو كفاية وجودة الخدمات التعليمية بمجال الدراسة والمتمثلة أساسا في المؤسسات الابتدائية والثانوية والتأهيلية تم اعتماد اختبار كاي مربع (khi-deux) وتم تمحيصه بمعامل ف كرامر (V de Cramer)، وتبين من خلال دلالة الفروقات الإحصائية في رضى الساكنة عن كفاية وجودة الخدمات التعليمية، أنه لا توجد فروقات ذات دالة إحصائية في رضى الساكنة عن تلك الخدمات حسب الجنس، والارتباط طردي ضعيف (0.4). توجد فروقات ذات دلالة إحصائية حسب العمر، والارتباط طردي ضعيف (0.36). لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية حسب نوع النشاط، والارتباط طردي ضعيف (0.12). توجد فروقات ذات دلالة إحصائية حسب المهنة، والارتباط طردي ضعيف (0.17). لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية حسب الدخل الفردي، والارتباط طردي ضعيف (0.08). لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية حسب صفة الحياز، كما أن الارتباط طردي ضعيف (0.09). توجد فروقات ذات دلالة إحصائية حسب مكان الاقامة، والارتباط طردي ضعيف (0.42). ولا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية حسب المستوى التعليمي، والارتباط طردي ضعيف (0.8). إذن، نقبل الفرض العدم ف$_0$ (H_0) القائل بعدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في اتجاه الساكنة نحو كفاية وجودة الخدمات التعليمية حسب الجنس نوع النشاط والدخل الفردي وصفة حيازة المسكن والمستوى التعليمي، ونرفضه حسب العمر والمهنة.

5.خلاصة ومناقشة:

على ضوء التصورات الوارد في المقدمة، فإلى أي حد تتطابق نتائج البحث في المجالات الهامشية لمدينتي بني ملال والفقيه بن صالح، والذي تبنى أطروحة التيار الراديكالي المتمثلة في نظرية المركز والهامش بالنظر إلى اتجاهات الساكنة نحو كفاية وجودة الخدمات التعليمية، مع نتائج أبحاث تبنت نفس النظرية؟

أشار عدد كبير من الباحثين ذوي التوجه الراديكالي إلى أن المجالات الهامشية تتصف في غالب الأحيان بكل ما هو سلبي مقارنة بمراكز المدن، من قبيل أنها مستَغَلة، تابعَة، خاضِعَة، غير مندمجة، ولا تشعر ساكنتها بالعدالة والمساواة، سواء تعلق الأمر بالخدمات العمومية وعلى رأسها الخدمات التعليمية، أو تعلق الأمر بالبنيات التحتية أو الأنشطة المدمجة للساكنة في الشغل. حاولت هذه الدراسة تشخيص وضعية المجالات الهامشية لمدينتي بني ملال والفقيه بن صالح في ما يخص الخدمات التعليمية كخدمات أساسية، وتحديد اتجاه الساكنة نحو كفايتها وجودتها، وابراز العوامل المفسرة لذلك. إن وضع المجالات الهامشية بمدينتي بني ملال والفقيه بن صالح في ما يخص كفاية وجود الخدمات التعليمية لا يخرج عن السياق العام الجهوي والوطني، فإذا كانت الجهة قد احتلت المرتبة الأخيرة على مستوى نتائج الباكلوريا، وتوجه عدد كبير من الأسر نحو تسجيل أبنائها في التعليم الخصوصي فذلك

يعني أن التعليم العمومي على المستويين الجهوي والمحلي لم يستطع تجاوز الصدمات المتتالية رغم التحذيرات الصادرة عن الوزارة المعنية وعن المجلس الأعلى للتعليم وغيرهما.

خلص البحث إلى بعض النتائج:

- ✓ وجود ضعف كبير، وغياب تام أحيانا، في الخدمات التعليمية بشكل عام، إضافة إلى عددها أو توزيعها الذي لا يتماشى مع عدد السكان،
- ✓ ترى الأغلبية المطلقة من السكان عدم كفاية تلك الخدمات من جهة وضعف جودتها من جهة ثانية.
- ✓ وجود فروقات في توزيع الخدمات التعليمية المتعلقة بالتعليم الثانوي الإعدادي والثانوي التأهيلي.
- ✓ عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات الساكنة نحو كفايتها وجودتها. وهو ما يجعلنا ننفي الفرض العدم الذي انطلقنا منه والقائل بعدم وجود فروقات في وضعية المجالات الهامشية لمدينتي بني ملال والفقيه بن صالح حسب الخدمات التعليمية. وبعد اعتماد اختبار كاي مربع (khi-deux) لاختبار الفرض العدم القائل بعدم وجود فروقات إحصائية دالة على اتجاه الساكنة نحو الخدمات التعليمية حسب بعض المتغيرات الديموغرافية، خلصت الدراسة إلى أنه توجد فروقات إحصائية دالة في ما يخص الخدمات التعليمية حسب العمر والمهنة وصفة حيازة المسكن ومكان الاقامة، وهو ما ينفي الفرض العدم القائل بعدم وجود فروقات إحصائية دالة،

وهو ما يجعلنا نؤكد الفرض العدم الذي صغناه في المحور الخاص بفروض الدراسة. وفي ما يتعلق بدرجة الارتباط بين المتغيرات خلصنا إلى وجود ارتباطات طردية ضعيفة في معظمها.

بناء على ما سبق، توصي الدراسة بضرورة تفعيل وأجرأة مقتضيات الدستور وخاصة آليات "تقريب الإدارة من المواطن" و "سياسة القرب" و "اللامركزية" و "اللاتركيز"؛ عبر إحداث فرعيات أو ملحقات بالمجالات الهامشية التي تفتقد للمركزيات، وبالضبط بحي اوربيع وحي تفريت بحكم بعد الساكنة على المركزيات المتواجدة بالأحياء المجاورة، ونفس الشيء ينسحب على الثانويات الإعدادية. ولتجاز مشكل الموارد المادية والبشرية التي من شأنها تسهيل إنشاء ثانويات تأهيلية تستفيد من خدماتها أكثر من 6 تجمعات سكنية يجب منح كل متمدرس الحق في السكن بالداخليات أو دور الطلبة والطالبات دون استحضار التميز الدراسي، فضلا عن عدم توقيف الاستفادة من برنامج "تيسير" المحدث من قبل الوزارة الوصية، وتعميمه على الأحياء السكانية الهامشية بحكم الوضعية الاجتماعية الصعبة لأرباب الأسر، أو تجهيز كل تجمع سكني بحافلتين للنقل المدرسي على الأقل؛ واحدة خاصة بالذكور وأخرى بالإناث، وهكذا يمكن لتلك التجمعات أن لا تكون خاضعة بالمطلق لخدمات المركز، بل ستكون

الفرصة سانحة لتيسير اندماجها معه وبالتالي استبعاد منطق الهيمنة والتسيد الذي لزم المركز في أفق تحقيق تنمية فعالة ومندمجة[1].

لائحة والمراجع:

أولا: المراجع العربية

أحمد مُحَّد السيد العنتبلي، مجاي وليم يوسف ومنال مُحَّد اسماعيل. 2021. اتجاهات أمهات الأطفال ذوي الإعاقة الفكرية نحو إعاقة أطفالهن وعلاقتها بجودة الحياة الأسرية لديهن (دراسة سيكومترية-كلينيكية)، مجلة بحوث العلوم التربوية، العدد الأول.

هشام بن فروج ومليكة بن العربي.2020. اتجاهات أساتذة التعليم الابتدائي بمدينة الأغواط نحو مناهج الجيل الجديد"، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 02، العدد 03.

زبيدة مشري.2021. اتجاهات أساتذة التعليم العالي نحو التعليم عن بعد في ظل جائحة كورونا كوفيد-19 (دراسة ميدانية بجامعة مُحَّد الصديق بن يحي – جيجل 2020-2021، مجلة أبحاث، المجلد 01، العدد 06.

عبد الغني الدباغي ومُحَّد ميوسي.2020. دور النقل الحضري في اندماج التجمعات السكنية بهوامش مدن القطاعات السقوية بالمغرب: دراسة حالتي بني ملال والفقيه بن صالح (قطاع تادلا)، مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد 19، العدد 01، جامعة أحمد دراية، أدرار- الجزائر.

عبد الرحمان تبرماسين وصورية جيجخ.2014. إشكالية المركز والهامش في الأدب، مجلة "المخبر"، العدد 10، كلية الآداب واللغات، جامعة بسكرة الجزائرية.

- دليل المعدلات والمعايير التخطيطية للخدمات بجمهورية مصر العربية.2014. الادارة المركزية للبحوث والدراسات والتخطيط الإقليمي، وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، المجلد الأول: الخدمات التعليمية،

[1] قال مُحَّد اليازغي اثناء توليه الوزارة المكلفة بإعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والاسكان: "اذا كنا نتوخى تنمية متوازنة، فإننا لا نقبل ظروف العيش غير المرضية التي تعرفها أريافنا. وهذا لا يعني أن هذه المشاكل تنحصر في العالم الريفي فقط بل هناك العديد من أحياء المدن التي تتخبط في الفوضى وتعاني من نقص التجهيزات الحيوية. وإننا نلاحظ ومنذ بضع سنوات، كيف تتنامى أحزمة الفقر المدقع حول مدننا مع ما يواكب ذلك من نقص في التمدرس والصحة والسكن والنقل " (المجال المغربي واقع الحال مساهمة في الحوار الوطني المتعلق بإعداد التراب الوطني؛ 2000، وزارة اعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والاسكان، مديرية اعداد التراب، ص: 8)

- بوصالح سفيان.2016. التحكم في جودة الخدمة البنكية دراسة نوعية كمية في البنك الوطني الجزائري (BNA)، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد.

- قيدري فاطنة.2015. واقع تبني مفهوم تسويق الخدمات الصحية دراسة حالة مصحة سيدي ثامر ببوسعادة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، الجزائر.

- عبد الغني الدباغي ويوسف أيت خدجو.2020. إشكالية التهميش الاجتماعي بالمدن المغربية: دراسة ميدانية بهوامش مدينتي بني ملال والفقيه بن صالح، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، العدد الرابع، المجلد الخامس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جاهعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر.

- منوغرافية جماعة أولاد امبارك، 2017.

- موجز إحصائيات التربية .2018-2019. مديرية الاستراتيجية والتخطيط، قسم الدراسات والإحصاء، وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي.

- وزارة اعداد التراب الوطني.2000. المجال المغربي واقع الحال مساهمة في الحوار الوطني المتعلق بإعداد التراب الوطني»، وزارة اعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والاسكان، مديرية اعداد التراب.

- اللجنة الاستشارية للجهوية: تقرير حول الجهوية المتقدمة، الكتاب الأول: التصور العام، سنة 2011.

- أبو العز عبد الفتاح.2003. تأثير الهجرة الدولية على المجال الريفي بتادلا، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الدولة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط.

- المجال المغربي واقع الحال مساهمة في الحوار الوطني المتعلق بإعداد التراب الوطني.2000. وزارة اعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والاسكان، مديرية اعداد التراب.

ثانيا: المراجع الأجنبية

Essahel Habiba .2011. politique de réhabilitation des quartiers non réglementaires au Maroc et mobilisations des habitants : étude de cas dans l'agglomération de Rabat (Rabat, Témara, Skhirat), thèse de doctorat, université de François Rabelais de Tours.

Essahel Habiba .2011. politique de réhabilitation des quartiers non réglementaires au Maroc et mobilisations des habitants : étude de cas dans l'agglomération de Rabat (Rabat, Témara, Skhirat), thèse de doctorat, université de François Rabelais de Tours.

Merlin P & Choay.1988. dictionnaire de l'urbanisme et de l'aménagement, éd: 1er, presses universitaires de France, Pari.

ministère de l'équipement, des transports de l'aménagement du territoire, du tourisme et de la Mer, et l'université Jean Monnet de Saint-Etienne.

Ministère de l'équipement. 2004. des transports de l'aménagement du territoire, du tourisme et de la Mer, et l'université Jean Monnet de Saint-Etienne.

Taibi A.N & El Khalki Y & El Hannani M. 2015. atlas régional région du Tadla Azilal, Maroc, université d'Angers (France) et université du Sultan Moulay Slimane Béni Mellal (Maroc).

Wazzan Kinda.2012. la production de la périphérie nord de LATTAQUIE (Syrie), stratégie d'acteur et formes produites : mécanisme générale et application au cas des quartiers non réglementaires de DATTOUR DE BISNADA, thèse de doctorat, université François Rabelais de Tour.

اختيارات الفلاحين وعلاقتها بتمثل المرفق العمومي بالبيئات شبه الجافة بالمغرب: حالة التعامل مع مؤسسة الطب البيطري بالشاوية العليا

The farmers' choices and their relationship to the representation of the public Equipment in semi-dry environments in Morocco: the case of dealing with the veterinary medicine institution in upper Chaouia

احمد أيت عدي * و محمد الأسعد 1،

Ahmed AIT ADDI, Mohammed EL ASSAAD, 1

[1] جامعة الحسن الثاني،كلية الآداب والعلوم الإنسانية بنمسيك الدار البيضاء، المغرب ahmed.ad2011@gmail.com *

ملخص

تهدف هذه المقالة معالجة موضوع اختيارات الفلاحين وعلاقتها بتمثل المرفق العمومي المتمثل في الطب البيطري بالبيئات شبه الجافة بالمغرب، بالشاوية العليا. سنعالج هذا الموضوع من جانبين؛ وصف اختيارات الفلاحين وعلاقتها بتمثل المرفق العمومي من خلال التعامل مع مؤسسة الطب البيطري بالشاوية العليا. وتفسير اختيارات الفلاحين وعلاقتها بتمثل المرفق العمومي، حالة التعامل مع مؤسسة الطب البيطري. للإجابة عن السؤال الإشكالي التالي: هل تؤثر مؤسسة الطب البيطري في اختيارات الفلاحين بالبيئات شبه الجافة بالمغرب؟ ولبلوغ أهداف الدراسة نصوغ الفرض الاحصائي الآتي: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية (H0) في اختيارات الفلاحين لمؤسسة الطب البيطري بالبيئات شبه الجافة بالمغرب. اعتمدنا في معالجة موضوع هذا البحث على أهم أسلوبين في جمع البيانات هما: أسلوب غير ميداني، وأسلوب ميداني من خلال استمارة وعينة البحث الحقيقية المستجوبة بالجماعات الترابية التي شملتها الدراسة. وتم تشييد موضوع الدراسة اعتمادا على منهجية "IMRAD" ذات الخصائص العلمية الأربعة المتمثلة في: المقدمة، والمنهجية، والنتائج والمناقشة. وتوصل البحث إلى النتائج التالية أن معظم الفلاحين يتعاملون مع مؤسسة الطب البيطري والاستفادة من الخدمات التي تقدمها لهم، سواء المتعلقة بتلقيح الماشية، أو مراقبتها، أو هما.

كلمات مفاتيح: اختيارات الفلاحين، تمثل، مرفق عمومي، بيئة شبه جافة، مؤسسة، طب بيطري، شاوية عليا

Abstract:

This article aims to address the issue of farmers' choices and their relationship to the representation of the public Equipment represented in veterinary medicine in semi-dry environments in Morocco, in Upper Chaouia. We will approach this issue from two sides; describe the choices of farmers and their relationship to the representation of the public facility through dealing with the Veterinary Medicine Institution in the Upper Chaouia. And the interpretation of the choices of farmers and their relationship to the representation of the public facility, the case of dealing with the institution of veterinary medicine. To answer the following problematic question: Does the institution of veterinary medicine affect the choices of farmers in semi-dry environments in Morocco? To achieve the objectives of the study, we formulate the following statistical hypothesis: There are no statistically significant differences (H0) in the choices of farmers for the Institution of Veterinary Medicine in semi-dry environments in Morocco. In addressing the subject of this research, we relied on the two most important methods of data collection: a non-field method and a field method through a real research sample and questionnaire interrogated by the soil groups included in the study. The subject of the study was built based on the "IMRAD" methodology, which has four scientific characteristics: Introduction, Methodology, Results and Discussion. The research found the following results that most farmers deal with the Veterinary Medicine Institution and benefit from the services it provides to them, whether related to livestock vaccination, monitoring, or both. **Keywords:** farmers' choices, representation, public Equipment, semi-dry, environment, institution, veterinary medicine, upper Chaouia

1.المقدمة

1.1.السياق العام

تساهم مؤسسات المرافق العمومية في المجالات الريفية، وخاصة المصالح البيطرية في اختيارات الفلاحين بالبيئات شبه الجافة بالمغرب، ويمكن اعتبارها من مثيرات القرارات التي يتخذها الفلاحون؛ إذ تتلخص مهامها وأدوارها في المحافظة على الثروة الحيوانية حتى لا تكتسحها الأمراض والأوبئة المتعددة التي تقف بالمرصاد لاستمرار تربية الماشية. ولذا فالطبيب البيطري يقوم بمعالجة صنف الحيوان المريض باطنيا وجراحيا، وتحصين باقي أنواع الماشية، أو إعادة تحصينها على فترات معينة. كما يقوم بمكافحة كل الأمراض الوبائية التي تهدد القطيع؛ حيث يقوم بالتشخيص العاجل للمرض وحصر خطره حتى لا ينتقل بين باقي الأصناف الأخرى. كما يرتبط دور مؤسسة الطب البيطري بالفائدة المباشرة التي يجنيها الإنسان من الحيوان كوحدة إنتاجية لها أثرها الكبير على اقتصاد البلاد ورخاء الإنسان. لذا فهناك حرص على الإنتاج الحيواني، ومضاعفته، ومشاركة الطب البيطري في تحسين مستوى الانتاج الحيواني وانتقاء أجود السلالات. وبهذه المجهودات المبذولة تبقى المصلحة البيطرية في شخص الطبيب البيطري كوسيط وخبير في تحسين قطاع الماشية-تربية الماشية.

سنحاول من خلال هذه المقالة إبراز أهم النتائج المرتبطة باختيارات الفلاحين وعلاقتها بتمثل المرفق العمومي بالبيئات شبه الجافة بالمغرب: حالة التعامل مع مؤسسة الطب البيطري بالشاوية العليا. وأهم مواقفهم منها.

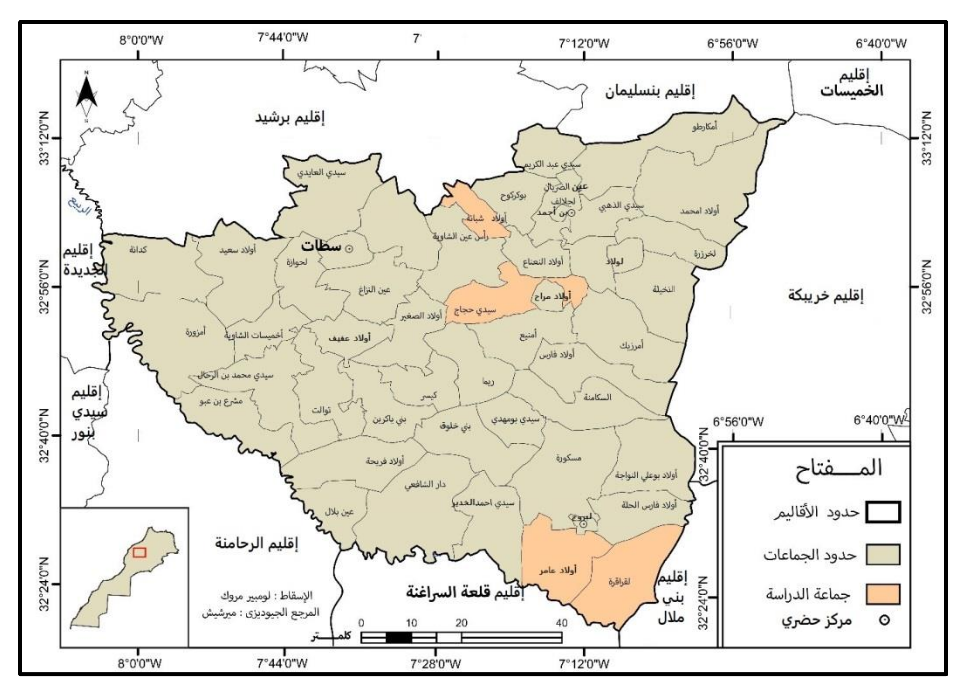
تم التركيز في معالجة دراسة موضوع هذه المقالة المتعلقة اختيارات الفلاحين وعلاقتها بتمثل المرفق العمومي بالبيئات شبه الجافة بالمغرب: حالة التعامل مع مؤسسة الطب البيطري بالشاوية العليا، على أربع جماعات ترابية تابعة لإقليم سطات هي: جماعتي أولاد شبانة وسيدي حجاج بشمال الشاوية العليا، وجماعتي أولاد عامر ولقراقرة جنوب الشاوية العليا.

الخريطة 1: توطين موقع وحدة المعاينة الترابية "الشاوية" ضمن الوحدات المجالية الفلاحية بالمغرب.



المصدر: الأسعد، محمد، 2012،" اتخاذ القرار لدى الفلاحين في الأنظمة الرعي – زراعية بالبيئات شبه الجافة بالمغرب: دراسة في الإيكولوجيا الثقافية"، منشورات مؤسسة دكالة عبدة للثقافة والتنمية بالدار البيضاء، مطبعة دار النشر المغربية، ص70. بتصرف.

الخريطة 2: موقع وحدات المعاينة المجالية المدروسة ضمن التقسيم الإداري لإقليم سطات (2018)



المصدر: مونوغرافية جهة الدار البيضاء -سطات 2018

تنتمي المجالات التي شملها البحث إلى اقليم سطات، الذي ينتمي جهويا الى جهة الدار البيضاء سطات، في إطار التقسيم الجديد للمملكة المغربية الذي تم إحداثه سنة 2015. من الناحية التضاريسية، تنتمي المجالات الأربعة المدروسة (اولاد شبانة، سيدي حجاج، اولاد عامر، لقرارة) إلى هضاب الشاوية العليا التي تجمع بين التسطيح والتموج. على المستوى الفلاحي، فتنتمي الى سهول وهضاب المغرب الأطلنتي بالوسط الغربي للمملكة المغربية، أما على المستوى المناخي، فتنتمي الى البيئات شبه الجافة حيث معدل الأمطار لا يتعدى في المتوسط 300 ملم في السنة. (الشكل 2). تتكون الشاوية العليا من أراضي هضبية تشمل هضاب بن سليمان وسطات وابن أحمد وبني مسكين.

1.2.إشكالية البحث

سننكب على دراسة موضوع المقال (اختيارات الفلاحين وعلاقتها بتمثل خدمات المؤسسة البيطرية بالبيئات شبه الجافة بالمغرب) انطلاقا مما توصلت اليه الدراسات التي تم انجازها من قبل حول موضوع اختيارات

الفلاحين بأنظمة تربية الماشية، وما أطرته نظرية اتخاذ القرار، بالإضافة إلى تحديد أهم المفاهيم المهيكلة لموضوع البحث، مع طرح السؤال الإشكالي.

1.2.1. المفاهيم الإجرائية المهيكلة لموضوع الدراسة

أولا. اتخاذ القرار (La prise de décision): يمكن تعريف القرار بأنه "الاختيار بين بديلين او أكثر، ومع ذلك فالبعض ينظر إليه كعملية، إلا أن الاختيار الحقيقي للنشاط لفعل يسبقه تجميع المعلومات وتنمية البدائل (إبراهيم أحمد، 2002، 119). كما يعرف القرار بأنه "إصدار حكم معين عما يجب أن يفعله الفرد في موقف ما وذلك بعد الفحص الدقيق للبدائل الممكنة التي يمكن اتباعها"(Harrison, 1974, 50). كما عرف القرار بأنه اختيار البديل من البدائل ويخضع لتوجيه فريق العمل والمستشارين الذين يوضحون ما لكل بديل وما عليه (بسيوني، 1993، 94). كما يمكن تحديد مفهوم القرار بأنه تدبير يتخذ قصد انجاز فعل معين ويتم بموجبه تحديد الاختيارات سواء بشكل واع أو بشكل غير واع، وتخضع القرارات لمسلسل احتمالي يبدأ بتحديد الأهداف، نتيجة لمثيرات معينة تحدد نوعية المعلومات التي يكونها الفرد والتي تمكنه من اختيار نوعية القرار، إذ انه لا يمكن عزل القرارات في الأنظمة الرعي-زراعية عن محيطها الايكو-ثقافي حيث نجد الفلاح يتخذ قراراته بناء على تفاعل العوامل الايكولوجية بالنسق الثقافي من اجل تحقيق غايات محددة (الأسعد، 2012، 39،40). نستنتج مما سبق، أن هناك تعددا في التعاريف التي تناولت مفهوم القرار، حيت تبين أن هناك اختلافا في الآراء حول العناصر الأساسية والموضوعية التي يتكون منها القرار. ويبقى مفهوم القرار الذي سنعتمد دراسته في هذا البحث مرتبط بأنظمة تربية الماشية، من خلال اختيارات الفلاحين وعلاقتها بمثل المرفق العمومي المتمثل في الطب البيطري بالبيئات شبه الجافة بالمغرب.

ثانيا. المرفق العمومي: البنية التحتية الاجتماعية والمادية وتوفير الخدمات المالية في المناطق غير الحضرية ، والأنشطة غير الزراعية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجتمعات الريفية ، التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالاقتصاد الريفي أكثر من ارتباطها باقتصاديات المدن الحضرية الكبرى ، وكذلك تنمية القطاعات الريفية التقليدية ، مثل الزراعة وإدارة الموارد الطبيعية لتشمل العناصر الرئيسية التي ستسهل تحقيق التنمية الريفية البنية التحتية الاجتماعية والفيزيائية كالأبنية التحتية والخدمات المالية، إذ ستمهد ديناميكيات هذه العناصر الثلاثة الطريق لتحسين الظروف المعيشية للأسر الريفية من جهة، كما ان مراقبة هذه القضايا يمكن أن تسهل قياس بنيات التنمية الريفية(تقرير البنك الدولي، 2000). ويعرف المرفق العمومي بأنه كل مشروع يهدف نشاطه إلى إشباع حاجات اجتماعية مرتبطة بالمصلحة العامة، وتتجه فيه إرادة السلطة التي أحدثته إلى اعتباره مرفقا عموميا، ويبقى أثناء نشاطه خاضعا للسلطة (الدولة) أو من ينوب عنها. (حداد، 2000، 50). بناء على ما سبق نستنتج بأن هناك تعدد

واختلاف في التعاريف التي اتخذها مفهوم المرفق، كما أنه ليس هناك مفهوم ثابت ومضبوط للمرفق العمومي بحيث لا يمكن أن نلمسه من جانب واحد بل من عدة جوانب مختلفة. ويرتبط مفهوم المرفق العمومي في هذا البحث باختيارات الفلاحين للمرفق العمومي المتمثل في مؤسسة المصلحة البيطرية (الطبيب البيطري) بالبيئات شبه الجافة.

ثالثا. التمثل: يعرف عالم الاجتماع دوركايم التمثلات على أنها طبقة واسعة من الأشكال الذهنية (العلم، الدين، الأساطير...) والأفكار والمعارف بدون تمييز. والمصطلح مشترك بين عدة علوم اجتماعية (علم النفس، وعلم الاجتماع، والانتروبولوجيا) وأخذ اهمية قصوى في علم النفس الاجتماعي خاصة مع العالم الفرنسي موسكوفيتسي (Moscovici. S) الذي يعرف التمثلات بأنها "منتوج للفكر الانساني وسيرورة يتحكم بواسطتها الفرد في محيطه" (Moscovici, 1998, 367). أما مفهوم التمثل في الحقل "الجغرافي": فيعتبر التمثلات الذهنية للمدينة من الأساسيات لوصف وتحليل الظواهر الجغرافية والاقتصادية، التي تتصف بها المجالات الحضرية" (Bailly, 1995, 28). نستخلص مما سبق أن التمثلات عالم مفاهيمي، تمتزج فيه المعرفة العلمية بمعطيات المذاهب الفكرية والاتجاهات الاجتماعية، والأبعاد النفسية والسيكولوجية. كل هذه الأنساق تدعم بواسطة الممارسات الاجتماعية التي يقوم بها الإنسان. يبقى مفهوم التمثل من مثيرات اختيارات الفلاحين بأنظمة تربية الماشية وتمثلاتهم وتصوراتهم للمرافق العمومية من خلال مؤسسة الطب البيطري.

1.2.2.السؤال الإشكالي

بناء على التبسيط المفاهيمي أعلاه فإن البحث يتوخى الإجابة على السؤال الإشكالي التالي: هل تؤثر مؤسسة الطب البيطري في اختيارات الفلاحين بالبيئات شبه الجافة بالمغرب، دراسة حالة الشاوية العليا؟

1.3.الأهداف والفرضيات

ترمي الدراسة إلى بلوغ الأهداف التالية: وصف اختيارات الفلاحين وعلاقتها بتمثل المرفق العمومي من خلال التعامل مع مؤسسة الطب البيطري بالشاوية العليا. وتفسير اختيارات الفلاحين وعلاقتها بتمثل المرفق العمومي، حالة التعامل مع مؤسسة الطب البيطري.

ولتحقيق هذه الأهداف نصوغ الفرض الاحصائي الآتي: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية (H0) في اختيارات الفلاحين لمؤسسة الطب البيطري بالبيئات شبه الجافة بالمغرب، حالة الشاوية العليا.

2.منهجية البحث

اعتمدنا في معالجة موضوع بحثنا على أسلوب جمع البيانات غير الميدانية المتمثلة في الخرائط الطوبوغرافية الخاصة بمجال الدراسة، ومنوغرافية الجماعات المدروسة، بالإضافة الى المخططات التنموية الجماعية(PCD)، تم المعطيات الخاصة بالإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014، والتقارير السنوية للمديرية الاقليمية للفلاحة

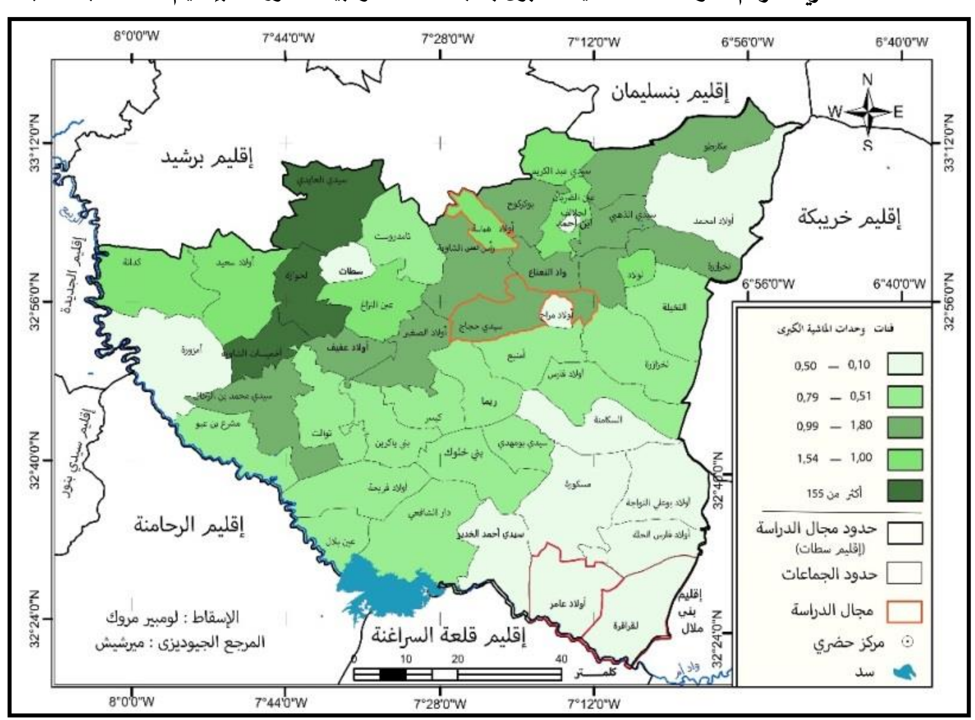
بسطات، وكذلك معطيات الاحصاء الفلاحي لعام 1996 المحصل عليها من المصالح الخاصة. تم البيانات المناخية الخاصة بالتساقطات المطرية الخاصة بمحطتي سطات (ما بين 1985 و2016) والبروج (ما بين سنتي 1982 2012) المحصل عليها من مديرية الأرصاد الجوية الوطنية بالدار البيضاء سنة 2016. تم أسلوب البيانات الميدانية المتمثل في العينة الأصلية والاستمارة حيث اعتمدنا عينة عشوائية مختارة بواسطة السحب الطبقي الأمثل الذي تمثل نسبته 15%، إذ تم استجواب ما مجموعه 460 فلاحا بالجماعات الترابية الأربعة التي شملتها الدراسة الميدانية بالشاوية العليا.

على مستوى أدوات التحليل فقد تم توظيف واستخدام الاحصاء الوصفي لتحليل المتغيرات التابعة كوصف اختيارات الفلاحين الزراعية...، تم الاحصاء الاستدلالي الذي يعتمد على الاختبارات الاحصائية كاختبار الدالة كا^2 (Chi-Square) لتحليل البيانات النوعية، وذلك بواسطة البرامج التقنية خاصة برنامج (SPSS)، كما اعتمدنا ايضا برنامج (Excel)، ونظم المعلومات الجغرافية (Arc Gis) الذي ساعدنا في تحويل البيانات الى خرائط. ويمكن تفسير اختبار الدالة كا^2 (Chi^2)، بكونها تعتمد على فرضين أثنين هما: الفرض الاول يسمى بالفرض العدم (Ho) إذ يكون مرفوضا ومعناه لا توجد فروقات ذات دلالة احصائية وبالتالي تكون دلالتها أكبر من 0.05، اما الفرض الثاني فيسمى بالفرض البديل (H1) ويكون مقبولا أي انه توجد فروق ذات ذلالة احصائية تكون دلالتها أصغر من أو تساوي 0.05. كما اعتمدنا أيضا على معامل الارتباط (V de Cramer) لقياس المتغيرات التابعة وتفسير علاقة اختيارات الفلاحين بأنظمة تربية الماشية بتمثل المرفق العمومي المتمثل في مؤسسة الطب البيطري بالشاوية العليا.

3.النتائج

يحتل قطاع الماشية مكانة هامة في اقتصاد إقليم سطات؛ حيث يساهم بمداخيل جد مهمة بالنسبة للفلاحين، ويتمثل في قطيع البقر، والغنم، والماعز الذي يبقى عرضة لمجموعة من الأمراض والأوبئة خاصة في الظروف الصعبة، مما يستوجب إيلاء عناية بالغة له من طرف المصالح البيطرية.

الخريطة رقم 3: وحدات الماشية الكبرى بالجماعات الترابية المدروسة بإقليم سطات (1996)



المصدر: الإحصاء العام للفلاحة 1996

تم وضع خريطة (3) الخاصة بوحدات الماشية الكبرى الممثلة أعلاه، من أجل التعرف على قطيع الماشية بإقليم سطات باعتماد معطيات الإحصاء الفلاحي العام 1996. وقد تم اتباع المعادلة التالية؛ إذ قمنا بجمع عدد رؤوس الغنم والماعز، وقمنا بقسمته على العدد /5، بعد ذلك قمنا بقسمة مجموع عدد رؤوس البقر على خارج رؤوس الغنم والماعز. هذه المعادلة التي تم اتباعها تحيل على عدد الوحدات العلفية الضرورية لوحدة بقرية كبرى (UGB)، وقد تم تقسيمها الى 5، فئات كما هو ممثل في الفئة الاولى [0.10-0.50]، الفئة الثانية [0.51-0.79 .0]، الفئة الثالثة[0.80-0.99]، الفئة الرابعة[1-1.54]، الفئة الخامسة [أكثر من 1.55].

3.1.علاقة اختيارات الفلاحين للمرفق العمومي بتمثل مؤسسة الطب البيطري

يهتم الطب البيطري بدراسة كل الأمراض التي تصيب مختلف الحيوانات، ومكافحتها، كما يهتم بطرق علاجها، وهو تخصص من التخصصات الرئيسية التي تهتم بكل ما يخص الحيوانات بمختلف أنواعها، والتي تتضمن تربيتها، والوقوف على سلامتها الصحية وتطعيمها ضد الأمراض والفيروسات. تكمن أهمية الطب البيطري في كونه يلعب دورا هاما وفعالا خاصة بالنسبة للإنسان؛ إذ يساعده على منع انتقال الأمراض والفيروسات التي تصيب

الحيوانات والتي من المحتمل أن تنتقل له بطريقة أو بأخرى، كما يهتم بعلاج كافة الأمراض الخاصة بالحيوانات. ويقوم الطبيب البيطري بتقديم مجموعة من الخدمات الطبية لمجتمع الفلاحين، إذ تكمن أهميته في تشخيص مختلف الأمراض، والإصابات التي تتعرض لها المواشي والدواب، حيث يعمل بعد التشخيص بوصف الأدوية، والعلاج الذي يمكن أن يتبعه الفلاحين أثناء تقديم العلاج للماشية، كما يقوم الطبيب البيطري بدور مهم يرتبط بفحص الألبان والمنتجات المأخوذة من الماشية، بهدف التأكد من سلامتها الصحية، بالإضافة أيضا إلى تطعيم قطيع الماشية لوقايتها من الأمراض.

1.3.1. حالة التعامل مع مؤسسة الطب البيطري

أولا. موقف الفلاح من التعامل مع مؤسسة الطب البيطري

يتضح من الشكل (1)، أن معظم الفلاحين يتعاملون مع مؤسسة الطب البيطري نظرا للدور الهام الذي تلعبه بالنسبة لتربية الماشية. في حين تبقى نسبة الفلاحين الذين لا يتعاملون مع مؤسسة الطب البيطري ضعيفة، فقد أكد أغلب الفلاحين بجماعتي أولاد شبانة وسيدي حجاج، المنتميتان إلى شمال هضاب الشاوية العليا، تعاملهم مع مؤسسة الطب البيطري (72%). وقد تبين ذلك من خلال التقارب الواضح من حيث تعاملهم بكل جماعة، كما لوحظ أيضا تقارب في نسبة الفلاحين الذين لا يفضلون التعامل (28%) مع هذه المؤسسة ذات المرفق العمومي. أما بجماعتي "أولاد عامر ولقراقرة" المنتميتان إلى جنوب هضاب الشاوية العليا، فقد أعرب عدد مهم من الفلاحين تعاملها مع مؤسسة الطب البيطري. (69%)، بينما تصل نسبة الفلاحين الذين لا يفضلون التعامل مع الطبيب البيطري وتأتي (31%) جماعة "لقراقرة" في الصدارة من حيث عدد الفلاحين الذين يفضلون التعامل معها، قصد توفير الحماية اللازمة لقطاع تربية الماشية. بينما تبقى نسبة الفلاحين الذين لا يتعاملون معها جد متوسطة. وتأتي جماعة "أولاد عامر" في المرتبة الثانية في عدد الفلاحين الذين يتعاملون مع مؤسسة الطب البيطري، بينما تبقى نسبة الفلاحين الذين لا يتعاملون ضعيفة.

الشكل 1: موقف الفلاحين من التعامل مع مؤسسة الطب البيطري بالجماعات الترابية المدروسة بالشاوية العليا (2016)

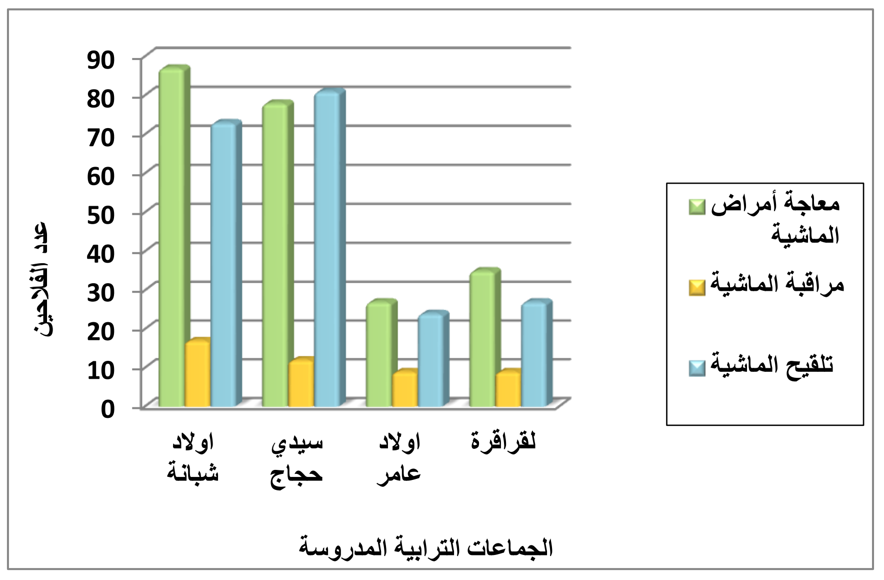
المصدرالإحصائي: بحث ميداني 2016

بناء على ما سلف، نستنتج أن معظم الفلاحين بكل الجماعات المدروس سواء بشمال هضاب الشاوية العليا، أو جنوب هضاب الشاوية العليا، يتعاملون مع مؤسسة الطب البيطري والاستفادة من الخدمات التي يقدمها لهم سواء تعلق الأمر بتلقيح الماشية ومراقبتها، أو هما معا. ويمكن تفسير ذلك بالقول: إن الاستفادة من خدمات مؤسسة الطب البيطري والمتابعة البيطرية المستمرة للماشية تساهم في الحفاظ على سلامتها، وتحسين مردوديتها، وذلك باتباع الاستشارات الطبية التي يقدمها لهم الطبيب البيطري، بالإضافة إلى القيام بزيارات دورية لدى مصلحة الطب البيطري. وبذلك فاستعمال الفلاحين للأدوية البيطرية الخاصة بالماشية، من شأنها أن تساهم بشكل كبير في عجلة التنمية الاقتصادية بالنسبة للفلاحين بمعظم بالجماعات المدروسة، كما تساهم في الحفاظ على استمرار نشاط تربية الماشية ومضاعفة مردوديتها.

ثانيا. موضوعات ومكان تعامل الفلاحين مع مؤسسة الطب البيطري (الطبيب البيطري)

أ.موضوعات تعامل الفلاحين مع مؤسسة الطب البيطري

الشكل 2: موضوعات تعامل الفلاحين مع مؤسسة الطب البيطري بالجماعات الترابية المدروسة (2016)



المصدرالإحصائي: بحث ميداني 2016

يوضح الشكل (2) موضوعات تعامل الفلاحين مع مؤسسة الطب البيطري بمعظم الجماعات المدروسة بهضاب الشاوية العليا؛ إذ تتميز موضوعات تعامل الفلاحين بالتنوع، وتقتصر هذه المواضيع على الجوانب الخاصة بالمعالجة (معالجة أمراض الماشية)، أو المراقبة، أو التلقيح. وقد خلصت نتائج البحث إلى ما يلي:

تحتل جماعة "أولاد شبانة" المرتبة الأولى في موضوعات تعامل الفلاحين مع مؤسسة الطب البيطري، ويأتي موضوع معالجة أمراض الماشية ضمن أولويات واهتمامات الفلاحين في تعاملهم مع الطب البيطري (49%)، متبوعا بموضوع تلقيح الماشية (41%)، في حين لا تتجاوز نسبة مراقبة الماشية 10%. وتأتي جماعة "سيدي حجاج" في المرتبة الثانية في موضوعات تعامل الفلاحين مع مؤسسة الطب البيطري؛ إذ يحتل موضوع تلقيح الماشية صدارة موضوعات التعامل بنسبة مئوية فاقت 47%، يليه موضوع معالجة أمراض الماشية بـ 46%، بينما نجد في المرتبة الأخيرة موضوع مراقبة الماشية بنسبة مئوية لا تتعدى 7% بشمال هضاب الشاوية العليا.

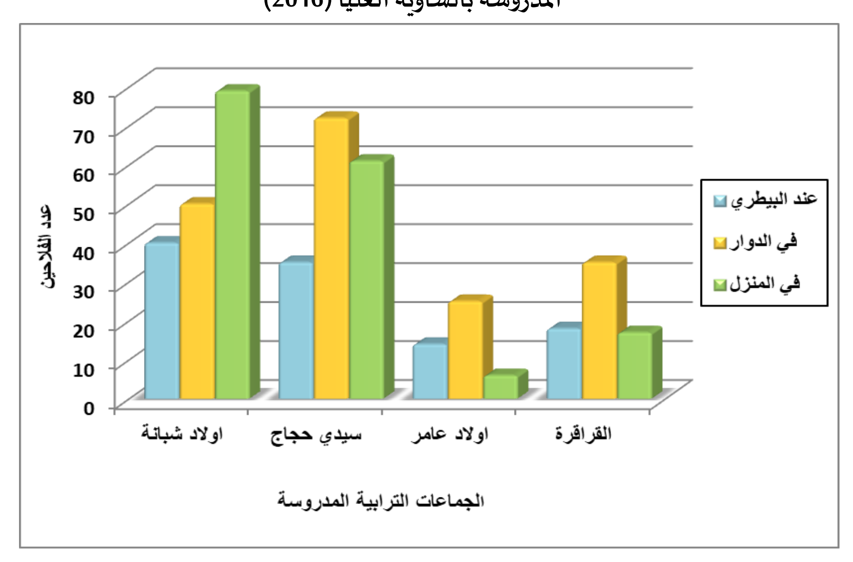
يتصدر موضوع معالجة أمراض الماشية المرتبة الأولى ضمن موضوعات تعامل الفلاحين مع مؤسسة الطب البيطري بجماعة "أولاد عامر"، وذلك بنسبة مئوية تصل إلى 45%، يليه موضوع تلقيح الماشية بحوالي 40%، ثم

مراقبة الماشية بـ 15%. أما بجماعة "لقراقرة"، فيأتي موضوع معالجة أمراض الماشية في مقدمة أولويات الفلاحين مع مؤسسة الطب البيطري، حيث بلغت نسبته 49%، متبوعا بموضوع التلقيح بـ 38%، ثم في المركز الأخير موضوع مراقبة الماشية بـ 13%؛ حيث يقل تركيز واهتمام الفلاحين بموضوع المراقبة، خاصة بالنسبة لفئات الفلاحين الصغار.

بناء على ما سبق، نستنتج أن موضوعات معالجة أمراض الماشية تبقى ضمن أولويات واهتمامات الفلاحين بمعظم الجماعات الترابية التي شملها البحث بالشاوية العليا، ويأتي بعده موضوع تلقيح الماشية؛ إذ إن معظم الفلاحين يرغبون في عملية التلقيح، نظرا لأهميتها في تجنب بعض الأمراض الخطيرة التي تظهر في بعض الفترات من السنة، خاصة أثناء الظروف المناخية الصعبة المتمثلة في الجفاف، وأثناء ارتفاع درجات الحرارة خاصة في فصل الصيف، في حين يأتي موضوع المراقبة في المرتبة الأخيرة.

ب.مكان تعامل الفلاحين مع مؤسسة الطب البيطري

الشكل 3: مكان تعامل الفلاحين مع مؤسسة الطب البيطري بالجماعات الترابية المدروسة بالشاوية العليا (2016)



المصدرلإحصائي: بحث ميداني 2016

يبرز الشكل (3) أهم نتائج الدراسة الميدانية التي تم التوصل إليها على مستوى مكان تعامل الفلاحين مع الطبيب البيطري بجماعتي "أولاد شبانة، وسيدي حجاج" اللتان تنتميان إلى شمال هضاب الشاوية العليا، وجماعتي "أولاد عامر، ولقراقرة" المنتميتان إلى جنوب الشاوية العليا. وقد تبين من خلال هذه الدراسة أن مكان تعامل

الفلاحين مع مؤسسة الطب البيطري يختلف بين الجماعات الترابية المدروسة التي تنتمي إلى شمال الشاوية العليا. وقد لوحظ أن غالبية الفلاحين بشمال الشاوية العليا، يتعاملون مع مؤسسة الطب البيطري في منازلهم بالدرجة الأولى ثم الدوار، وفي المركز الطبي للطبيب البيطري. بينما يلاحظ بالجماعات المنتمية لجنوب الشاوية العليا، أن مكان تعامل الفلاحين مع مؤسسة الطب البيطري يتم في الدوار بالدرجة الأولى، ثم في المنزل، وفي أثناء زيارتهم له في مركزه الطبي.

أكدت نسبة 47% من الفلاحين بجماعة "أولاد شبانة" تفضيل تعاملها مع مؤسسة الطب البيطري (الطبيب البيطري) في المنزل الذي يعتبر مقرا لسكناهم، بينما اختارت نسبة 29% من الفلاحين أن يكون مكان تعاملهم معه داخل الدوار، في حين تفضل نسبة 24% من الفلاحين أن يكون مكان تعاملهم معه في العيادات الخاصة بالمصالح البيطرية. وتأتي بعدها جماعة "سيدي حجاج" حيث عبر عدد مهم من الفلاحين بلغت نسبتهم 43% على أن يكون مكان تعاملهم مع مؤسسة الطب البيطري داخل الدوار، متبوعة بـ 36% من الفلاحين الذين يتعاملون معه في المنزل، ثم 21% من الفلاحين الذين يفضلون الذهاب عند الطبيب البيطري في المصحة البيطرية بشمال الشاوية العليا.

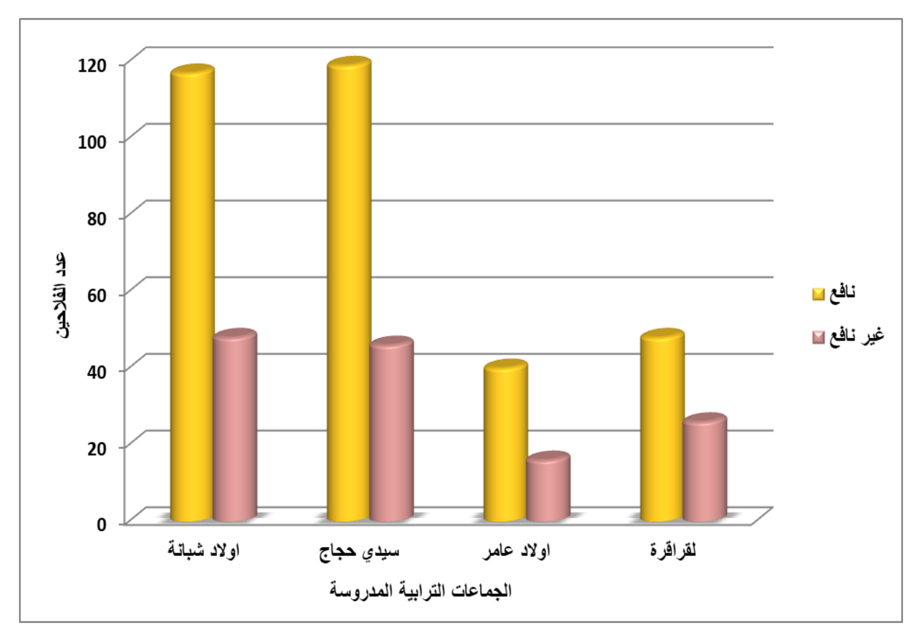
اتضح أن أغلبية الفلاحين بالجماعات الترابية المدروسة بجنوب هضاب الشاوية العليا، يتعاملون مع مؤسسة الطب البيطري داخل الدوار، وتأتي جماعة "لقراقرة" في الصدارة من حيث تعامل الفلاحين مع مؤسسة الطب البيطري، إذ تفضل نسبة 50% من الفلاحين التعامل معها داخل الدوار، متبوعة بـ 26% عند الطبيب البيطري بالمصلحة الخاصة، في حين تفضل نسبة 24% من الفلاحين التعامل معه في المنزل. في حين تأتي جماعة "أولاد عامر" في المرتبة الثانية من حيث نسبة الفلاحين الذين يتعاملون مع مؤسسة الطب البيطري داخل الدوار بحوالي 56%، تليها نسبة مهمة تصل إلى 31% من الفلاحين الذين يتعاملون معه في العيادة الخاصة بالمصالح البيطرية، بينما 13% المتبقية من الفلاحين يتعاملون معه في المنزل.

بناء على ما سلف، نخلص إلى القول: إن نسبة مهمة من الفلاحين بالجماعات المدروسة بالشاوية العليا، يتعاملون مع مؤسسة الطب البيطري، كما أنهم يستفيدون من خدماته رغم الاختلاف في طريقة ومكان التعامل. كما خلصت نتائج البحث الميداني إلى أن أغلب الفلاحين بالجماعات الترابية المدروسة شمال هضاب الشاوية العليا، يفضلون التعامل مع مؤسسة الطب البيطري في المنزل. بينما في الجماعات الترابية التي شملتها الدراسة بجنوب الشاوية العليا، تبين أن معظم الفلاحين يفضلون التعامل مع مؤسسة الطب البيطري داخل الدوار. ويمكن تفسير ذلك بعدة عوامل، كبعد المقر الخاص بالمصالح البيطرية عن مكان السكن، بالإضافة إلى قلة وسائل النقل الخاصة بالماشية، وقلة الإمكانيات المادية لدى الفلاحين، وارتفاع تكلفة نقل الماشية إلى المصالح البيطرية.

1.3.2.مواقف الفلاحين من مؤسسة الطب البيطري

أولا. نفعية التعامل مع مؤسسة الطب البيطري

الشكل 4: نفعية تعامل الفلاحين مع مؤسسة الطب البيطري بالشاوية العليا (2016)



المصدرالإحصائي: بحث ميداني 2016

تشير معطيات الشكل (4) إلى نفعية تعامل الفلاحين مع مؤسسة الطب البيطري بالجماعات الترابية المدروسة بهضاب الشاوية العليا، وقد تبين من خلال النتائج على أن أغلب الفلاحين بالجماعات التي همتها الدراسة، أكدوا على نفعية التعامل مع مؤسسة الطب البيطري والخدمات التي تقدمها لهم ويستفيدون منها، مقابل نسبة قليلة من الفلاحين التي لا تستفيد ولا تنتفع من خدمات مؤسسة الطب البيطري.

أكدت نسبة كبيرة من الفلاحين بجماعة "أولاد شبانة" شمال الشاوية العليا على نفعية الخدمات التي تقدمها لهم مؤسسة الطب البيطري، وتقدر نسبة الفلاحين المنتفعين من خدمات مؤسسة الطب البيطري بـ 71% (نافع)، مقابل 29% من الفلاحين الذين صرحوا بعدم نفعية مؤسسة الطب البيطري (غير نافع). أما بالجماعة الترابية "سيدي حجاج" فقد أعربت نسبة 72% من الفلاحين نفعيتها واستفادتها من خدمات مؤسسة الطب البيطري، مقابل 28% من الفلاحين الذين صرحوا بعدم نفعية مؤسسة الطب البيطري (غير نافعة).

أعرب عدد كبير من الفلاحين بالجماعة الترابية "أولاد عامر" بجنوب الشاوية العليا، تقدر نسبتهم بحوالي 71% عن نفعية مؤسسة الطب البيطري من خلال الخدمات التي تقدمها لهم. في حين نجد 29% من الفلاحين الذين صرحوا بعدم نفعيتها (غير نافعة). أما بجماعة'' لقراقرة''فقد أكد عدد كبير من الفلاحين تقدر نسبتهم بحوالي 65% على نفعية مؤسسة الطب البيطري في شخص الطبيب البيطري من خلال الخدمات التي يقدمها لهم، سواء المتعلقة بالمعالجة أو التلقيح، أو مراقبة الماشية. في حين نجد نسبة 35% من الفلاحين عبروا عن عدم نفعية مؤسسة الطب البيطري والخدمات التي تقدمها لهم.

نستنتج أن أغلب الفلاحين بالجماعات الترابية التي همتها الدراسة بهضاب الشاوية العليا، عبروا عن نفعية مؤسسة الطب البيطري، من خلال الخدمات التي تقدمها لهم. في حين نجد نسبة قليلة من الفلاحين لا يستفيدون من الخدمات التي تقدمها لهم مؤسسة الطب البيطري. ويمكن تفسير عدم نفعية مؤسسة الطب البيطري للفئة القليلة من السكان، بضعف الإمكانيات المادية، بالإضافة إلى قلة رؤوس الماشية خاصة بشمال الشاوية العليا.

ثانيا. نفعية التعامل مع مؤسسة الطب البيطري حسب فئات الأعمار والحيازات

الجدول 1: مو اقف الفلاحين تجاه نفعية مؤسسة الطب البيطري حسب فئات الأعمار، وفئات الحيازات بالجماعات الترابية المدروسة الشاوية العليا (2016).

المتغيرات	فئات الأعمار	نافع (عدد)	غير نافع (عدد)	المجموع (عدد)	فئات الحيازات	نافع (عدد)	غير نافع (عدد)	المجموع (عدد)
أولاد شبانة	أقل من 35 سنة	17	4	21	ما بين 1.1 و3.5 هـ	6	5	11
	ما بين 36 و44 سنة	31	18	49	ما بين 4 و9 هـ	14	16	30
	ما بين 45 و54 سنة	25	19	44	ما بين 10 و19 هـ	72	22	94
	ما بين 55 و64 سنة	23	5	28	20 هـ فأكثر	25	5	30
	65 سنة فأكثر	21	2	23				
سيدي حجاج	أقل من 35 سنة	17	8	25	ما بين 1.1 و3.5 هـ	17	3	19

	ما بين 36 و44 سنة	17	8	25	ما بين 4 و9 هـ	13	17	30
	ما بين 45 و54 سنة	31	13	44	ما بين 10 و19 هـ	62	25	87
	ما بين 55 و64 سنة	33	8	41	20 هـ فأكثر	27	2	29
	65 سنة فأكثر	21	9	30				
أولاد عامر	أقل من 35 سنة	0	2	2	ما بين 1.1 و3.5 هـ	8	0	8
	ما بين 36 و44 سنة	6	5	11	ما بين 4 و9 هـ	2	1	3
	ما بين 45 و54 سنة	18	4	22	ما بين 10 و19 هـ	8	12	20
	ما بين 55 و64 سنة	9	4	13	20 هـ فأكثر	22	3	25
	65 سنة فأكثر	7	1	8				
لقراقرة	أقل من 35 سنة	2	1	51	ما بين 1.1 و3.5 هـ	15	0	15
	ما بين 36 و44 سنة	9	13	107	ما بين 4 و9 هـ	2	5	7
	ما بين 45 و54 سنة	14	4	128	ما بين 10 و19 هـ	11	14	25
	ما بين 55 و64 سنة	20	7	109	20 هـ فأكثر	20	7	27
	65 سنة فأكثر	3	1	65				

المصدرالإحصائي: بحث ميداني 2016

يظهر الجدول (1)، علاقة مواقف الفلاحين من الطبيب البيطري بفئات الأعمار والحيازات بالجماعات الترابية المدروسة بهضاب الشاوية العليا. وقد تبين من خلال نتائج البحث ما يلي:

أظهرت نتائج البحث الميداني بالجماعات الترابية المنتمية إلى شمال الشاوية العليا (أولاد شبانة وسيدي حجاج)، أن أغلب الفلاحين الذي أفصحوا عن نفعية مؤسسة الطب البيطري (نافع)، ينتمون إلى الفئات العمرية التي يتراوح سنها ما بين [35 سنة و64 سنة]، ثم الفئة العمرية [65 سنة فأكثر]. في حين تبين أن الفلاحين الذين عبروا عن عدم نفعيته (غير نافع) ينتمون إلى صنف الفئات العمرية التي تتراوح ما بين [أ قل من 35 سنة] والفئة العمرية التي تتراوح ما بين [55سنة و64 سنة] و [65 سنة فأكثر].

أما بالنسبة لفئات الحيازات، فمعظم الفلاحين الذين أكدوا على نفعية الطب البيطري من خلال الخدمات التي يقدمها، ينتمون إلى صنف فئات الحيازات التي تتراوح ما بين (4ه و19ه، و20ه فأكثر)، بينما ينتمي باقي الفلاحين الذين صرحوا بعدم نفعيته إلى فئات الحيازات التي تتراوح مساحتها ما بين (1.1ه و3.5ه) ثم (65 ه فأكثر).

أكدت نتائج الدراسة الميدانية بالجماعات الترابية المدروسة جنوب هضاب (أولاد عامر ولقراقرة)، أن القسط الأكبر من الفلاحين الذين عبروا عن نفعية مؤسسة الطب البيطري (نافعة)، ينتمون إلى فئات الأعمار التي تتراوح ما بين [36 سنة و64 سنة] ثم [65 سنة فأكثر]، أما النسبة المتبقية من الفلاحين التي صرحت بعدم نفعية الطب البيطري (غير نافع)، فتتراوح أعمارها ما بين [أقل من 35 سنة] و [65 سنة فأكثر]. أما على مستوى فئات الحيازات، فقد لوحظ أن معظم الفلاحين الذين أقروا بنفعية مؤسسة الطب البيطري يصنفون ضمن فئات الحيازات التي تتراوح مساحتها ما بين (1.1 ه و19ه) و (20 ه فأكثر)، أما أقلية الفلاحين الذين عبروا عن عدم نفعيته، فينتمون إلى فئات الحيازات التي تتراوح ما بين (1.1ه و3.5ه).

ومن خلال النتائج التي تم تحليلها سالفا، نستنتج أن المتغير الخاص بفئات الاعمار ليس له أي تأثير في مواقف الفلاحين تجاه نفعية مؤسسة الطب البيطري سواء بالجماعات المنتمية الى شمال هضاب الشاوية العليا، أو الجماعات التي تنتمي إلى جنوب الشاوية العليا. عكس متغير فئات الحيازات.

ثالثا. الدلالة الإحصائية للفروقات في تعامل الفلاحين مع مؤسسة الطب البيطري حسب فئات الأعمار وفئات الحيازات

الجدول 2: دلالة فروق علاقة متغير التعامل مع مؤسسة الطب البيطري، ومتغير موقف الفلاحين منها، مع المتغيرات المستقلة حسب اختبار الدالة "كا²" ومعامل الارتباط (V de cramer)

المتغيرات		التعامل مع مؤسسة الطب البيطري		الموقف من مؤسسة الطب البيطري	
		قيمة (كاي²) (Chi square)	قيمة معامل الارتباط (V de cramer)	قيمة (كاي²) (Chi square)	قيمة معامل الارتباط (V de cramer)
أولاد شبانة	فئات الأعمار	0.011	0.281	0.011	0.281
	فئات الحيازات	0.000	0. 371	0.000	0.371
	المكان	0.006	0.273	0.006	0.273
سيدي حجاج	فئات الأعمار	0.740	0.109	0.740	0.109
	فئات الحيازات	0.000	0.406	0.000	0.406
	المكان	0.001	0. 315	0.001	0. 315
أولاد عامر	فئات الأعمار	0.068	0.395	0.068	0. 395
	فئات الحيازات	0.003	0. 539	0.003	0.539
	المكان	0.113	0.201	0.113	0.201
لقراقرة	فئات الأعمار	0.090	0. 330	0.090	0. 330
	فئات	0.000	0.493	0.000	0.493

	الحيازات				
	المكان	0.014	0. 340	0.014	0.216

المصدرالإحصائي: بحث ميداني 2016

يبرز الجدول (2)، دلالة فروق علاقة متغير التعامل مع مؤسسة الطب البيطري، ومتغير موقف الفلاحين منها، مع المتغيرات المستقلة حسب اختبار الدالة "كا^2" ومعامل الارتباط (cramer V de)، بالجماعات التي تنتمي إلى شمال وجنوب الشاوية العليا. وقد أظهرت النتائج التي تم التوصل بها ما يلي:

عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية (H0) في تعامل الفلاحين مع مؤسسة الطب البيطري العمومي، وموقف الفلاحين منه بجماعتي "أولاد شبانة وسيدي حجاج" بشمال هضاب الشاوية العليا، حسب متغير عامل فئات الأعمار؛ حيث تتجاوز قيمة الدالة "كا^2" (0.05)، وبذلك نقبل بالفرض العدم(H0). في مقابل ذلكن توجد فروقات ذات دلالة احصائية حسب متغيرات فئات الأعمار، وفئات الحيازات، والمكان؛ إذ تقل قيمة الدالة "كا^2" عن (0.05)، وبالتالي القبول بالفرض البديل (H1). كما يسجل ارتباط ضعيف على مستوى المتغيرات المستقلة وعلاقتها بالتعامل مع البيطري ومواقف الفلاحين منه؛ إذ لا تتعدى قيمته (0.40).

تبين بالجماعات الترابية "أولاد عامر ولقراقرة" المنتمية إلى جنوب هضاب الشاوية العليا، عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في تعامل الفلاحين مع مؤسسة الطب البيطري، ومواقفهم منه حسب متغير عاملي فئات الأعمار والمكان، إذ فاقت قيمة الدالة "كا^2" (0.05)، وبالتالي القبول بالفرض العدم (H0). في حين توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في التعامل مع مؤسسة الطب البيطري، والموقف من الطب البيطري حسب متغيري فئات الحيازات والمكان، إذ تقل قيمة الدالة "كا^2" عن (0.05)، الأمر الذي يفرض علينا قبول الفرض البديل (H1). كما سجل معامل ارتباط ضعيف، إذ لا تتعدى قيمته (0.53).

نخلص إلى القول بأنه، لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في علاقة تعامل الفلاحين مع مؤسسة الطب البيطري ومواقفهم منها بالمتغيرات المستقلة، خاصة على مستوى عاملي فئات الأعمار والمكان، لكن في المقابل تم تسجيل وجود فروقات ذات دلالة إحصائية على مستوى متغير عاملي فئات الحيازات والمكان، وبالتالي فهذه العوامل، تعتبر عاملا مفسرا لتعامل الفلاحين ومواقفهم من مؤسسة الطب البيطري والخدمات التي يقدمها لهم.

4. مناقشة وخلاصات

حاولنا من خلال موضوع البحث المتعلقة باختيارات الفلاحين وعلاقتها بتمثل المرفق العمومي بالبيئات شبه الجافة بالمغرب: حالة مؤسسة الطب البيطري بالشاوية العليا، الإجابة على السؤال الإشكالي: هل تؤثر مؤسسة الطب البيطري في اختيارات الفلاحين بالبيئات شبه الجافة بالمغرب، دراسة حالة الشاوية العليا؟ وقد

خلصت نتائج الدراسة التي تم القيام بها للمجالات المدروسة، إلى وجود تقارب على مستوى تعامل الفلاحين مع الطبيب البيطري والاستفادة من الخدمات التي يقدمها لهم سواء تعلق الأمر بتلقيح الماشية ومراقبتها، أو هما معا بكل الجماعات الترابية المدروسة، إذ تجاوزت نسبتهم 50 بالمئة، وتشمل مواضيع تعاملهم مع مؤسسة الطب البيطري (الطبيب البيطري) تلقيح الماشية وأيضا معالجة امراض الماشية. أو هما معا. والاستفادة من الخدمات التي تقدمها لهم هذه المؤسسة.

- اتضح أن موضوعات معالجة أمراض الماشية تبقى من أولويات واهتمامات الفلاحين بمعظم الجماعات الترابية المعنية بالدراسة، سواء بشمال الشاوية العليا، أو بجنوب هضاب الشاوية العليا. ويأتي بعده موضوع تلقيح الماشية؛ إذ أن معظم الفلاحين يرغبون في عملية التلقيح، نظرا لأهميتها في تجنب بعض الأمراض الخطيرة التي تظهر في بعض الفترات من السنة، خاصة أثناء ارتفاع درجة الحرارة خلال فصل الصيف.
- أظهرت نتائج البحث أن نسبة مهمة من الفلاحين، بكل الجماعات التي أجري البحث بها، يتعاملون مع مؤسسة الطب البيطري. كما أنهم يستفيدون من خدماتها، رغم الاختلاف في طريقة ومكان التعامل.
- خلصت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن أغلبية الفلاحين بالجماعات المدروسة بشمال هضاب الشاوية العليا، تفضل التعامل مع مؤسسة الطب البيطري في المنزل، بينما لوحظ بالجماعات الترابية المنتمية إلى جنوب الشاوية العليا، أن معظم الفلاحين يفضلون التعامل مع مؤسسة الطب البيطري العمومي داخل الدوار. ويمكن تفسير ذلك بعدة عوامل، كبعد المقر الخاص بمصلحة الطب البيطري عن مكان السكن، بالإضافة إلى قلة وسائل النقل الخاصة بالماشية، وقلة الإمكانيات المادية لدى الفلاحين، وارتفاع تكلفة نقل الماشية إلى المصالح البيطرية.
- اتضح أن غالبية الفلاحين، بالجماعات الأربع التي خصها البحث بكل من شمال وجنوب الشاوية العليا، عَبَّرُوا عن نفعية، من مؤسسة الطب البيطري خلال الخدمات التي تقدمها لهم. في حين نجد نسبة قليلة من الفلاحين لا يستفيدون من الخدمات التي تقدمها لهم مؤسسة الطب البيطري. ويمكن تفسير عدم نفعية الطب البيطري للفئة القليلة من السكان بضعف الإمكانيات المادية.
- كما تبين من خلال النتائج تأكيد الفرضية الصفرية (H0) "لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية (H0) في اختيارات الفلاحين لمؤسسة الطب البيطري بالبيئات شبه الجافة بالمغرب، حالة الشاوية العليا"، نظرا لكون تمثلات الفلاحين للتنظيمات المؤسسية المتمثلة في الطب البيطري، لم يفسر لنا

اختياراتهم الرعي ـ الزراعية التي شملتها الدراسة بكل من شمال وجنوب الشاوية، وبذلك فهي لا تؤثر في توجيه اختياراتهم.

- تبين أنه توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في علاقة تعامل الفلاحين مع مؤسسة الطب البيطري ومواقفهم منه بالمتغيرات المستقلة، خاصة على مستوى عاملي فئات الأعمار والمكان. لكن في المقابل تم تسجيل فروقات ذات دلالة إحصائية، على مستوى متغير عاملي فئات الحيازات والمكان. وبالتالي فهذه العوامل تعتبر مفسرة لتعامل الفلاحين، ومواقفهم من مؤسسة الطب البيطري، والخدمات التي تقدمها لهم.

لائحة المصادر والمراجع:

أولا: المراجع العربية

ايت عدي احمد؛ الأسعد محمد؛ 2019، قرارات الفلاحين الزراعية وعلاقتها بالبيئات شبه الجافة بالمغرب، جهة الدار البيضاء ـ سطات: حالة جماعة أولاد شبانة بإقليم سطات ـ الجهة والبيئة وإعداد التراب ـ منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية ابن مسيك ـ جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، تنسيق الحسين بن الأمين ـ أعمال المؤتمر الوطني الثالث للجغرافيين الشباب يومي 20 و21 أبريل 2017 برحاب كلية الآداب والعلوم الانسانية بن مسيك.

الأسعد، مُحَّد؛ 2012، اتخاذ القرار لدى الفلاحين في الأنظمة الرعي-الزراعية بالبيئات شبه الجافة بالمغرب-دراسة في الايكولوجية الثقافية —منشورات مؤسسة دكالة عبدة للثقافة والتنمية الدار البيضاء، دار النشر المغربية،

الأسعد، مُحَّد؛ 2006، أشكال القرارات الزراعية لدى الفلاحين ودلالات اختياراتهم في البيئات شبه الجافة بالمغرب دراسة في الايكولوجية الثقافية". مجلة جغرافية المغرب العدد 2-1، 23-3.

الأسعد، مُحَّد؛ 2002، إشكالية اتخاذ القرار لدى الفلاحين في الأنظمة الرعي-الزراعية بالبيئات شبه الجافة بالمغرب -دراسة في الايكولوجية الثقافية — كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، مرقونة. 9.

الأسعد، محمد؛ 2002، أشكال القرارات في تربية الماشية لدى الفلاحين ودلالات اختياراتهم في البيئات شبه الجافة بالمغرب دراسة في الإيكولوجيا الثقافية. مجلة جغرافية المغرب عدد1و2 مجلد24فبراير2008 السلسلة الجديدة

الإحصاء العام للفلاحة ؛1996، وزارة الفلاحة والتنمية القروية.

حداد، عبد الله؛ 2000، المرافق العمومية الكبرى دراسة نظرية وتطبيقية، نشر وتوزيع مكتبة دار السلام، الرباط، ص 50.

الصروخ، مليكة؛ 2006، القانون الإداري، دراسة مقارنة، الطبعة 2006.

ماهر، أحمد؛ 2007؛ اتخاذ القرار بين العلم والابتكار، الدار الجامعية الاسكندرية.

ثانيا: المراجع الأجنبية

Bouachik. A, les services de l'Etat gères de manière autonome, SEGMA, étude et documents, REMALD série guides de gestion n 13, 2002.

El Assad. M, 2011, «La prise de décisions des agriculteurs dans les systèmes agro-pastoraux dans les milieux semi-arides au Maroc Etude en écologie culturelle»، Produit agricoles، touristiques et développement local, Publication de l'association nationale des géographes marocains (ANAGEM),45-56.

Rapport d'activités sur le conseil agricole au CCA de ben Ahmed ,2014

DYNAMIQUES PATRIMONIALES ET DEVELOPPEMENT HUMAIN : CAS DU LOGEMENT TOURISTIQUE CHEZ L'HABITANT A FES

HERITAGE DYNAMICS AND HUMAN DEVELOPMENT: CASE STUDY OF "ZIAYATES FÈS" PROJECT

عبد الرحمان والي العلمي * صباح السرغيني 1،

Abderrahmane OUALI ALAMI, Sabah SERRHINI, 1

Université Sidi Mohamed Ben Abdellah, Faculté des Lettres et Sciences Humaines Dhar Mehraz,Fes, Maroc,
***netalami@yahoo.fr**

ملخص

يعتبر التراث منذ فترة طويلة، غير منتج ومصدرا للنفقات التي تتحملها الدولة لضمان الحفاظ عليه. واليوم أصبح ينظر إليه بشكل متزايد على أنه منشئ للثروة ومصدر لجاذبية المجالات.فمدينة فاس العتيقة، احتفظت بجزء هام من تراثها الحضري الغني بمظاهره المادية وغير المادية، على الرغم من تسارع وتيرة تدهورها المادي والاقتصادي والاجتماعي. ومنذ إدراجها في قائمة التراث العالمي لليونسكو في عام 1981، شهدت مدينة فاس دينامية تراثية كبيرة، عبر تبني عدة برامج وتدخلات للإنقاذ ورد الاعتبار لنسيجها التاريخي من طرف مجموعة من الفاعلين إن على المستوى الدولي، الوطني أو المحلي، الشيء الذي يثير اهتمام العديد من المتخصصين والباحثين.في تسعينيات القرن العشرين، كان لظهور المستثمرين الخواص بهدف تأهيل التراث المبني لصالح السياحة بمثابة الزخم الجديد للتدخل على النسيج التاريخي بفاس (وخاصة مشاريع دور الضيافة). ومنذ عام 2003، كان هناك دمج للسكان المحليين من أجل إعادة تأهيل هذا التراث من أجل المساهمة في التنمية السياحية، نخص بالذكر (مشروع زيارات فاس).فمساهمتنا تندرج في إطار المناهج الجديدة لإعادة تأهيل التراث، الرامية إلى تحقيق التنمية البشرية، ويشمل ذلك إدماج الساكنة المحلية لمدينة فاس في الجهود الرامية إلى تثمين تراثهم. وتقوم هذه الدراسة على تشخيص مشروع الإيواء السياحي لدى الساكنة "زيارات فاس" اعتمادا على نتائج الدراسات الميدانية.**كلمات مفاتيح:** التراث، السكان المحليون،التنمية البشرية، السياحة، فاس.

Abstract:

Le patrimoine a été considéré pendant longtemps comme improductif et une source de dépense consentie par l'Etat pour assurer sa sauvegarde. Actuellement, il est de plus en plus perçu comme un créateur de richesse et une source d'attractivité pour les territoires.La Médina de Fès, connue par sa richesse patrimoniale sous ses aspects matériels et immatériels, a gardé une partie importante de son patrimoine architectural, malgré l'accélération du processus de sa dégradation physique, économique et sociale. Depuis son inscription sur la liste du patrimoine mondial de l'UNESCO en 1981, elle connait une dynamique patrimoniale considérable. Les multiples interventions de sauvegarde et de réhabilitation par les différents acteurs, au niveau international, national ou régional, sur son tissu historique ne cessent de stimuler les opérateurs et les chercheurs.Dans les années 1990, l'apparition d'investisseurs privés pour la qualification du patrimoine bâti en faveur du tourisme a constitué un nouvel élan d'intervention sur le tissu historique (notamment les projets des maisons d'hôtes). Depuis 2003, on assiste à une intégration de la population locale pour la réhabilitation de ce patrimoine afin de contribuer au développement touristique (projet de Ziyarat Fès).
Notre contribution fait partie des nouvelles approches de réhabilitation du patrimoine visant le développement humain. Il s'agit notamment de l'intégration de la population locale de la Médina de Fès dans les efforts de valorisation de leur patrimoine. Elle consiste à mener un diagnostic du projet du logement chez l'habitant « Ziyarat Fès » en s'appuyant sur des résultats issus d'enquêtes de terrain.
Keywords: Patrimoine, Population Locale ,Développement Humain,Tourisme, Fès

Abstract:

Heritage has long been considered unproductive and a source of expenditure granted by the State to ensure its preservation. Today, it is increasingly perceived as a creator of wealth and a source of attractiveness for the territories.

The Medina of Fez, known for its rich heritage in its material and intangible aspects, has kept an important part of its architectural heritage, despite the acceleration of the process of its physical, economic and social degradation. Since its inscription on the UNESCO World Heritage List in 1981, it has experienced considerable heritage dynamics. The multiple programs and interventions of safeguarding and rehabilitation, carried out by the various actors at the international, national or regional level on its historical country continue to stimulate the operators and the researchers. In the 1990s, the emergence of private investors for the qualification of the built heritage in favor of tourism constituted a new impetus for intervention on the historical city (especially the projects of guesthouses). Since 2003, there has been an integration of the local population for the rehabilitation of this heritage in order to contribute to the development of tourism (Ziyarat Fez project).

Our contribution is part of the new approaches of heritage rehabilitation aiming at human development. It is notably about the integration of the local population of the Medina of Fez in the efforts to valorize their heritage. It consists in carrying out a diagnosis of the "Ziyarates Fès" project based on the results of field surveys.

Keywords: Heritage , Local Population , Human Development , Tourism , Fez.

1.Présentation du projet.

Le projet du logement chez l'habitant «Ziyarates Fès» lancé le 02-07-2009 est un hébergement touristique qui accueille les touristes au sein d'une famille de la Médina de Fès. Ils mettent à disposition une ou plusieurs chambres de leur maison avec un confort adapté qui permet aux visiteurs une découverte de la vie locale et des habitants, dans un esprit d'échange interculturel (CRT de Fès - Boulmane et l'ADS, 2007).

Pour Layla Skali[1], initiatrice du projet Ziayarates, ce projet pilote de logement chez l'habitant a vu le jour après un travail méticuleux et de longue haleine. Ainsi, pour la première fois au Maroc, les touristes pourront être hébergés chez l'habitant et partager leur quotidien. Ziyarates Fès a soutenu ainsi 30

[1] L'ex- directrice développement au CRT de Fès

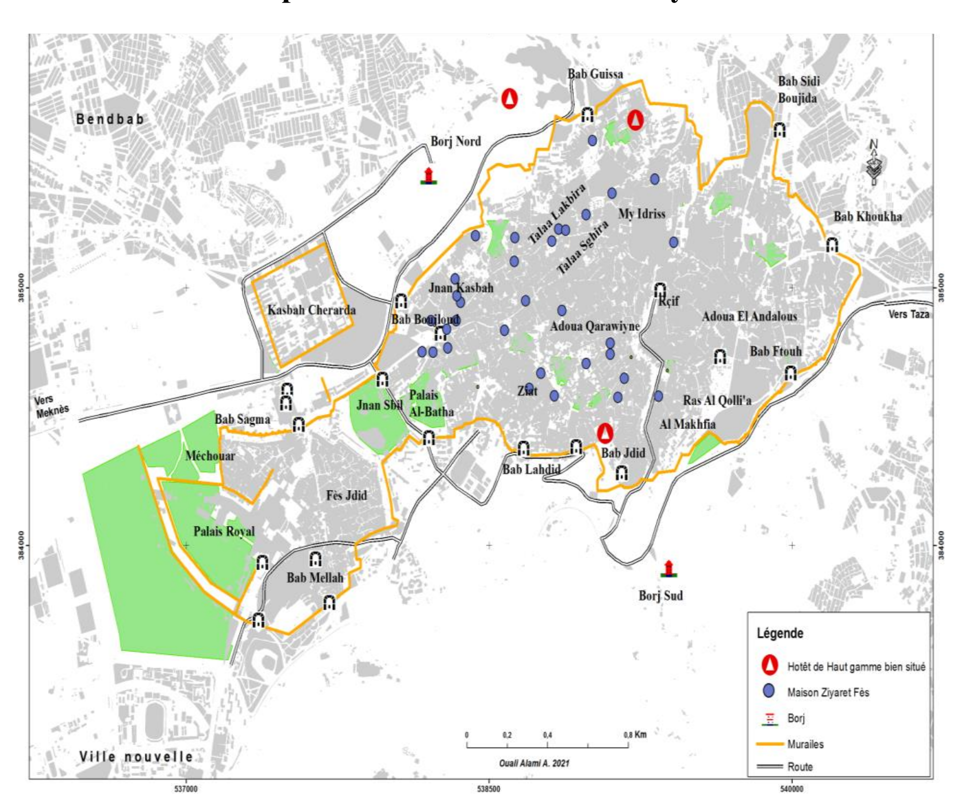
familles nécessiteuses aujourd'hui, très motivées par cette nouvelle perspective de travail, et encouragées ainsi à demeurer en Médina (L'Economiste, 2009).

Ziyarates Fès permet, d'un côté, de maintenir les familles en médina par la création d'une activité génératrice de revenus, de l'autre, donne la possibilité aux visiteurs de goûter à l'hospitalité fassie et de comprendre la ville dans son essence. Il s'agit d'associer le tourisme au développement humain et de sauvegarder le patrimoine matériel (les maisons) et immatériel (les traditions), (Istasse, 2011).

Pour l'appui et l'accompagnement du projet « Ziyarates Fès » conformément aux hautes orientations royales contenues dans le discours historique de Sa Majesté le Roi Mohammed VI, que Dieu l'assiste, du 18 Mai 2005, annonçant l'Initiative Nationale pour le Développement Humain, qui « …s'inscrit dans la vision d'ensemble qui constitue la matrice de notre projet sociétal, modèle bâti sur les principes de démocratie politique, d'efficacité économique, de cohésion sociale et de travail, mais aussi sur la possibilité donnée à tout un chacun de s'épanouir en déployant pleinement ses potentialités et ses aptitudes ».

Ziyarat Fès renvoie aussi à la croissance de l'économie sociale et solidaire au Maroc, dont les principes se diffusent par l'intermédiaire d'associations transnationales, d'institutions diverses ou d'organisations non gouvernementales (ONG). Au cours des années 2000, le Comité marocain du tourisme responsable est créé sous l'égide du ministère du Tourisme. Composé des principales fédérations des acteurs touristiques, il est à l'origine de la Charte marocaine du tourisme responsable (Charte Marocaine du Tourisme Responsable, 2018) et du Guide du voyageur responsable, tous les deux inspirés des recommandations de l'Organisation mondiale du tourisme. Cette charte qui correspond ainsi plus largement à la définition couramment admise du tourisme solidaire.

Carte 1: Emplacement des maisons de Ziyarates Fès



Source : Ouali Alami A, 2021

Inspirées de l'esprit du commerce solidaire, Ziyarates Fès est une démarche qualité1 qui associe le tourisme au développement humain, une action intégrée permettant d'un côté le soutien des habitants de la Médina de Fès qui bénéficient directement du souffle touristique et qui permet de faire revivre la médina. De l'autre la mise en place d'un programme touristique novateur axé sur le culturel, le spirituel et le solidaire encourageant les visiteurs à prolonger leur séjour.

Le projet est aussi l'occasion de faire connaître des pratiques sociales hélas inaccessibles aux visiteurs étrangers (hospitalité, sorties au hammam, repas

[1] Afin de garantir la pérennité de cette action, le label qualité «ziyarates Fès» a été pensé dans les moindres détails. Pour que la maîtrise du projet soit efficiente, le contrôle qualité doit pouvoir se faire à chaque étape de sa réalisation: sélection transparente des candidatures; mise à niveau des demeures retenues, équipement des chambres à louer, formation des familles d'accueil, mise en place de procédures à respecter (réglementation intérieure, cahier des charges, charte éthique...), et mise en place d'une organisation pour la gestion du projet

conviviaux) et d'œuvrer ainsi concrètement pour le dialogue interculturel (L'Economiste, 2009)

1.1. Objectifs généraux du projet

Avant de présenter ses objectifs généraux, il est à noter que le projet « Ziyarates Fès » a rassemblé à travers une convention1, les partenaires suivants : La Wilaya de Fès – Boulmane, le Conseil Régional du Tourisme de Fès – Boulmane et l'Agence de Développement Social, à travers une convention signée par eux, dans le cadre de la promotion du dialogue interculturel et de la sauvegarde du patrimoine matériel et immatériel de la Médina de Fès et la mise en œuvre du projet « Ziyarates Fès », les parties signataires de cette convention ont convenu de participer à :

Renforcer l'infrastructure touristique de Fès afin d'aboutir à un tourisme de séjour permettant des répercutions indirectes sur l'économie locale ;

Sauvegarder la culture locale en encourageant les habitants porteurs de cette culture à rester en Médina ;

Associer le tourisme au développement humain et mettre en place des activités génératrices de revenus permettant l'implication et l'intégration de tous les citoyens dans le circuit économique ;

Développer les capacités des acteurs locaux faisant émerger des secteurs d'activités novateurs ;

Œuvrer pour l'approche genre en offrant la possibilité aux femmes au foyer, aux jeunes filles et aux jeunes étudiantes chômeuses à entrer en activité professionnelle.

Impliquer de manière coordonnée tous les acteurs locaux afin d'appliquer les principes de la bonne gouvernance.

1.2-Rôle des partenaires du projet

Il est à noter que chaque partenaire a assumé une mission pour la réalisation dudit projet :

[1] La convention cadre de partenariat Entre la Wilaya de Fès – Boulmane, le Conseil Régional du Tourisme de Fès – Boulmane et l'Agence de Développement Social : Pour l'appui et l'accompagnement du projet « Ziyarates Fès », Avril 2007.

La Wilaya de Fès Boulemane1 a appuyé la mise en œuvre de la démarche « Ziyarates Fès » qui s'est réalisé sous son égide. Elle a apporté son soutien dans l'identification des maisons candidates au logement chez l'habitant, elle a pris en charge, le financement, la réalisation et le suivi des aménagements nécessaires à la mise à niveau des 50 demeures traditionnelles sélectionnées. Les aménagements sont réalisés aux normes de qualité établies par le comité de gestion du label qualité « Ziyarates Fès ».

Le Conseil Régional du Tourisme de Fès Boulemane, considérait comme garant de la mise en place des procédures et des moyens nécessaires à la réalisation du projet « Ziyarates Fès ». Le CRT de Fès a procédé à la mise en application des procédures d'octroi de la labellisation « Ziyarates Fès ». A ce titre il a:

- Procédé à la sélection des maisons en concertation avec la commission légale des maisons d'hôtes, comprenant la délégation du Tourisme, les services d'hygiènes de la Wilaya, la protection civile.
- Veillé à la mise en place d'outils permettant le contrôle du maintien de la qualité des prestations de services au sein des maisons. En moyen des outils de gouvernances à travers (la réglementation intérieure, le cahier de charges cadre légal de la démarche qualité, la charte Ethique2, les critères de sélection de la labellisation).
- Assuré la promotion du projet et la production d'outils de communication pour le soutenir.
- Soutenu la commercialisation du produit « Ziyarates Fès » en fonction de son évolution

L'Agence de Développement Social a appuyé la réalisation du projet en renforçant les capacités des acteurs du projet« Ziyarates Fès ». L'ADS a financé une formation «aux métiers du tourisme» au profit des bénéficiaires. A noter que la formation des familles à l'accueil, la cuisine, le rangement et ménage (literie...), maîtrise de l'aspect sécuritaire, accompagnement dans les activités touristiques a été réalisée sous la responsabilité de la Faculté des lettres et des sciences humaines de Dhar El Mahrez en coordination avec la Faculté des sciences et l'école hôtelière.

[1] Selon l'ancien découpage administratif
[2] Voir ses principes en paragraphe de la charte d'étique

L'Union des associations et amicales humanitaires des quartiers de la Médina de Fès

Selon Mme Khadija MANOUNI1 1l'union2 s'occupe de la gestion du projet confié par le Conseil Régional du Tourisme de Fès à ce titre, elle :

- Centralise les Réservations en assurant la liaison entre les clients et les propriétaires.
- Veille au respect du cahier de charges ;
- Anime le réseau des demeures aménagées en le développant et en assurant sa gouvernance.
- Met en place une animation touristique ;
- Elabore des programmes et projets de développement autour du projet ;

Il est à noter que les adhérents au projet de Ziyarat Fès sont rassemblés dans une association nommée (Association tourisme familiale Fès-Médina) présidée par Mme Fatima Fassi Fihri3 qui considère le projet comme créateur d'activité génératrice de revenu et créateur d'opportunité et d'emploi pour les propriétaires de ces maisons qui sont dans une situation de précarité et de pauvreté, et ce, pour la première fois au Maroc. Ce projet vise également la préservation et la réhabilitation de ces maisons riche en patrimoine et le développement du tourisme solidaire à la médina de Fès.

1.3. Quelques principes de la charte d'éthique

Pour que l'expérience du logement chez l'habitant soit profitable à tous et qu'elle se déroule au mieux, certains points sensibles sont à prendre en compte :

Respect de la diversité culturelle : un rapprochement soudain de cultures différentes peut être à l'origine d'incompréhension ou d'étonnement, l'ouverture à l'autre est essentielle et les tentatives de communication doivent se faire dans toutes les langues possibles (généralement au moins une personne par famille parle une langue étrangère, française ou anglaise).

[1] Qui est coordinatrice du projet au sein de l'Union des associations et amicales humanitaires des quartiers de la Médina de Fès (Entretien réalisé le 26-07-2016) au siège de l'Union

[2] L'union a été créé le 23 juin 2002 par la volonté de plusieurs acteurs des associations de proximité de la Médina de Fès avec la convection de mettre en place un réseau associatif qui aura pour mission de renforcer les capacités d'intervention des associations membres dans le domaine du développement social et démocratique ; et de participer positivement dans le processus de développement socio-économique de la population vulnérable de l'ancienne Médina.

[3] Entretien réalisé le 17-07-2016 à son Riad situé à Zerbtana.



Respect de la vie de famille : les visiteurs ont leur total autonomie mais il convient de ne pas bouleverser la vie de famille, les nuisances sonores de toute sorte sont à éviter. Les familles se sentiront vite responsables de vous, comme un des leurs !

Respect des traditions locales : les familles sont très impatientes de faire votre connaissance, il reste cependant certains aspects de leurs traditions qu'il convient de respecter bien que cela ne corresponde pas à vos habitudes, par exemple, la consommation de l'alcool est à éviter, pouvant choquer les familles d'accueil.

1.4. Comité de suivi technique du projet « Ziyarates Fès »

Selon l'article 5 de la convention cadre du projet, le comité de suivi technique (CST)14 se réunit une fois par mois. Il est présidé par le président du Conseil Régional du Tourisme de Fès.

Le CST se compose du :

- Représentant de la Wilaya de Fès – Boulmane ;
- Représentant de l'ADS ;
- La Commission légale des maisons d'hôtes (représentée par M. le délégué du Tourisme)
- Représentant de l'Union des associations et amicales humanitaires des quartiers de la Médina de Fès ;
- Président de l'association familles d'accueil ;

Attributions du CST

Ce comité a pour attribution de :

- Valider les candidatures au logement chez l'habitant ;
- Superviser les études techniques nécessaires pour les aménagements des demeures sélectionnées ;

Superviser la préparation des CPS nécessaires au lancement des appels d'offres pour l'aménagement et l'équipement des demeures ;

- Suivre et superviser de la réalisation des aménagements des demeures ;

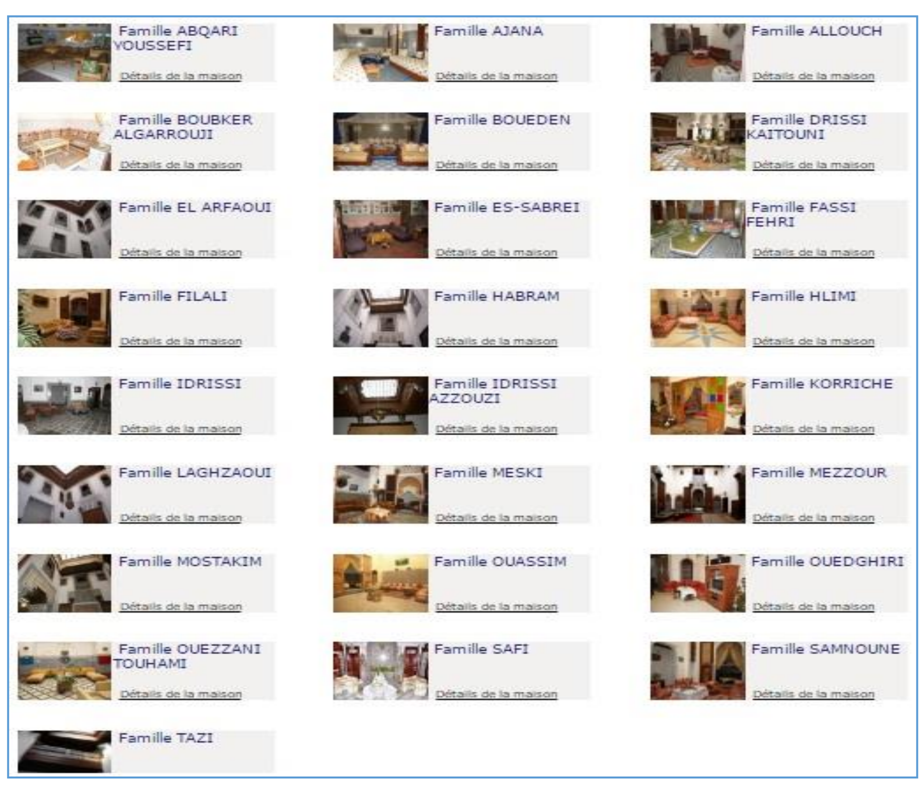
---

[4] Il est à signaler qu'il y a un autre comité de pilotage présidé par M. le wali se réunit au moins deux fois par an. Il est composé de :
- Président du CRT de Fès
- Coordonnateur régional de l'ADS
- Président du Conseil de la région
- Délégué régional du tourisme



- Etablir les rapports d'étapes de la réalisation des aménagements ;
- Etablir le rapport annuel sur l'évolution de la démarche « Ziyarates Fès » ;
- Coordonner entre les différents partenaires du projet ;
- Etablir une évaluation de l'apport du projet « Ziyarates Fès » ;
- Toute autre attribution qui faciliterait la réalisation du projet « Ziyarates Fès », sans que ces attributions ne soient en contradiction avec les autres stipulations de la convention.

Listes des maisons ouvertes pour le projet « Ziyarates Fès »



Source : Ouali Alami A, 202

Photo 1 : Riad de la famille Ouezzani Touhami Source (www.ziyaratesfes.com)



2. Diagnostic du projet du logement chez l'habitant « Ziyarates Fès »

Ce diagnostic a été basé sur une enquête par entretien semi-directif et exhaustive réalisé fin 2016 auprès des familles adhérents au projet du logement chez l'habitant « Ziyarates Fès », afin d'étudier le projet en terme du développement humain. Le logiciel utilisé fut le Sphinx plus[2] . Les résultats de l'enquête se présentent comme suit :

Après la collecté des informations nécessaires sur les familles interrogées et après dépouillement des réponses, les résultats relevés sont répartis selon l'ordre des variables suivants :

2.1. Identité des chefs de ménages

1-Lieu de naissance

D'après les enquêtes réalisées, les chefs (es) de ménages des familles impliquées dans le projet du logement chez l'habitant sont tous natifs de Fès.

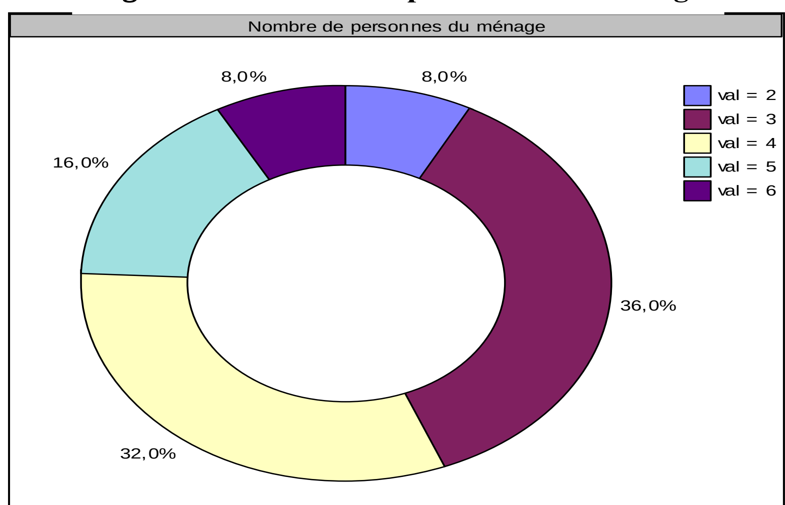
2-**Age** :

L'âge moyen des chefs de ménage du projet de ZF est de 64 ans.

3-**Nombre de personnes du ménage** :

La cellule familiale des ménages impliqués dans le projet de Ziyarat Fès est présentée dans la figure suivante :

Figure 1 : Nombre de personnes au ménage



Source : Ouali Alami A., Fin 2016

On constate que 36 % des familles enquêtés ont 3 personnes, 32 % des ménages ayant 4 personnes, 16 % sont composés de 5 personnes. Par conséquent la cellule familiale de l'ensemble des ménages a 4 personnes en moyenne selon les résultats d'enquête.

4-**Nombre des membres actifs** :

43,5 % des familles enquêtés ont une seule personne active, 39,1 % ont deux personnes.

5-**Niveau intellectel**

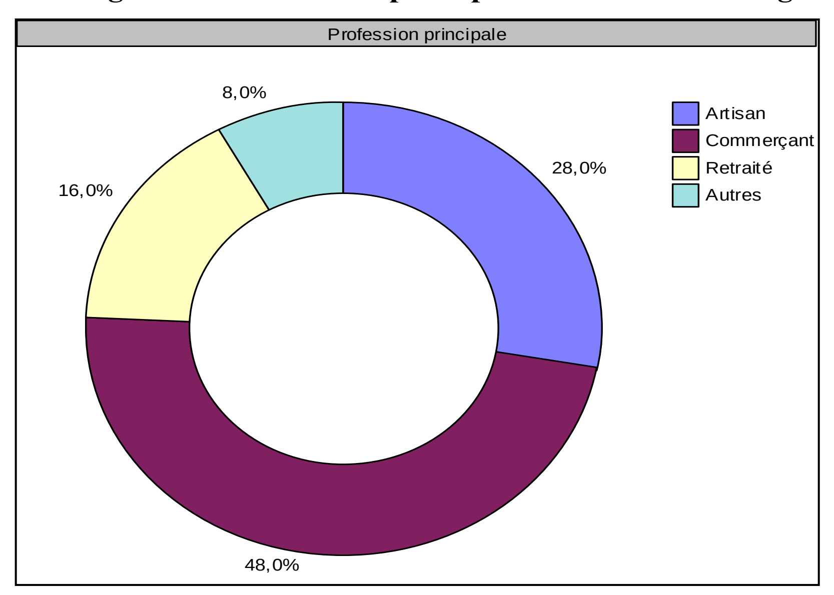
Figure 2 : : Niveau intellectuel des enquêtés de

Source : Ouali Alami A., Fin 2016

Selon la figure représentant le niveau d’étude des chefs de familles impliquées dans le projet de Ziyarat Fès, nous constatons que la portion des enquêtés ayant le niveau secondaire est considérable, elle représente (68 %) de l’ensemble des enquêtés, suivie successivement de ceux ayant une formation supérieure par une portion de 20% et primaire par 20 %.

6-**Profession principale du chef de ménage** :

Figure 3 : Profession principale du chef de ménage



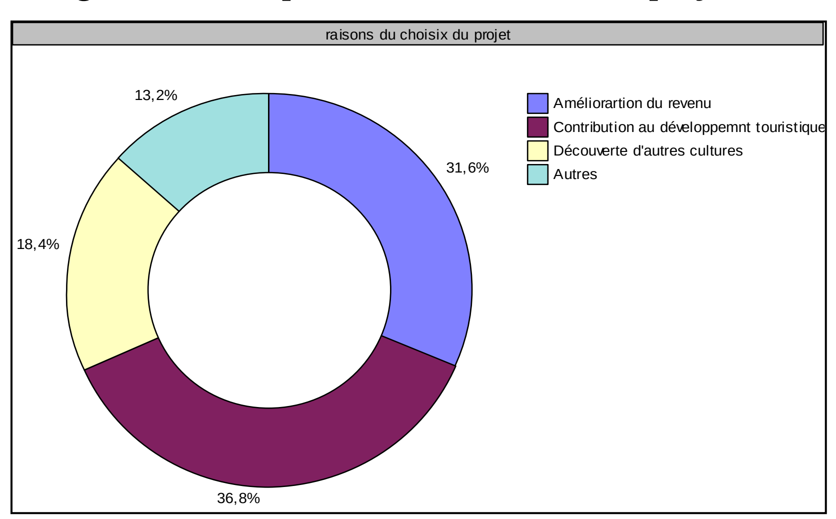
Source : Ouali Alami A., Fin 2016

La distribution des enquêtés par profession principale du chef de ménage, nous montre une prédominance des commerçants par 48% de l'ensemble des enquêtés, suivi des artisans par une portion de 28% et des retraités par 16%.

La distribution des enquêtés par profession principale du chef de ménage, nous montre une prédominance des commerçants par 48% de l'ensemble des enquêtés, suivi des artisans par une portion de 28% et des retraités par 16%.

7. Raisons du choix de ce projet touristique :

Figure 4 : Principales raisons du choix du projet de



Source : Ouali Alami A., Fin 2016

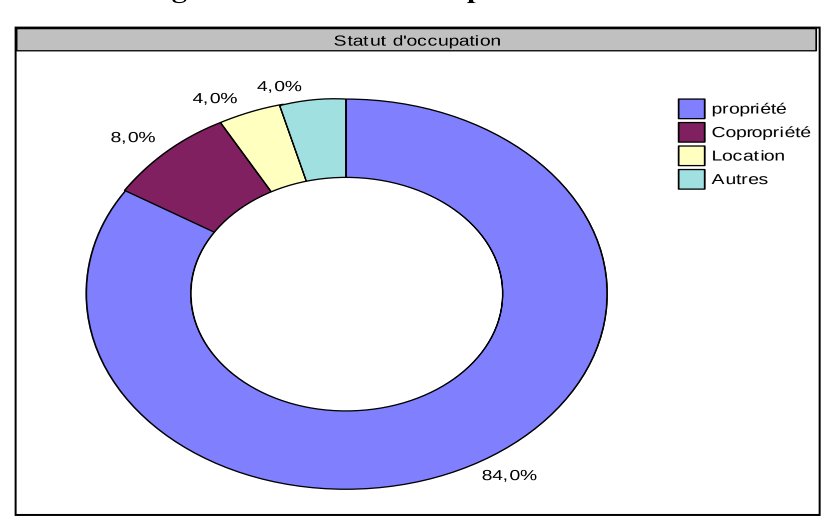
36,8 % des ménages enquêtés ont choisit d'integrer le projet de Ziyarat Fès pour contribuer au dévelopement touristique de leur ville, 31,6 % en raison de l'amélioration de leurs revenus, et 18,4 % des familles ont jugé que la raison principale du choix de ce projet, est la découverte d'autres cultures en recevant les touristes chez eux. Par conséquant le projet ne s'adresse pas aux habitants les plus défavorisé de la Médina.

2.2. Maison choisie pour le projet

1. Statut d'occupation :

D'après le statut d'occupation des maisons sélectionnées pour abriter les touristes qui optent pour le logement chez l'habitant, on constate une prédominance des propriétaires par 84% des enquêtés, suivi des copropriétaires par 8% et des locataires par 4%.

Figure 5 : Statut d'occupation des maisons de ZF

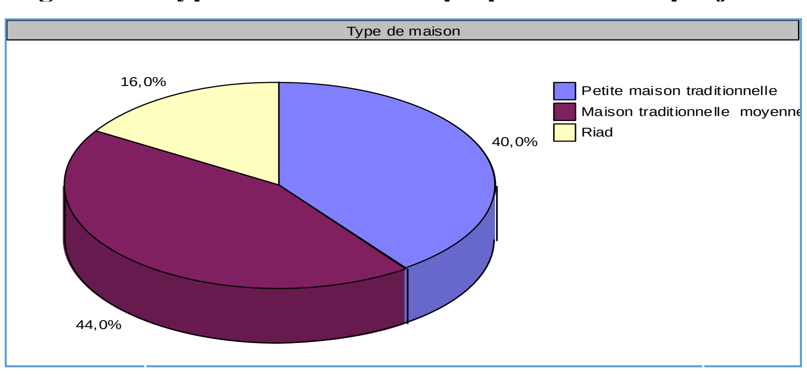


Source : Ouali Alami A., Fin 2016

Il est à noter que parmi les principaux objectifs du projet de Ziyarat Fès est la création d'une activité génératrice de revenus pour soutenir les habitants nécessiteux de la Médina de Fès, et ce dans le cadre de l'économie sociale et solidaire et de développement humain, par conséquent une forte portion des propriétaires ne reflète pas le besoin de ces familles impliquées dans le projet, à des AGR, à ce niveau, les critères de sélection des familles ne conforment pas aux objectifs fixés par le projet.

2.Forme de la maison:

Figure 6 : Type des maisons impliquées dans le projet de



Source : Ouali Alami A., Fin 2016

44% des maisons choisies dans le cadre du projet de logement chez l'habitat sont des maisons traditionnelles moyennes, 40 % sont des petites maisons traditionnelles et seulement 16% sont des Riads.

2. Esthétiques et décoration de la maison

Figure 7 : Esthétiques et décoration des maisons de ZF

Source : Ouali Alami A., Fin 2016

D'après les visites réalisées auprès des familles du logement chez l'habitant, nous avons constaté que 40% de leurs maisons sont bonnes en termes d'esthétiques et décorations, 36% sont moyennes et 24% sont normales.

2.3. Evaluation du projet en terme du développement humain

1.2.3.Réinvestissement au projet et retombés économique du projet

La majorité des familles enquêtées (88 %) ne réinvestissent pas dans leurs projets, c'est-à-dire n'ont pas réalisé aucuns travaux de rénovation depuis leurs adhésions au projet.

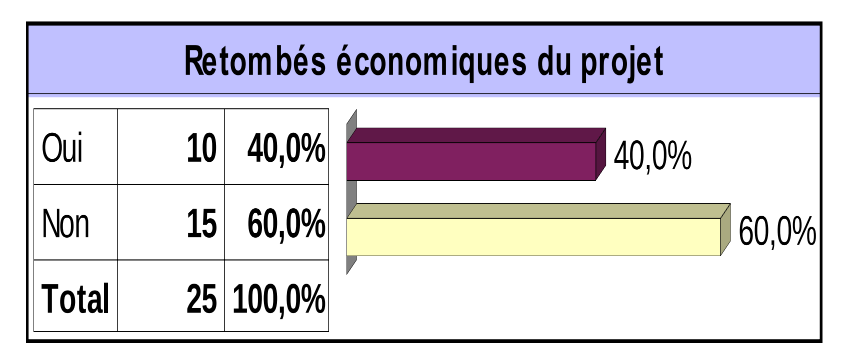
Tableau 1 : Réinvestissement en projet

Réinvestissement		
Oui	3	12,0%
Non	22	88,0%
Total	**25**	**100,0%**

Source : Ouali Alami A., Fin 2016

Le projet Ziyarat Fès ne choisit pas les maisons les plus vétustes ou les familles les plus précaires, mais celles en mesure de recevoir des touristes dès leur accession au projet. Le CRT se justifie en arguant le manque de moyens pour la restauration des logements (Fauveaud *et Al*., 2018), Cependant, cette situation démontre aussi que l'approche entrepreneuriale prend le pas sur les objectifs sociaux.

Tableau 2 : Retombés économique du projet

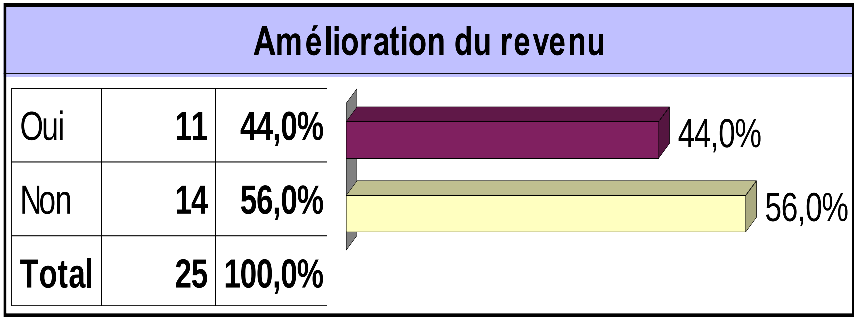


Retombés économiques du projet		
Oui	10	40,0%
Non	15	60,0%
Total	**25**	**100,0%**

Source : Ouali Alami A., Fin 2016

Les retombées économiques du projet sont minimes selon les déclarations des enquêtés.

Tableau 3 : Amélioration du revenu



Amélioration du revenu		
Oui	11	44,0%
Non	14	56,0%
Total	**25**	**100,0%**

Source : Ouali Alami A., Fin 2016

44% seulement des enquêtés voient que leurs revenus se sont améliorés, contre 56 % qui affirment le contraire.

Tableau 4 : Appréciation du projet

Appréciation du projet		
Oui	5	20,0%
Non	20	80,0%
Total	**25**	**100,0%**

20,0%
80,0%

Source : Ouali Alami A., Fin 2016

80 % des enquêtés apprécient négativement leurs projets, dans ce cadre les enquêtés avancent comme cause plusieurs contraintes qui entravent le bon fonctionnement de leur projet notamment :

- Défaillance au niveau promotionnel ;
- Site web du projet non développé ;
- Concurrence de la part des « maisons d'hôtes » non réglementaires ;
- Intervention réduite des partenaires du projet.
- Ignorance de l'importance du projet chez certaines familles

En égard à ces contraintes, il est à noter que :

- L'intervention des partenaires est primordiale non seulement au démarrage du projet mais aussi durant son fonctionnement, ils doivent jouer leur rôle selon les responsabilités qui leur est allouées ;
- La programmation de la formation continue est nécessaire surtout au domaine touristique ;
- La communication multimédia est un moyen important pour la promotion du projet.

Conclusion

Le projet du logement touristique chez l'habitant est un projet qui associe mise en patrimoine et développement touristique à travers des activités génératrices de revenus, il a été conçu dans le cadre du PDRT de Fès dans l'objectif de tirer profit des spécificités culturelles fassis en associant le tourisme au développement humain.

L'hébergement « chez l'habitant » à Fès est une forme de logement touristique infantile en termes de capacité d'accueil, de nuitées touristiques et de revenus dans le cadre du développement humain. Le diagnostic mené sur cette forme d'hébergement « Ziyarat Fès » montre que cette forme souffre de nombreuses contraintes, mais en même temps peut être un outil de développement humain, si l'ensemble de ses acteurs arrivent à surmonter leurs désaccords à travers un consensus sur l'ensemble des éléments du projet : formations, communication, publicité…

On peut s'interroger sur l'avenir du projet après l'intégration des nouvelles familles adhérentes et s'il mérite d'être dupliqué dans toutes les grandes villes ancestrales du royaume.

Bibliographie:

Akdim B. et Laaouane M., (2010), « Patrimoine et développement local à Fès : priorités, acteurs et échelles d'action », Revue de Norois, N° 214, 1er trimestre.

Charte Marocaine du Tourisme Responsable, Tourisme durable Maroc, (www.tourisme.gov.ma) consulté en Mars 2021.

CRT de Fès – Boulmane et l'ADS, (2007), fiche technique du projet « Ziyarates Fès ».

Fauveaud G., *et al.*, (2018), Tourisme solidaire et patrimonialisation, une fin ou un moyen ? Analyse d'une initiative touristique locale à Fès (Maroc), « Revue internationale des études du développement » Éditions de la Sorbonne, N° 236.

Istasse M., (2011) La relation à l'autre et préservation du patrimoine dans les logements touristiques à Fès (Maroc), 1ères Doctoriales du Tourisme de la Chaire « Culture, Tourisme, développement », TOURISME : Concepts et méthodes à la croisée des disciplines, 14-16 septembre.

L'Economiste, Rubrique : Société, «Ziyarates Fès» reçoit ses premiers touristes, Edition N°:3062 du 07/07/2009.

L'Economiste, Rubrique : Economie, Tourisme spirituel: Fès lance ses «Ziyarates», Edition N°:2951 du 28/01/2009.

Ouali Alami A., (2021), Patrimoine urbain comme moteur de développement touristique à Fès, Doctorat national en géographie, Université Sidi Mohamed Ben Abdellah Fès-Maroc.

Thomas R., et *al.*, (2011), Understanding Small Firms in Tourism: A perspective on Research Trends and Challenges, Progress in Tourism Management, vol. 32, no 5, p. 963-976.